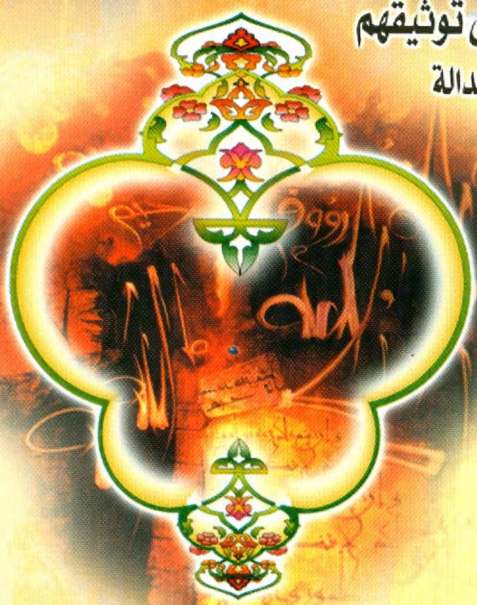


د. خيرى قدرى

# معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

من خلال الرواة المتفق على توثيقهم  
١ - معايير ومصطلحات العدالة



د. خيرى قدرى أيوب محمود

# معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

من خلال الرواة المتفق على توثيقهم

١- معايير ومصطلحات العدالة



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرم والتعديل  
عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق  
الكاتب: د. خيرى قدرة أيوب محمود  
(مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية  
الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٦

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٧٦١٨

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-772-6

الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني:

وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيرى قدري أيوب.

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد

المرويات.../ خيرى قدري أيوب محمود. - ط١.

- الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام

والنشر والدراسات، ٢٠٠٦.

٢٧٢ص؛ ٢١ سم

تكمك ٦-٧٧٢-٢٩١-٩٧٧

١- الحديث. - للجرح والتعديل

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل





- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة في استنهاض وتأكيد الانتماء والوعي القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

**مركز الحضارة العربية**

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

تليفاكس: 3448368 (00202)

[www.alhdara-alarabia.com](http://www.alhdara-alarabia.com)

E.mail: [alhdara\\_alarabia@yahoo.com](mailto:alhdara_alarabia@yahoo.com)

[alhdara\\_alarabia@hotmail.com](mailto:alhdara_alarabia@hotmail.com)

# إهداء

إلى هؤلاء الذين علموني:

الأستاذ الدكتور/ يوسف خليف

والأستاذ الدكتور/ شوقي ضيف

رحمهما الله

والأستاذ الدكتور/ حسين نصار

والأستاذ الدكتور/ محمود مكى

والأستاذ الدكتور/ محمود فهمى حجازى

والأستاذ الدكتور/ عفت الشرقاوى

والأستاذ الدكتور/ صبرى المتولى

متعهم الله بالصحة

وإلى / محمد خيرى ومحمود خيرى وأمهما

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الذى وسع كل شيء رحمة وعلما.

وأنا شيء يا ربى فسعنى برحمتك وعلمك.

**خيرى قدرى**

# معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

## عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

### التعريف بالموضوع:

لعلماء الحديث مجموعة من القواعد والأصول النظرية المترابطة نتيجة دراستهم للظاهرة المدروسة، وهى نقد المروى حيث سجلوا فى كتب الدراية نتائج أبحاثهم ودراساتهم لهذه الظاهرة. وهم أثناء هذه الدراسة يصدرن أحكاماً عليها - الرواة جرحاً وتعديلاً- هذه الأحكام هى نتيجة لتطبيق معايير معينة، تكون فى ذهنهم وتجئ فى صورة ألفاظ، تشيع هذه الألفاظ فتصبح مصطلحات. والمصطلح عند الناقد السابق - يصبح معياراً عند اللاحق له فمصطلح "الاختلاط" هو معيار ومصطلح فى آن، مصطلح عند أول ناقد استعمله، ومعيار عند من يتابعه عليه... وكذلك مصطلح ثقة، صدوق، له أوهام، كذاب، وضاع... إلخ. وكل ناقد له منهج فى النقد، ويستحيل أن يكون هناك منهج دون معايير وأسس ومقاييس يستند إليها الناقد فى تقييمه للراوى والمروى.

إن القواعد والأصول النظرية تشكل ثقافة الناقد وتتحول إلى معايير لحظة النقد، والمعيار الذى يثبت أمام الواقع العملى ويكون صادقاً وموضوعياً وثابتاً يكون له الأرجحية والتقديم على غيره من معايير والعكس. والمعيار الذى له الصفات السابقة إذا تعارض مع قول نظرى فإننا نقدم الأول على الثانى؛ لأنه أكثر علمية - فيقدم عليها. أى أن هناك تأثيراً وتأثراً وجدلية بين المعايير والمصطلحات والقواعد والأصول. والبقاء للأصلح علمياً والأصدق

والأثبت والأكثر موضوعية. والتنظير العلمى للمعايير القائم على الدراسة والتحليل والتفسير والتقييم هو التنظير العلمى الوحيد لعلم الحديث؛ لأن المعايير عملية والصحيح منها هو القاعدة والقانون، لأنها إما صحيحة أو خاطئة ونقد المرويات هو الواقع العلمى لتطبيق المعايير وإطلاق المصطلحات وقبولها وردها وبالتالي قبول المرويات وردها.

### **أهمية البحث والهدف من دراسة المعايير والمصطلحات (علمياً):**

للمعايير علاقة بمناهج البحث العلمى. إن البحث فى المعايير، هو بحث فى منهج البحث عند المحدثين، كيف تتناول المحدثون الرواة بالجرح والتعديل اللذين يمثلان العمود الفقري "لنقد المرويات"؟، ذلك المحك الوحيد الموضوعى فى الحكم على الرواة وبالتالي التنظير الدقيق لعلم الحديث وفهم دلالة مصطلحاته.

إن المنهجية مصطلح محدث راج فى الدراسات العليا خاصة بمعنى العلم الذى يبين كيف يتعامل الباحث مع موضوع بحثه، أو هى الطريقة التى يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه، أو لنقل: هى مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التى تساعد فى بحثه. وللمنهجية وظيفة هى: "تعليم الطالب البحث العلمى وتنمية الروح العلمية فيه، وتسهيل مهمته فى البحث، وتجنيبه ضياع أعباءه هدرًا. وموضوعه معايير البحث والباحث، واختيار الأستاذ المشرف، والتقميش، وكيفية كتابة البحث، والتحشية (كتابة الحواشى) ووضع الفهارس وغيرها من أمور" (١) هـ.

---

(١) كيف تكتب بحثاً، أو منهجية البحث، للدكتور إميل يعقوب ص ٩، ط. مكتبة جروس برس، طرابلس - لبنان، ط. سنة ١٩٨٦.

وهناك فارق كبير بين "المنهج" و "المنهجية" استنادًا إلى الاعتبار التالية:

- إن المناهج وصف لأعمال العلماء المتقدمين وطرائق بحوثهم وأساليبهم ومصطلحاتهم، فالعلوم والبحث العلمى سابقة للمناهج؛ أما المنهجية فمجموعة معايير وتقنيات ووسائل يجب اتباعها قبل البحث وفى أثناءه.
- إن المنهجية كالمنهج، وصفية لأنها تبين كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم، لكنها تختلف عنه فى أنها معيارية فى الوقت نفسه، لأنها تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب اتباعها<sup>(١)</sup>.
- إن مناهج الدراسة تختلف من علم إلى آخر، فلأدب مناهجه، وكذلك للفقه، وللتاريخ، والبيولوجيا، والرياضيات... أما المنهجية فواحدة عموماً<sup>(٢)</sup>.
- إن المناهج تطرح عادة للنقد والتقييم، فيذكر ما لها وما عليها، وأيها الأولى بالاتباع، وما المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات؟ أما المنهجية فمعايير وتقنيات يجب التزامها لتوفير الجهد، وعدم إضاعة الوقت، وتسديد الخطى على الطريق العلمى الصحيح.
- إن المناهج مرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج، ولذلك فهي تتطور وتتعدل من حين إلى آخر، أما المنهجية فأضحت، عموماً، جملة قواعد ثابتة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مع ملاحظة أن الكلمات: (معياري) و (اعتدالي) و (توسط أو وسطية) و (انحراف) و (ميزان) و (مقياس) سوف تتردد كثيراً على مدار البحث عند المحدثين وغيرهم مع بعض الفروق الدلالية عند كل.

(٢) السابق نفس الموضوع.

(٣) السابق ص ١٠ - ١١.

وانطلاقاً من المفاهيم السابقة سوف يتم التعامل مع منهج المحدثين في الجرح والتعديل ومعاييرهم ومصطلحاتهم درساً وتحليلاً ووصفاً ثم تقييم هذا المنهج في ضوء (المنهجية) التي تتعامل مع مناهج العلوم بوصفها مادة للدراسة حيث سماها البعض بـ (المنهجية) والبعض الآخر "فلسفة العلوم"<sup>(١)</sup>. أى أننا سوف نُقيم منهج المحدثين في ضوء مناهج البحث القديمة والمعاصرة - قدر استطاعتى - لمعرفة جانبيه الإيجابى والسلبى، ما له وما عليه. إن الاختلاف - المحمود والمذموم - بين المحدثين في الحكم على الرواة، والدلالات المختلفة للمصطلحات - يستحيل الفصل فيها دون دراسة المعايير التى تقف وراء منهج المحدثين فى نقد المرويات (الراوى والمروى معاً). إنه ينبغى دراسة الراوى وحده منفصلاً عن غيره من الرواة داخل السند للحكم على عدالته من خلال معاشرته ومعرفة سلوكه الظاهرى فى كل أحواله ثم الحكم على صدقه فى الرواية من خلال ضبطه وعدمه وهل تعتمد الخطأ أم سها؟ وما مدى كم وكيف هذا الخطأ؟ ثم الحكم على الراوى من خلال نسق - السند كله - فقد يكون الخطأ ممن فوّه أو ممن بعده. إن دراسة المعايير معناها الوصول إلى أفضلها وبالتالي الوصول إلى أفضل المناهج عند ناقد بعينه أو اتفاق مجموعة من النقاد على منهج ما. ودراستها يفيد فى الوصول إلى مدى علمية كل معيار، فالمعيار الذى يحظى بالقدر الأكبر من "الصدق" و"الثبات" و"الموضوعية" - هو معيار علمى. وإذا تعرض معيار أكثر علمية مع معيار أقل منه فى الدرجة والمرتبة، قدمنا الأول، وقدمنا رأى وحكم القائل به.

---

(١) انظر فى ذلك مقدمة كتاب (المنطق الوضعى) للدكتور زكى نجيب محمود، رحمه الله، وللدكتور صلاح قنصوة كتاب بعنوان (فلسفة العلم) مطبوع بدار التنوير، بيروت.



إن الجرح المفسر هو الذى يستند إلى معيار علمى؛ لأنه ذكر السبب. والجرح المفسر وبخاصة المرتكز على معايير الضبط (المادية) التى يحسبها الناقد بحواسه الخمس يكون على عكس الجرح المرتكز على معايير العدالة التى كثيراً ما يدخلها الهوى والعصبية والاختلاف المذهبى، فالعبرة بالصدق والضبط فى الرواية. والتخريج والتقييم من خلال الأدلة وعرض المرويات على بعضها البعض - هو الفصل والمحل والمعيار الوحيد للحكم على الراوى وما عداه يدخله الهوى والعصبية.

إن المعيار الذى يثبت أمام الواقع العلمى وتثبت كفاءته فى الجانب التطبيقى لنقد المرويات - هو معيار علمى.

هل هناك معايير كمية وكيفية مارسهما علماء الجرح والتعديل؟ سوف تحاول الدراسة الإجابة على هذا السؤال، وإذا وجدت هذه المعايير - الكمية والكيفية - فهل لوجودها أثر على القضايا النظرية لهذا العلم ودلالة مصطلحاته؟

هل هناك علاقة بين المعيار الذى يثبت صدقه وموضوعيته بالجرح المفسر؟ إن من أهم أهداف البحث إبقاء العلمى؛ لمعرفة الدلالة الدقيقة لمصطلحات مع المعايير وتتحية غير العلمى. ومن أهدافه أيضاً معرفة مواطن نجاح المعيار والمناطق التى يعمل فيها بكفاءة ومتى يستخدم وأين يستخدم؟ إن معرفة هذه الأشياء سوف تؤدى إلى معرفة مرتبة ودرجة المعيار.. وكل هذا يفيد فى التريج بين آراء النقاد؛ للوصول إلى رأى الأصوب وبالتالى التنظير الدقيق لمسائل وقضايا علم الحديث.

ومن أهداف البحث الإجابة على السؤال التالى: بما أن الراوى متعلم فى مرحلة ومثلث للعلم وفى مرحلة أخرى مؤدب.. هل كان للمسلمين منهج فى التربية والتعليم؟ ومن أهداف البحث أيضاً

معرفة المسائل المشتركة بين منهج المحدثين فى نقد المرويات ومناهج البحث المعاصرة، وبما أن تاريخ العلم يحتم على الدارسين دراسة جهود المسلمين فى البحث العلمى، بوصفه حلقة من حلقات تاريخ العلم؛ إذن لا بد من معرفة إسهاماتهم ومقارنتها بمناهج غيرهم قديماً وحديثاً، وفيما شارك المحدثون غيرهم؟ وهل أضافوا أم نقلوا فقط؟ هل ما عند المعاصرين نبه إليه المحدثون وشاركوا فى دراسته بأدواتهم البسيطة بسبب تقدمهم الزمنى؟ هل للمسلمين مشاركات - ولو بسيطة فى علم النفس بشئى فروعه - التعليمى منه بصفة خاصة؟

ومن أهداف البحث التعرف على كيفية حل القدماء للمشكلات العلمية التى قابلتهم، وهذا شئ لا يعرف قيمته إلا الأكاديميون الجادون.. لا بد من الوقوف على كل ما هو إيجابى عند هؤلاء القوم.. لإلام نبهوا؟ وهل هناك مسائل مشتركة بينهم وبين المعاصرين نبهوا إليها مع الفارق فى المعالجة والمنهجية.. المتأخرون توفرت لديهم الأجهزة والمختبرات والمعامل، أما السابقون فما كان عليهم إلا الملاحظة المباشرة القائمة على الحواس الخمس والاهتداء بالذوق والفطرة العلمية التى اكتسبوها نتيجة التجربة - لا التجريب - والخبرة والممارسة العملية - إلى نتائج علمية مهمة مهدت لجهود اللاحقين.

### **أهمية دراسة المعايير (سياسياً واجتماعياً ونفسياً):**

من أهم الدراسات التى كتبت عن (المعيارية) و(اللامعيارية) - دراسة الدكتور سعد المغربى عن "التنمية والقيم". لقد تناول بالدراسة علاقة التنمية بوجود (المعايير)، وتحدث عن "المعيارية" فى مقابل اللامعيارية"، وذكر أن "السلوك والنشاط الإنسانى بصفة عامة يتم وفق معايير مستقرة وثابتة نسبياً تحدد الخطأ من

الصواب، والخير من الشر، والنافع من الضار، والغث من السمين، وكذلك الحلال من الحرام.. والمعايير ضرورة لازمة لوجود الإنسان.. إن الإنسان لا يعيش فى فراغ، وإنما فى علاقة دائمة سواء مع الطبيعة أو مع نفسه.. والمعايير لازمة لتكوين الضمير لدى الإنسان، كما أنها لازمة لتحديد معالم الطريق، فلا تتوقف المسيرة ولا ينحرف الإنسان أو يضل الطريق، فإذا اضطربت المعايير اختلط الحابل بالنابل وتعرض الإنسان للضياغ والتخلف كما يتعرض لسوء الأحوال والانحراف والأمراض الاجتماعية. تحدث (اللامعيارية) نتيجة لحالتين: الأولى: غياب المعايير وهى هنا أشبه بحالة الطفل الصغير المهمل من والديه الذى لا يجد منهما توجيهًا أو إشرافًا أو قدوة فى السلوك، فيشب لا يعرف الخطأ من الصواب ومن ثم يلجأ إلى تبنى معايير خاصة به تعرضه للاضطراب والانحراف، أو معايير يستقيها من مصادر الانحراف. كما تغيب المعايير فى عالم الكبار عندما تهمل أو تغفل الدولة عن الالتزام بالفلسفة والإطار المرجعى العام الذى تلتزم به أمام الجماهير. وتحدث اللامعيارية فى الحالة الثانية عندما تتعارض وتتناقض المعايير، ويلتبس الأمر على الناس وهذا أمر أصبح من السمات المميزة للمرحلة التى نعيشها الآن وأصبح الناس سلبيين<sup>(\*)</sup> عاجزين عن الأخذ بأى طريق، مفضلين البعد عن المتاعب باللامبالاة، وعدم الاكتراث، أو مخترعين لمعايير جديدة تحقق ما يريدون من مكاسب وإشباعات دون اعتبار لما هو واجب وما هو حق أو خير.. وفى الحالتين خسارة كبيرة على المجتمع فى مجال الإصلاح أو التقدم أو التنمية بوجه عام والأمثلة عديدة على تناقض القيم باعتبارها معايير وأحكام تقويمية... إن الشعب أى

---

(\*) ليس كل الناس سلبيين.

شعب فى حاجة دائمة إلى معايير وأحكام تقويمية دقيقة وموضوعية ومستقرة بالنسبة لقضاياها ومشكلاته المختلفة. إنه فى حاجة إلى معايير عامة محددة للحكم على الأشياء والسلوك والمواقف والنظم سواء بالصواب أو الخطأ، بالحلال أو الحرام.. حتى لا يقع فى متاحة الحيرة والقلق والصراع الذى يؤدى بالبعض من الأفراد أو الجماعات إلى السلوك وفق معايير خاصة تعود بالضرر والاضطراب إلى المجتمع بوجه عام"<sup>(١)</sup>.

أوردت هذا النص على لسان أحد أساتذة علم النفس، وهو يدرس المادة فى كلية الشرطة بمصر للتدليل على أهمية دراسة المعايير نفسيا واجتماعيا وجنائيا.

إن دراسة المعايير جزء من دراسة الإنسان، إننا بدراستها نكون بذلك دارسين لأنفسنا. إن الجهاز النفسى - تبعاً لفرويد - يتكون - فرضياً - من الهو والأنا الأعلى والأنا. أما الهو فهو أقدم قسم من أقسام هذا الجهاز، وهو منبع الطاقة الحيوية والنفسية التى يولد الفرد مزوداً بها وهو يحتوى على ما هو ثابت فى تركيب الجسم فهو يضم الغرائز والدوافع الفطرية الجنسية والعدوانية. وهو الصورة البدائية للشخصية قبل أن يتناولها المجتمع بالتهذيب والتحوير. وهو مستودع القوى والطاقات الغريزية، وهو جانب لا شعورى عميق ليس بينه وبين العالم الواقعى صلة مباشرة، وهو لا شخصى ولا إرادى. ولذلك فهو بعيد عن المعايير والقيم الاجتماعية. وهو لا يعرف شيئاً عن المنطق ويسيطر على نشاطه مبدأ اللذة والألم أى أنه يندفع إلى إشباع دوافعه اندفاعاً عاجلاً فى

---

(١) ص ١٠ من مجلة علم النفس، العدد ٧، سبتمبر ١٩٨٨م. تحت عنوان: التمية والقيم  
مسلّمات ومبادئ.

أى صورة وبأى ثمن<sup>(١)</sup>.

أما الأنا الأعلى فهو مستودع المثاليات والأخلاقيات والضمير والمعايير الاجتماعية والتقاليد والقيم والصواب والخير والحق والعدل والحلال، فهو بمثابة سلطة داخلية أو رقيب نفسى وهو لا شعورى إلى حد كبير، وهو يتعدل ويتهدب بازدياد ثقافة الفرد وخبراته فى المجتمع. وهو يعمل على ضبط الهو وكف دفاعاته.

أما الأنا فهو مركز الشعور والإدراك الحسى الخارجى والإدراك الحسى الداخلى، والعمليات العقلية، وهو المشرف على جهازنا الحركى الإرادى ويتكفل بالدفاع عن الشخصية ويعمل على توافقها مع البيئة وإحداث التكامل وحل الصراع بين مطالب الهو ومطالب الأنا الأعلى والواقع.

والأنا له جانبان: شعورى، ولا شعورى، وله وجهان: وجه يطل على الدوافع الفطرية والغريزية فى الهو، وآخر يطل على العالم الخارجى عن طريق الحواس. ووظيفة الأنا التوفيق بين مطالب الهو والظروف الخارجية<sup>(٢)</sup>. والجهاز النفسى - عند فرويد - لابد أن يكون متوازنًا. حيث يعمل الأنا دائمًا على حل الصراع بين الهو والأنا الأعلى فيلجأ إلى عملية تسوية ترضى - ولو جزئيًا - كلا من الطرفين، وإذا أخفق ظهرت أعراض العصاب<sup>(٣)</sup>.

### منهج البحث والأدوات:

استخدمت فى دراستى للموضوع منهجًا متكاملًا - حيث إن اتخاذ خطوة إجرائية واحدة أو أسلوبًا إجرائيًا واحدًا لا يكفى؛ لذا

---

(١) الصحة النفسية للدكتور حامد عبدالسلام زهران ص ٦٠، ط ١٩٩٧م، عالم الكتب، مصر.

(٢) السابق: ٦١.

(٣) السابق نفسه.

كان لابد من استخدام المنهج السابق، حيث تم اعتماد عدة خطوات وهى: جمع المادة، ثم دراستها عن طريق: وصفها وتحليلها، ثم مقارنة منهج ناقد ما بمعايير ناقد آخر، أو نقاد آخرين، ثم تقييم معايير ناقد بعينه، أو معايير عدة نقاد، ثم عرض هذه المعايير على قواعد وأصول علم الحديث، ثم عرض الجميع على الواقع العملى لنقد المرويات.

ثم تقييم المعايير - معايير الجرح والتعديل - بمقارنتها بمناهج البحث العلمى المعاصرة لمعرفة مدى إضافة القدماء لهذه المناهج، ومدى استفادة المعاصرين من المناهج القديمة، وماذا ينبغى على علماء مناهج البحث العلمى المعاصر أن يأخذوه، وما ينبغى عليهم أن يضيفوه أو يحذفوه؟

مع ملاحظة أن الأستاذ محمود شاكر يؤثر استخدام "المنهج المتكامل" و"الثقافة المتكاملة" على (المنهج التكاملى)، وله حق فى ذلك فهو يود أن ينبه الباحثين إلى أن المسلمين لهم منهج متكامل ليسوا فى حاجة إلى غيره، وكان حديثه السابق فى سياق الحديث عن الفارق بين مناهجنا ومناهج المستشرقين.

وبالنسبة للأدوات سوف يتم الرجوع إلى كل المصادر التى تناولت الظاهرة المدروسة واستقراء المادة واستقصائها فى مظانها ومعرفة آراء القدماء والمعاصرين فيها. وقد تبلورت الأدوات فى المصادر والمراجع والدوريات فى نَبَتِ المراجع.

كل هذا جعلنى أدرس الآراء، التى هى مصطلحات وعبارات وألفاظ، فى سياقاتها داخل الجملة أو الجمل أو القطعة التى وردت فيها، ثم أدرس السياق التاريخى للقضية بمعرفة رأى السابق للنقاد والمعاصر له والمتأخر عنه؛ للوصول إلى رأى الأصوب. فإذا لاح لى قيمة إيجابية منهجية نبهت إليها قائلاً: نبه المحدثون إلى كذا...



وفى معرض تناولى للأصوب من المعايير أنبه إلى أن الرأى كذا - الذى يقف وراءه المعيار كذا - هو الأصوب.. لأن المعيار المستند إليه أصوب.. والحمد لله قضية المعايير - كما سيتضح - هى العمود الفقرى لعلم الحديث - الحمد لله الذى هدانى إليها.

## خطة البحث:

خطة البحث هى الجانب التطبيقى للمنهج الذى يسير عليه الباحث فى تحليله وتفسيره وتقييمه للمادة المدروسة.

والمادة هنا هى الرواة والآراء التى قبلت فيهم تعديلاً وجرحاً، والرواة إما معدّلون أو مختلف فيهم، أو مجرحون، وهناك معايير للتعديل، وثانية للجرح، وهناك معايير أخرى منها الكمى والكيفى تكمن خلف أحكام النقاد، لذلك جعلت خطة البحث فى صورة خطوات إجرائية تناولت بالدراسة فى كل منها ما يلى:

- ١- مقدمة وتشمل التعريف بالموضوع والمنهج فى دراسته، وأهمية البحث، ومفهوم "المعيار" عند المحدثين وغيرهم.
- ٢- معايير التعديل<sup>(\*)</sup>.
- ٣- معايير الجرح والتعديل من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم.
- ٤- معايير الجرح<sup>(\*\*)</sup>.
- ٥- معايير الكم والكيف. ٦- الخاتمة.

وجعلت البحث فصولاً وتحت كل فصل الأبحاث التى وردت فيه، وكنت أسوق الظاهرة كما هى فى كتب الجرح والتعديل، ثم أحللها وأفسرها ثم أقيّمها من خلال ما توصلت إليه. ثم أقارن ما توصلت إليه بجهودهم النظرية فى قواعد الجرح والتعديل، وأقارن

---

(\*) من خلال الرواة المتفق على تعديلهم.

(\*\*) من خلال الرواة المتفق على جرحهم.

دلالات المصطلحات فى جانب الدراية بدلالة ما توصلت إليه، وكنت أقارن بين ما توصلت إليه وما دونه فى مراتب الجرح والتعديل، وأقارن بين جهود المعاصرين - فى مسائل بعينها - وجهود المحدثين لتبرز أهمية الأخير. وكنت أسجل فى نهاية كل بحث - أو أثناء تناول مسألة ما - الذى توصلت إليه.

## **صعوبات البحث**

بناءً على ما سبق ونظرًا لتعقيد الظواهر فى العلوم الإنسانية لم أدرس ظواهر ومباحث هذا العلم بطريقة تجزيئية، بل بطريقة كلية تراعى أن الظاهرة لها علاقات مع غيرها من الظواهر، فربطت بين مباحث هذا العلم، ولم أفصل الظواهر عن السياق الذى جاءت فيه، وجعلنى هذا أستقرئ أشياء كثيرة فى مظانها وأتتبعها بحيث أصل إلى تحليل وتفسير الظاهرة، أو قضية ما، تفسيرًا علميًا لا يلوى عنق النصوص. وقد كلفنى هذا كثيرًا من الجهد حيث كنت أحيانًا أتتبع الظاهرة تاريخيًا، وكنت أدخل مناطق صعب جدا دخولها مثل منطقة الرواة المختلف فيهم، والحديث الحسن، وغيرها من مناطق سوف يلاحظها من ينظر فى أى صفحة من صفحات هذا البحث.

## **مفهوم "المعيار" عند أصحاب العلوم المختلفة:**

قبل البدء فى دراسة وتحليل مفهوم المعيار فى تخصصات شتى أود أن أنبه إلى أن دراسة المعايير جزء لا يتجزأ من كل علم المنهجية وفلسفة العلوم، وسوف أفترض فرضًا أحاول إثباته، مؤدى هذا الفرض. هل تحدث العلماء فى تخصصات شتى - عن (المعايير) و(المقاييس) و(الموازن)؟ وإذا كانوا قد تحدثوا فما دلالة هذا الاشتراك فى هذا تناول والبحث والدراسة؟ سيتم تناول

(المعايير) بالدراسة والتحليل فى العلوم التجريبية واخترت منها الكيمياء.. والعلوم الرياضية واخترت منها الإحصاء، وعلوم التجارة والاقتصاد، واخترت منها التكاليف والمحاسبة والخطر والتأمين، ثم تناولت المعايير عند (علماء اللغة) ثم النقد الأدبى القديم والمعاصر، ثم تناولت المعايير عند علماء المنطق واخترت الغزالي نموذجًا، ثم تناولت المعايير عند علماء النفس وركزت عليهم بصفة أساسية؛ لأن لهم جهودًا فى علم نفس التعليم والتذكر والنسيان والذكاء... إلخ، إن دراسة المعايير عند هؤلاء لا أقصد منها إثبات أن كل العلوم تجريبية، أو أن منهج المحدثين - كما سيأتى - أفضل هذه العلوم، لأنه سابق فى استخدام المعايير، وإنما أردت أن أتعرف على طريقة عمل العقل البشرى فى دراسة العلوم، ماذا كان يفعل عندما تواجهه المشكلات العلمية، كيف كان يعمل على حلها؟ ما دور المعايير؟ ما أهميتها فى تحقيق عملية الظاهرة؟ وبالتالي معرفة القوانين والقواعد التى تسيرها. إن المعايير هى أفضل وسيلة وأفضل طريق إلى حل المشكلات فى العلوم. إن غياب المعايير معناه غياب القوانين وإحلال الفوضى مكان العلم. ربما تقود دراسة المعايير إلى وحدة العقل الإنسانى، وبالتالي وحدة هذا الفكر.. كلنا لآدم وآدم من تراب... هل المنهج واحد أم متعدد؟.. هل هو منهج واحد ذو تجليات مختلفة؟ هذا ما سيتضح بعد دراسة المعايير عند العلماء فى تخصصاتهم المختلفة.. لقد التزمت قدر استطاعى بنصوص الذين تناولوا المعايير، ولم أعلق عليها كثيرًا، فالنصوص وحدها فى هذا السياق تكفى، لا نحتاج إلى تعليق وأردت أن أقرر حقائق - فقط - عندهم، ومن المعلوم أن الاختيار انتقاء كما أنه يدل على شخصية الذى يختار ومدى منهجيته.. فهى نوع من المنهجية والتأليف.. وبعد سوق النصوص سوف أجمع ما جاء فيها - أيضًا - دون تدخل.

## مفهوم "المعيار" عند علماء الكيمياء:

المحلل المعيارى عندهم: هو المحلول ذو التركيز المعروف. ويسمى "بالمحلل القياسى" أيضاً<sup>(١)</sup>.

والمعايرة هى: عملية كيميائية يمكن عن طريقها معرفة تركيز محلول (مجهول التركيز) بمعلومية تركيز محلول آخر قياسى (معلوم التركيز)<sup>(٢)</sup>.

ومعناها عندهم ببساطة هو مقارنة المجهول من المحاليل، المراد معرفة تركيزه، بالمحلل القياسى معلوم التركيز والقوة، ولها وظيفة فى الحياة العامة مثل معرفة درجة جودة الأطعمة والأدوية واكتشاف غش اللبن. أى أنها مقارنة وقياس مجهول بمعلوم لتقدير قيمته.

ومعرفة تركيز المحلول لا تتم ببساطة، كما أن لتحضير المحلول القياسى شروطاً، وهم لا يصلون إلى نتيجة دقيقة مائة فى المائة إلا بعد لأى، إن وصلوا إليها، فهم "لتقليل الأخطار المرتكبة أثناء الحصول على نتائج التحليل يعمدون إلى إجراء عدة قياسات أو عدة معايير"<sup>(٣)</sup>.

وهم يصلون إلى نتيجة هى أقرب للحقيقة "وكقاعدة عامة فإنه لا يمكن أن نعد أى نتيجة معبرة تماماً عن التركيب الصحيح لنسب

---

(١) الكيمياء التحليلية، التحليل الحجمى للدكتور محمد على خليفة الصالح ص ٢٨، نشر عمادة شؤون المكتبات، وجامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٧م.

(٢) انظر الكيمياء للدكتور على لبيب إبراهيم وآخرين ص ٢٣٠، مطبوع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر، ١٩٩١، ١٩٩٢م. وقارن بالسابق ص ٣٠، وانظر ص ٦١ من الجزء الثانى من معجم الكيمياء والصيدلة، إعداد مجمع اللغة العربية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م. حيث أشار المعجم إلى أنواع المحاليل العيارية من حيث درجة تركيزها.

(٣) الكيمياء التحليلية، السابق ص ٤٩.

مكونات العينة ما لم نصل إلى إيجاد القيمة الأكثر تعبيراً والأكثر قرباً من الحقيقة<sup>(١)</sup>.

وبعد إجراء التجربة تحدث أخطاء يصلون إلى حسابها عن طريق حساب "القيمة الوسطية" للنتائج، وهي أشبه بأخذ المتوسط الحسابي لمجموع النتائج ويتم ذلك من خلال حساب: "الانحراف المعياري"، و"الانحراف النسبي"، "وعدد مرات إجراء التجربة". وبالتالي يتم حساب (مجال الاحتمال) في الخطأ ويؤخذ بالنتيجة الأعلى، فلو كانت النتائج بعد الحساب هي مثلاً ٩٩٪، ٩٨٪، ٩٦٪ أخذوا بالتجربة الأولى التي هي أقرب من (١٠٠٪)، ولهم في ذلك معادلات يعرفها الكيميائيون. والانحراف هنا المقصود به نسبة الخطأ المحتملة التي تبعد عن (السواء) وهو (١٠٠٪)<sup>(٢)</sup>.

وخطأ الحمض = تركيز الحمض غير المعايير + تركيز الحمض المعايير.

وهناك شروط لكي يحصلوا على أفضل النتائج منها:

- ١- يجب إجراء المعايرة في الظل بعيداً عن الضوء حيث إن الإشعاعات الضوئية تؤثر في الرواسب فتفككها.
  - ٢- لا يمكن إجراء المعايرة إلا في الوسط المعتدل.
  - ٣- يجب ألا ينتقل الطالب من مكان إلى آخر داخل المختبر.
  - ٤- عدم لمس أى مادة كيميائية سائلة أو صلبة (حتى لا تؤثر على حجم التفاعلات بسبب ما يعلق بها من جزيئات)<sup>(٣)</sup>.
- ويلاحظ هنا أن لكل علم مشكلاته وسعى أصحابه لتذليل الصعاب وحل المشكلات حتى لو كانوا تجريبيين.

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق ص ٣٣٤، ٤٩، ٥٢.

(٣) السابق ص ١٨٧، ص ٣٣٠.

وقد وضعوا شروطاً لمواصفات (الميزان الجيد)<sup>(١)</sup>، وتكلموا عن الشوائب والرواسب التي تعيق عملية المعايرة<sup>(٢)</sup>. وهم يأخذون بحساب (مجال الاحتمال) وأخذ المتوسط<sup>(٣)</sup>. وتحدثوا عن أخطاء الأدلة والمشعرات (مؤشرات الأجهزة)<sup>(٤)</sup> "وخطأ القاعدة المعايرة"<sup>(٥)</sup>.

ولخص الصعوبات السابقة (ب. ج. ديرانت) فقال: إذا أعيد إجراء تجربة ما عدة مرات فقلما تتفق النتائج اتفاقاً تاماً، ويرجع ذلك إلى أن الظروف التي تجرى تحتها تجربة ما لا يمكن إعادتها بالضبط في تجربة أخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التقدير الشخصي للباحث الذي يقوم بالتجربة - هو عامل لا يمكن التخلص منه تماماً - قلما يكون تقديراً دقيقاً مطلقاً مهما كانت درجة عنايته ومهارته، ومهما كان الجهاز المستخدم حسن الصنع والتصميم<sup>(٦)</sup>.

### المعيار عند علماء الإحصاء (\*):

تحدث علماء الإحصاء عن (الانحراف المعياري)، مثلاً تحدث عنه العلماء في شتى العلوم، وعرفوه بأنه الجذر التربيعي الموجب لمتوسط انحراف القيم عن وسطها الحسابي.

---

(١) ص ٢٠٠ من السابق.

(٢) السابق ص ٣٣٠.

(٣) السابق: ٣٣٤.

(٤) السابق: ١٧٤.

(\*) توجد منظمة عربية للمواصفات والمقاييس. وتوجد في مصر مصلحة (القياس والمعايرة) مقرها جاردن سيتي بجوار مسجد عمر مكرم تراقب جودة منتجات الشركات المصرية.

(٥) السابق ص ١٧٧.

(٦) الكيمياء العامة، ج١ ص ٢ ترجمة د. محمد عزت خيرى وآخرين ط المركز القومى للإعلام والتوثيق. مصر.

(\*) هذه المؤلفات مقررّة في كليات التجارة.



وتحدثوا عن مزاياه وذكروا منها: أن مجموع مربعات انحرافات القيم حول الوسط الحسابي أقل ما يمكن.

وتحدثوا عن عيوبه وذكروا منها: أنه لا يمكن مقارنة عينتين مختلفتين عن بعضهما اختلافاً كبيراً<sup>(١)</sup>. وتحدثوا عن التباين وعرفوه بأنه مربع الانحراف المعياري. وذكروا أن من أهم مميزاته: أنه يستخدم في مقارنة أثر العوامل المختلفة وتقدير قيم هذا الأثر.

ونذكروا أن عيوبه هي نفسها عيوب حساب الانحراف المعياري<sup>(٢)</sup>. وتحدثوا عن معامل الاختلاف وقالوا: "يلاحظ أن أي مقياس من مقاييس التشتت يقاس بنفس وحدات قياس الظاهرة الأصلية؛ ولذلك عند مقارنة تشتت مجموعتين تختلف كل منهما في وحدات القياس فإن مقاييس التشتت لا تصلح في هذه الحالة؛ لذا يمكن استخدام معامل الاختلاف للتغلب على مشكلتي اختلاف وحدات القياس"<sup>(٣)</sup>.

وتحدثوا عن معامل الاختلاف وربطوه بمقياس التشتت وبقياس المتوسط وقالوا إن (معامل الاختلاف) = "مقياس التشتت - مقياس المتوسط  $\times 100$ "<sup>(٤)</sup>. ولكي يصلوا إلى الدقة المنهجية في علمهم وضعوا المقاييس السابقة ومقاييس أخرى منها (مقياس النزعة المركزية) وهي مقاييس إحصائية مهمتها وصف مجموعة من البيانات قيد الدراسة وتلخيصها في قيم محدودة وتعنى النزعة المركزية اتجاه القيم إلى التركيز حول قيمة معينة تعرف

---

(١) ص ٨٨ من كتاب (مبادئ الإحصاء) للدكتورين محمد المهدي محمد علي، ومحمد فؤاد محمد حسان، ط ١٩٩٦م، مطابع الولاء الحديثة. شبين الكوم.

(٢) السابق ص ٩٠.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) السابق ص ٩٠.

بالمتوسط<sup>(١)</sup>. ثم تحدثوا عن عيوب هذه المقاييس وقالوا "إنها وحدها لا تعطينا فكرة دقيقة وواضحة عن الظاهرة محل الدراسة، كما أنها وحدها لا تكفى للمقارنة بين مجموعتين ومن هنا كان من الضروري عند وصف مجموعة من البيانات بمقياس رقمي أن نصفها عن طريق مقياس النزعة المركزية ومقياس آخر يقيس بعد البيانات عن مركز المجموعة أو بعدها عن بعضها ويطلق عليها مقياس التشتت<sup>(٢)</sup>. كما أنهم وضعوا مقياس (الوسط الحسابي) وعرفوه بأنه (القيمة) التي لو أعطيت لكل مفردة من المفردات لكان المجموع مساوياً لمجموع القيم الأصلية.

والوسط  $\times$  عدد القيم = مجموع القيم<sup>(٣)</sup>.

وتحدثوا عن مميزات هذا المعيار وعيوبه، وقالوا في مميزاتة: "سهل الفهم ويعطى قيمة وحيدة وتعريفًا دقيقًا وأنه يأخذ كل القيم في الاعتبار"<sup>(٤)</sup>.

وقالوا في عيوبه: إنه يتأثر بالقيم المتطرفة في المجموعة<sup>(٥)</sup>، وتحدثوا عن (حساب الخطأ المعياري للتابع الإحصائي)<sup>(٦)</sup>. وتحدثوا عن (حساب القيمة المعيارية)<sup>(٧)</sup>. وتحدثوا عن (حساب الخطأ المعياري للوسط الحسابي)<sup>(٨)</sup>. وتحدثوا عن (القيمة

(١) السابق ص ٧١.

(٢) السابق ص ٨٧.

(٣) السابق ص ٧١.

(٤) انظر ٧١ من السابق.

(٥) السابق: نفسه.

(٦) مبادئ النظرية الإحصائية وتطبيقاتها ص ٥١١ للدكتور محمد صلاح صدقي، ط١،

١٩٩٩، مكتبة عين شمس.

(٧) السابق ص ٥٠٩.

(٨) السابق ص ٥٠٩.

المعيارية عند درجة ثقة معينة<sup>(١)</sup>. وتحدثوا عن "حدى الثقة"<sup>(٢)</sup>. ووضعوا مصطلحات من مثل "منطقة الرفض" و "معامل الثقة" و "منطقة القبول"<sup>(٣)</sup> على الرسوم البيانية. كما أنهم فى بعض الأحيان وصفوا بعض القيم بالتطرف والشذوذ<sup>(٤)</sup>.

## المعيار لدى دارسى علمى المحاسبة والتكاليف

لعلماء "المحاسبة" و "التكاليف" معايير مثل غيرهم من دارسى العلوم الإنسانية والتجريبية وانعكس ذلك على عناوين كتبهم، فهناك كتب: "التكاليف المعيارية: مدخل إدارى"<sup>(٥)</sup> و "محاسبة البنوك طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية"<sup>(٦)</sup> و (التكاليف المعيارية: اتخاذ قرارات - رقابة)<sup>(٧)</sup>.

وفى الكتاب الأول حديث عن (التمييز بين المعايير المثالية والمعايير التى يمكن تحقيقها)، و (شرح كيفية تحديد معيارى السعر والكمية)<sup>(٨)</sup>. والتكاليف المعيارية هى تكاليف محددة مقدماً بدقة وعناية وتستخدم كأهداف للأداء بغرض تحقيق الكفاءة فى العمليات التشغيلية الصناعية. وبمعنى آخر، تعتبر التكاليف المعيارية بمثابة أنماط مبنية على معايير محددة مقدماً لكمية موارد النشاط التى يجب أن يستهلكها كل منتج أو أى وحدة مخرجات أخرى وسعر

---

(١) السابق ص ٥١٨.

(٢) السابق ص ٥٠١.

(٣) السابق ص ٥٠٣.

(٤) السابق ص ١١٣.

(٥) للدكتور على مجدى سعد الغرورى، طبع وتوزيع دارا اشافعى للطباعة، المنصورة، مصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م.

(٦) للدكتورين أسامة محمد محيى الدين عوض والدكتورة منحة محمد عزت إبراهيم، ط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم، مصر.

(٧) للدكتور عبد الرحمن محمود عليان، لا ناشر، د.ت (وهو أستاذ بجامعة عين شمس).

(٨) التكاليف المعيارية للدكتور على مجدى سعد ص ٥.

هذه الموارد<sup>(١)</sup>. وللمعايير عندهم أهمية في "التخطيط ومراقبة أداء التكاليف الصناعية مع أرباح معقولة". والمعايير كما أنها تستخدم للتقييم فإنها تصبح في مرحلة تالية بمثابة المعلومات ويكون وظيفتها - أي التكاليف المعيارية - "توفير المعلومات التي يحتاجها المدبرون" كي يتم التخطيط ومراقبة أداء التكاليف<sup>(٢)</sup>. وهناك فارق كبير بين (التكاليف المعيارية)، وهي الجانب النظري للتكاليف - وبين (التكاليف الفعلية) وهي الجانب الواقعي، العملي، التطبيقي للتكاليف. وكل منهما يؤثر في الآخر ولا يستغنى عنه<sup>(٣)</sup>. والتكاليف المعيارية عبارة عن معايير ومقاييس يتم من خلالها تقييم الأداء حيث "تمثل التكاليف المعيارية مقاييس لما يجب أن تكون عليه التكاليف، ومن ثم يمكن فحص أي انحرافات بينها وبين التكاليف الفعلية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة<sup>(٤)</sup>. وأحس علماء (التكاليف) بعيوب التكاليف المعيارية، حيث قالوا إن "هذه العيوب قد تلغى العديد من مزايا التكاليف المعيارية وتخلق مشاكل سلوكية في المنشأة"<sup>(٥)</sup>.

لقد نبهوا إلى أن (العديد من المعايير تتأسس على التقدير الشخصي بدلاً من الحقائق، ولذلك فهي معرضة للخطأ البشري، وإذا كانت الخطة غير سليمة بداية؛ فإن المقارنات المستقبلية بين الأداء الفعلي والمعياري تكون بغير مغزى"<sup>(٦)</sup>.

(١) السابق ص ٦.

(٢) السابق ص ٦، ص ٩.

(٣) السابق ص ٩.

(٤) السابق ص ٩.

(٥) السابق ص ١١.

(٦) السابق ص ١١.

وقالوا إن "المعايير المتشددة جدًا أو المتساهلة جدًا يمكن أن تؤدي إلى سلوك غير مرضى من قبل المستخدمين الذين ترتبط أعمالهم بهذه المعايير. فإذا كانت المعايير متشددة جدًا، فإن المستخدمين إما أن يصابوا بالإحباط ويبحثوا عن طريقة لهدم هذا النظام أو يتجاهلوا هذه المعايير باعتبار أنها تمثل أهدافًا للأداء لا يمكن تحقيقها. وفي المقابل سوف تشجع المعايير المتساهلة جدًا على خفض الأداء من قبل المستخدمين كما أنها لن توفر أى دافع لتحسين الأداء<sup>(١)</sup>.

وإيمانًا منهم بأهمية عرض هذه المعايير على الواقع الفعلى لاختبارها وبيان مدى (صدق) و(موضوعية) و(ثبات) المعايير قالوا: "يجب مراجعة التكاليف المعيارية باستمرار لتحديد ما إذا كانت توجد مبررات لتتقيحها. ويتطلب ذلك وقتًا طويلاً من الإدارة للحصول على المعلومات التى تتعلق بالتغيرات الخارجية أو الداخلية التى قد تؤثر على التكاليف المعيارية الجارية وتقييمها. وعلى سبيل المثال تؤدي تغيرات الأسعار المتكررة فى اقتصاد تضخمى إلى تقادم معايير أسعار المواد ومعايير أجور العمالة، ومن ثم يجب اهتمام الإدارة بهذه التغيرات باستمرار"<sup>(٢)</sup>.

وللمعايير عندهم وظيفة فعن طريقها يتم اختبار نظام تكاليف المراحل الإنتاجية، واختبار (نظام الأوامر الإنتاجية، وبها يتم تحديد التكلفة المعيارية للمنتج فى ظل اتباع نظام التكاليف المتغيرة<sup>(٣)</sup>)؛ حيث يتم عرض هذه الموضوعات بما تمثله من ما صدقات اقتصادية على التكاليف المعيارية كما أنها تستخدم فى

---

(١) السابق ص ١١.

(٢) السابق ص ١٢، ١٥.

(٣) السابق ص ٢٠٣.

"حساب انحراف الموازنة" و"حساب انحراف الطاقة للتكاليف الإضافية الصناعية"<sup>(١)</sup>. وتستخدم المعايير في (رقابة الإنتاج)<sup>(٢)</sup>، وقياس (انحراف الجودة)<sup>(٣)</sup>، وقياس (انحراف مخزون المواد الخام)<sup>(٤)</sup>، و(انحراف السعر)<sup>(٥)</sup>، و(انحراف الكمية)<sup>(٦)</sup>، وتستخدم أيضًا في (تخطيط إعداد الموازنة)<sup>(٧)</sup> و(تقييم الأداء)<sup>(٨)</sup>.

وخلاصة الأمر بالنسبة للمعايير عند علماء المحاسبة والتكاليف أنهم نبهوا إلى أن المعايير شئ سابق (نظري) يضعه العالم ابتداءً، ثم يختبر هذه المعايير التي هي بمثابة فرض الفروض، ثم يعرضها على الواقع، وهذه المعايير متغيرة يجب تعديلها وتغييرها، وهناك تأثير وتأثر (جدلية) بين المعايير النظرية والمعايير التطبيقية. ونبهوا إلى أن عملية وضع المعايير تخضع للتقديرات الشخصية، والمعيار الوحيد في قبول (المعيار) هو ثباته وصدقه وموضوعيته بعد عرضه على محك الواقع العملي الفعلي. كذلك نبهوا إلى أن للمعايير وظيفة يتم عرض الأشياء عليها، فهي مقاييس لها كم: (كيف) وبها يتم التخطيط والتقييم. كما أن المعايير بعد ثباتها ونجاحها في الواقع العملي تتحول إلى معلومات والمعلومات تتحول إلى معايير عند صياغة الأخيرة نظريًا.

(١) ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) ص ٢٣٦.

(٣) ص ٢٤٠.

(٤) ص ١٤٢.

(٥) ص ٢٤٢.

(٦) ص ٢٤٤.

(٧) ص ٢٤٥.

(٨) ص ٩.



## المعايير عند علماء نظرية الخطر والتأمين (١)

وضع هؤلاء العلماء مقاييس عديدة لحساب قيمة الخطر، منها:  
"الانحراف المعياري" و"معامل الاختلاف"<sup>(٢)</sup> وقالوا: "من أهم عيوب الانحراف المعياري أنه مقياس رقمي لا يصلح للمقارنة، ولما كان الهدف من حساب قيمة الخطر هو ترتيب الأخطار حسب أهميتها، ثم محاولة التوصل للطريقة المثلى لمواجهة هذه الأخطار؛ فإنه لا بد من الاعتماد على مقياس نسبي يصلح لعمل هذه الترتيبات وهو معامل الاختلاف ويحسب من خلال العلاقة التالية: [معامل الاختلاف = الانحراف المعياري - متوسط الخسارة لوحدة الخطر].

وأحياناً يحسب معامل الاختلاف من خلال العلاقة:

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري}^{(٣)}}{\text{قيمة وحدة الخطر}}$$

وفي حديثهم عن مراحل إدارة الخطر تحدثوا عن "تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها، ومعرفة طبيعة كل خطر ومسبباته واحتمال وقوعه، وحجم الخسارة الناتجة عن وقوعه، والظروف المحيطة بالخطر وعلاقته بالأخطار الأخرى وقياس الأخطار ثم ترتيبها لكي يتم تحديد أولويات التعامل مع كل خطر. واختيار أنسب سياسة لإدارة كل خطر من الأخطار. بحيث تتحقق أقصى درجات الأمان بأقل تكلفة ممكنة. وتتعدد السياسات المتبعة في إدارة الخطر وذلك بتعدد أنواع الأخطار ومسبباتها والظروف التي تحيط بها، ومن الصعب وضع سياسة مثلى لإدارة خطر بعينه

---

(١) مواد مقررة في كليات التجارة.

(٢) مبادئ نظرية الخطر والتأمين للدكتور على السيد الديب، ط ١٩٩٩م، لا ناشر. (مقرر على الفرقة الثالثة، تجارة القاهرة لعام ١٩٩٩م، ص ٤٤، ٤٥).

(٣) السابق ص ٤٦ - ٤٧.

يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، حيث إن هناك من العوامل المحيطة بالخطر وبمتخذ القرار ما يستدعي تعدد الأساليب التي يمكن استعمالها في إدارة خطر بعينه<sup>(١)</sup>.

وتحدثوا عن الفروق الفردية بين مقدري قيمة الخطر وأحسوا بمشكلة علمهم فقالوا: "لا شك أن اختلاف طبيعة الشخص من حيث معتقداته وطريقة تفكيره، وثقافته، وخبرته السابقة، والظروف المحيطة به، تؤدي إلى اختلاف تقدير الشخص لقيمة احتمال وقوع خسارة معينة، كالتشاؤم والتفاؤل، فالشخص المتفائل نجد أن تقديره لاحتمال يكون أقل من الاحتمال الفعلي، بينما الشخص المتشائم يكون تقديره لاحتمال أكبر من الاحتمال الفعلي<sup>(٢)</sup>.

### **مفهوم المعيار عند نقاد الشعر (النقد العربي القديم):**

لابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد العلوي) كتاب (عيار الشعر)، وألف الأمدى كتابًا فيه بعض الردود والاستدراكات على ابن طباطبا سماه (نقض عيار الشعر)، وسوف أكتفي بعرض مفهوم المعيار عند الأول. يفهم من خلال محتوى الكتاب أن ابن طباطبا وضع مجموعة من المقاييس والمعايير يحتكم إليها الناقد - من وجهة نظر ابن طباطبا - في حكمه على الشعر بالجودة ويؤيد رأيي أن الدكتور إحسان عباس قال - في سياق تناوله لاعتماد الذوق الفني في إنشاء نظرية شعرية عند ابن طباطبا - : "للعرب إذن طريقة خاصة في التشبيه من وحى بيئتهم ولهم مقاييس يعتمدونها في المدح والذم<sup>(٣)</sup>. وقال: "لقد كان من الممكن لدى بعض النقاد السابقين - على ابن طباطبا - أن تتخذ بعض قواعد

---

(١) السابق ص ٥٤ - ٥٥.

(٢) السابق ص ٢٣، وانظر أيضًا ٢٧ - ٢٩.

(٣) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص ١٣٥، ط دار الثقافة، بيروت، لبنان ط ٥، ١٤٠٦

هـ - ١٩٨٦ م.

البلاغة الخطابية مقاييس للشعر<sup>(١)</sup>. وقال: "ومن ثم يضع ابن طباطبا معياراً للشعر المحكم المتقن وذلك أنه إذا نقص بناؤه وجعل نثرًا لم تبطل منه جودة المعنى ولم تفقد جزالة اللفظ"<sup>(٢)</sup>.

وسوف أذكر أمثلة على المعايير عنده، جعل ابن طباطبا معايير للمدح منها: (فى الخلق: الجمال والبسطة. ومنها فى الخلق: السخاء والشجاعة والحلم والحزم والعزم والوفاء والعفاف والبر والعقل والأمانة...) "<sup>(٣)</sup>. وجعل ابن طباطبا الصدق معياراً يحكم به الناقد على الشعر بالجودة إذا توفر فيه هذا العنصر أو الشرط. وللصدق عنده دلالات منها: "الصدق عن ذات النفس يكشف المعانى المختلفة فيها والتصريح بما يكتُم منها والاعتراف بالحق فى جميعها، وهذا يشبه ما نسميه (الصدق الفنى) أو (إخلاص الفنان فى التعبير عن تجربته الذاتية)"<sup>(٤)</sup>.

وهناك "صدق التجربة الإنسانية عامة وهذا يتمثل فى قبول الفهم للحكمة لصدق القول فيها وصدق ما أتت به من تجارب"<sup>(٥)</sup>.

وهناك الصدق التاريخى وذلك يتمثل عند اقتصاص خبر أو حكاية كلام. وهنا يجيز ابن طباطبا للشاعر إذا اضطر أن يزيد أو ينقص على شرط أن تكون (الزيادة أو النقصان يسيرين غير مخدجين لما يستعان بهما وتكون الألفاظ المزيدة غير خارجة عن جنس ما يقتضيه، بل تكون مؤيدة له وزائدة فى رونقه وحسنه)"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) السابق ص ١٣٧.

(٢) السابق ص ١٣٧.

(٣) عيار الشعر لابن طباطبا ص ١٢، تحقيق الدكتورين طه الحاجرى، ومحمد زغلول سلام، ط ١٩٥٦، القاهرة، مصر.

(٤) تاريخ النقد الأکبى ص ١٤٢.

(٥) السابق نفسه.

(٦) السابق: ١٤٣.

ونوع رابع من الصدق قد ندعوه (الصدق الأخلاقي) وهو ما لا مدخل فيه للكذب بنسبة الكرم إلى البخيل أو نسبة الجبن إلى الشجاع، وإنما هو نقل للحقيقة الأخلاقية على حالها، وهذا يتبين في المدح والهجاء كما يتبين في غيرها من الفنون<sup>(١)</sup>.

ولابن طباطبا رأى في (الاعتدال الجمالي)؛ قال الدكتور إحسان عباس متحدثاً عن هذا الأمر عند ابن طباطبا: "والسر في كل جمال هو الاعتدال كما أن علة القبح هي الاضطراب، ولذلك لا يتحقق جمال الشعر إلا بالاعتدال - أي الانسجام - القائم بين صحة الوزن وصحة المعنى وعذوبة اللفظ، فإذا تم له ذلك كان قبول الفهم له كاملاً، فإذا نقص من اعتداله شيء أنكر الفهم منه بقدر ذلك النقصان... وتعريف العلة الجمالية بأنها (الاعتدال) دون أي عامل آخر، يجعلنا أمام موقف لا بد من الوقوف أمامه في تاريخ النقد العربي بعين التأمل والإعجاب<sup>(٢)</sup>.

وعكس الاعتدال، أيضاً، هو: (الإغراق في الوصف والإفراط في التشبيه) الذي ينافي الصدق، صدق الشاعر في وصف الممدوح، أي مدحه بما فيه<sup>(٣)</sup>.

وعكس الاعتدال (الخطأ في اللفظ، والجور في التركيب والبطلان في المعنى)، أي هو أن يتمتع الشعر بالاعتدال بين هذه العناصر جميعاً، فإذا هو بسبب هذا الصدق شيء جميل، لأن (ميزان الصواب) قيل ما فيه من لفظ ومعنى وتركيب<sup>(٤)</sup>. وهناك ارتباط

---

(١) السابق: ١٤٣.

(٢) السابق: ١٤١.

(٣) السابق: ١٤٣.

(٤) السابق: ١٤٢.

بين (الاعتدال) و (الصدق) عند ابن طباطبا<sup>(١)</sup>. وإذا خرج الشاعر عن الصدق انتقل إلى الغلو والإفراط، وذلك عيب<sup>(٢)</sup>.

### **مفهوم المعيار عند علماء النقد والبلاغة (الدارسين المعاصرين):**

هناك علاقة بين ثقافة الناقد الأدبي ومعاييره والقيم التي ينطلق منها، الثقافة بأنواعها تشكل قيم الإنسان - الناقد الأدبي - ثم تتحول إلى معايير، وبالنسبة للنقد الأدبي القديم والحديث فإن ثقافة الناقد هي التي تجعله يدرس الظواهر ويحللها ثم يصدر عليها حكماً بالقيمة، هذا الحكم يكون في شكل ألفاظ تستقر هذه الألفاظ وتشيع ثم تتحول إلى مصطلحات والذين يأتون بعد هذا الناقد قد يوافقون على حكمه واصطلاحه أو يختلفون معه؛ إذا اتفقوا معه صارت أحكامه واصطلاحاته بمثابة الثقافة لهم والمعيار الذي يستخدمونه في دراستهم.. معنى ما مر أن الثقافة تعطى أحياناً مصطلحات هي معايير ثم تتحول المعايير - بعد ثباتها وصدقها وموضوعيتها - إلى ثقافة. هذا ما حدث مع كل العلوم. والنقد الأدبي ينطبق عليه هذا الأمر، فمصطلح (الصورة الفنية) هو ثقافة للناقد ومعيار في نفس الوقت، قال الدكتور جابر عصفور: "تؤكد النظرية النقدية المعاصرة الخصائص النوعية للأدب باعتباره نشاطاً تخيلياً متميزاً في طبيعته عن غيره من الأنشطة الإنسانية، وانطلاقاً من هذا التأكيد يحاول النقد المعاصر النفاذ في نسيج العمل الشعري، وتأمله باعتباره بنية من العلاقات يكشف تفاعلها عن معنى القصيدة كما يشير إلى طريقتها المتميزة في إثراء المتلقي، وتعميق وعيه بنفسه وخبراته بالواقع. ومن هذه الزاوية تظهر أهمية الصورة الفنية للنقد المعاصر، فهي وسيلته التي يستكشف بها القصيدة وموقف الشاعر

(١) السابق: ١٤٦.

(٢) السابق: ١٤٤ - ١٤٥.

من الواقع وهى إحدى معايير المهمة فى الحكم على أصالة التجربة وقدرة الشاعر على تشكيلها فى نسق، يحقق المتعة والخبرة لمن يتلقاه. ومع أن (الصورة الفنية) مصطلح حديث... قد لا نجد المصطلح بهذه الصياغة الحديثة فى التراث النقدى والبلاغى عند العرب، ولكن القضايا والمشاكل التى يثيرها المصطلح وي طرحها موجودة فى التراث<sup>(١)</sup>. أى أننا قياساً على هذا النص يمكننا اعتبار أى مصطلح نقدي تراثي أو معاصر معياراً وثقافة ووسيلة إجرائية تساعدنا فى الدراسة والتحليل والتفسير والتعليل والتقييم، من مثل (التشبيه، الاستعارة)، فعندما نحكم على مدرسة الطبع فى الشعر العربى القديم نجدنا نحكم معيار (انتشار التشبيه) ومعيار (انتشار الاستعارة) فى مدرسة الصنعة. ونجد تحول المصطلحات إلى معايير عند الدكتور على على صبح فى سياق حديثه عن منهج الدكتور يوسف خليف - رحمه الله - فى الإبداع والنقد الأدبى قال: "التخلى عن الأساليب التقليدية والمعارية حيث اجتمعت فى أساليبه أطر تجاوزت القيود والإتقال فى التعبير، ولم يقتصر على المعايير اللغوية التقليدية من المبالغة فى التشبيه والاستعارة وغيرها، وإنما تجاوز ذلك ليسلك أسلوباً خلافاً فى تصوير الموضوعات التراثية فابتكر فيه كثيراً من النماذج المعاصرة فى فن القول"<sup>(٢)</sup>.

### **مفهوم المعيار عند علماء النقد الأدبى المعاصر:**

نقل الدكتور عبد العزيز حمودة رأى الشكلية الروسية فى معرض مقارنته بين آراء (شتاينر) و(كروتشى) و(إليوت) - نقل

---

(١) الصورة الفنية فى التراث النقدى والبلاغى ص ٥ من المقدمة، ط دار المعارف، مصر. ط ١٩٧٧م.

(٢) بحوث الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاماً على مولد الدكتور يوسف خليف، ص ٧٥ طبعة المجلس الأعلى للثقافة (١٠ ديسمبر ١٩٩٧).

قولهم: "إن اللغة نظام كلى أو نسق عام، إذن يستطيع الأدب أن يؤسس نسقه العام والخاص به، بل إن هذا النسق قائم بالفعل وإن كان لم يكتشف بعد: إن التشابه بين اللغة والأدب واضح. إن هوية كل حقيقة أدبية تحددها مجموعة من المعايير نسميها أنواعًا أو مدارس أو أساليب تاريخية"<sup>(١)</sup>.

إنهم يرون هنا - وهذا اجتهد منى فى شرح النص - أن لكل شكل أدبي بنيته التي يتميز بها عن غيره، فمثلاً بناء المسرحية، غير بناء الرواية، غير الشعر، غير الحكاية الشعبية، غير المقامة... إلخ، هذه البنية عبارة عن عناصر كل عنصر يتحول إلى معيار لحظة النقد الأدبي التطبيقي على سبيل المثال عندما يقارن الباحث البنيوي العربي شكل المقامة بشكل الرواية الحديثة في أوربا فإنه يجعل عناصر بناء الأخيرة محكمًا ومعياريًا يقيس عليه بناء ونسق ونظام المقامة العربية.

ومثلما يتحدث علماء كل علم وفن عن الوسطية والاعتدال علق الدكتور عبدالعزيز حمودة على صنيع تيرى إيجلتون ووصفه بأنه (الماركسي المعتدل الذي يحاول طوال الوقت تحديد منطقة وسط بين المبالغات والتناقض"<sup>(٢)</sup>). وفي سياق مناقشته للبنيويين العرب قال: "وقد سبق أن أشرنا إلى أن البنيويين العرب، الذين تصادف وقوف معظمهم إلى يسار الوسط، ينتمون إلى البنيوية الأولى"<sup>(٣)</sup> - البنيوية الماركسية - التي تحاول تحقيق حل وسط تستطيع البنية

---

(١) المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك ص ١٨٦، سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٣٢، الكويت، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨.

(٢) السابق ص ١٩٣.

(٣) البنيوية الثالثة هي (البنيوية الأدبية) وهي في مفهومها العام ترفض الربط بين النظام اللغوي الداخلي للنص، وأي أنظمة أخرى خارجية ص ١٧٨ (فيما رأى - الدراسة - يفرق الدكتور حمودة بين البنيوية الشكلية والبنيوية التوليدية).

اللغوية للنص الأدبي على أساسه أن تكون مستقلة (الداخل) من ناحية، وأن تؤكد علاقتها بالبنى والأنظمة الأخرى كالنظام الاقتصادي، والصراع الطبقي، والواقع الثقافي العام (الخارج) ويتأرجحون باستمرار بين الخارج والداخل ودون نجاح يذكر في تحديد الأرض الوسطى التي يحملون بها، مع ما يستتبع ذلك من تناقضات جذرية واضحة في كتاباتهم<sup>(١)</sup>. وإذا كانت (المعايرة) أو (المعايير) في أحد معانيها تعنى المقارنة؛ من أجل ذلك، سوف أسوق النص التالي مدلاً على أن نقاد الأدب مارسوا المقارنة بوصفها أحد الأساليب الإجرائية؛ قال الدكتور حمودة في سياق حديثه عن البنيوية: "ومن ثم فإن وظيفة الناقد في تحليله للنص أن يقارن بين البنية الثقافية والبنية الأدبية النظرية"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: "فالناقد، عند لوكاش وياكسون وجولدمان يجب ألا يتوقف عند درجة (الوعي) بالعلاقة - العلاقات بين نسق النص الفردي والنسق الأدبي العام - ولا بد أن ينتقل إلى مرحلة تالية، وهو المقارنة ثم إصدار الحكم القيمي على النسق الأدبي ومعناه"<sup>(٣)</sup>. واشتكى علماء النقد الأدبي من فوضى الأنواع الشخصية في قراءة النصوص وتذوقها بسبب الفروق الفردية بين البشر لذلك أكد أصحاب نظرية "التلقى" أهمية وضع الضوابط المحددة للحيلولة دون فوضى القراءة<sup>(٤)</sup>.

(١) ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) السابق ص ٢٠٨.

(٣) أبرز معطيات هذه النظرية هو أن كلاً من المعنى والبناء في العمل الأدبي ينتجان عن التفاعل مع نص القارئ ... المعنى والبناء ليسا خصائص مقتصرة على النص، خصائص يقوم القارئ باكتشافها، فالقارئ هو - إلى حد ما - المبدع المشارك لا النص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيمه، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٤) السابق ص ٣٢٨.



وعندهم أن سبب هذه الفوضى أن (الإطار المرجعي للجماعة التي ينتمى إليها القارئ هو الذى يحدد له ما يمكن أن يقوله أو لا يقوله فى تفسير النص، ثم إنه لا يستطيع إقناعهم بما لا يستطيعون الاقتناع به داخل نفس الإطار المرجعي<sup>(١)</sup>. إن الجماعة التي ينتمى إليها هي التي تحدد له (معايير السلوك والعادات والتقاليد)<sup>(٢)</sup>.

ففى الوقت الذى لا يمثل فيه النص الأدبى أشياء مادية خارجية، يشير إلى مجموعة من المعايير والقيم ووجهات النظر، فهو يتبنى مجموعة من هذه القيم والمعايير (ويؤجل صحتها) داخل العالم المتخيل للنص. ويختار ولفجانج إسر Wolfgang Iser رواية (هنرى فيلدنج Henry Fielding المعروفة (توم جونز Tom Jones) كنموذج لما يحدث أثناء التلقى من حوار بين النص الأدبى والمتلقى. فهو يربط بين الشخصيات الأساسية وبين بعض المعايير مثل حب الخير والعاطفة المسيطرة والتوافق الأزلى بين الأشياء: كل معيار يؤكد قيمة معينة على حساب أخرى، وكل معيار يميل إلى اختزال صورة الطبيعة البشرية فى مبدأ واحد أو بعد واحد، ومن ثم فإن القارئ مرغم؛ بسبب الطبيعة غير المكتملة للنص، أن يرد قيم البطل (الطيبة أو السمحة) إلى المعايير المختلفة التي يخرج عليه أو يخرقها البطل فى أحداث بعينها، القارئ فقط هو الذى يستطيع أن يحقق الدرجة التي يمكن عندها رفض بعض المعايير أو الشك فيها. القارئ فقط هو الذى يستطيع إصدار حكم أخلاقي على قوم<sup>(٣)</sup>.

وتحدث الدكتور حمودة عن انحراف المعايير بمرادفات من مثل: "انفلات"، قال "إن محاولات إثبات قدرة القارئ فى التأثير فى

---

(١) ص ٣٢٩.

(٢) السابق ص ٣٣١.

(٣) السابق ص ٣٣١ - ٣٣٢.

النص تنتهي عادة إلى تأكيد قوة النص ورجاحة كفة تأثيره على القارئ، وليس العكس. الممارسة الفعلية إذن تؤكد أن انفلات القراءة الفوضوى المحتمل غير وارد لأن النص هو الطرف الأقوى في المعادلة غير المتوازنة لمصلحته<sup>(١)</sup>.

وقال في نص آخر: "إن دي مان يقول بأن لغة الأدب أكثر انحرافاً<sup>(٢)</sup> عن لغة النقد"<sup>(٣)</sup>. إن لغة النقد "علمية" بينما لغة الأدب أدبية يشيع فيها الصور بشتى أنواعها من استعارات وتشبيهات وكنائيات وموسيقى وتكثيف دلالة مما له أثر على العواطف. وإذا كان الميزان أو التوازن أحد صور الاعتدال والوسطية فإن الثنائية: حرية الفرد وقهر الذات بسبب التقدم التكنولوجي يجب أن تخضع لميزان دقيق يراعى فيه أن عدم التوازن يؤدي إلى حدوث تهديد خطير داخل الثقافة الأمريكية<sup>(٤)</sup>. ومن معانى الانحراف الاختلال، وفي هذا السياق ينفع إيراد النص التالى: "ولقد ترتب على ذلك أن التوازن<sup>(٥)</sup> بين ثنائية الموضوعية العلمية والذات الذى تميز به

---

(١) السابق ص ٣٣٠.

(٢) مصطلح الانحراف هنا وصفى لا قيمى ويناسب ما هنا أن أصحاب العقول الذكية جداً والبقارة يعدم علماء النفس شاذين بوصفهم ظاهرة مختلفة عن غيرهم، كما أن الشخص شديد الحساسية تجاه أشياء معينة - وليس هذا عيباً - يصفونه بالشذوذ. والمصطلح هنا يعنى التمييز بين اللغة العادية واللغة الأدبية، وكتاب الدكتور عبدالحكيم راضى حفظه الله (نظرية اللغة فى النقد العربى القديم) يقوم على هذا التمييز، نشر الخانجى.

(٣) ص ٧٣ المزايا المحدبة.

(٤) السابق ص ٧٨.

(٥) التوازن أحد معانيه الاعتدال، وللذهبي مؤلفان أحدهما اسمه (ميزان الاعتدال) والثانى (المنتقى من منهاج الاعتدال)، وتحدث الشيخ محمود شاكر عن الميزان فقال: "ومن يؤمّن بدأ الميزان يثول، فارفعت إحدى الكفتين شيئاً ما وانخفضت الأخرى شيئاً ما. ارتفعت كفة أوربة بهذه اليقظة الهائلة الشاملة التى أحدثتها الهزائم القديمة والحديثة، وانخفضت كفة المسلمين بهذه الغفلة الشاملة التى أحدثتها الغرور بالنصر القديم وبالنصر الحديث وفتح القسطنطينية. ص ٤٤ من رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا. وقال ص ٥٠: (بطل عمل الميزان).

المزاج الأنجلو ساكسوني، وخاصة الثقافة الأمريكية، كان مفقودًا إلى حد كبير في فرنسان باستثناء الفترة القصيرة التي ارتبطت بالاحتلال النازي والمقاومة الفرنسية، وهي السنوات التي دفعت الفرنسيين إلى أحضان ذاتية الوجودية ولكن التوازن كان مختلاً بصورة واضحة لمصلحة المحافظة والجمود على مدى العقود الأربعة السابقة للستينيات<sup>(١)</sup>.

## مفهوم "المعيار" عند علماء اللغة المعاصرين:

من أهم الوسائل والطرق الإجرائية في دراسة اللغة وسيلتان؛ ذكرهما علماء مناهج البحث اللغوي وهما: الوصفية التقريرية، والمعيارية التقليدية.

**الطريقة الأولى:** الوصفية التقريرية: تعتبر هذه الطريقة الأكثر أهمية وموضوعية، والأكثر جذبًا للانتباه والدراسة في العصر الحديث، وجاءت تسميتها ردة فعل على الطريقة التاريخية التعليلية المعيارية القديمة. وهي طريقة تتطرق من الملاحظات إلى الفرضيات ثم بناء نظرية قائمة على هذه الافتراضات، ومن الخصائص التي اتسمت بها اعتمادها - وهي تختار معايير واحدة في تحليل النظام اللغوي، واختيار مرحلة بعينها لوصفها - منهجًا وصفيًا استقرائيًا، واتخاذ النواحي المشتركة بين المفردات الداخلة في هذا الاستقراء، وتسميتها قواعد. فالقاعدة، في الدراسة الوصفية، ليست معيارًا، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية<sup>(٢)</sup>.

وهذه الطريقة همها وصف الحقائق لا فرض القواعد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المرايا المحدبة ٨٢.

(٢) كيف تكتب بحثًا، مرجع سابق ص ١٢.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٦، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ط سنة ١٩٥٨م، مصر.

الطريقة الثانية المعيارية التقليدية: سادت هذه الطريقة الدراسات اللغوية القديمة، وبخاصة في اللغة العربية، لقد كانت بداية الدراسة، عند نحائنا العرب القدماء، محاولة جديّة لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة، وتقوم على جمعها وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقراءها للخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم؛ لكن منهجهم سرعان ما تحول إلى منهج معياري، جاءت هذه المعيارية من أن النحاة، بعد أن استقروا اللغة استقراءً ناقصاً، واستنبطوا بعض القواعد النحوية، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها نفسها للغة، فأخضعوا الصواب والخطأ في الاستعمال لمجموعة من القواعد فرضوها عليها. وكانوا كلما عارضت الأمثلة القاعدة، لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنها شاذة أو نادرة، أو أن صاحبها قد أخطأ<sup>(١)</sup>. أي أنهم جعلوا القاعدة المستنبطة من الاستقراء الناقص معياراً لوصف الظواهر اللغوية الأخرى، وجعلوها مقياساً، فالموافق للقاعدة صحيح والمخالف شاذ وغريب. وهذا المنهج طبق في علم القراءات، حيث وضعوا شروطاً للقراءة الصحيحة.

### مفهوم "المعيار" عند علماء المنطق (الإمام الغزالي):

اشتغل الإمام الغزالي بالمنطق في بداية حياته العلمية وألف كتاباً عنوانه "معيار العلم في فن المنطق" ويقصد بالمعيار وسائل وطرق الاستدلال الصحيحة التي يضمن العقل بها الأمن من الوقوع في مواطن الزلل فهو يحمي العقل من "تخليطات الأوهام وتلبسات الخيال" وجعله "معياراً للنظر والاعتبار. وميزاناً للبحث والافتكار"<sup>(٢)</sup>. وذكر أن "الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب

(١) كيف تكتب بحثاً ص ١٣.

(٢) معيار العلم في المنطق لحجة الإسلام محمد الغزالي، أبو حامد، المطبعة العربية

بمصر، ط ٢ ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م.

بمعيار العلم - غرضان مهمان: أحدهما: تفهيم طرق الفكر والنظر، وتتوير مسالك الأقيسة والعبر<sup>(١)</sup>.

وهذا المعيار عبارة عن قواعد وأصول يسير عليها المفكر، وتكون دليلاً له وهو "كالعروض بالنسبة إلى الشعر والنحو بالإضافة إلى الإعراب إذ كما لا يعرف منزحف الشعر من موزونه إلا بميزان العروض ولا يميز صواب الإعراب من خطئه إلا بمحك النحو كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب<sup>(٢)</sup>.

وإذا لم يوزن الفكر بالمعيار الذى حدده الغزالي صار فكرًا فاسدًا "فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعاير بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الغوائل والأغوار"<sup>(٣)</sup>. أى أنه يقصد بالفكر الصحيح الفكر الذى يعرض ويقارن ويوزن بمعايير القواعد الصحيحة للاستدلال والتفكير بحيث لا يخالف الثابت من قوانين المنطق من مثل: "عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود" و "نفى الأعم يستلزم نفى الأخص، لكن نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم"<sup>(٤)</sup>.... إلخ قواعد المنطق.

---

(١) السابق ص ٢٤.

(٢) السابق ص ٢٦.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة (صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامى، لعبد الرحمن حسن حبنكة ص ٣٥١ وما بعدها. دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م. وللمزيد من التفاصيل فى مفهوم المعيار عند الغزالي انظر، نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان، د. محمد السيد الجليند، ص ٦١ - ٦٦، ط٢ ١٩٨٣، بدون ناشر.

## مفهوم المعيار عند علماء النفس:

علماء النفس هم أكثر الدارسين حديثاً عن (المعايير) من حيث الكم والكيف، وهم فى سعيهم لدراسة الإنسان دراسة علمية - ذلك الكائن الذى تستعصى دراسته، وليس مستحيلاً دراسته بمناهج البحث العلمى - حاولوا الاستفادة من كل ما حولهم من نتائج وأحياناً مناهج العلوم الأخرى ومنهم من قال بمنهج نابع من صميم المادة المدروسة، ومنهم من قال بتطبيق مناهج العلوم التجريبية - سيأتى الحديث عن هذا - وهم فى سعيهم الدءوب هذا فى الوصول بعلمهم - بشتى فروعه - إلى أفضل النتائج كان عليهم أن يضعوا المعايير والمقاييس التى يقيسون بها سلوك الإنسان - مثل الشخصية والذكاء والتوافق النفسى والتعلم... إلخ وتبلور جهودهم هذا فى مؤلفات تنظيرية وتطبيقية، ووضعوا المعاجم والقواميس الخاصة بمصطلحاتهم، وفى السطور القادمة سوف أعرض كل ما يتعلق "بمفهوم المعيار" عندهم من خلال نصوصهم، قالوا فى تعريف المعيار إنه "إحصائياً؛ رقم أو قيمة أو مستوى، أو مدى من هذه الأرقام أو القيم أو المستويات، يمثل جماعة، وقد يستخدم كأساس لمقارنة الحالات الفردية، وبهذا المعنى فإن المعيار قد يكون مقياساً من (مقاييس النزعة المركزية) أو مدى من القيم حول هذا المقياس ويقدر عادة بمقدار انحراف معيارى أو انحرافين"<sup>(١)</sup>.

وعرفوه أيضاً بأنه (أى نمط من السلوك أو الأداء يمثل جماعة أو مجتمعاً)<sup>(٢)</sup>. وعرفوه بأنه (مرادف لكلمة مستوى Standard. وهذا الاستخدام لا يوصى به لأنه يحرم المعيار من المكون الكمي

---

(١) معجم علم النفس والطب النفسى للدكتورين جابر عبد الحميد جابر، وعلاء الدين كفاوى جـ ٥، ص ٢٤٢٥، ط. دار النهضة العربية، مصر ١٩٩٢م وهو معجم إنجليزي عربى.

(٢) السابق: نفسه.

الواضح فى المعنى الأول والثانى<sup>(١)</sup>. ولم يكتف النفسيون بتعريف المعيار عندهم بل قاموا بتوضيح معناه عند غيرهم؛ فقالوا: "المعيار - فى الفلسفة - مقياس مادى أو معنوى لما ينبغى أن يكون عليه الشئ"<sup>(٢)</sup>. وهو - فى الأخلاق - نموذج للسلوك السديد. وفى علم الجمال مقياس الحكم على الإنتاج الفنى، وفى المنطق قاعدة الاستدلال الصحيح<sup>(٣)</sup>.

ما مر كان حديثاً عن مفهوم المعيار فى معالجتهم، أما القادم فهو عن مفهوم المعيار فى ممارستهم الفعلية، عرفوا المعايير بأنها أسس للحكم من داخل الظاهرة ذاتها وليس من خارجها وتأخذ الصيغة الكمية فى أغلب الأحوال، وتتحدد فى ضوء الخصائص الواقعية للظاهرة مثل متوسط أداء الظاهرة موضع الدراسة - كالتلاميذ أو العمال أو أى شريحة من شرائح المجتمع أو قطاعاته - وبدون المعايير لا يكون القياس صحيحاً؛ لأنها:

١- تحدد مركز التلميذ<sup>(٤)</sup> بالنسبة لإطار عام هو العمر الزمنى أو الفرقة الدراسية أو المستويات العامة كما تحددها المعايير الأخرى، مثل معايير العمر الزمنى والعمر العقلى والعمر التحصيلى.

٢- مقارنة مركز التلميذ على مقياس ما بمركزه على مقياس آخر، مثل الدرجة المعيارية.

٣- تتبع نمو التلميذ فى أى خبرة من الخبرات، مثل الدرجات المثنية والمعيارية. ولذلك تتضمن عملية التقنين إلى جانب وضعها لطريقة موحدة فى تطبيق الاختبار - التحديد الموضوعى

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) يمكن الاستعاضة عن التلميذ هنا (بالراوى) ليتم المقصود.

للمعايير التى بدونها لا نستطيع تفسير أو تقويم أداء المفحوص للاختبار. فالاختبارات السيكولوجية لا يوجد فيها مستويات محددة من قبل للنجاح أو الفشل. ولذلك فإن أداء الفرد للاختبار يمكن أن يقيم فقط عن طريق مقارنة أدائه بأداء أفراد آخرين مماثلين طبق عليهم نفس الاختبار. فإذا أجاب فرد ما فى اختبار المفردات اللفظية على ٧٥٪ من كلمات الاختبار، فإن مثل هذا الأداء يمكن أن يكون أداء مرتفعاً أو متوسطاً أو منخفضاً، ولا يمكن القطع فى هذا دون الاستعانة بمعايير هذا الاختبار<sup>(١)</sup>.

ومثلما تحدث النفسيون عن المعايير فى مقدمات كتبهم التطبيقية - تحدثوا عنها أثناء دراسة الظواهر، وقالوا فى سياق حديثهم عن (سلوك الإنسان)، تحت عنوان (معايير السوية واللاسوية): "يعتبر السلوك سويًا، أو غير سوى حسب المعايير التالية:

١- المعيار الذاتى: حيث يتخذ الفرد من ذاته إطاراً مرجعياً يرجع إليه فى الحكم على السلوك بالسوية واللاسوية.

٢- المعيار الاجتماعى: حيث يتخذ من مسابقة المعايير الاجتماعية أساساً للحكم على السلوك بالسوية أو اللاسوية، فالسوى هو المتوافق اجتماعياً واللاسوى هو غير المتوافق اجتماعياً.

٣- المعيار الإحصائى: حيث يتخذ المتوسط أو المنوال أو الشائع معياراً يمثل السوية، وتكون اللاسوية هى الانحراف عن هذا المتوسط بالزائد أو الناقص.

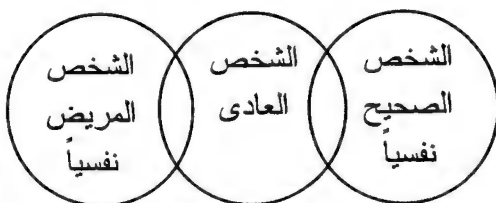
٤- المعيار المثالى: حيث تعتبر السوية هى المثالية أو الكمال أو ما يقرب منه، واللاسوية هى الانحراف عن المثل الأعلى أو

---

(١) التقويم والقياس فى التربية وعلم النفس للدكتورين سيد محمد خير الله، ممدوح عبدالمنعم الكنانى، ص ٢١٧، ط ١٩٩٥ - ١٩٩٦م، مطبوع بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعات مصر.



الكمال<sup>(١)</sup>. وهم يستخدمون المقارنة، ويرسمون النتائج على رسوم بيانية توضحها، لكي يقدروا قيمة ودرجة الظاهرة، فالسوية واللاسوية مفهومان لا يفهم أحدهما إلا بالرجوع إلى الآخر، والفرق هو في الدرجة وليس في النوع بين السوى واللاسوى أو بين العادى والشاذ، أو بين الصحة النفسية والمرض النفسى. أى أن الأفراد يمكن ترتيبهم على متصل مستمر بين السوية واللاسوية وبين العادى والشاذ، وبين الصحة النفسية والمرض النفسى ويلاحظ أن السوية واللاسوية مفهومان نسبيان فى مراحل العمر المختلفة وفى الأزمنة المختلفة وفى الثقافات المختلفة<sup>(٢)</sup>.



واشتكوا مما يشتكى منه غيرهم من العلماء فى الدراسات الإنسانية حيث قالوا فى قياس الشخصية: "يلجأ البعض من المعالجين النفسيين إلى المقابلة الشخصية، ودراسة الحالة، وملاحظة السلوك فى مواقف الحياة اليومية ولكن يجب استخدام اختبارات ومقاييس وأدوات موضوعية مثل مقاييس التقدير، واختبارات الشخصية ومقاييس تقدير الذات والاختبارات الإسقاطية ويجب الاهتمام بموضوعية الاختبارات وصدقها وثباتها ووجود معايير لها. ويجب تجنب بعض المؤثرات الضارة مثل الذاتية حيث

(١) الصحة النفسية والعلاج النفسى، للدكتور حامد زهران ص ١١، ط ٣، ١٩٩٧م، عالم الكتب، مصر.

(٢) السابق ص ١١.

يتأثر الفرد فى حكمه على شخصية آخر - بدون قصد - بالفكرة العامة، فإذا كانت حسنة مال إلى أن يلصق به معظم الصفات المرغوبة، وإذا كانت رديئة مال إلى أن يلصق به معظم الصفات غير المرغوبة<sup>(١)</sup>. وبناء على الإحساس بالصعوبات التى تقابلهم أخذوا فى التنبيه إلى الاحتياطات وإسداء النصائح وعدم تعميم الأحكام والأخذ بالتفصيل لأن الظاهرة مركبة ومعقدة ولها مقاييس عديدة ومتنوعة؛ لذا قالوا: "وهكذا تتعدد وسائل قياس الشخصية حسب النظرية التى بنى فى ضوءها المقياس، وحسب وظيفة الشخصية المراد قياسها، وحسب نمط المثير المعروض فى المقياس، وحسب نمط الاستجابة المطلوبة، وحسب ظروف الإجراء، وحسب طريقة التفسير، وحسب هدف المقياس"<sup>(٢)</sup>.

وقالوا أيضاً: "ومن المعلوم أنه لا يوجد "نموذج مثالى" يساعدنا على التفريق الحاد بين الصحة النفسية والمرض النفسى"<sup>(٣)</sup>. إنهما مفهومان لا يفهم أحدهما إلا بالرجوع إلى الآخر والاختلاف بين الاثنين فى الدرجة وليس فى النوع<sup>(٤)</sup>. وكل هذا راجع عندهم إلى أن بناء الشخصية معقد، ومتكامل؛ فبالإضافة إلى البناء الجسدى الذى يشمل العظام والأعصاب واللحم والدم... إلخ، هناك بناء وظيفى للشخصية منها: المكونات العقلية المعرفية وتشمل الوظائف العقلية مثل الذكاء العام، والقدرات العقلية المختلفة والعمليات العقلية العليا كالإدراك والحفظ والتذكر والانتباه والتخيل والتفكير والتحصيل... إلخ، وتشمل كذلك الكلام والمهارات اللغوية<sup>(٥)</sup>. والحق أن مصطلح

---

(١) السابق ص ٧٩.

(٢) السابق ص ٧٩ - ٨٠.

(٣) السابق ص ١٠.

(٤) السابق: نفسه.

(٥) السابق ص ٧٣.

(معيار) له ارتباطات عديدة بغيره من المصطلحات<sup>(\*)</sup> التي لها جذر واحد في اللغات الأخرى، كالإنجليزية، من هذه المصطلحات (عادي، سوى، طبيعي) ويقابله في الإنجليزية Normal، ومعناه: (بصفة عامة، ما يتفق مع ما يمثل الجماعة ولا ينحرف على نحو ملحوظ عن المتوسط، أو ما هو نمطي).

- وفي الإحصاء: ما يميز توزيعاً للدرجات أو التقديرات لا ينحرف انحرافاً ملحوظاً عن المنحنى الاعتدالي.

- في علم الأحياء، والطب: طبيعي عادي لا يخضع لاعتبارات أو علاج خاص، ويحدث على نحو طبيعي وليس نتيجة لمرض أو تجريب.

- خال من المرض والاضطراب والتخلف العقلي، أو أى خلل وظيفي سيكولوجي آخر، أى ليس شاذاً<sup>(١)</sup>.

ومن المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح المعيار مصطلح Normal Distribution ومعناه (توزيع اعتدالي)، وهو منحنى للاحتمال على شكل الجرس يظهر القيمة المتوقعة لمعاينة تغير عشوائي. ويبين توزيع أخطاء القياس العشوائية، وتتجمع معظم التقديرات حول نقطة متوسطة، ويقع حوالي ٦٨٪ من هذه التقديرات بين زائد انحراف معياري واحد (فوق المتوسط) وناقص انحراف معياري واحد (تحت المتوسط)، ويقع حوالي ٩٥٪ من تقديرات أو درجات التوزيع على مسافة انحرافين معياريين فوق

---

(\*) في قواميس علم النفس يراعون الترتيب كما في حروف اللغة الإنجليزية ومصطلح (معيار) عندهم هو Norm لكن هناك مصطلحات أخرى هي Normal. Titration, Normality كما في الكيمياء، لذا لن ألزم بالترتيب في العربية بل سألتزم بالإنجليزية مثلاً يفعل المتخصصون، فالحقل ليس حقلي ولا تخصصي فأنا هنا تابع لهم.

(١) معجم علم النفس، مرجع سابق ٢٤٢٦/٥ - ٢٤٢٧.

المتوسط ودونه. وأكثر من ٩٩٪ على مسافة ٣ انحرافات معيارية فوق المتوسط ودونه. ويرتبط به أيضًا مصطلح Normality ومعناه (السواء). وهو في الطب النفسي وعلم النفس مفهوم عريض يكافئ على نحو تقريبي الصحة العقلية، ولا يوجد مقياس صارم دقيق للسواء النفسي، ويتفاوت المفهوم من ثقافة إلى أخرى إلا أنه تتوافر معايير مرنة لتمييز السواء عن الشذوذ وهي: التحرر من الصراعات الداخلية التي تجعله عاجزًا أو غير مؤهل للقدرة على التفكير والفعل بطريقة منظمة وفعالة على نحو معقول والقدرة على التصدي لمطالب الحياة العادية ومشكلاتها أو التحرر من الكرب الانفعالي المتطرف كالقلق واليأس، والاضطراب المستمر وغيبية أعراض واضحة للاضطراب العقلي كالوساوس والمخاوف المرضية والخلط وفقدان الوجهة<sup>(١)</sup>.

ويرتبط به أيضًا مصطلح Normalization تسوية، ويقصد بها تعديل مجموعة من المقاييس أو الدرجات لتتطابق التوزيع الاعتدالي، أو تعديل شيء بحيث يجعله - هذا التعديل - سويًا أو متفقًا مع معيار مقبول<sup>(٢)</sup>. ومما ينبغي دراسته هنا مصطلح Normalized Principle ويعني مبدأ المعاملة بالتساوي، وهو مفهوم قدمه بنجت نرجي Benget Nirje عالم النفس السويدي عام ١٩٦٩، مؤداه أنه لا ينبغي أن ننكر على الأشخاص المعاقين عقليًا وجسميًا ونحرمهم من العلاقات الاجتماعية وغيرها لمجرد أنهم معاقون<sup>(٣)</sup>. ومصطلح Normative يعني ما يتعلق بالمعايير أو الموازين أو القيم. و Normative Pattern نمط معياري، أو

(١) السابق ٢٤٢٧/٥.

(٢) السابق ص ٢٤٢٧ - ٢٤٢٨.

(٣) السابق ٢٤٢٨.

مجموعة من المعايير الاجتماعية المتبادلة التي يتمسك بها أعضاء الجماعة<sup>(١)</sup>. ومصطلح Normative Science يعنى (علم معيارى) وهو العلم الذى يضع معايير للسلوك والتربية والصحة وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية، أى أنه علم يسعى للتوصل إلى أنماط صحيحة من السلوك. وإذا سلمنا بالخصائص الأساسية للعلم فإن هذا اللفظ يعتبر من قبيل سوء التسمية؛ لأن العلم المعيارى يبدو إرشادياً وتوجيهياً بدلاً من أن يكون وصفيًا وتفسيرياً. والعلم المعيارى يتجاوز وصف ما هو كائن إلى دراسة ما ينبغى أن يكون<sup>(٢)</sup>. أما مصطلح Normlessness فيعنى اللامعيارية وهى حالة تتسم بغيبية نسق منظم من المعايير الاجتماعية أو القيم التى تمكن الفرد من اختيار الفعل المرغوب فيه بدرجة أكبر فى الموقف، وبغير نسق موجه ومرشد من المعايير تكون نتائج الفعل أو عدم الفعل، أو نتائج فعل مقابل فعل بديل - متساوية فى القيمة، أو فى الأذى والضرر، واللامعيارية كثيرًا ما توجد بسبب كثرة المعايير جدًا مما يجعل صعبًا على الإنسان أن يختار واحدًا منها باعتباره أفضل من آخر، الأمر الذى يؤدى إلى انسجامه ورفضه الالتزام بمعيار واحد أو مجموعة من المعايير مما يسبب له الاغتراب أحيانًا<sup>(٣)</sup>. ومصطلح Norm line يعنى منحنى المعيار أو خط المعيار، وهو منحنى يتم رسمه بوصل النقاط التى تمثل مستوى درجات مجموعات عمرية متتابعة أو وسيطها، أو مجموعة صفية، أو يوصل النقاط التى تمثل مئينيات مجموعة واحدة<sup>(٤)</sup>. ويعنى مصطلح Normotype نمطًا أو طرازًا عاديًا، أو

(١) السابق ٢٤٢٩.

(٢) السابق ٢٤٣٠.

(٣) السابق ٢٤٣١.

(٤) السابق نفسه.

نمطًا جسيماً يعتبر من الناحية المورفولوجية متوسطاً<sup>(١)</sup>.

كما يعنى مصطلح Norm Referenced Testing اختباراً معيارى المرجع، وهو مدخل فى الاختبارات، يقوم على مقارنة أداء المفحوص بأداء الآخرين على نفس الاختبار ويميز الاختبار المعيارى المرجع بين التلاميذ ويرتبهم على أساس أدائهم، فالاختبار المقنن قومياً من هذا النوع سوف يبين مدى تفوق تلميذ معين أو تأخره فى الأداء مقارنة بعينة قومية<sup>(٢)</sup>. ولم يفت علماء النفس والصحة النفسية أن يتحدثوا عن المعايير عند غيرهم، كعلماء تحليل الدم من الأطباء فأوردوا مصطلح Normotensive individuals وهم الأشخاص الذين يقع ضغط دمهم فى المدى السوى أو العادى لمن فى عمرهم مع مراعاة العوامل الأخرى، أما الشخص ذو الضغط المنخفض على نحو شاذ فيسمى هابط الضغط، Hypotensive، وذو الضغط المرتفع على نحو شاذ يعتبر مفرط الضغط Hypertensive<sup>(٣)</sup>.

### **علاقة المعايير بالثقافة والقيم عند علماء النفس:**

المجتمع الإنسانى هو فى حقيقته بناء معيارى، يعكس حياة معنوية يمثلها الأفراد تتميز بالقوة والأصالة. والمجتمع فى عمومه لا يتكون دون وجود هذا البناء المعيارى، وهو بالإجمال أفكار تتطوى على صورة الحياة الاجتماعية، وتتضمن الملاحظات التى تتعلق بها، ويحمل البناء الخطوط الأساسية لتلك الحياة وتطورها، ومن هذا البناء المعيارى تتكون قواعد السلوك، وهى بالأحرى

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه (كامتحانات المدارس والثانوية العامة والجامعات).

(٣) السابق نفسه.

مقاييس من خلالها يحكم على السلوك بأنه مقبول أو غير مقبول<sup>(١)</sup>. وتعتبر القيم صورة المجتمع لأنها الضابط والمعيار الأساسى للسلوك الفردى - الاجتماعى، وهى تنتظم فيما يسمى بالبناء القيمى الذى يعكس أهداف المجتمع من التربية<sup>(٢)</sup>. والمجتمع - أى مجتمع - له قيمه التى تضبط وتحدد السلوك، أى له بناؤه المعيارى<sup>(٣)</sup>. وللقيم علاقة بقضية الهوية الثقافية، إذ بالقيم والمعايير يمكن معرفة الخصائص الذاتية لشخصية المجتمع<sup>(٤)</sup>.

وللمعايير صلة بقضية اهتزاز القيم فى المجتمع العالمى ومنه المجتمع العربى الإسلامى، ولها علاقة بقضية البناء الذاتى المتميز القادر على العطاء والإبداع<sup>(٥)</sup>.

والقيم عبارة عن معايير اجتماعية ذات صبغة انفعالية قوية وعامة، تتصل من قريب بالمستويات الخلقية التى تقدمها الجماعة، ويمتصها الفرد من بيئته الاجتماعية الخارجية، ويقيم منها موازين يبرر بها أفعاله، ويتخذها هادياً ومرشداً، تنتشر هذه القيم فى حياة الأفراد، فتحدد لكل منهم أصحابه وأعداءه<sup>(٦)</sup>. والقيمة معتقد يتعلق بما هو جدير بالرغبة يملى على الفرد مجموعة من الاتجاهات والسلوكيات المجسدة لهذه القيمة. وهذه الاعتقادات تتعلق بفائدة كل

---

(١) القيم الإسلامية ص ٧ للدكتور على مصطفى أبو العينين، مكتبة إبراهيم حلبى، المدينة المنورة، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) الإسلام والثورة، عون الشريف قاسم ص ٢٦، بيروت، دار العلم، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٤) التعليم وتحديات المستقبل ص ٨٠ إعداد وتقديم د. عبدالعزيز القوصى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١ م.

(٥) القيم الإسلامية ص ٩.

(٦) علم النفس الاجتماعى للدكتور فؤاد البهى السيد ص ٢٩٤، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٥٤ م.

شئ في المجتمع، وقد تكون الفائدة صحة جسمية أو توقدًا في الذكاء... إلخ<sup>(١)</sup>. والقيم نسبية، إذ هي معان تعبر عن الشخصية، وذاتية يحسها كل منا على نحو خاص به، وهي عناصر وجدانية وعقلية غامضة تعتمد على الشعور الداخلي للشخص، وعلى تأملاته الباطنة ومزاجه وذوقه مما يجعل القيمة غير خاضعة للقياس<sup>(٢)</sup>.

والقيم تتميز بثبات نسبي إذ لكل مجتمع من المجتمعات نماذجه وأنماطه السلوكية وأهدافه التي تحدد ما يجب أن يكون عليه الأفراد، والتي تتبلور في شكل صيغ محددة هي القيم، وعن طريق التنشئة تتكون الشخصية القومية، والتي تعبر عن السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما، وهي أحد الفوارق التي من خلالها يتم التمييز بين هذه الأمة وغيرها من الأمم<sup>(٣)</sup>.

### **القيم والمعايير والتنمية:**

بناء على أحد تعاريف القيم بأنها (أحكام على الأشياء والمواقف، على السلوك بوجه عام، على الفكر أو الفعل أو الانفعال، وأنها أحكام تقويمية بالخير أو الشر، بالخطأ أو الصواب، بالقبح أو الجمال، بالنفع أو الضرر، وأنها أحكام تفضيلية، أي اختيار وتفضيل لسلوك ما أو نشاط ما يشعر معه صاحبه أن له مبرراته بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة وخبرها في حياته المعاشة في علاقاته المختلفة من خلال الثواب والعقاب ودرجة الإشباع لحاجاته المادية والمعنوية المختلفة - ذهب الدكتور

---

(١) تعايط الحشيش كمشكلة اجتماعية للدكتور حسن الساعاتي ص ١٩، أعمال الحلقة

الجنائية الثانية - ج.ع.م.، يناير ١٩٦٣م.

(٢) القيم والعادات الاجتماعية للدكتورة فوزية دياب ص ٢٥، دار النهضة العربية،

بيروت، ١٩٨٠م.

(٣) القيم الإسلامية والتربية ص ٥٠.



سعد المغربى إلى أن هناك علاقة بين التنمية بوصفها عملية ونشاطاً وجهوداً وبين القيم بوصفها مفاهيم مجردة، كأحكام تقويمية وتفضيلية. حيث إن كل القيم الإيجابية تدفع الإنسان إلى العمل والإنتاج فى شتى المجالات: المصنع والمدرسة والجامعة وغيرها من المؤسسات، كما أن القيم السلبية تنبه الناس إلى سلبية الخمول والكسل وغيرها من هذه القيم وتنبه إلى خطورتها وهذا كله يدفع عجلة التقدم والتنمية<sup>(١)</sup>.

وقد ألح على هذا الأمر الذين كتبوا فى القيم من وجهة نظر إسلامية حيث تحدثوا عن القيم الإسلامية لدى الشباب بصفة خاصة وعرفوا القيمة بناءً على الثقافة الإسلامية والمفهوم الإسلامى لها فقالوا بأنها حكم يصدره الإنسان على شئ ما مهتدياً بمجموعة المبادئ والمعايير التى ارتضاها الشرع محدداً المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك. وجملة القول - عندهم - الذين كتبوا فى القيم الإسلامية - إن لكل نوع من القيم دوراً فى حياة الإنسان والمجتمع. والقيم الدينية طاقات للعمل الجماعى. والقيم الاجتماعية من تقاليد وأعراف لها دورها فى ضبط وتوحيد عمل أفراد المجتمع لتؤلف من ذلك وحدة اجتماعية. والقيم الأخلاقية لها دورها فى تماسك المجتمع وسعادته وبعده عن الفوضى والشقاء فضلاً عن دورها فى إحداث التوازن وتحقيق التكيف. وفى المقابل نلاحظ أن فقد الإنسان للقيم والمعايير يجعله يتخبط فى حياته الاجتماعية ويصبح المجتمع مفككا لا وحدة له وتعم الفوضى وينتشر الاضطراب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) التنمية والقيم مسلمات ومبادئ ص ٦ من مجلة علم النفس، العدد ٧، سبتمبر ١٩٨٨م.

(٢) الصراع القيمى لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، للدكتور السيد الشحات أحمد حسن، دار الفكر العربى ص ٦٨، د.ت.

## وخلصه ما سبق أن:

- **المُعَايرة عند الكيميائيين** تعنى القياس والمقارنة، وقد ورد عندهم مصطلح (القيمة الوسطية). وتحدثوا عن (الانحراف المعياري) و (الانحراف النسبي). وتكلموا عن (الوسط المعتدل) و (الميزان الجيد)، وتكلموا عن (الأخطاء) وكيف يعالجونها وهم في ذلك يأخذون بالقيمة الوسطية للوصول إلى أفضل قياس. وتحدثوا عن (الاختلافات في نتائج التجارب). وأحد وظائف المعايرة (كشف الغش) في تركيز المحاليل والمواد الغذائية والدوائية. والشروط التي وضعوها في المحلول القياسي (المقيس عليه) شروط مثالية يجدون صعوبة في تحقيقها في عالم الواقع.

- **والمعايير عند علماء الإحصاء** تعنى أن هناك نموذجًا مثاليًا لمجموعة من المقاييس يقيسون عليها (الانحراف المعياري). حيث تحدثوا عن (اختلاف وحدات القياس). وتحدثوا عن (التباين) و (التشتت)، وتحدثوا عن (الوسط الحسابي) وتحدثوا عن (القيم المتطرفة) وتحدثوا عن (القيمة المعيارية عند درجة ثقة معينة) وتناولوا بالدراسة (حدى الثقة) و (منطقة الرفض والقبول) و (التطرف والشذوذ).

وعند (علماء المحاسبة والتكاليف)، هناك تمييز بين (المعايير المثالية والمعايير التي يمكن تحقيقها). وتحدثوا عن (مراقبة أداء التكاليف). وتحدثوا عن جدلية العلاقة بين الجانب النظري والعملي للتكاليف، وقالوا بأن (المعايير تختلف باختلاف الأشخاص، فهي معرضة للخطأ البشري)، وتحدثوا عن المعايير المتشددة جدًا، والمستاهلة جدًا، وتحدثوا عن (قياس انحراف الجودة) و (انحراف السعر) و (انحراف الكمية) و (الموازنة العامة للدولة) و (تقييم الأداء). إن المعايير عندهم بعد ثباتها ونجاحها في الواقع العملي

تتحول إلى معلومات والمعلومات تتحول إلى معايير عند صياغة الأخيرة نظريًا.

وعند علماء (نظرية الخطر والتأمين). تعنى المعايير مجموعة من المقاييس يتم حساب قيمة الخطر بها. لقد تحدثوا عن (الانحراف المعيارى) و(معامل الاختلاف) و(متوسط الخسارة)، (قياس الأخطاء) و(ترتيبها) و(أقصى درجات الأمان)، وتحدثوا عن كون معرفة سبب الأخطار والظروف التى تحيط بها - هى الطريق الأمثل لوضع السياسة الصحيحة فى إدارة الخطر. وأرجعوا (الاختلاف) فى تقدير قيمة الخطر إلى الإنسان لاختلاف طبيعة الشخص ومعتقداته وطرق تفكيره وثقافته - التى تختلف من فرد لآخر.

أما المعايير عند علماء النقد والبلاغة قدامى ومعاصرين، فهى تعنى القواعد التى ينبغى أن يسير عليها (المبدع) فى إنشائه، والناقد فى نقده، وقد تحدث ابن طباطبا عن (الصدق) بدلالاته المختلفة. وتحدث عن الإفراط والإغراق فى الوصف وتحدث عن الاعتدال الجمالى وهو الانسجام القائم بين صحة الوزن وصحة المعنى وعذوبة اللفظ... وتحدث عن (نقص الاعتدال).

والنقاد المعاصرون كالدكتور جابر عصفور وغيره من المشتغلين بالنقد العربى القديم والمعاصر يستخدمون المعايير قاصدين بها مصطلحات النقد العربى الخاصة به أو مصطلحات النقد الغربى التى لها ما يوازيها من ظواهر عندنا. وممن أفاض فى استخدام المعايير الدكتور عبدالعزيز حمودة - حيث تحدث عن الوسطية والاعتدال والممكنات والمقارنة وفوضى الأذواق وتحدث عن علاقة القيم بالمعايير، وتحدث عن فوضى القراءة وتحدث عن (المعادلة غير المتوازنة)، وعن (الميزان الدقيق) و(عدم التوازن).

والمعايير عند علماء اللغة هى مجموعة القواعد والأسس التى استقرأها علماء العرب من خلال دراستهم للغة العربية وأساليبها ثم جعلوا هذه القواعد معياراً للصحة اللغوية من غيرها. وقد تناولوا مصطلحات من مثل (الشاذ) و (الغريب).

**والمعيار عند علماء المنطق** ومنهم الغزالى هو القواعد الصحيحة للتفكير التى إذا سار عليها صار تفكيراً صحيحاً والعكس.. وهذه القواعد، حاول الغزالى أن يجد لها ما يماثلها فى النصوص الإسلامية كالقرآن والسنة. أما علماء النفس فهم أكثر من كتبوا عن المعايير كما وكيفا. ونصوصهم دالة بذاتها.

أردت من عرض ما سبق أن أمهد لدراسة المعايير عند المحدثين لافتراض فرضاً مؤداه: هل تحدث نقاد المرويات عن المعايير بالطريقة السابقة؟ هل لهم مصطلحات مثلها؟ النصوص وحدها هى التى سوف تثبت.

### **مفهوم كلمة معيار عند المحدثين:**

لم ترد كلمة (معيار) عند المحدثين صراحة - فيما أعلم - بل وردت كلمة (عيار)، قال ابن عبد البر: "اعلم يا أخى أن السنة والقرآن هما أصل الرأى والعيار عليه، وليس الرأى بالعيار على السنة، بل السنة عيار عليه"<sup>(١)</sup>.

فهى عنده بمعنى القياس والمقياس. وقد ورد ما يرادفها عند ابن القيم الذى قال: "وكلام حفاظ الإسلام فى إنكار هذا الحديث"<sup>(٢)</sup> هو الميزان وإليهم يرجع فى هذا الشأن، ولم يصححه ولم يحسنه أحد

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ص ٤٧٠، ط. دار الكتب الحديثة، القاهرة، دت.

(٢) يقصد حديث سويد (من عشق، ففغ، وكنتم، فمات مات شهيداً).

يعول فى علم الحديث عليه ويرجع فى التصحيح إليه، ولا من عادته التسامح والتساهل... ويكفى أن ابن طاهر الذى يتساهل فى أحاديث التصوف ويروى منها الغث والسمين قد أنكره وشهد ببطلانه<sup>(١)</sup>.

إن دراسة السياق الذى وردت كلمة ميزان - السابقة - فيه يدل على أنها بمعنى المعيار أو المقياس، ويؤيد الاجتهاد السابق، نص آخر جاء فى سير النبلاء "روى ابن عبدالحكم، سمعت الشافعى يقول: قال لى محمد: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعنى أبا حنيفة ومالكاً، قلت: على الإنصاف: قال: نعم، قلت أنشدك بالله، من أعلم بالقرآن قال صاحبكم؟ قلت: من أعلم بالسنة؟ قال: صاحبكم، قلت فمن أعلم بأقاويل الصحابة والمتقدمين؟ قال: صاحبكم، قلت: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فمن لم يعرف الأصول، على أى شئ يقيس؟<sup>(٢)</sup>.

وقد وردت كلمة معيار صراحة عند ابن خلدون الذى استفاد من منهج المحدثين فى النقد، واستعاره وطبقه على التاريخ وغربل مروياته، ثم أعمل منهج علماء الأصول فى الاستنباط فكان ما أبدعه فى علم أصول التاريخ، وفلسفة التاريخ، وعلم الاجتماع، قال ابن خلدون فى المقدمة: "وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل - المغالط فى الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غناً أو ثميناً، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة فى الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا فى بيداء الوهم والغلط... ولا بد من ردها إلى الأصول

---

(١) انظر كتاب المختلطين والاستدراكات عليه ص ٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١٢/٨ - ١١٣ والرواية ردها الذهبى وقال: "قاتل الله من وضع هذه الخرافة".

وعرضها على الشواهد<sup>(١)</sup>.

إنه استعمل كلمة معيار وجاءت صريحة عنده وهو يستخدمها - هنا - فى سياق الحديث عن معايير نقد المتن - متن الرواية التاريخية - وهو يعيب هنا على بعض المفسرين إكثارهم من المرويات، فى مؤلفاتهم دون نقد وتمحيص حيث إنهم لا يطبقون معايير نقد المتن عليها.

إن ما يقصده أصحاب العلوم السابقة بالمعايير موجود بالفعل - كما سيأتى - عند علماء الجرح والتعديل وهو فى حاجة إلى دراسته وتحليله وتفسيره وتقييمه، إن جرح الراوى وتعديله يعنى عرض روايته ومقارنتها بروايات أقرانه، ومقارنة مروياته بروايات شيوخه وتلاميذه ليتضح مدى موافقته ومخالفته، وهل مخالفته عن عمد أم سهو؟ وما قيمة هذه المخالفة (كمًا وكيفًا)... هل هو مبتدع؟ هل هو داعية؟ وهل دعوته أثرت على روايته وصدقه، هل يدلس؟... إلخ مباحث العدالة والضبط القادمة<sup>(٢)</sup>.

## المصطلح:

لعلماء الحديث جهد فى تاريخ العلم العربى، حيث ساهموا إسهامًا كبيرًا فى تأسيس (الاصطلاحية) فى الثقافة العربية، ويظهر هذا فى عناوين مؤلفاتهم.

والمنهجية والمعايير والمصطلحات وجوه لعمل واحد هى البحث العلمى، وهى أمور لا تنفصل فى فلسفة العلوم، وعلماء

---

(١) مقمة ابن خلدون ٢٠٨/١ بتحقيق د. على عبدالواحد وافي، ط لجنة البيان العربى، لقاهرة.

(٢) استدرارك: ورد مصطلح (المعيار) بمعنى (المقياس) عند ابن قيم الجوزية فى كتابه (الفروسية) ص ٤٥، ط الأنوار، ١٣٦٠ هـ. كما ورد عند السيوطى فى التدريب: قال (أى الحافظ العراقى): "لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل". تدريب الراوى بتحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف، ط ٢، ١٩٦٦ م، (دار الكتب الحديثة)، مصر.

الحديث - نتيجة بحثهم فى الرواة والمرويات ودراستها والحكم عليها وفق معايير خاصة بهم لتقييم المرويات - تصدر أحكامهم فى صورة مصطلحات وعبارات منها ما يتعلق بالسند (الرجال) ومنها ما يتعلق بالمتن، ومنها ما يجمع بين الاثنين. بناءً عليه لا تتفصل دراسة المصطلحات عند المحدثين عن معاييرهم فى النقد.





## معايير ومصطلحات التعديل من خلال الرواة المتفق على توثيقهم

### أولاً: معايير ومصطلحات العدالة:

#### - معيار ومصطلح العدالة (الدينية):

اشترط المحدثون تحقق العدالة الدينية في راوى الحديث لحظة الأداء ولم يشترطوها أثناء التحمل، قال الذهبي: "لا تشترط العدالة حالة التحمل، بل حالة الأداء، فيصح سماعه كافراً وفاجراً وصيباً، فقد روى جبير بن مطعم رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور" فسمع ذلك حال شركه، ورواه مؤمناً<sup>(١)</sup>.

واشترط المحدثين هذا الشرط له دلالة منهجية، يعرفها المهتمون بمناهج البحث العلمى، حيث رعى المحدثون إلى توفر صفات أخلاقية فى المحدث، وهو العالم الأستاذ، الذى يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالحضارة الإسلامية عموماً - وعلماء الحديث بصفة خاصة - ركزوا على هذا الجانب الأخلاقى؛ لأن علم الجرح والتعديل يعنى الحكم على الرواة قبولاً ورداً، حيث يتدخل الهوى والعصبية فى بعض الأحيان فى الحكم على الرواة، والحق أن كل العلوم الإنسانية - وبمسمى آخر الاجتماعية - قد تتدخل ثقافات ومعايير وقيم الدارس فى الحكم على الموضوع المدروس، نبه إلى هذا الأمر علماء الحديث قديماً فقالوا: "والكلام فى الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل،

---

(١) الذهبي، الموقظة، ص ٦١، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط ٢. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٤١٢ هـ.

وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله...<sup>(١)</sup>.

وقالوا: "فحق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلي أن يصير العارف الذي يزكى نقله الأخبار ويجرحهم - جهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهرة والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحرى والإتقان وإلا تفعل:

فَدَخَ عَنْكَ الْكِتَابَةَ أَسَنَتْ مِنْهَا	وَلَوْ سَوَّدَتْ وَجْهَكَ بِالْمُدَادِ
---	--

قال الله تعالى ﷻ: ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.. فإن أنست يا هذا من نفسك فهما وصدقاً وديناً وورعاً وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى ولمذهب فبالله لا تتعجب، وإن عرفت أنك مخلط مخبّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزّغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك فعلم الحديث صلف فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب<sup>(٣)</sup>.

ونبه إلى هذا الأمر محدّث معاصر هو الأستاذ محمود شاكر - أسكنه الله فسيح جناته - في معرض حديثه عن منهجه في البحث الأدبي، وسمّى هذا الجانب الأخلاقي بـ "ما وراء المنهج"؛ حيث أدرك المحدثون القدامى والمعاصرون خطورة هذا الأمر في البحث العلمي بصفة عامة وفي منهج كل تخصص بصفة خاصة، فالعالم التجريبي في الإسلام يلتزم به، والعالم في الدراسات

(١) السابق ص ٨٢.

(٢) سورة الأنبياء الآية (٧).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي: ج ١/ ص ١٠٤، نسخة مصورة عن مطبوعة وزارة معارف الحكومة الهندية، نشر وتوزيع مطبعة أم القرى، مصر. د. ت.

الإنسانية فى شتى التخصصات، نحو، بلاغة، تاريخ، أدب... يلتزم به أيضًا.

قال الأستاذ محمود شاكر: "قد بينتُ لك ما استطعت طبيعة هذا الميدان، ميدان "ما قبل المنهج"، وطبيعة النازلين فيه من الكتاب والعلماء والمفكرين، ثم المخاوف التى تتهدد (ما قبل المنهج) بالتدمير والفساد حتى يصبح ركامًا من الأضاليل، وحتى تفسد الحياة الأدبية فسادًا يستعصى أحيانًا على البرء. وأمر النازلين فيه أمر شديد الخطر، يحتاج إلى ضبط وتحذر. ولا يغرك ما غرى به، (أى أولع)، بعض المتشدين المموهين: "أن القاعدة الأساسية فى منهج ديكرت، هى أن يتجرد الباحث من كل شئ كان يعلمه من قبل وأن يستقبل بحثه خالى الذهن خلوا تامًا مما قبل" (فى الشعر الجاهلى: ١١٠) فإنه شئ لا أصل له، ويكاد يكون، بهذه الصياغة كذبًا مصفى لا يشوبه ذرو من الصدق، "والذرو: دقيق التراب)، بل هو بهذه الصورة خارج عن طوق البشر، هبه يستطيع أن يخلى ذهنه خلوا تامًا مما قبل، وأن يتجرد من من كل شئ كان يعلمه من قبل، أفستطيع هو أن يتجرد من سلطات (اللغة) التى غذى بها صغيرًا، وبها صار إنسانًا ناطقًا بعد أن كان فى المهد وليدًا لا ينطق؟ أفستطيع هو أن يتجرد من سطوة (الثقافة) التى جرت منه مجرى لبان الأم من وليدها؟ أفستطيع هو أن يتجرد كل التجرد من بطشة "الأهواء" التى تستكين ضارعة فى أغوار النفس وفى كهوفها، حتى تمرق من مكنها لتستبد بالقهر وتتسلط؟ = كلام يجرى على اللسان بلا زمام يضبطه أو يكبحه، محصوله أنه يتطلب إنسانًا فارغًا خاويًا مكونًا من عظام كسيت جلدًا، لا أكثر!!" (١).

(١) رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا ص ٢٩ - ٣٠، الناشر دار المنى بجدة، ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

ينبه أستاذنا إلى أن المنهج له ضوابط تضبطه هي ما يسمى بما وراء المنهج، إذا غاب هذا الضابط، غاب الحياد والإنصاف ولم يبق ثم منهج علمي؛ لأن الثقافة تحمل قيم الدارس وتتحول إلى معايير ومحكات تصبح بمثابة المجهر الذي يرى به الباحث الأشياء، فيتلون حكمه بثقافته، والضابط هو ما وراء المنهج الذي سوف يفصله في النص التالي:

"فإذا كان "ما قبل المنهج" مهددًا بالغوائل كل هذا التهديد، كما بينته لك في الفقرة السالفة، غوائل قصور الإدراك من ناحية أو غوائل الأهواء التي تبدأ بالخاطر الأول الذي يستهوي الباحث، وتنتهي إلى المكر والعبث والكذب وخيانة الأمانة = إذا كان هذا، كما وصفت لك، فما الذي يعصم هذا الوباء الحالق الذي يخلق المعرفة حلقةً من أصولها؟ فالعاصم يأتي من قبل اللغة "الثقافة" التي تذوب في بنيان الإنسان وتجري منه مجرى الدم لا يكاد يحس به، لا من حيث هي معارف متنوعة تدرك بالعقل وحسب، بل من حيث هي معارف يؤمن بصحتها من طريق العقل والقلب، ومن حيث هي معارف مطلوبة للعمل بها، والالتزام بما يوجبه ذلك "الإيمان"، ثم من حيث هي بعد ذلك انتماء إلى هذه الثقافة انتماء ينبغي أن يدرك معه تمام الإدراك أنه لو فرط فيه لأداه تفريطه إلى الضياع والهلاك، ضياعه هو، وضياع من ينتمي إليه، فرأس الأمر كما ترى، هو ما يتعلق بنفس النازل ميدان (ما قبل المنهج). وهو بهذه المثابة أصل (أخلاقي) قبل كل شيء وبعد كل شيء" (١) أ.هـ.

والحق أن علماء الحديث جعلوا أحد عوامل توثيق الرواة هو تحقق معيار العمل بعلمهم، قال الذهبي في ترجمة "ثابت بن أسلم

البناني: "كان رأسًا في العلم والعمل" (١).

وزاد الأستاذ محمود شاكر الأمر صراحة ووضوحًا فقال: "وإغفال هذا الأصل الأخلاقي من قبل نازل هذا الميدان، أو من قبل المتلقى عنه، يجعل قضية "المنهج" و"ما قبل المنهج" فوضى مبعثرة لا يتبين فيها حق من باطل، ولا صدق من كذب، ولا صحيح من سقيم، ولا صواب من خطأ. ولذلك قلت في الفقرة الحادية عشرة إنه موضع المخافة الذي يستوجب الحذر، ويقتضيك حسن التحري، أي دقته، ثم أتبعته بما قلت لك في أول هذه الفقرة الثانية عشرة. ورأس كل ثقافة هو "الدين" بمعناه العام، والذي هو فطرة الإنسان، أي دين كان، أو ما كان في معنى "الدين" = وبقدر شمول هذا الدين لكل ما يكبح جموح النفس ويحجزها عن أن تزيغ عن الفطرة العادلة = وبقدر تغلغله إلى أغوار النفس تغلغلًا يجعل صاحبها قادرًا على ضبط الأهواء الجائرة، إنه بقدر هذا الشمول وهذا التغلغل في بنيان الإنسان، تكون قوة العواصم التي تعصم صاحبها من كل عيب قادح في مسيرة "ما قبل المنهج"، ثم في مسيرة (المنهج) الذي يتشعب من شطره الثاني، وهو "شطر التطبيق" (٢).

وقَدْ سَهَا - رحمه الله - عن التصريح بأن منهج المحدثين في الجرح والتعديل شغل عددًا كبيرًا من الأعمدة التي قام عليها صرح "الأصل الأخلاقي" للثقافة العربية؛ فألحق مستدركًا على نفسه في النص التالي - في الهامش - قائلًا: "كان ينبغي أن أتم القول في نشأة (الأصل الأخلاقي) الذي بُنِيَتْ عليه ثقافتنا، منذ حدث أول خلاف بعد وفاة الرسول ﷺ بين أبي بكر وعمر وزيد بن ثابت في

(١) للكاشف ١٧٠/١ للذهبي. ويكرر هذا المعيار - على سبيل المثال في نفس المصدر:

١/ ص ٣٠٤، ص ٣٩٠، ص ٣٧٣، وفي ج ٢/ ص ٢٩٣، ص ٢٨٧. وفي ج ٣-

ص ٢٥٦، ص ١٥٨ - ١٥٩، ص ١٤٣، ص ٧٠.

(٢) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص ٣١.

جمع القرآن العظيم وكتابته بين دفتين، ثم تلا ذلك من طلب التوثق في رواية حديث رسول الله ﷺ، ثم ما كان من أمر علماء الصحابة في الفتوى، ثم ما كان من أمر التابعين ثم من بعدهم حتى نشأ علم الجرح والتعديل، وهو علم فريد لا مثيل له عند أمة من الأمم. ثم غلبة هذا (الأصل الأخلاقي) على الثقافة العربية كلها، في جميع علومها، وعناية هذه الأمة بإفراد هذا الأصل بالتأليف، كالذى ألفوه في آداب العالم والمتعلم، والفقيه والمتفقه، وعلم النظر والمناظرة، وعلم الجدل، وعلم آداب الدرس، إلى غير ذلك مما هو اليوم مجهول، أو كالمجهول لانصراف الناس عنه، وتركهم جمع شتاته وإعادة النظر فيه<sup>(١)</sup>.

ويشارك الأستاذ شاكراً، والمحدثين القدماء، الدكتور يوسف خليف - رحمه الله رحمة واسعة - وهو من الذين اشتغلوا بتدريس الحديث النبوي - في كتابه البحث الأدبي، قائلاً - في سياق حديثه عن مرحلة التوثيق، وهي إحدى مراحل الإعداد للبحث: "... لنقسمها - مادة البحث - إلى مجموعتين: مجموعة موثقة لا يحيط بها شك أو اتهام سواء من حيث مادتها أو من حيث أصحابها، ومجموعة متهمة في مادتها، وفي أصحابها كأن تكون مادتها قد ثبت أنها موضوعة أو منتحلة أو تحيط بها شبهات الوضع والانتحال، أو أن يكون لأصحابها هوى شخصي أو مذهب سياسي أو اجتماعي، أو عقيدة دينية غالية متطرفة، أو نحو ذلك من الأهواء والعصبية التي تفسد الرأي وتضلل التفكير، وتحرف بالقدرة على الحكم عن طريقها المستقيم"<sup>(٢)</sup>.

(١) هامش ص ٣٣ من المرجع السابق. وللمزيد من المعرفة عن فن (آداب البحث والمناظرة) ارجع إلى ص ٣٧٠ من كتاب "ضوابط المعرفة" لعبد الرحمن حسن حنكة، دار القلم، دمشق، ط ٤، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

(٢) ص ١٣٦.

والدكتور خليف - رحمه الله - لا يرتضى منهجاً غير منهج المحدثين لتوثيق النصوص الأدبية حيث قال: "وخير منهج لتوثيق النصوص عرفه الفكر الإنساني على مر عصوره واختلاف بيئاته هو المنهج الذى اصطنعه علماء الحديث لتوثيق ما وصل إليهم من أحاديث منسوبة إلى رسول الله ﷺ فعلى أساس هذا المنهج استطاعوا تصفية هذه الأحاديث تصفية بالغة الدقة والإحكام"<sup>(١)</sup>. ولم يكتف بذلك؛ بل سعى - قدر استطاعته - إلى أن يؤسس "علم أصول الأدب" قياساً على (علم أصول الحديث)؛ حيث قاس "قضية الانتحال" فى الشعر و "السرقاات الأدبية" على قضية "الوضع فى الحديث"<sup>(٢)</sup>. ومع أن كتاب الدكتور شوقى ضيف: "البحث الأدبى" يتناول الظاهرة الأدبية إلا أنه أفرد منهج المحدثين بفصلين كاملين فى سياق حديثه عن توثيق الأصول والمصادر - بالنسبة للدواوين وكتب اللغة - حيث أشار إلى أن المحدثين كان لهم جهد ينبغى الوقوف عليه والبدء به<sup>(٣)</sup>.

والصعوبات السابقة التى نبه إليها المحدثون قدامى ومعاصرون نبه إليها فلاسفة العلم المعاصرون؛ قال الدكتور صلاح قنصوة: "تدور معظم الصعاب الخاصة بموضوع العلوم الإنسانية - وهو الإنسان والمجتمع - حول القضية الأساسية القائلة بتفردده، وما

(١) السابق ص ١٤٤.

(٢) السابق ص ٧٩، ولكي أكون دقيقاً فى استدلالى بالنصوص السابقة، أقرر أن الأستاذ شاكرًا، والدكتور خليفًا ممن عملا بدراسة "الأدب القديم" و "الحديث النبوى". ومنهج المحدثين ينعكس على كل سطر كتبه كل منهما فى موضوعات النقد العربى القديم، وكلاهما - واستدلالى - لا يعنى تعميم ذلك على الأدب الحديث كالشعر الرومانسى، والواقعى والرواية والمسرح.

(٣) انظر البحث الأدبى للدكتور شوقى ضيف، ط دار المعارف. وللدكتور حسين نصار - بحث ألقاه فى المجلس الأعلى للثقافة فى حفل تأبين الأستاذ محمود شاكر ١٩٩٧م، قام فيه بدراسة وتحليل جهود شاكر فى قضية توثيق نسب المتنبى ونقده للمرويات المتعلقة بأنه من مدعى النبوة.

يتصل بهذا التفرد من تعقيد، وعفوية، وحرية إرادة، وجدة، وسرعة تغير، وغيرها مما يفضى إلى تعذر استخلاص التعميمات من تقلب سلوكه، والتنبؤ به، وإجراء التجارب عليه، وخضوعه للقياس. ففي التجربة المنضبطة التي يزاولها الباحثون فى العلوم الطبيعية يمكن للمجرب أن يعالج بإرادته، فى حدود معينة، بعض السمات والخصائص فى الموقف التجريبي الذى يواجهه، وهى التى غالبًا ما تسمى متغيرات أو عوامل مفترضا أنها تؤلف الشروط المناطة بوقوع الظواهر، ويكتشف علاقات الاعتماد القائمة بين الظاهرة والمتغيرات. ولا تتطوى التجربة المنضبطة فقط على تحولات موجهة فى المتغيرات التى يمكن أن تحدد وتتميز عن سائر المتغيرات على نحو موثوق به؛ بل تتضمن أيضا إعادة إنتاج للآثار التى تفضى إليها تلك التحولات على الظواهر محل البحث غير أن ذلك لا يبتسر فى العلوم الإنسانية... فالباحث فى العلوم الإنسانية ليس فى وسعه أن يعيد الظاهرة التى يدرسها كلما أراد أن يخضعها للملاحظة لأنها تجئ مرة واحدة ثم تمضى<sup>(١)</sup>.

ومن أسباب عدم الوصول إلى نتائج دقيقة فى العلوم الإنسانية أننا (نواجه صعوبة تتفرد بها طبيعة موضوعات الدراسة فى العلوم الإنسانية، وهى أن القيم أو التقويم جزء جوهري من الوقائع التى يدرسها الباحث، ولكن ليس بالمعنى الذى يجعلها التزامات خاصة بالباحث، بل بوصفها التزامات باطنة فى الظاهرة الإنسانية نفسها)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الموضوعية فى العلوم الإنسانية ص ٤٤، ٤٦، دار الثقافة، ١٩٨٠م، وقارن بالمنطق الوضعي للدكتور زكى نجيب محمود ٣٠٨/٢ ط ١٩٦٦، الأنجلو المصرية.

(٢) الساق ص ٤٨ وسيأتى أن أحد عيوب ممارسات علماء الجرح والتعديل التطبيقية راجعة إلى اشتراط العدالة الباطنة والظاهرة فى الراوى، وأن بعض المحدثين تنبه إلى هذا الأمر. فقد يخدع المظهر ويتم تعديل الراوى وتقبل روايته إنه يشير هنا إلى أن القيم التى تشمل المروءة والعدالة عند المحدثين متغيرة فى العلوم الإنسانية وهى عكس المواد التجريبية التى تمتاز بالثبات والخضوع للقياس والتجريب. والمروءة أمر نسبي يختلف من شخص لآخر.



أردت من النصوص السابقة أن أعرض الظاهرة وهى خطورة قضية "العدالة الدينية" وأن المسلمين - علماء الحديث منهم بخاصة - تنبهوا إلى هذه القضية التى تتعلق بأخلاق (العالم والمتعلم) وهذا أمر خشيت أن أصدره وتركت الأستاذ شاكرًا يصرح به؛ لكن هذا المعيار أسئ استخدام فبدلاً من التحذير من الكذابين بسبب عدم صدقهم، استخدم بعض المحدثين، وإن شئت فقل معظمهم، هذا المعيار - فى بعض الحالات - حسب كم وكيف تطبيقه - فى غير "ما وضع له" ودورى الآن أن أبين عظمة المسلمين فى تطبيق هذا المعيار، قيمه الإيجابية، التى أفادت المنهجية الإسلامية، ودلالات ذلك التطبيق الحضارية، ثم أبين قيمه السلبية التى أخلت بالتنظير العلمى والدقيق لمباحث (الجرح والتعديل)، واصفاً للظاهرة بعد دراستها وتحليلها - على ما هى عليه - ثم تقييم الخطوات المنهجية وتدوين النتائج.

اعترف محدث - هو ابن الجوزى - وهو شاهد من أهل الحديث - بسوء استخدام المحدثين لهذا المعيار فقال: "ذكر تلبيس إيليس على أصحاب الحديث" ثم ذكر من الأدلة والشواهد ما يدل على صحة ما رأى - فبعد أن ساق العنوان مجملًا، شرع فى التفصيل فقال: "من ذلك أن قومًا استغرقوا أعمارهم فى سماع الحديث والرحلة فيه وجمع الطرق الكثيرة وطلب الأسانيد العالية والمتون الغريبة وهؤلاء على قسمين: قسم قصدوا حفظ الشرع بمعرفة صحيح الحديث من سقيمه وهم مشكورون على هذا القصد؛ إلا أن إيليس يلبس عليهم بأن يشغلهم بهذا عما هو فرض عين من معرفة ما يجب عليهم والاجتهاد فى أداء اللازم والتفقه فى الحديث. فإن قال قائل: فقد فعل هذا خلق كثير من السلف كىحيى بن معين وعلى بن المدينى والبخارى ومسلم فالجواب أن أولئك جمعوا بين معرفة المهم من أمور الدين والفقہ فيه وبين ما طلبوا من

الأحاديث" (١). ثم ذكر بعض عيوب - بعض المحدثين - بدليل قوله (قوماً) منكراً، وبدليل أنه ذكر من المحدثين من لا تنطبق عليه هذه الأوصاف السيئة، ثم ساق رأيه، الذي هو بيت القصيد فقال: "ومن تلبس إبليس على أصحاب الحديث قدح بعضهم في بعض طلباً للتشفي ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الأمة للذب عن الشرع والله أعلم بالمقاصد" (٢) ودليل مقصد خبث هؤلاء سكوتهم عن أخذوا عنه وما كان القدماء هكذا فقد كان على بن المديني يحدث عن أبيه وكان ضعيفاً ثم يقول: وفي حديث الشيخ ما فيه" (٣).

وقد تنبه إلى خطورة الجرح الذي لا يقوم على دليل أو حجة علماء نكرهم ابن الجوزي فقال: "... قال سمعت يوسف بن الحسين يقول: سألت حارثاً المحاسبى عن الغيبة فقال: احذرها فإنها شر مكتسب وما ظنك بشئ يسلبك حسناتك فيرضى به خصماؤك، ومن تبغضه في الدنيا كيف ترضى به خصمك يوم القيامة يأخذ من حسناتك؟..." (٤).

وذكر أسباب الغيبة فقال: "... والكلام للمحاسبى - رواه ابن الجوزي -: "قاحذرهما وتعرف منبعها فإن منبع غيبة الهمج والجهال - من إشفاء الغيط والحمية والحسد وسوء الظن..." (٥). ونبه إلى هذا الأمر، الإمام الذهبي فقال في سير أعلام النبلاء، ترجمة محمد بن إسحاق: "لسنا ندعى في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر" (٦).

(١) تلبس إبليس ص ١٣٣ ط. وتوزيع دار النور الإسلامي، مصر، د.ت.

(٢) وهذا أمر اشتكى منه د. صلاح قنصوة كما مر.

(٣) السابق ص ١٣٥.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق نفسه.

(٦) ج ٧ ص ٤٠.

ونبه الأستاذ شاكر إلى مثل كلام قنصوة وابن الجوزى قائلاً فى سياق حديثه عن الأصل الأخلاقى وأنه يرجع إلى الدين والأخلاق والعقيدة - عند المسلمين - وما يقوم مقامهما - عند غيرهم :- "ولكن من المهم أن تعلم أنه ليس - الأصل الأخلاقى - قواعد عقلية ينفرد العقل بتقريرها وتجريدها ابتداء من عند نفسه؛ لأن القواعد العقلية مهما بلغت من القوة والسيطرة لا تستطيع أن تقوم بهذا العبء لسبب لا يمكن إغفاله فى مثل هذه القضية، وهذا السبب هو أن الأمر كله متعلق بالإنسان نفسه. وكل إنسان صندوق مغلق، فيه من الطباع والغرائز والأهواء المتنازعة بين الخير والشر، وفيه أيضاً من القوة والضعف، ومقادير مختلفة لا تكاد تضبط أحوالها وآثارها وأيضاً لا يكاد يضبط تقلبها تقلباً يفضي إلى الحيرة فى شأن صاحبها، وكما لا يتشابه اثنان من البشر فى الخلقة والصورة والملامح ومعارف الوجوه، فكذلك لا يتشابه اثنان من البشر فى الطباع والغرائز والأهواء، ولا فى مقادير القوة والضعف، ولا فى مقادير الأحوال والآثار والتقلبات التى تعرض لها وتنشأ عنها. فالضابط لهذا الموج المتلاطم المتصادم فى الصندوق المغلق، لا بد أن يكون كامناً فى سريرة الإنسان نفسه، مسيطراً عليه سيطرة مستمرة لا ينالها الوهن وفيه قوة شاملة قادرة على أن تمسك بهذا الموج المضطرب إمساكاً لا يضطرب، ويكون أيضاً رقيقاً يقطعاً ملازماً لا يغفل، يكبح المرء عند كل منعرج ينعرج به إلى طريق الجور فى كل خطوة يخطوها، وينبئه ويوقظه عند كل التفاتة تصرف وجهه عن سلوك الطريق المستقيم. فالقواعد العقلية المجردة، لا تكاد تقوم بهذا العبء كله، بل العقائد وحدها هى صاحبة هذا السلطان على الإنسان... لذلك قلت آنفاً إن

هذا الضابط الرقيب يأتي من قبل "الثقافة"، ورأس الثقافة هو "الدين" أو ما كان في معنى الدين<sup>(١)</sup>. في النص السابق يشير العلامة شاكِر إلى أهمية "الفروق الفردية" بين البشر، وأن الإنسان تتنازع أهواؤه وميوله، وأهمية وضع الضوابط لذلك؛ للحكم على الأشياء حكماً موضوعياً منصفاً لا يعرف الجور<sup>(٢)</sup>.

وللشيخ شاكِر سلف في ذلك - مراعاة الفروق الفردية - تجلّى عند المحدثين في (ألفاظ مراتب الجرح والتعديل) راعاه علماء الحديث بدليل وضعهم الرواة في مراتب تبدأ بالذين يحتج بهم ثم تنتهي بالمتروكين أو العكس. وهناك العديد من النصوص عند المحدثين تدل على أنهم أدركوا أهمية الفروق الفردية أذكر منها نصاً للإمام مسلم، قال: "وبعد فإن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون، وفي نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقى لما يلزمه توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه لغيره. ومنهم من همته حفظ المتن دون أسانيدھا، يتهاون بحفظ الأثر يخرصها<sup>(٣)</sup> من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذي أدى إليه عنهم<sup>(٤)</sup>."

(١) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص ٣٢ - ٣٣.

(٢) النص السابق للشيخ شاكِر - يعلم الله - لم أجد من خلال قراءتي لمراجع علم النفس - مثله عند عالم نفس معاصر، فالرجل يستحق أن يلقب بلقب فيلسوف علم، رحمه الله رحمة واسعة.

(\*) من معاني التخرص: الكذب، وهذا وارد في النص. ومن معانيه: تقدير الشيء بالظن، وافتعال القول، انظر، مادة "خرص": المعجم الوجيز. والمعنى الثاني هو الراجع ورود معناه كما يبين سياق نص الإمام مسلم.

(٤) "الأول من كتاب التمييز" للإمام مسلم ص ١٠ - ٢١، بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق، ط. دار الإيمان، الإسكندرية د.ت. وانظر ص ٣٦ أيضاً ففيه تكرار لمعنى هذا الكلام.

وهذه النظرة العميقة لتباين البشر جعلت الإمام مسلماً يحكم على سلوك الرواة حكماً معتدلاً منصفاً، بأنهم بشر ليسوا معصومين من الخطأ. فلو تنبه الدارسون إلى هذا "المبدأ الإجرائي" في التعامل مع غيرهم، حتى لو كانوا آبائهم، لتوصلوا إلى حلول مرضية لمشكلاتهم. قال مسلم: "ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين<sup>(٢٢)</sup> إلى زماننا هذا إن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً وإتقاناً كما يحفظ وينقل إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك ممن طريقه الغفلة والسهو في ذلك"<sup>(٢٣)</sup>.

وقال الذهبي: "ثم النبوة ملازمة للعصمة ولا عصمة لغيرهم"<sup>(٢٤)</sup>. وقال أيضاً في ترجمة عبد الله بن مسعود: "... فلقد كان من سادة الصحابة وأوعية العلم وأئمة الهدى، ومع هذا فله قراءات وفتاوى ينفرد بها، مذكورة في كتب العلم، وكل إمام يؤخذ منه ويترك إلا إمام المتقين الصادق المصدوق الأمين المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، فيالله العجب من كل عالم يقلد دينه إماماً بعينه في كل ما قال مع علمه بما يرد على مذهب إمامه من النصوص النبوية، فلا قوة إلا بالله"<sup>(٢٥)</sup>.

ونستنبط من نص الذهبي المهم جداً أن العصبية والهوى تؤدي إلى التقليد والجمود والتسليم بصحة رأى ما، دون مناقشته، ودون سماع الرأى الآخر، وهذا ينفي الاجتهاد والتجديد وتجعل الإنسان يمشى معطياً وجهه للخلف وظهره للأمام، وفي هذا النص دلالات منهجية

(٢٢) يندرج "الصحابة" تحت مسمى (السلف).

(٢٣) السابق ص ٢١.

(٢٤) الميزان (٥٠٨/٣).

(٢٥) تذكرة الحفاظ ١٦/١.

وقاعدة علمية نبه إليها المحدثون. وقال الذهبي فى مؤلف آخر: "ونحن: فنحكى قول ابن عباس فى المتعة... وقول طائفة من الصحابة فى ترك الغسل من الإيلاج، وأشباه ذلك، ولا نجوز لأحد تقليدهم فى ذلك"<sup>(١)</sup>. إن الذهبي فى النصين ينفى التقليد - الذى هو أحد وجوه الهوى والتعصب والجمود حتى لو كان المقلد هم الصحابة.

وأحد أسباب التقليد الذى يؤدى إلى اتباع الهوى - عند المسلمين - هو فهمهم الخطأ لمفهوم العصمة، وضحها الذهبي فى نص من أهم النصوص العربية قال فى سياق ترجمته لـ "عبد المجيد بن عبد العزيز": "قلت: النبى ﷺ سيد البشر، وهو بشر يأكل ويشرب وينام، ويقضى حاجته، ويمرض ويتداوى، ويتسوك ليطيب فمه؟ فهو فى هذا كسائر المؤمنين، فلما مات - بأبى هو وأمى صلى الله عليه وسلم - عمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتنظيف والكفن واللحد والدفن، لكن مازال طيباً مطيباً، حياً وميتاً وارتخاء أصابعه المقدسة، وانتشاؤها، وربو بطنه ليس معنا نص على انتفائه، فالحى قد يحصل له ريح وينتفخ منه جوفه، فلا يعد هذا - إن كان قد وقع - عيباً، وإنما معنا نص على أنه لا يبلى، وأن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم السلام؛ بل ويقع هذا لبعض الشهداء ﷺ... فإن النبى ﷺ قال: إنما أنا بشر أنسى كما تنسون؛ فالغلو والإطراء منهى عنه، والأدب والتوقير واجب فإذا اشتبه الإطراء بالتوقير توقف العالم وتورع، وسأل من هو أعلم منه حتى يتبين له الحق، فيقول به، وإلا فالسكوت واسع له، وكيفية التوقير المنصوص عليه فى أحاديث لا تحصى، وكذا كيفية مجانبة الغلط الذى ارتكبه النصارى فى عيسى؛ ما رضوا له بالنبوة حتى رفعوه إلى الإلهية وإلى الوالدية، وانتهكوا رتبة الربوبية الصمدية، فضلوا

---

(١) سير النبلاء: ١٣/١٠٨.

وخسروا؛ فإن إطرء رسول الله ﷺ يؤدي إلى إساءة الأدب على الرب. نسأل الله أن يعصمنا بالتقوى، وأن يحفظ عليها حبنا للنبي ﷺ كما يرضى<sup>(١)</sup>.

في النص السابق أورد الذهبي نصاً يدل على أن الرسول بشر ينسى، وللنسيان دور كبير في الرواية، وبالتالي نسي الصحابة<sup>(٢)</sup>. وفي النص إشارة إلى أن العصمة من الخطأ ربما يصل إليها الناس بالتقوى، وهي اتصاف الدارس بالأخلاق والاعتدال والفهم حتى يصل إلى الرأي الصواب.

والخلاصة: أن المحدثين باشرطتهم (العدالة الدينية) حاولوا - قدر استطاعتهم القضاء على الأهواء والعصبية وتدخل ميول الباحث - وهو هنا راوي الحديث وعالم الجرح والتعديل في الحكم على الظواهر - وتعديل الرواة وتجريحهم. استفاد الأستاذ شاكر والدكتور خليف من هذا الأصل المنهجي بنقله إلى حقل الدراسات الأدبية القديمة، في أشياء بعينها.

لكن يبقى سؤال: هل مارس المحدثون أنفسهم هذا الأصل المنهجي، هل طبق تمام التطبيق وعلى خير وجه؟. الحق أن بعضهم - في مواضع بعينها - لم يلتزم به وسوف أعرض الظاهرة بوجهها السلبي أولاً ثم أبين ماذا فعل المنصفون من علماء الجرح والتعديل تجاه الوجه السيئ نظراً وتطبيقاً.

بلغ ابن أبي ذئب أن "مالكا لم يأخذ بحديث البيهقي بالخيار، فقال: يستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه"<sup>(٣)</sup>. وإذا ضربت عنق مالك

---

(١) ميزان الاعتدال (٢: ٦٤٨ - ٦٥٠) ..

(٢) انظر في ذلك تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي هامش ص ٢٤٢.

(٣) تاريخ بغداد، ط السعادة، (٢/ ٣٠٢)، ط ١٣٤٩ هـ.

ماذا يتبقى للمسلمين من علم؟ وماذا يفعل بغيره ممن هم دونه عدالة وضبطاً. ولم يقف الأمر عند ابن أبي ذئب بل "تكلم أيضاً في مالك عبد العزيز بن أبي سلمة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ومحمد بن إسحاق، وابن أبي يحيى، وابن أبي الزناد، وعابوا أشياء من مذهبه، وقد برأ الله ﷻ مالكا مما قالوا، وكان عند الله وجيهاً" (١).

وتكلم ابن معين في الشافعي (٢). وتكلم النسائي في أحمد بن صالح المصري (٣). وقال السبكي: "ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم، من أجل مسألة اللفظ. فيا الله والمسلمين، أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك، وهو حامل لواء الصناعة، ومقدم أهل السنة والجماعة" (٤).

وقال: "ومن ذلك: قول بعض المجسمة في ابن أبي حاتم بن حبان: لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان" (٥). وجرح أبو الحسن بن القطان هشام بن عروة، أحد الأعلام، الحجة الإمام كما وصفه الذهبي (٦).

وكان يحيى بن معين "المتشدد" يطلق لسانه في النقائ فتكلم في الزهري والأوزاعي وطاوس، ذكر ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" (٧) ما نصه: "ومما تقم على ابن معين وعيب به

---

وانظر أيضاً: ترتيب المدارك للقاضي عياض ٥٣/٤ - ٥٥، ٢/ ٢١٤. ط القاهرة.

(١) قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي ص ١٧ - ١٩، تحقيق

عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - ط ٢، دار الوعي، حلب، سوريا. ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م..

(٢) السابق ص ٢٧.

(٣) السابق ص ٢٨.

(٤) السابق ص ٣١.

(٥) السابق: ٣١ - ٣٢.

(٦) الميزان ٣٠١/٤.

(٧) ص ١٦٠، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.



أيضاً قوله فى الشافعى: إنه ليس بثقة، وقيل لأحمد ابن حنبل: إن يحيى يتكلم فى الشافعى فقال: ومن أين يعرف يحيى الشافعى؟ هو لا يعرف الشافعى، ولا يقول ما يقول الشافعى. وابن معين من أعلم الناس بالرجال، والشافعى واضع أصول علم الحديث، وإمام مجتهد، ولا يمكن حمل قوله فى الشافعى إلا على المنافسة والغيرة" أ.هـ.

ومثلما كان للغيرة والتنافس مدخل إلى الجرح والتعديل؛ كان للخلاف المذهبى أثر كبير فى هذا الباب؛ فمن العلماء الذين طعنوا فى غيرهم بسبب الخلاف المذهبى الإمام البخارى، فقد ناله أذى فى بخارى (موطنه) بسبب أحد أتباع المذهب الحنفى وهو محمد بن أحمد المعروف بأبى حفص الصغير، فأسرهما وحمل على ذلك المذهب لهذا، وتأثر البخارى بصحبته (لنعيم بن حماد) المروزى وهو شديد التعصب على أبى حنيفة<sup>(١)</sup>.

وقد عرض البخارى بأبى حنيفة فى صحيحه فى ثمانية عشر موضعاً، ويذكره بعبارة فيها تجهيل: "قال بعض الناس"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: "الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين، لأنه ناصبى وأهل الكوفة يغلب عليهم التشيع. وفى هذا يذكر الدكتور عباس عجلان السبب فى جرح الجوزجاني لأهل الكوفة فيقول: "ومن العلماء من له تعنت واضح فى جرح من خالفه فى المذهب أو الوطن، فالجوزجاني يظهر التعصب ضد أهل الكوفة للخلاف فى النحلة"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) دراسات فى الحديث النبوى للدكتور عباس عجلان ص ١٧٢، ط. دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م وقد قال الإمام الذهبى فى ترجمة "نعيم بن حماد المروزى": "كان ممن يضع الحديث فى تقوية السنة، وحكايات مزورة فى مثالب النعمان" (٢٦٩/٤).

(٢) دراسات فى الحديث، السابق ص ١٧٣.

(٣) انظر مقولة ابن حجر والتعليق عليها فى السابق ص ١٧٣.

وقال ابن حبان - الشافعى - فى أبى حنيفة: "صاحب الرأى... وكان أبوه مملوكاً لرجل من بنى ربيعة من تيم الله من نجد يقال لهم بنو قفل فأعتق أبوه وكان خبازاً لعبد الله بن قفل... وكان رجلاً جديلاً ظاهر الورع لم يكن الحديث صناعته. حدث بمائة وثلاثين حديثاً مسانيد ما له حديث فى الدنيا غيرها أخطأ منها فى مائة وعشرين حديثاً. إما أن يكون قلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به فى الأخبار. ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج به لأنه كان داعياً إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً على أن أئمة المسلمين وأهل الورع فى الدين فى جميع الأمصار وسائر الأقطار جرحوه وأطلقوا عليه القدح. إلا الواحد بعد الواحد"<sup>(١)</sup>.

ثم روى بسنده إلى سفيان الثورى، قال: "استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين"<sup>(٢)</sup>. والنص ليس فى حاجة إلى تعليق سوى أنه دلنا على قواعد فى الجرح والتعديل هى:

١- أن الحق أحياناً قد يكون مع (الواحد) لا مع (الجماعة) التى قد تجرح راوياً بسبب الخلاف الفقهي.

٢- أن الجرح للخلاف المذهبي لا يقدح فيمن دافع عن الإسلام وأسس مذهباً يقوم على أعمال العقل - فى حدود وباعتدال - ويكفى أن لأبى حنيفة آراء كثيرة يحتج بها فى دواوين الفقه وكتب الفقه المقارن.

٣- لا يُقبل كلام الأقران فى بعضهم البعض حتى لو كان مفسراً؛ لأن التفسير هنا معناه تعميم جزئيات، وسكوت عن حسنات

(١) المجروحين لابن حبان. ق ٣ ص ٦٣ - ٦٤.

(٢) السابق ص ٦٤.

وذكر لسيئات، إخفاء الأولى وذكر الأخيرة.

٤- أن لتحكيم معيار (العدالة الدينية) - أحياناً - ظلمًا لبعض الرواة، وهو متكأ، ظاهره الحكم بالإنصاف والعدالة، وباطنه الظلم كل الظلم - أحياناً - لبعض الرواة لأن ابن حبان يتحدث عن (ظاهر أبي حنيفة) وأنه (ظاهر الورع) هل علمت باطنه يا ابن حبان؟ ألم يقلها الرسول لخالد بن الوليد عندما قتل أحد الأسرى بعد أن قال: أشهد أن لا إله إلا الله؟ وعنفه الرسول قائلاً: هل شققت عن صدره؟ وها هو ابن حبان يستقرئ - بالإحصاء<sup>(١)</sup> - مرويات أبي حنيفة، ويعدها ويجرحه.

وقد علل محقق كتاب المجروحين في مقدمته سبب هذا التحامل من ابن حبان فقال: "لا شك أن ابن حبان وقع في صراع مع الأحناف وكاد لهم وكادوا له في كل مكان، تواجدوا به، وهذا هو التعليل الوحيد لتحامله على أبي حنيفة هذا التحامل الذي دفعه إلى أن يصنف فيه كتابين مطولين أحدهما في "علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه" وكتاب "علل ما استند إليه أبو حنيفة" ... وليس هناك من سبب يلتمس لهذه الحملة من ابن حبان على الأحناف وإمامهم سوى العصبية، فهو لا شك كان يميل إلى المذهب الشافعي، بل إن الشافعية يعدونه من رجال مذهبهم. ومهما يكن من أمر فإن ابن حبان من المكانة العلمية والزعامة الحديثية بمكان لا يستساغ معه أن يقبل في أبي حنيفة مرويات من رجال على غير شروطه، فهو يلتزم الصحة فيما يقبله من أخبار إلا في أبي حنيفة، فهو يقبل فيه من الثقات والضعفاء

---

(١) مارس ابن حبان استخدام الإحصاء بوصفه أسلوبًا إجرائيًا في أماكن كثيرة، لكنه دقق وتشدد هنا مع أبي حنيفة للاختلاف السابق في المذهب الفقهي، وسيتم دراسة منهجه الإحصائي في موضع آخر. ص ٣٦٤ من هذا البحث.

والوضاعين.. ولكن العصمة لا تتوفر إلا للأنبياء" (١).

والحق أن هذا "المعيار" يحتاج إلى دراسات عديدة تقوم على:

١- معرفة تاريخ مسائل وقضايا علم الحديث منذ بداية نزول الوحي حتى اليوم [نتائج بحوث ودراسات المعاصرين المتعلقة بمسائل مصطلح الحديث].

٢- معرفة مناهج الصحابة ومن بعدهم في التلقى والأداء.

٣- معرفة مناهج علماء الحديث في التدوين وفي الجرح والتعديل.

٤- معرفة دلالة المصطلحات عند كل ناقد بعينه، ودراسة دلالة المصطلح الواحد عند جميع النقاد لمعرفة الدلالات المختلفة له.

٥- التنظير لعلم الحديث ومسائله من خلال الواقع النقدي للمرويات.

٦- دراسة نقد اللاحق للسابق.

٧- معرفة مناهج النقاد من حيث التساهل والتشدد والاعتدال.

لكل هذا سوف أسوق وصفاً تقريرياً لبعض المادة التي جمعتها وهي خاصة بالرواة المجروحين جرحاً مردوداً، ثم أبين بعد التحقيق أنهم معدلون. وهي بإذن الله فيها الكفاية من حيث كيف لا الكم.

## أولاً: الدارقطني

قال الدارقطني: "أبو غطفان. عن أبي هريرة. لا يدري من هو" وهذا الحكم حكاه الذهبي في الميزان ثم استدرك على الدارقطني: والظاهر أنه أبو غطفان بن طريف المري، وماذا بالمجهول. وثقه

---

(١) مقدمة المحقق محمود إبراهيم زايد لكتاب المجروحين ص (هـ، و) وقد ذكر ابن حبان ترجمته في صفحات عدة من (٦١ - ٧٣) من القسم الثالث في حين أن بعض التراجم تقل إلى خمسة سطور كما في ص ٨٢ من نفس القسم وثلاثة سطور كما في ص ٩٤ من نفس القسم.

غير واحد<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني في "زهير بن عباد الرواسي: "مجهول" وقال الذهبي: هو ابن عم وكيع بن الجراح، كوفي نزل مصر، وحدث عن مالك وجعفر بن ميسرة، وجماعة، وعنه الحسن بن سفيان والحسن بن فرج... ووثقه آخرون<sup>(٢)</sup>.

وتجهيل الراوى هو أحد أنواع تطبيق معيار "العدالة". وقد يكون للدارقطني عذر لأنه لم يعرفه. وصرح الذهبي بنقده للدارقطني في سياق ترجمته لمحمد بن إبراهيم المقرئ، أبو الفرج الشنبوذى فقال: "أساء الثناء عليه الدارقطني. وكان رأساً في القراءة والتفسير"<sup>(٣)</sup>. وعلى فرض عدم ضبطه للحديث إلا أنه مشهور وثقة.

وإساءة الثناء نوع من الجرح المردود بسبب الطعن في العدالة. وقال في ترجمة الربيع بن حبيب البصرى: لا يترك. وقال الذهبي: قلت هو أبو مسلمة الحنفى وثقه أحمد، وابن معين، وابن المدينى، فقول الدارقطني فيه: لا يترك، ليس بتجريح له<sup>(٤)</sup>. ودلالة (لا يترك) في ألفاظ الجرح والتعديل أنه يصلح في الشواهد المتابعات، والجرح غير مفسر لأنه لم يذكر السبب، فهو يتوجه إلى العدالة أو الضبط، لكن الغالب على المتروكين هو الجرح بسبب العدالة.

## ثانياً: ابن المدينى:

قال الذهبي: "محمد بن أبى القاسم. عن عبد الملك بن سعيد بن جبير في التفسير. ابن المدينى: لا أعرفه. قلت: روى عنه يحيى

---

(١) الميزان ٥٦١/٤ وانظر مثلاً آخر في الميزان ٦٤٨/٣.

(٢) الميزان: ٨٣/٢.

(٣) السابق ٤٦١/٣ - ٤٦٢.

(٤) السابق: ٤٠/٢.

بن أبي زائدة، وأبو أسامة<sup>(١)</sup>. وقال الذهبي: "العباس بن الوليد النرسي: ثقة روى عنه الشيخان، تكلم فيه ابن المديني"<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: ابن معين:

قال الذهبي: "الفيض بن وثيق. عن أبي عوانة، وغيره. قال ابن معين: كذاب خبيث: قلت: قد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم، وهو مقارب الحال إن شاء الله"<sup>(٣)</sup>. وقال الذهبي: "القاسم بن محمد بن حميد. وثقه قتيبة. وقال يحيى بن معين: كذاب خبيث. قال عثمان الدارمي: ليس هو كما قال يحيى، وأنا أدركته ببغداد"<sup>(٤)</sup>.

### رابعاً: النسائي:

قال الذهبي في ترجمة أشعث بن عبدالرحمن الياامي: "أبو زرعة وغيره: ليس بالقوي.

ابن عدي: تحريث حديثه فلم أجد في متون أحاديثه شيئاً منكراً. قلت: وأسرف النسائي في قوله: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"<sup>(٥)</sup>. وقال الذهبي في ترجمة (قطن بن إبراهيم القشيري): "والعجب أن النسائي خرج عنه، ويقول: فيه نظر"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) السابق ١٤/٤.

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١١٤.

(٣) الميزان ٣/٣٦٦.

وانظر الرواة الثقات ص ٤٦، ١٠١، ٧٧ لمزيد من الشواهد و ١١٨/١٠ من

الكاشف للذهبي، وهدى الساري لابن حجر ص ٥٤٧.

(٤) الميزان ٣/٣٧٨، وانظر أيضاً: ٢/٦٣٤، ٤/٤٩١.

(٥) السابق: ١/٢٦٦.

(٦) السابق: ٣/٣٩٠ - ٣٩١. وانظر: ٤/٢٩٤، ٢/٥٩٨.

## خامساً: يحيى القطان:

قال الذهبي: "حبيب بن المعلم: حجة، تَعَنَت يحيى بن سعيد فكان لا يحدث عنه، حديثه في الكتب كلها"<sup>(١)</sup>.

## سادساً: ابن سعد صاحب الطبقات:

قال الذهبي في "عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله" الذي روى له الستة وانتفقوا على توثيقه: "قال ابن سعد: فيه ضعف لا يحتج به. روى عنه سليمان بن يسار، وجماعة"<sup>(٢)</sup>.

## سابعاً: ابن حزم:

قال الذهبي في ترجمة الإمام الترمذي: "محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الحافظ العلم صاحب الجامع. ثقة مجمع عليه. ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له"<sup>(٣)</sup>.

## ثامناً: العقيلي:

قال الذهبي في (حرمي بن عمار بن أبي حفصة، الذي روى له البخاري ومسلم والنسائي: "قال ابن معين: صدوق. وذكره العقيلي في الضعفاء فأساء"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الرواة للثقات ص ٧٩، ٢٣٧، ١٥١، ١٨٢. والميزان ٥٣٦/٤، ١٣٥. والميزان ٩/١، ١٦.

(٢) الميزان ٥٥٣/٢، ٤٩٩/٤، ٥٣٩/٤، والرواة للثقات: ص ١١٩، ١٧٠.

(٣) الميزان ٣: ٦٧٨ وانظر أيضاً ٤٩٢/٣، ٩٠/٣، ٥٨٤/٤، ٣٥/٢ والرواة للثقات ص ٦٦.

(٤) الميزان ٤٧٣/١ وانظر ٤١٧١٢، ٦٣٥١٢، ٣٢٥١٢.

## ناسعاً: أبو نعيم:

توجه نقد أبي نعيم إلى حافظ رحال جوال هو (محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده) صاحب التصانيف، كان من أئمة علم الحديث وثقاتهم "أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتهمه، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم، ونسأل الله العفو، فلقد نال ابن منده من أبي نعيم وأسرف أيضاً" (١).

## عاشراً: ابن عدى

جرح ابن عدى (عبدالعزیز بن أبى رواد): "قال ابن المبارك: كان من أعبد الناس، وقال أبو حاتم: صدوق متعبد، روى له ابن عدى رواية متنها: "إن بعض أوصياء عيسى بن مريم حى بالعراق". ثم علق الذهبي قائلاً: هذا من عيوب كامل ابن عدى، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده، فهذا خبر باطل وإسناده مظلم" (٢).

## حادى عشر: الأزدي: (أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي)

قال الأزدي في (السرى بن يحيى بن إياس بن حرمل): "حديثه منكر. مع أن أحمد قال: ثقة ثقة. وقال الذهبي: أذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا فغضب أبو عمر، وكتب بإزائه: السرى بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب، يعنى الأزدي، مئة مرة". قلت: ووثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن معين، والنسائي وآخرون" (٣). ا.هـ.

(١) الميزان: ٤٧٩/٣ وانظر ١٦٦/١.

(٢) السابق ٦٢٨/٢ وانظر ٣٣٠/٣ - ٣٣١، ٣٤٢/٤، ٦٢٩/٢، ٤٢٤/٣، ٥٢٨/٢،

١٥٢/٣، ٩٨/٢، ٥١٣/٢ - ٥١٤، ٤٧٢/١، ٥٢٥/٢، ٣٣١/٣، ٣٩١، ٨١،

١٩١٠/٤، هدى السارى ص ٤٣٤.

(٣) السابق ١١٨/٢ وانظر ١٥٦/٤، ٦١/١، الرواة الثقات ص ٨٧.



## ثانى عشر: أحمد بن حنبل:

قال الإمام أحمد فى (عبد الرحمن بن ثروان الذى روى له البخارى والأربعة، ووثقه ابن معين، وغيره، بعد أن سأله ابنه عبد الله عنه فقال: هو كذا وكذا - وحرك يده؛ وهو يخالف فى أحاديث. وعن أحمد قال: لا يحتج به<sup>(١)</sup>).

## ثالث عشر: الجوزجاني:

قال الجوزجاني فى (عبد الله بن خباب، الذى روى له الستة وأجمعوا على توثيقه، وقال ابن عدى: صدوق، قال: لا يعرفونه. قال الذهبي: "قلت بل هو معروف. وثقه أبو حاتم، وحسبك"<sup>(٢)</sup>).

## رابع عشر: أبو حاتم:

قال الذهبي فى أبى ثور الكلبي إبراهيم بن خالد الفقيه: "أحد المجتهدين، وثقه الناس، وتعنت أبو حاتم كعوائده، وقال: ليس محله محل المتسعين فى الحديث كان يتكلم بالرأى فيخطئ ويصيب، قلت: هذا غلو من أبى حاتم غفر الله له"<sup>(٣)</sup>.

## خامس عشر: ابن الجوزي:

قال ابن الجوزي فى عبد الرحمن بن حاتم المرادى القفطى: متروك الحديث، ورد عليه الذهبي: "قلت: هذا من شيوخ الطبرانى. ما علمت به بأساً. يروى عن نعيم ابن حماد، وجماعة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الميزان ٥٥٣/٢ وانظر ٤٤٥/٣، ٥٩٢/٢، الرواة النقات ص ١٣٤، ص ٨٩.

(٢) الميزان ٤١٢/٢.

(٣) الرواة النقات ص ٤١ وقارن بالميزان ٢٩/١. وانظر الميزان ٣٩١/٣، ٣٥/٤، ١١٧.

من الرواة النقات، ص ٩١، ١٠٩، ١١٠، ٩٤.

(٤) الميزان ٥٥٤/٢، ٤٦٥/١، ٤/٢، ١٣٨/٤، ٥٢٧/٢، ٦١١/٣، ٣٤٢/١، ٥٤٩/٤.

## سادس عشر: ابن عبد البر:

قال ابن عبد البر في زهير بن محمد: ضعيف عند الجميع. وقال أحمد ثقة - وفي رواية: مقارب الحديث، وفي أخرى: ليس به بأس. ورد الذهبي عليه: "كلا بل خرج له البخاري ومسلم"<sup>(١)</sup>.

## سابع عشر: مالك:

تحايد الإمام مالك عكرمة، أبا عبد الله المفسر، مولى ابن عباس، وقال الذهبي: "ثبت لكنه ياضى يرى السيف، روى له مسلم مقروناً"<sup>(٢)</sup>.

## ثامن عشر: أبو داود:

روى الذهبي بسنده: "قال ابن المقرئ: سمعت محمد بن عقيل البغدادي يقول: قال إبراهيم بن هانئ: رأيت أبا داود يقع في يحيى بن معين، فقلت: تقع في مثل يحيى؟! فقال: من جر ذيول الناس جروا ذيله. وقد قال أحمد بن حنبل: أكره الكتابة عن أجاب في المحنة: كحیی، وأبى نصر التمار. وقد استكر أيوب بن أبي شيبة ليحيى ذاك الحديث عن حفص بن غياث؛ وإنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه"<sup>(٣)</sup>.

## تاسع عشر: عبد الله بن المبارك:

قال العجلي: الحسن بن صالح بن صالح بن الثوري. كان ثقة، ثبًا، متعبداً، وكان يتشبع، إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه

---

(١) الميزان: ٨٣/٢.

(٢) الكاشف للذهبي: ٢٧٦/٢.

(٣) الميزان: ٤١٠/٤ وانظر مثلاً لجرح أبي داود لأحمد بن منصور الرمادي الحافظ الثبت الذي صنف مسنداً في ص ٥٨ من الرواة الثقات.

بعض الحمل لحال التشيع، ولم يرو عنه شيئاً<sup>(١)</sup>.

### عشرون: الطعن فى على بن المدينى:

كل شئ قد يهون إلا الطعن فى على بن المدينى أستاذ البخارى، وليس هناك أبلغ من رد الذهبى وتعليقه على من جرحه. قال الذهبى فى الميزان؛ فى ترجمته بعد أن نقل كلام العقيلي فيه - ما نصه: "أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتدرى فيمن تتكلم؟ وإنما تبعناك فى ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم تذكرهم فى كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وإنما أستهى أن تعرفنى من هو الثقة الثبت الذى ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟! بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه فى الشئ فيعرف ذلك، فانظر أول شئ إلى أصحاب رسول الله ﷺ وآله وسلم الكبار والصغار، وما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، أفيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟! وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخرين من العلم، وإن تفرد الثقة يعد غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإن إكثار الراوى من الأحاديث التى لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ. ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام

---

(١) تاريخ الثقات للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح أبى الحسن العجلي (١٨٢ - ٢٦١)

ص ١١٥، تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلجى، دار الكتب العلمية. بيروت ط ١٤٠٥

هـ ١٩٨٤م. وانظر مثلاً آخر فى الميزان ٤٣٨/٢.

يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع. أما على بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن؛ بل لعله فرد زمانه في معناه<sup>(١)</sup>.

يشير الذهبي في هذا النص إلى أنه على الناقد أن تكون ثقافته أوسع وأشمل من ثقافة المنقود، ولما لم يتوفر هذا للعقيلي بطل نقده. إن سبب دفاع الذهبي أن البعض اتهم ابن المديني بالقول بخلق القرآن. والرجل أثناء محنة أحمد بن حنبل، قالها تقية؛ فقد قال محمد بن عبدالله بن عمار: قال ابن المديني: خفت القتل، ولو أتى ضربت سوطاً لمت.

وقد ثبت عن ابن المديني أنه قال: من زعم أن القرآن مخلوق وأن الله لا يرى أو لم يُكَلِّمْ موسى على الحقيقة فهو كافر. وقال: هو كفر - يعني من قال: القرآن مخلوق - وقال هذا الكلام قبل موته بشهرين<sup>(٢)</sup>.

والحق أن علماء الجرح والتعديل أدخلوا كل شيء من قيم وعادات وتقاليد وثقافة وظروف سياسية واجتماعية في مبحث (العدالة)، وهو معيار نسبي يختلف من فرد إلى فرد، وأحياناً يخرجون به عن مساره، وخطته التي وضع لها، والحالة الوحيدة التي ثبت فيها صدق هذا المعيار وثباته وموضوعيته، أنه يثبت بالدليل أن الذي تأثر بأهوائه وميوله أدخل ووضع ما يناسب هواه وبدعته، وكذب على رسول الله ﷺ وقوله ما لم يقل سواء كان الراوى من أهل الفرق أو من أهل السنة. والفيصل في كل هذا هو جمع مرويات الباب ليظهر الثقة العدل الضابط من المتفرد

(١) الميزان: ١٤٠/٣ - ١٤١.

(٢) السابق: ١٤١/٣.

والمخالف. فليست كل رواية في الإمام على - رضى الله عنه - مثلاً - ضعيفة وموضوعة، والعكس صحيح ونفس ما عومل به ابن المدينى، عومل به أبو حنيفة الإمام الأعظم، فقد اتهم بالإرجاء. وهذا من عيوب هذا المعيار الذى بقدر ما شرف الثقافة الإسلامية وضع منها فى بعض الأحيان.

إن ابن المدينى قد ذكره العقيلي فى كتاب الضعفاء، فبنس ما صنع، فقال: جنح إلى ابن أبى دؤاد والجهمية، وحديثه مستقيم<sup>(\*)</sup> إن شاء الله<sup>(١)</sup>. ثم ذكر أن عبد الله بن أحمد قال: "كان أبى حدثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه؛ وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك. قلت: بل حديثه عنه فى مسنده"<sup>(٢)</sup>.

وقد تركه إبراهيم الحربى، وذلك لميله إلى أحمد بن أبى دؤاد، فقد كان محسناً إليه، وكذا امتنع مسلم من الرواية عنه فى صحيحه لهذا المعنى؛ كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد<sup>(\*\*)</sup> لأجل مسألة اللفظ<sup>(٣)</sup>.

إنكم يا من ضعفتم على بن المدينى، اشترطتم العدالة الدينية حتى لا يكذب صاحب البدعة ويضع على الرسول ما يؤيد بدعته. وابن المدينى ليس من أهل الأهواء والفرق، إذن هذا المعيار لا يطبق عليه.

إنكم وافقتم علماء مناهج البحث التاريخى المعاصرين ونبهتم إلى ما توصلوا إليه من أن على الباحث - وهو يقابل هنا الراوى

(\*) سبحان الله العبرة بالضبط وتحقق العلمية فلماذا جنت وملت وانحرفت عنه يا عقيلي؟! ... إنك فى حاجة إلى ميزان اعتدال... سواء نفسى.. واستقامة لرأيتك هذا.

(١) السابق: ١٣٨/٣.

(٢) السابق: نفسه.

(\*\*) يقصد البخارى.

(٣) السابق ١٣٨/٣.

والمحدث الناقد - أن يكون متحلياً "بصفة الموضوعية وألا يتأثر بعاطفة خلقية أو دينية، أو بوجهة نظر فلسفية، سبق له اعتناقها"<sup>(١)</sup>. ووافقتموهم في أن تجئ الحقيقة العلمية (بقدر المستطاع مستقلة عن قائلها، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية، وليس للباحث العلمي أن يختار من الشواهد لبحثه، ما يخدم رغبة في نفسه أو أن يحقق مثلاً أعلى يتمناه"<sup>(٢)</sup>.

واتفقت مع ما قرروه من أن دوافع الكذب وحالاته منها:

- أن يكون المؤلف في موقف أرغمه على الكذب، فيكتب وفقاً لقواعد وظروف مضادة فيما يتعلق بنقطة ما - وأن يكون المؤلف يستشعر عطفاً أو كراهية، لحزب أو طائفة فكذب لأجل ذلك"<sup>(٣)</sup>. إن ما نبهتم له صحيح وأثبت الواقع صدقه، لكن ابن المديني كان - كما قال الذهبي - "خوفاً متاقياً في مسألة خلق القرآن مع أنه كان حريصاً على إظهار الخير، فقد قال أحمد بن أبي خيثمة في تاريخه: سمعت يحيى ابن معين يقول: كان علي بن المديني إذا قدم علينا أظهر السنة وإذا ورد إلى البصرة أظهر التشيع. قلت: كان يظهر ذلك بالبصرة ليؤلفهم على حب علي رضي الله عنه، فإنهم عثمانية، وروى أبو عبيد، عن أبي داود، قال: ابن المديني أعلم من أحمد باختلاف الحديث"<sup>(٤)</sup>.

إن ثقافة على أوسع من ثقافة أحمد في علم العلل، فلا يقبل قول من هو أقل درجة - في تخصص ما - في المبرز في هذا

(١) المنطق ومناهج البحث لمحمود قاسم ص ١٠٣، ط ٢، ١٩٥٣م.

(٢) المنطق الوضعي للدكتور زكي نجيب محمود، ج ٢/٤٢، ط الأنجلو المصرية.

(٣) لانجلو وسينوبوس، النقد التاريخي/ ص ١٢٨ - ١٢٩ ترجمة عبدالرحمن بدوي،

نشر دار النهضة العربية، مصر، ١٩٥٩م.

(٤) الميزان ١٣٩/٣.

التخصص. وإذا ضعف ابن المديني؛ فعمن تأخذون يا علماء الجرح والتعديل هذا العلم؟! إن معياركم شالت كفة ميزانه هنا.

لقد قال أبو العباس السراج: سمعت أبا يحيى يقول: كان ابن المديني إذا قدم بغداد تصدر، وجاء يحيى وأحمد بن حنبل والمعيطى والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا فى شئ تكلم فيه على. وقال صالح جزرة: أعلم من أدركت بالحديث وعلمه على ابن المديني<sup>(١)</sup>. لقد قال الإمام أحمد - ويبدو أن هذا كان قبل محنة خلق القرآن -: كان ابن المديني أحفظنا للطوال<sup>(٢)</sup>. واندesh الحافظ الذهبي من حفظه الغزير فجعله فى رتبة عالية فى الحفظ والإتقان فقال فى ترجمة أحمد: "والله لقد بلغ فى الفقه خاصة رتبة الليث، ومالك، والشافعى، وأبى يوسف، وفى الزهد والورع رتبة الفضيل وإبراهيم ابن أدهم، وفى الحفظ رتبة شعبة ويحيى القطان وابن المديني"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبى حاتم: سمعت محمد بن مسلم بن وارة وسئل عن على ابن المديني ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: على كان أسرد وأتقن، ويحيى أعلم بصحيح الحديث وسقيمه، وأجمعهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>. وقال ابن أبى حاتم أيضاً: سألت أبى، رحمه الله، عن أحمد بن حنبل، وعلى بن المديني أيهما كان أحفظ؟ قال: كانا فى الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه، وكان على أفهم بالحديث<sup>(٥)</sup>.

والرجل ليس راوية فحسب، بل كان ناقدًا - وناقذًا معتدلاً - يقوم نقده للرجال على أسس علمية رصينة، وقد وصفه الذهبي بأنه

---

(١) السابق ١٣٩/٣.

(٢) تنكرة الحفاظ ٤٨٨/٢، الميزان ٢٠٥/٢.

(٣) سير النبلاء ٣٢١/١١.

(٤) تقدم الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ص ٢٩٤، ٣١٤، ٣٢٠.

(٥) السابق ٣١٩.

"أمير المؤمنين في الحديث"<sup>(١)</sup>. وقال ابن كثير: "إن أول من تصدى للكلام في الرواة شعبة بن الحجاج، وتبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تلامذته أحمد بن حنبل، وعلى بن المديني، ويحيى بن معين، وعمر بن الفلاس، وغيرهم"<sup>(٢)</sup>.

ومن شيوخه الذين شهدوا له بالأمانة والتقدم الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام إذ يقول: "انتهى العلم إلى أربعة، إلى أحمد بن حنبل، وهو أفقهم فيه، وإلى علي بن المديني، وهو أعلمهم به، وإلى يحيى بن معين وهو أكتبهم له، وإلى أبي بكر بن أبي شيبة وهو أحفظهم له"<sup>(٣)</sup>.

وممن شهد له بالرئاسة في الحديث من شيوخه الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، قال: "رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث: "الشاذكوني وكان أحفظهم للحديث، وابن المديني وكان أعرفهم باختلافه، ويحيى بن معين وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل وكان أجمعهم لذلك"<sup>(٤)</sup>.

وقال تلميذه البخاري: "كان أعلم أهل عصره"<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حاتم الرازي: "الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيم، وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث - أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك، قيل له: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدا؟ قال: لا"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سير النبلاء ٤١/١١ - ٤٢.

(٢) اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٢٤٣.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤٣٣/٢.

(٤) شرح علل الترمذي ص ١٨٣ بتحقيق صبحي جاسم الحميد، بغداد، ١٣٩٦ هـ، مطبعة العاتي.

(٥) التهذيب ٣٥٦/٧.

(٦) شرح علل الترمذي ص ١٩١.



وفَضَّلَه الإمام أبو داود على الإمام أحمد في العلم باختلاف الحديث إذ يقوم: "ابن المديني أعلم باختلاف الحديث"<sup>(١)</sup>. وقال أبو عمرو الطالقاني: "رأيتهم يقولون: الناس عندنا أربعة: أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وعلى بن المديني، ويحيى بن معين، وسمعتهم يقولون: محمد بن نمير ربحانة الكوفة، وأحمد قرة عين الإسلام، وابن المديني: أعلم علماء آثار رسول الله ﷺ وابن معين أعلم برواته"<sup>(٢)</sup>. وقد عده ابن حبان في الأئمة الذين صاروا يقتدى بهم في الآثار ويسلك مسلكتهم في الأخبار<sup>(٣)</sup>، وعده الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين (من نقاد الحديث ممن قبلت شهادته واشتهرت عدالته وعرف ونقل)<sup>(٤)</sup>. وقال هارون بن إسحاق الهمداني: "الكلام في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل وعلى بن المديني"<sup>(٥)</sup>. وقال البيهقي: "على بن المديني أحد أئمة العلم بالحديث"<sup>(٦)</sup>. وقال الخطيب البغدادي: "هو أحد أئمة الحديث في عصره والمقدم على حفاظ وقته"<sup>(٧)</sup>. وقال المزي: "على بن عبد الله، الإمام المبرز في هذا الشأن، صاحب التصانيف الواسعة، والمعرفة الباهرة"<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن تيمية: "فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله ﷺ من غيرهم. وقال: فإن يحيى بن معين وعلى بن المديني، ونحوهما

(١) تذكرة الحفاظ ٤٣٩/٢.

(٢) شرح علل الترمذي ص ١٨٨.

(٣) المجروحين، المقدمة ص ٥٤.

(٤) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ص ٢٥ تحقيق صبحي السامرائي، ط ١، الدار

السلفية، الكويت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٥) مقدمة الجرح والتعديل ص ٣١٠.

(٦) مناقب الشافعي للبيهقي ٢/٢٤٧، تحقيق السيد أحمد صقر، ط ١، دار التراث، القاهرة،

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

(٧) تاريخ بغداد ١١/٥٨٨، ط المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

(٨) تهذيب الكمال ٢/٩٧٨.

أعرف بصحيح الحديث وسقيمه من مثل أبي عبيد وأبي ثور<sup>(١)</sup>.  
أردت من هذا العرض السابق لآراء النقاد في علي بن المديني،  
وإن شئت فقل الذين ترجموا له، لأن مثل ابن المديني لا ينفد، ولا  
يمنع هذا من كونه بشراً يخطئ ويصيب - أردت أن أبين مجموعة  
أمور: - أن أحوال المسلمين السياسية والاجتماعية والمذهبية  
والفقهية تدخلت في الحكم على الرجال.

- أن خير وسيلة لتلافي ظلم الرجال هو جمع كل ما قيل فيهم  
من كل المظان - قدر الإمكان للوصول إلى الرأي المنصف وذلك  
بعد إعمال قواعد الجرح والتعديل. إن جرح ابن المديني من قبل  
أحمد أكبر دليل على تدخل المذهبية في الجرح والتعديل لدرجة أن  
الشيخ عبدالفتاح أبا غدة - رحمه الله - ألف رسالة في هذا الأمر  
سماها (مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة)<sup>(٢)</sup>. أما  
دخول الخلاف الفقهي في الحكم على الرجال - فخير دليل عليه ما  
قاله بعض المحدثين في ترجمة أبي حنيفة الإمام الأعظم حيث  
ظلمه بعضهم وجرحه.

## الاختلاف الفقهي وأثره في الجرم والتعديل:

ليس من حق أحد من المحدثين أن يجرح الإمام الأعظم أبا  
حنيفة النعمان من جهة عدالته، إنه لا يقل عن النقات الذين لهم  
أوهام وأخطاء نادرة لا ينفك عنها البشر؛ إنه إذا قال بعض النقاد:  
له بعض المنكرات متفقاً في ذلك مع من يساوى بين الغريب والفرد  
والمنكر كأحمد بن حنبل والمتقدمين - فهو على حق، وإذا قال له

---

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية ١١/٤، ١١٥، ١١٦، ط١،  
المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٢٢ هـ.

(٢) مطبوعة بدار الوعي بحلب لم أستطع الوصول إليها.

أوهام تدرس فى مبحث المعل فله حق - أما أن يجرح الرجل فى عدالته، أو يعمم حكماً جزئياً - الخطأ القليل من جهة الضبط -، ويقول بجرحه - فهذا أمر يخالف ما جاء عن المنصفين فى حقه. قال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله: ".... سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني يقول: رحم الله مالكا كان إماماً، رحم الله الشافعى كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً"<sup>(١)</sup>. ونقل فى كتابه "الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء" هذا الراى عن أبى دواد صاحب السنن، أى أنه يلح على إثبات تعديل أبى حنيفة فى أكثر من موضع<sup>(٢)</sup>. وقال البيهقى فى دلائل النبوة: "ومما يحق معرفته فى الباب أن تعلم.... وقام بمعرفة رواة السنة فى كل عصر من الأعصار جماعة وقفوا على أحوالهم فى التعديل والجرح، وبينوها ودونوها فى الكتب حتى من أراد الوقوف على معرفتها وجد السبيل إليها...." حدثنى الحمانى عن أبى حنيفة قال: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفى، ولا أفضل من عطاء... سمعت أبا سعد الصغانى، قام إلى أبى حنيفة فقال: يا أبا حنيفة ما تقول فى الأخذ عن الثورى؟ فقال: اكتب عنه، فإنه ثقة ما خلا أحاديث أبى إسحاق عن الحارث، وحديث جابر الجعفى... فعلى هذه الجملة كان ذبهم عن حريم السنة، وشواهد ما ذكرنا كثيرة، وفيما ذكرنا عن التطويل غنية<sup>(٣)</sup>. أى أن البيهقى يعترف بأنه ناقد

---

(١) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله لابن عبد البر ١٦٣/٢، طبع إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

(٢) الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء: مالك والشافعى وأبى حنيفة رضى الله عنهم، وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم ص ٢٣٢، عنى بنشره مكتبة القدسى، القاهرة، ١٣٥٠ هـ.

(٣) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقى ٤٣/١ - ٤٦، طبعة بيروت، الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ.

من نقاد المرويات وليس راويًا فحسب.

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحاكم المعروف بابن البيع في كتابه المستدرک: "وقد وصل هذا الحديث - لا نكاح إلا بولي - عن أبي إسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم، منهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت..."<sup>(١)</sup>.

وقال الحاكم أيضًا في النوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث: "هذا النوع من هذه العلوم: معرفة الأئمة للحفظ والمذاكرة والتبرک بهم وبذكرهم من الشرق إلى الغرب.... فمن أهل المدينة... ومن أهل مكة.... مصر... الشام.... اليمن.... اليمامة.... ومن أهل الكوفة.... عامر بن شراحيل الشعبي.... ومسعر بن كدام الهلالي، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي..."<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية في منهاج السنة، في معرض نقده لحديث (رد الشمس لعلی ابن أبي طالب عليه السلام): "قلت: وهذا يدل على أن أئمة العلم لم يكونوا يصدقون بهذا الحديث، فإنه لم يروه إمام من أئمة المسلمين، وهذا أبو حنيفة أحد الأئمة المشاهير لا يتهم على على؛ فإنه من أهل الكوفة دار الشيعة، وقد لقي من الشيعة وسمع من فضائل على ما شاء الله، وهو يحبه ويتولاه، ومع هذا أنكر هذا الحديث على محمد بن النعمان، وأبو حنيفة أعلم وأفقه من الطحاوي وأمثاله"<sup>(٣)</sup>. وقال في موضع آخر: ".... أئمة أهل الحديث، والتفسير، والتصوف، والفقه، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المستدرک على الصحيحين ١٧١/٢.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٢٤٠ وما بعدها، نشر مكتبة المتنبى، القاهرة.

(٣) منهاج السنة، ١٩٤/٤ - ١٩٥، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣٢٢هـ.

(٤) السابق ١٧٢/١ - ١٧٣.

وقال تلميذه ابن كثير: "والطحاوى رحمه الله وإن كان قد اشتبه عليه أمره - أى الحديث السابق - رد الشمس لعلى - فقد روى عن أبى حنيفة رحمه الله إنكاره والتهكم بمن رواه.... فهذا أبو حنيفة رحمه الله وهو من الأئمة المعترين، وهو كوفى.... وهو مع هذا ينكر على راويه"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: "أما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعى وأحمد ومالك وأبى حنيفة وأبى يوسف والبخارى...."<sup>(٢)</sup>. والرجل ناقد للمرويات وليس راويه فحسب، قال ابن تيمية فى كتابه (تلخيص كتاب الاستغاثة) - المعروف بالرد على البكرى: "وكلام يحيى بن معين، والبخارى، ومسلم، وأبى حاتم، وأبى زرعة.... وأمثالهم فى الرجال، وصحيح الحديث وسقيمه، وضعيفه، هو مثل كلام مالك.... وأمثالهم فى الأحكام وفى الأئمة من هو إمام مع هؤلاء وهؤلاء، مشارك للطائفتين وإن كان بأحد الصنفين أجدر. وأكثر أئمة الحديث والفقهاء كمالك، والشافعى... هؤلاء، وكذلك الأوزاعى، والثورى.... هؤلاء كذلك لأبى يوسف صاحب أبى حنيفة، ولأبى حنيفة، أيضاً ما له من ذلك، ولكن لبعضهم فى الإمامة فى الصنفين ما ليس للآخر، فرضى الله عن جميع أهل العلم والإيمان"<sup>(٣)</sup>.

إنه يرى أن أبا حنيفة من المحدثين والفقهاء؛ لكن غلب جانب الفقه على جانب الحديث ونقد المرويات، أى أنه ناقد لكن ليس فى درجة أبى زرعة وغيره ممن غلب الحديث عليهم. وقال الذهبى فى رسالته (ذكر من يعتمد قوله فى الجرح

(١) البداية والنهاية ٨٥/٦ - ٨٦، ط١، مكتبة المعارف، بيروت.

(٢) لسان الميزان ٣٥٩/١، ط١ الهند، ١٣١٤هـ.

(٣) صفحة ١٣، ١٤، مطبوع بمصر.

والتعديل) - وصار بذلك أول من أفرد نقاد المرويات ومناهجهم  
بمؤلف - حسب ما وصلنا من مخطوطات ومطبوعات - قال:  
"أول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: ١- الشعبي.  
٢- وابن سيرين.... فلما كان عند انقراض عامة التابعين فى حدود  
الخمسين ومائة، تكلم طائفة من الجهايزة فى التوثيق والتضعيف.  
٣- فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفى...." (١).

ونقل السخاوى نظرية الذهبى فى فتح المغيـث فقال: "وتكلم فى  
الرجال، كما قاله الذهبى جماعة من الصحابة، ثم من التابعين  
كالشعبى وابن سيرين... فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو  
حدود الخمسين ومئة، تكلم فى التوثيق والتضعيف طائفة من  
الأئمة، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفى...." (٢).

ونقل الذهبى فى تذكرة الحفاظ، فى ترجمة (عطاء بن أبى  
رباح) قول أبى حنيفة: ما رأيت أحداً أفضل من عطاء (٣). ونقل فى  
ترجمة أبى الزناد، فقيه المدينة: "وقال أبو حنيفة: رأيت ربيعة وأبا  
الزناد، وأبو الزناد أفقه الرجلين" (٤). ونقل فى ترجمة جعفر  
الصادق: "وعن أبى حنيفة قال: ما رأيت أفقه من جعفر بن  
محمد" (٥). والحق ما جاء فى تهذيب التهذيب: "قال ابن أبى داود،  
عن نصر بن على، سمعت ابن داود يعنى الخريبي يقول: الناس  
فى أبى حنيفة حاسد وجاهل" (٦). ولم يرض ابن عبد البر أقوال

---

(١) ص ١٥٩ - ١٦٢، مطبوع مع قاعدة فى الجرح والتعديل، ط. المكتبة العلمية، لا  
هور، سنة ١٤٠٢هـ.

(٢) فتح المغيـث للسخاوى ص ٤٧٩، طبعة أنوار محمدى، لكنو، الهند.

(٣) تذكرة الحفاظ ٩٨/١.

(٤) السابق ١٣٥/١.

(٥) السابق ١٦٦/١.

(٦) ٤٢٥/١٠.

الذين طعنوا في أبي حنيفة كابن حبان مثلاً<sup>(١)</sup>، فقال: "كان يحيى بن معين يثنى عليه، ويوثقه، وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأعوانه"<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا القدر كفاية على أن الاختلاف بين المذاهب الفقهية كان له أثر كبير في جرح الرواة وتعديلهم.

### **معيار العدالة الدينية وعلاقته بالسياسة:**

لقد وُفق المحدثون في اشتراطهم معيار (العدالة الدينية) وتأكيدهم على أخلاق الراوى؛ لأن بعض الرواة والنقاد كان على درجة عالية - في الغالب - من التقوى ومراقبة الله والصّدق بالحق، هذا النموذج المثال جعلوه معياراً، جاء في ترجمة "عبد الله بن زياد بن أنعم الإفريقي أنه "العبد الصالح، قاضى إفريقية، قدم على المنصور فوعظه وصدّعه بأنهم ظلمة. وكان البخارى يقوى أمره، ولم يذكره في كتاب الضعفاء.... قدم ابن أنعم على أبى جعفر يشكو جور العمال، فأقام ببابه أشهراً ثم دخل؛ فقال له: ما أقدمك؟ قال: جور العمال ببلدنا؛ فجئت لأعلمك، فإذا الجور يخرج من دارك. فغضب أبو جعفر، وهم به، ثم أخرجه"<sup>(٣)</sup>. هذا النموذج للقاضى الموثق عدالة وضبطاً، ولم يغيره القضاء، لم ينشغل به عن الرواية والعناية بالحديث، كان نموذجاً من حيث الأخلاق (العدالة) والعلم (الضبط). لقد انعكس هذا الأمر - تعزيز السلطان - على عملية الترغيب والترهيب، وأحياناً وضع الروايات إذا استلزم الأمر، جاء في ترجمة (عيسى بن عبد الرحمن، أبو عبادة، الذى تركه النسائي، وقال أبو داود: شبه متروك. وجاءت رواية

---

(١) المجروحين ٦١/٣ وما بعدها.

(٢) الانتقاء ص ٢٣٢ وما بعدها.

(٣) الميزان ٥٦١/٢ - ٥٦٢، وهناك روايات أخرى؛ لكنى اكتفيت بهذه.

مرفوعة (ست خصال من كان فيه شيء منهن كان ضامناً على الله أن يدخله الجنة... ومن أتى سلطاناً ليعزره..."<sup>(١)</sup>). وجاء في ترجمة (إسماعيل ابن زكريا الذي اتفق الستة على توثيقه، أنه من مفاريدته - وجاءت رواية مرفوعة: "... ومن أتى أبواب السلاطين افتتن، وما زاد أحد من السلطان قرباً.... الحديث"<sup>(٢)</sup>).

وكانوا يفتخرون بالهروب من القضاء والذي يفعل ذلك يصبح من خيار الناس، جاء في ترجمة (عبد الكريم بن محمد الجرجاني" أنه هرب من القضاء، بعد أن كان (قاضي جرجان). وجاور بمكة بعد الهروب، روى عنه الشافعي، وقال ابن حبان في الثقات: كان مرجئاً من خيار الناس<sup>(٣)</sup>. ومنهم من ولى القضاء، ثم ندم، وأقبل على العبادة؛ لذلك قال الحاكم: حفص بن عبد الرحمن الفقيه: أفقه أصحاب أبي حنيفة الخراسانيين، وقد كان قاضياً على نيسابور<sup>(٤)</sup>.

ومما شكل ثقافتهم في الحكم على الرواة، ما جاء في ترجمة (صفوان بن سليم الزهري) أنه "الإمام القدوة، ومن يستسقى بذكره... يقال: إنه لم يضع جنبه أربعين سنة، وقيل: إن جبهته تقبت من كثرة السجود، وكان قانعاً لا يقبل جوائز السلطان، ثقة حجة"<sup>(٥)</sup>. وما جاء في ترجمة "النعمان بن ثابت بن زوطا الإمام أبو حنيفة فقيه العراق". من أنه: "كان إماماً ورعاً عالماً عاملاً متعبداً كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان بل يتجر ويكسب"<sup>(٦)</sup>. وقال آدم بن أبي إياس: شهدت حماد بن سلمة ودعوه - يعني إلى السلطان

(١) ٣١٧/٣.

(٢) السابق ٢٢٩/١.

(٣) الميزان ٦٤٦/٢.

(٤) السابق ٥٦٠/١.

(٥) الكاشف للذهبي ٢٩/٢.

(٦) السابق ٢٠٥/٣، تذكره الحفاظ ١٦٨/١.



- فقال: أحمل لحية حمراء إلى هؤلاء! لا والله، وقال: أهدى له هدية فقال لمهديها: إن قبلتها لم أحدثك، وإن لم أقبلها حدثتك<sup>(١)</sup>.

ومثلما عدل المحدثون بعض الرواة، لأن السياسة لم تؤثر على ضبطهم - جرحوا بعض الرواة لأنها أثرت على أدائهم للمروى، جاء في ترجمة (حميد بن هلال) الذى وضع الذهبى علامة (صح) أمام ترجمته - دليلاً على أنه ثقة - وقال فيه: من جلة التابعين وثقاتهم بالبصرة، ووثقه ابن معين وغيره؛ لكن قال يحيى القطان: "كان ابن سيرين لا يرضاه يعنى لكونه دخل فى شئ من عمل السلطان"<sup>(٢)</sup>. وقد تحامل أحمد ابن حنبل على عكرمة فقال فيه: "كان يأتى الأمراء فيطلب جوائزهم وأتى الجند إلى طاوس، فأعطاه ناقة"<sup>(٣)</sup>.

لقد خشى علماء الحديث من الضعف النفسى لدى بعض الرواة والنقاد، وهذه الخشية هى التى جعلتهم يشترطون الأخلاق فى التعامل مع السلاطين من مثل الحالة القادمة: جاء فى ترجمة "عبد الصمد بن على بن عبد الله بن العباس الهاشمى الأمير. عن أبيه بحديث: أكرموا الشهود. وهذا منكر، وما عبد الصمد بحجة. ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة"<sup>(٤)</sup>. لقد اشترط المحدثون هذا المعيار الأخلاقى (العدالة الدينية) فى الرواة والنقاد خشية هذا الأمر، حتى لا يدخل فى الحديث ما ليس فيه، وما معنى الشهود هنا؟ هل هو شهود للعباسيين من أجل بقاء حكمهم؟ أو لتبرير أفعال الأمراء؟ أم ماذا؟ إن سطوة الدولة تتحكم أحياناً فى آراء العلماء، "قال سعيد بن عمرو البردعى: سمعت الحافظ أبا زرعة الرازى

(١) الميزان ٥٩٠/١ - ٥٩١.

(٢) السابق ٦١٦/١.

(٣) الميزان ٩٣/٣.

(٤) السابق ٦٢٠/٢.

يقول: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب. قلت: هذا أمر ضيق ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان" (١). وهذا هو الحق. وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقية" (٢).

ولا يخفى أن أحد أسباب وضع الحديث التقرب إلى الملوك والرؤساء؛ لأن الوضاعين يعرفون مدى حب الملوك والرؤساء للملك الذى يوافق أهواءهم، ومن هؤلاء (غياث بن إبراهيم) فقد دخل على الخليفة المهدى، وهو يلعب بالحمام فروى له "لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر، وزاد عليه أو حمام إرضاء للخليفة المهدى فمنحه المهدى عشرة آلاف درهم، ثم قال المهدى بعد أن ولى: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، وأمر بذبح الحمام الذى كان يلعب به" (٣).

ونظرًا لعدم الدقة من قبل بعض النقاد فى تطبيق هذا المعيار، وظلم بعض الرواة، فقد يكون المحدث ذاهبًا لملك أو رئيس؛ لقضاء مصالحه المتعلقة بالقضاء والشهادة أو "مستندات تخصصه" أو أداء "زكاة" أو "مدين" أو له "مال" من حقه - قالوا: "عبد الرحمن بن أبى ليلى، من أئمة التابعين وثقاتهم. ذكره العقيلي فى كتابه متعلقًا بقول إبراهيم النخعى فيه: كان صاحب أمراء. وبمثل هذا لا يلين الثقة" (٤). واستدركوا على المغالين، فنبهوا إلى أن "شبيب بن شيبه،

---

(١) النحل: ١٠٦.

(٢) سير النبلاء ٨٧/١١.

(٣) الميزان ٣/٣٢٧ - ٣٣٨.

(٤) الميزان ٢/٥٨٤.

أحد الخطباء البلقاء - قيل لابن المبارك: إنه يدخل على الأمراء. قال: حدثوا عنه، فإنه أشرف من أن يكذب<sup>(١)</sup>. وفصلوا بين العدل فى القضاء والضبط فى الرواية جاء فى ترجمة "زيان بن فائد" أنه ضعفه ابن معين. وقال أحمد: أحاديثه مناكير.... وقال ابن يونس: كان على مظالم مصر، وكان من أعدل ولائهم<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يكون المحدثون قد نبهوا إلى قضية (أثر السياسة والمذهبية والإيديولوجيا على العلم)، غالى البعض فى التنبيه واعتدل البعض الآخر، أما دورى هنا فهو تبين درجة علمية المعيار، والمعيار العلمى من غيره، (المعيار العلمى) من (غير العلمى) كما يرى علماء مناهج البحث. إن معيار العدالة كان علميًا فى مواطن -أثناء تطبيقه- وكان غير علمى بسبب عدم علمية آراء بعض المحدثين - التى وراءها نوايا الله أعلم بها<sup>(٣)</sup> - . إن هذا المعيار - من وجهة نظرى - كالرسم البيانى - الذى له نقطة توسط واعتدال يقترب منها من اقترب ويبعد عنها من بعد. ووظيفة الدارس لهذا العلم هو أن يحدد هذه المسافة وبقدر تحديده يكون صواب حكمه.

ومثلما نبه علماء النفس المعاصرين إلى أنه "عندما نتحدث عن مظاهر وخصائص عقلية أو اجتماعية أو سمات مزاجية انفعالية لها مقاييسها النسبية، فإن هذا المحك لا يكون صالحًا بل إنه قد

---

(١) السابق ٢٦٢/٢.

(٢) السابق ٦٥/٢.

(\*) نبه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذه القضية الخطيرة فقال: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" ولم يرو هذا الحديث الغربى الصحيح سوى الخليفة العادل الثانى، الذى له منهج فى التشريع، عمر بن الخطاب... وحقيق بعمر أن يروى هذا الحديث وحده... لذلك جعل علماء الحديث والفقهاء هذا الحديث مدخلًا لمؤلفاتهم... لما له من خطورة منهجية.

يصبح مضللاً. فما قد يكون شائعاً بين غالبية الناس في مجتمع ما من مظاهر سلوكية وخصائص عقلية وسمات مزاجية ربما لا يعد مؤشراً صحيحاً على الصحة النفسية السليمة، هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن الشذوذ وفقاً لهذا المحك الإحصائي يشتمل على نواحي الانحراف السلبية والإيجابية فكلاهما غير عادى". ونبهوا أيضاً إلى أن (المحك الاجتماعي: معيار نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر لأن لكل مجتمع معايير وثقافته وتقاليد وقيم وأهدافه التي يختلف فيها عن بقية المجتمعات بل وربما يتعارض معها... ومادام هذا المحك يعد نسبياً يختلف من مجتمع لآخر، فإنه يتطور بتطور حركة المجتمع وأهدافه والمتغيرات الثقافية، مما يترتب عليه تغير النظرة لما هو عادى وما هو غير عادى.... ولعل من أكثر المآخذ على المعيار الاجتماعي في الحكم على السلوك العادى وغير العادى أن الإنسان هو المرجع لسلوك الإنسان<sup>(٩)</sup> ومن ثم يخشى أن يتأثر بذاتيته ومصالحته وقصوره في وضع المعايير والضوابط السلوكية<sup>(١٠)</sup>.

نبه المحدثون إلى أن أمر العدالة الدينية غير منضبط، قال الزنجاني في شرح الوجيز: "المروءة يرجع معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشارع، وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تنضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرقاً للمروءة. وفي الجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والافتداء بهم أمر واجب الرعاية. مسألة: في الحكم على الراوى بالفسق لابد من النظر لحال الراوى لعله وقع فيما وقع فيه بشئ من

(٩) أى أن الإنسان هو الباحث والظاهرة المبحوثة في آن.

(١٠) في الصحة النفسية د. عبد المطلب القريطى ص ٤٨، ط ١، ١٩٩٧ م.

ضروب التأويل السائغ، وقد كان أحمد يفرق بين من يشرب النبيذ إن كان من أهل الكوفة أو غيرها؛ لأن أهل الكوفة كانوا يرون حل النبيذ المتخذ من غير العنب، والله أعلم<sup>(١)</sup> أ.هـ.

### المجالات التي نجم معيار "العدالة الدينية" في تحقيقها:

من خلال الشواهد التي سيتم سياقها، أحاول إظهار مدى علمية هذا المعيار، ومدى موضوعية النتائج التي حققها، فتحسب له. إنه لكي يكون (المعيار) علمياً لأبد من "ثباته" و"صدقه" و"موضوعيته"، وذلك بعرضه على (الواقع العملي)، فإذا ثبت نجاحه - وذلك من خلال موافقة المعيار للواقع العملي - كان معياراً يتصف بصفة العلمية<sup>(٢)</sup>. وبالفعل صدق (معيار العدالة الدينية) في أماكن سوف أذكرها - أو بعضها- حسب المقام.

١- إذا كان الراوى (ظاهري) المذهب، والمروى في تحريم القياس: الراوى هو "أبو العباس المنصوري" روى بسنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ: "أول من قاس إبليس، فلا تقيسوا" فالحمل فيه على المنصوري، وكان ظاهرياً<sup>(٣)</sup>.

٢- والأمر لم يتوقف على الظاهرية من السنة؛ بل تعداه إلى سني محض يعمل بكل ما يقتضيه علم أصول الفقه، لا يأخذ بالظاهر فقط، فالراوى هذه المرة هو (نعيم ابن حماد الخزاعي) والمستن رواه مرفوعاً إلى النبي ﷺ: "تفترق أمتي على بضع وسبعين

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢٩١/١ وقرن به إعلام الموقعين لابن القيم ٦٧/٣ وما بعدها. (٢٥).

(٢) في معرفة مدى ثبات المقياس (المعيار)، ومدى فاعلية الفقرات - المضمون - التي

يتكون منها المقياس، ومدى صدق المقياس انظر ص ٧١ من مجلة العلوم التربوية

مقال الدكتور: ناصر الخوالدة، مجلة يصدرها معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة

العدد ٩ يناير ١٩٩٨ م.

(٣) الميزان ١٣٣/١.

فرقة أعظمها فتنة على أمتى قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال". إن "نعيماً ممن يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب النعمان - أبي حنيفة - كلها كذب"<sup>(١)</sup>. ولا يخفى أن مساحة الأخذ بالقياس والاجتهاد بالرأى كانت تشغل مكاناً كبيراً في فقه أبي حنيفة ومدرسته من بعده.

٣- في هذا المثال، الراوى مرجئ وهو "عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، والرواية موقوفة على ابن عباس: "القدريّة كفر، والشيعيّة هلكة، والحرورية بدعة؛ وما نعلم الحق إلا في المرجئة" وهذا موضوع. وقال عباس بن مصعب في تاريخ مرو: "... نعم نغم عليه قوله: الإيمان قول"<sup>(٢)</sup>.

٤- المثال هذه المرة في (محمد بن الحجاج اللخمي) بائع الهريسة، قال ابن معين: كذاب خبيث. ومرة قال: كان يحدث "أطعمني جبريل الهريسة". ليس بثقة<sup>(٣)</sup>.

٥- الراوى هو "فضالة بن الحصين العطار". روى عن محمد بن عمرو... عن أبي هريرة: ما عرض على رسول الله ﷺ طيب قط فردّه" قال ابن عدي: وهذا لا يرويه عن محمد غير فضالة، وكان عطاراً فإنهم بهذا الحديث بهذا الإسناد خاصة لينفق العطر!!!<sup>(٤)</sup>.

٦- الراوى هو "عمر بن صالح البصري، أبو حفص الأزدي" والمروى في فضائل (أزد شنوءة). قال البخاري فيه: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي والدراقطني: متروك، روى بسنده إلى ابن عباس، قال: وفد على النبي ﷺ

(١) السابق ٢٦٧/٤ - ٢٦٨.

(٢) السابق ٦٤٩/٢.

(٣) مختصر الكامل لابن عدي ص ٦٦٠ ترجمة ١٦٤٤.

(٤) السابق ص ٦٢٥ ترجمة رقم ١٥٦٧.

وفد من دوس - وهم أزد شنوءة - فقال رسول الله ﷺ: مرحباً بالأزد؛ أحسن الناس وجوهاً، وأطيبهم أفواهاً، وأعظمهم أمانة، أنتم منى، وأنا منكم؛ شعاركم يا مبرور<sup>(١)</sup>.

٧- الرواية فى (فضائل قزوين) والرواية رواها ابن ماجة القزوينى، المشار إليه بالرمز (ق) فى كتب الرجال، والرواية فى ترجمة "داو بن المحبر" قال ابن المدينى: ذهب حديثه. أبو زرعة وغيره: ضعيف. أبو حاتم: ذاهب الحديث، غير ثقة. الدارقطنى: متروك.

ابن ماجة... عن أنس - مرفوعاً: ستفتح مدينة يقال لها قزوين من رابط فيها أربعين ليلة كان له فى الجنة عامود من ذهب، وزمردة خضراء، على ياقوتة حمراء، لها سبعون ألف مصراع من ذهب، كل باب منها فيه زوجة من الحور العين. فلقد شأن ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها<sup>(٢)</sup>.

ومن المواطن التى ثبت صدق معيار العدالة الدينية فيها - مرويات للشيعية فى فضائل على، والحق أن هناك شيعة ثقات لهم مرويات صحيحة فى فضائل على<sup>(٣)</sup>، هذه الفضائل لم تخلع عليه صفات (الله سبحانه وتعالى) أو صفات الملائكة، أو صفات أسطورية، لكن منهم من راحوا - بعضهم - يكيلون الاتهامات للخلفاء الأربعة ووضعوا مرويات فى ثلبهم.

١- الراوى هو (الحكم بن ظهير الفزارى الكوفى - أى الشيعى -، قال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: ليس بشئ. وقال البخارى:

---

(١) الميزان ٢٠٥/٣ - ٢٠٦.

(٢) السابق: ٢٠/٢.

(٣) انظر فى هذه المسألة ص ١٣٥ من كتاب (إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط ١، ١٤١٤هـ.

منكر الحديث وقال مرة: تركوه، والرواية مرفوعة إلى النبي ﷺ: "إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه"<sup>(١)</sup>.

٢- "حكيم بن جبير" هو الراوى، وهو شيعى مقل. قال أحمد: ضعيف منكر الحديث. وقال الدارقطنى: متروك. النسائى: ليس بالقوى. الجوزجاني: حكيم بن جبير كذاب. والمروى مرفوع إلى الرسول ﷺ، رواه سليمان: "... قلت يا رسول الله، إن الله لم يبعث نبيا إلا بين له من يلى بعده؛ فهل بين لك؟ قال: نعم، على. وهذا حديث موضوع. وروى أيضا عن على: "أمرت أن أقاتل الناكثين، والقاسطين، والمارقين"<sup>(٢)</sup>. ومن هذا القبيل رواية "أحاديث فى فضل أهل البيت - الرسول ﷺ وفاطمة والحسن والحسين ﷺ" وفى مثالب غيرهم من الصحابة والراوى (كوفى) هو "زكريا بن يحيى الكسائى"<sup>(٣)</sup>. ويمثل ما سبق أن الراوى "مغيرة بن سعيد" والمروى فى فضائل على - كما زعموا -: "إى والذى فلق الحبة، لقد كان قادرا أن يحيى ما بينى وبينك إلى آدم إن الرواية مؤداها، أن الإمام على - كرم الله وجهه - يحيى الموتى"<sup>(٤)</sup>. وللوصول إلى رأى قائم على الحصر والاستقصاء والاستقراء، قمت بمتبّع المادة التى تعلقت متونها بالإمام على فى ميزان الاعتدال، فوجدت له ﷺ النصيب الأوفر من المدح، حيث بلغت المرويات المتعلقة به حوالى (١٢٦) رواية منها (١٢٤)<sup>(٥)</sup> فى مدحه، و(٢) فى

---

(١) الميزان ٥٧١/١ - ٥٧٢.

(٢) السابق ٥٨٣/١ - ٥٨٤.

(٣) ص ٣٥١ من مختصر الكامل ترجمة رقم ٧١٢.

(٤) السابق ص ٧١٨ رقم ١٨٣٦، وقارن بالميزان ١٦٠/٤، ولسان الميزان لابن حجر ١٥/٦.

(٥) فى الجزء الأول من الميزان انظر ٢٨/١، ٣٢٥، ٩٠، ١٥٢ - ١٥٣، ٢٦ وفى الجزء الثانى انظر ٣٠٦/٢، ٢٧١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٤٩، ٣٦٨ (٢ مرة)، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٨٢،



غير ذلك<sup>(١)</sup>.

وباستقراء المرويات المتعلقة بأبى بكر عليه السلام لاحظت أنها وصلت إلى حوالى (٥٦)<sup>(٢)</sup> مرة، منها (٥٤ فى مدحه)<sup>(٣)</sup> و (٢) فى غير ذلك. وباستقراء المرويات التى وردت فى عمر عليه السلام وجد أنها بلغت حوالى (٤٣) مرة منها (٤٢)<sup>(٤)</sup> فى مدحه، و (٢) فى غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

---

٣٧٨ - ٣٨٨، ٦٥، ٤٠٤، ٤٤٢، ٣٢٧، ٣٢٨ (٢ مرة)، ٤٢٨، ٤٠٧، ٢١٢، ١٧٦، ٢١١، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٨، ٢٣٠، ٢١٨، ١٥٤، ٢٥١، ٤٥، ١١٦، ٤١، ٦٩، ٤٩، ١٨، ٣، ٧٦، ٤٥٣، ٤٤٣، ٧٥، ٩٣، ٥٢٩، ٦٤٠، ٤١٠، ٤١٦ (٢ موضع)، ٥٨٦، ٦١٢، ٦١٣، ٤٧٢، ٤٨٨، ٦٦٤. وفى الجزء الثالث انظر ٢٥٥/٣، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤١٠، ٥٨٦، ٥٩٧، ٢٤٦، ٣٢٤، ٥٨٠، ٦٣٥، ٦٦٨، ٢٩٤، ٣١٥ (٢ مرة)، ٣١٩، ١١٣، ٣٤٠، ١٢٢، ٣٥٥، ٣٣٩، ٣٧٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٩٩، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠١، ٤١٧، ٤١٨. وفى الجزء الرابع انظر ٢٣٥/٤ (٢ مرة)، ٢٣٧، ٤٨٢، ٣٨٤، ٤٢٤، ٣٩٨ (٢ مرة)، ٤٠١، ٣٥٦ - ٣٥٧ (٢ مرة)، ٣٤٣، ٣٦٦، ٥٤٦، ٤٢٣، ٤٣٤، ٥٢٢، ٥٢٣، ٤٧٩، ٤٨٠، ٣١٨، ٩٩، ١١٥، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٤٠، ١٢٧، ١٥٠، ١٦٢، ٢١٥، ١٦٠، ٧٦، ٨٣، ٧٨، ٢١٧ (٢ مرة)، ١٦١. (١) انظر الميزان، ٥٦٥، ٤٤٨.

(٢) الميزان ١٣/١، ٩٠، ٧٩، ٥٤. وفى الجزء الثانى: ٤٥٥/٢، ٤٦٦، ٥٦٣، ٥٨٤، ٥٦٩، ٦٨٣، ١٤٢، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٥٦، ٣٠٥، ٣١٧، ١٧٦، ٢١١، ٢١٨، ٢٧١، وفى الجزء الثالث: ٣/١٨٠، ١٨٣، ٩٣، ١٠، ١١، ٦٣٩، ٢٢١، ١١٧، ١٢٢، ١٢٠، ٣٦٢، ٦٩٩، ٤٣٨، ٣٥٠، ٣٩٠، ٣٥٩، ٦٠٩، ٦٠٦، ٦٢٧، ٦٢٦. وفى الجزء الرابع: ٤/٦٠، ١٢٤، ٣٠٥، ٨٥، ٩٦، ٦٤، ٤٦٣، ٤٥٠، ٣٤٣، ٤٤٢، ٤٧٧، ٢٢٣، ٤٨٠، ٢٨٢، ١٤٢، ٢١٦.

(٣) الجزء الرابع: ٤/٢٠١، ١٦١.

(٤) فى الميزان جـ ١/٥٤، ٧٩، ٩٠، وفى الجزء الثانى: ٤٦٦/٢، ٥٦٣، ٥٦٣، ٤١٣، ٤١٥، ٤٨١، ٥١٩، ٦٧٥، ٥٦٩، ٤٨٤، ٦٠٣، ٦٨٣، ١٧٥، ٢١١، ٥٠، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣١٧، ٤٤٢، ٣٣٨، ٣٠٥، ٣٥٦، ٢١٨. وفى الجزء الثالث: ٣/٣٩٠، ٤٣٨، ٣٨١، ٣٩٩، ٣٦٢، ١١٧، ٦٣٩، ١٨٣. وفى الجزء الرابع: ٤/٤٥٠، ٣٤٣، ٣٠٥، ٤٨٠، ٢٠١، ٢١٦، ١٥٣، ٩٦، ٨٥.

(٥) انظر الميزان: ٤/١٢٤، ١٦١.

وبإحصاء المرويات التي جاءت في عثمان رضي الله عنه اتضح أنها حوالي (٣١) رواية منها (٢٦) <sup>(١)</sup> في مدحه، و(٥) في غير ذلك <sup>(٢)</sup>. وهذه نتيجة طبيعية فالذين وضعوا الكثير في فضائل (علي) رضي الله عنه، وضعوا في انتقاص (عثمان) - رضي الله عن الجميع - وبإحصاء المرويات التي وردت في (فاطمة) رضي الله عنها، وجدت أنها حوالي (٢٦) رواية كلها في فضائلها وليس في عكس ذلك <sup>(٣)</sup>.

وباستقراء المرويات التي وردت في (الحسن) و(الحسين)، رضي الله عنهما، اتضح أن هناك (١٦) رواية في فضائل الحسين، و(١٤) <sup>(٤)</sup> في فضل الحسن. وبحصر المادة التي وردت في معاوية رضي الله عنه اتضح أن عددها (٢٠) رواية منها (١٣) <sup>(٥)</sup> في مدحه، والباقي (٧) في غير ذلك <sup>(٦)</sup>.

وورد في فضل عائشة (١) رواية واحدة فقط <sup>(٧)</sup>. وفي فضل أبي هريرة (رواية) <sup>(٨)</sup>. وفي (الزبير) واحدة <sup>(٩)</sup>. وفي حمزة

(١) ج ٢/٤٤٣، ٤٣٢، ٤٤٢، ٥٢٨، ٥٤٦، ٣١٧، ٦٥٧، ٣٣٩، ج ١/٩٠، ج ٢/٢١٨، ١٧٥ - ١٧٦، ٢١١، ج ٣/١٠، ٣٩٩، ١١٧، ٢٩٦ (٢ مرة)، ٢٤٦، ٥٧١، ج ٤/٢٦٤، ٤٨٠، ٢٣٨، ٨٤، ٤٤٧ و ٣٤٣ - ٣٤٤، ٣٨٥.

(٢) ٣٥٣/١، ٤٩٠/٤، ١٠٧/٦٤٠/٢، ١١٠.

(٣) في الميزان، ج ١/٢٦، ٨١، ١٧٢. وفي الجزء الثاني ٥١٨/٢، ٤١٠، ٤١٦، ٥٣٨، ٦١٨، ٥٨٦، ٦٤٥، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٨، ٣٨٢، ٤٠٠، ٣٨١، ٤٣، وفي الجزء الثالث: ١٣٥/٣، ٢٦٠، ٤٣٩، وفي الجزء الرابع: ٨٣١٤، ٤٢٣، ٢١٥، ٧٦، ١٤١، ١٤٩.

(٤) في مرويات الحسين انظر الميزان: ٤٠/١، والحسن والحسين معاً ١٣/١، ٣٧ وفي الجزء الثاني، الحسين ٣٨٢/٢، والحسن والحسين معاً ٤٠٠/٢، ٢٥٠، ١١١، ١٣٥. وفي الجزء الثالث الحسن فقط ٣٦٧/٣، والحسن والحسين ١١٧/٣، ٣٩٥. وفي الجزء الرابع الحسين فقط ٣٥/٤، الحسن والحسين معاً ٤٦١/٤، ٣٦١، ٤٢٣، ٣٣، ١٤٩.

(٥) انظر الميزان: ج ٢/١٣، ٤١٠، ٣٩٨، ج ٣/١٤٢، ٣٣١، ٣٦٩، ٦٣٠، ج ٤/٤٨٢، ٤٣٢، ٣٣٣، ٢١٩، ٤٥٩، ٤٠٢.

(٦) الميزان ٢٧١/١، ٢٧، ج ٢/٦١٣، ٣٨٠، ٢٧٤، ج ٣/٢٧٧، ج ٤/٤٢٤.

(٧) الميزان ٢٣٨/٤.

(٨) السابق: نفسه.

(٩) السابق ٢٦٤/٤.

رواية<sup>(١)</sup>، وفي سلمان (رواية)<sup>(٢)</sup> وفي عمر بن عبدالعزيز  
رواية<sup>(٣)</sup>، وفي حسان رواية<sup>(٤)</sup>، وفي طلحة روايتان<sup>(٥)</sup>، ووردت في  
عمرو بن العاص رواية في غير مدحه<sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ من خلال هذا الاستقراء أن المحدثين - وبخاصة  
الذهبي - كما هنا - انتبهوا لمثل هذه القضية الخطيرة وهي مدح  
الصحابة - في بعض الأحيان - وانتقاص بعضهم - في أحيان  
أخرى -؛ بسبب الفتن التي حدثت بعد وفاة الرسول، وبعد مقتل  
عثمان، وبذلك أفاد معيار "العدالة الدينية" في مثل هذه المواطن من  
السيرة والتاريخ الإسلامي، وقد تبلور هذا المعيار الكلي إلى معيار  
جزئي (هو: رد رواية من سب الصحابة) سوف يتم تناولها في  
(معايير العدالة الخاصة بالرد) أي الوجه السلبي لتطبيق معيار  
العدالة الدينية<sup>(٧)</sup>. وبعد الحصر اتضح أن هذا المعيار طبق وحاصل  
التطبيق بلغ (١٦) مرة<sup>(٨)</sup>، حسب المادة المجموعة. وإذا كان بعض  
المحدثين ممن تمذهبوا - الفرق - بمذاهب كلامية أو سياسية قد

(١) الميزان ٣٥٢/٢.

(٢) السابق ٩٨/١.

(٣) السابق ١١٨/٢.

(٤) السابق ١٨٣/١.

(٥) السابق: ٢٦٤/٤، ٢١٨.

(٦) السابق: ٤٤٢/٤.

(٧) انظر على سبيل المثال لا الحصر: هدى الساري لابن حجر ص ٥٦٨، والميزان

١٦٢/٣، ٦٣٣/١، ٦٠، والمجروحين لابن حبان ٣١/٣. وللمزيد من تطبيق هذا

المعيار ودراسة وتحليل بعض مروياته موضعه فيما يلي بعد ذلك من بحوث الرسالة

الحالية. ولأن الحصر والعدد هنا له دلالة فسوف أسوق المواطن التي طبق فيها معيار

(سب السلف)، لأن للأرقام دلالة هنا (المجروحين: ١٦/٣، هدى الساري ص ١٣٩،

الميزان ١٢٢/١، ٢٥١ - ٢٥٢، ٦٦٠، ٣٦١/٣، ٣٩٣، ٢٧٤، ٣٢٥، ٢٤٩، ٦٣٠

(المجموع ١٦ مرة).

(\*) كما في الهامش السابق.

رووا ما يوافق مذاهبهم ويخالف مذاهب الآخرين، فإن المحدثين انتبهوا إلى ظاهرة خطيرة جدًا وهي أن بعض الرواة من أهل السنة رووا مرويات في مثالب الفرق الأخرى ونبهوا إلى ذلك.

بعد العرض السابق لبعض أخطاء المحدثين في جرح الرواة، وعرض مواطن نجاح معيار العدالة الدينية - يحق لي أن أتساءل: هل سكت المنصفون من المحدثين عن هذا الظلم لبعض الرواة من قبل بعض المحدثين الذين جرحوا الرواة - أحياناً - جرحاً غير مفسر؟

الإجابة: ينبغي أن ينظر إلى هذه الأحكام الجائرة نظرة تفصيلية، بمعنى أن هذه أخطاء وهفوات وزلة عالم، ليس معنى هذا أن المحدثين كانوا جانرين وظالمين في كل أحكامهم، وقد لخص الذهبي هذا الاختلاف في كلمات قليلة، لها دلالة منهجية كبيرة في علم الحديث، قال: "ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علمائوه على ضلالة، لا عمداء، ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحد، والله الموفق" (١).

والفهم الصحيح الوحيد لهذه العبارة هو: أن الراوى الذى ظلم من قبل ناقد أو بعض النقاد، أنصفه نقاد آخرون والعبرة بالدرس والتحليل وتحكيم القواعد للوصول إلى رأى الراجح فى الراوى، وينظر هل هو جرح مفسر، ذكر دليله أم لا؟ هل هو كلام أقران؟ وإذا كان كلام أقران، هل هو مفسر أم لا؟ وينبغي أن يتفقد الناقد كل القرائن والملابسات والسياق الذى صدرت فيه آراء

---

(١) الموقظة فى علم مصطلح الحديث للذهبي ص ٨٤، بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سوريا. ط٢، ١٤١٢ هـ.

المحدثين<sup>(١)</sup>. وعلى الناقد أن يتحرى الدقة فما يصح في موضع قد لا يصح في آخر.

أعود فأكرر: ماذا فعل المحدثون المعتدلون تجاه ظاهرة "ظلم الرواة"؟

للقضاء على هذه الفوضى، قاموا بوضع قواعد للجرح والتعديل - القاعدة الأولى: تقديم الجرح على التعديل. القاعدة الثانية: لا يقبل كلام الأقران في بعضهم البعض حتى لو كان مفسراً. القاعدة الثالثة: لا يقبل الجرح إلا مفسراً.

بدأ علم الحديث بنقد (ضبط الراوى) لا عدالته، حيث كان الصحابة يوهم بعضهم بعضاً، ويخطئ بعضهم بعضاً، ولم يكن أحدهم يشك في صدق وعدالة صاحبه؛ لأن أحدهم قد لا يسمع الحديث فيفتى بغيره، وقد لا يعلم الناسخ من المنسوخ<sup>(٢)</sup>؛ لذلك قال الذهبي في ترجمة عمر بن الخطاب: "وهو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل"<sup>(٣)</sup> وربما كان يتوقف فى خبر الواحد إذا ارتاب<sup>(٤)</sup>. وقال: "وقد كان عمر من وجله أن يخطئ صاحب على رسول الله ﷺ يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر تعليق الشيخ المحقق، الموضع السابق نفسه حيث نبه إلى أن ابن حجر أخطأ فى فهم هذا النص فأحدث صنيعة اضطراباً شديداً لشرح "النخبة لابن حجر" وطلاب العلم.

(٢) هناك فروق فردية بين البشر، تنطبق على الصحابة، مثلما تنطبق على غيرهم، هذه الفروق أثرت على كم وكيف التحصيل عندهم. قارن ب ص ١٠٤ من منهج النقد التاريخي للدكتور عثمان موافى.

(٣) سبق له أن قال (٢/١) من تذكرة الحفاظ فى ترجمة أبى بكر: "وكان أول من احتاط فى قبول الأخبار".

(٤) تذكرة الحفاظ ٦/١.

(٥) السابق: ٦-٧.

ورغم مجئ أحاديث عن الرسول ﷺ تنهى عن الكذب عليه<sup>(١)</sup>، إلا أنه - على فرض أنه كذب عليه في حياته - كان حيًا وكان الصحابة يقومون بالدفاع عن الحديث النبوي ضد المنافقين. إن المحدثين قاموا بوضع هذه القاعدة في سياق (حدوث الفتن) بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ومقتل علي رضي الله عنه، ولمزيد من الشك في مرويات المنافقين والكذابين، والصراع بين أهل الرأي وأهل الحديث، والصراع بين الفرق من سنة وخوارج وشيعة ورافضة.... إلخ وكانت غايتهم شريفة وهدفهم عظيمًا، إلا أنه - في بعض الأحيان - أسئ استخدام تطبيق هذه القاعدة، التي من إيجابياتها أنها تفيد الشك المنهجي، وأن على السامع والناقد للمرويات أن يثبت في النقل ويتوقف في المرويات، فالسماع شيء والتحديث شيء آخر، والرواية شيء، والدراية شيء آخر، على الطالب أن يسمع ما شاء وقت التلقى لكن عند الأداء عليه أن (ينتخب) و(ينتقى) و(يغربل) ولا يحدث إلا بما صح لديه إن "جرح الراوى، معناه اتهامه في عدالته أو ضبطه؛ لأن من أساس صحة الرواية العدالة والضبط، فأى خلل يتطرق إلى عدالة الراوى أو ضبطه، يؤدي إلى جرحه وإثارة الشك والريب حول روايته، إذ لم تعد صالحة للقبول، وعلى كل حال، فالأساس في الجرح، الاتهام أو الشك، ومن الشك يصل المرء إلى اليقين، وليس معنى اليقين هنا الصحة، أو الوصول إلى الحقيقة، وإنما معناه الثبات على رأى أو القبول والتسليم. وهذا يتفق وأسس المنهج العلمى فى العصر الحديث، فالمنهج العلمى فى العصر الحديث، يبدأ بالشك، ومن الشك يصل الباحث إلى اليقين، وليس معنى اليقين هنا - أيضًا - الوصول إلى الحقيقة، وإنما معناه القبول أو التسليم أو الاعتقاد<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر فى هذه الأحاديث ص ٣ من السابق.

(٢) منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوروبى للدكتور عثمان موافى ص ١١٤، نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٩٤م.

يقول جون ديوى: "إذا كان البحث يبدأ بالشك، فهو ينتهى بإقامة الظروف التى من شأنها أن تزيل ما يستدعى ذلك الشك، وهذه الحالة الأخيرة يمكن تسميتها الاعتقاد والمعرفة غير أنى لأسباب أبديةا فيما بعد أفضل تسميتها جوازاً التقرير المقبول. فقد يظن أن لفظة الاعتقاد مناسبة للدلالة على ما يتمخض عنه من نتائج. فبينما الشك حالة قلقة من التوتر تلتبس لها مخرجاً ومتفساً فى عمليات البحث، نرى البحث ينتهى ببلوغه حالة مستقرة على رأى، وهذه الحالة المستقرة إن هى إلا علامة مميزة للاعتقاد بمعناه الصحيح، وبهذا يكون لفظ الاعتقاد مناسباً لتسمية النهاية التى ينتهى إليها البحث"<sup>(١)</sup>.

هذا هو الوجه الإيجابى لتقديم الجرح على التعديل؛ لكن كما قلت، ليس العيب فى وضع القاعدة، القاعدة منهجية بدرجة عالية كبيرة جداً وليست مثالية بأى حال، وهى واقعية وتدعو إلى البحث العلمى، - الغالبية منهم - أو بعضهم - عندما حكموا قاعدة (ليس ما صح سنداً صح متناً) وقواعد نقد المتن والعيب ليس فى هذه القاعدة أو هذا القانون، إنما العيب عند بعض المحدثين - أو كل المحدثين - فى بعض الحالات النادرة - أو الغالبة - فى التطبيق. إن "شرط تقديم الجرح على التعديل فى جميع الأحوال، شرط له وجاهته لأن فيه زيادة علم ومعرفة، ولأن الجرح لا يكذب المعدل فى تعديله بل يصدقه، ويضيف إليه جديداً، فكأنه يقول له: أنا معك فى أن هذا الراوى عدل صدوق أمين، ولكنه غير ضابط أو يهم أحياناً وفيه غفلة، لم تعرفها أنت لكنى عرفتها، والمهم أن يذكر سبب جرحه، وعلينا أن نحكم بعد ذلك وننظر بعين المنطق والصواب، لنرى هل هو محق فى جرحه أو لا، فإذا كان محقاً فى ذلك قدّمنا

---

(١) المنطق ونظرية البحث، جون ديوى ص ٦٣ ترجمة الدكتور زكى نجيب محمود، رحمه الله، ط دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.

الجرح على التعديل، وإذا لم يكن كذلك وجرح الراوى بأشياء لا تجرح، رفضنا قوله وقدمنا التعديل. ولما كان للجرح هذه المكانة فى نقد الرجال، وجدناهم يختلفون فيما يجرح، وما لا يجرح" (١).

وليس أدل على هذا الاختلاف من الشواهد التى تم تقديمها آنفاً. إن أسباب الاختلاف فى الجرح والتعديل، وحديثنا هنا ينصب على الجرح غير المفسر، من قبل العدالة - من أسبابه أنهم كانوا يضعون القاعدة بناءً على حالة خاصة أحياناً - وهى هنا سياق الفن واستغلال الحديث فى الدعاية للمذهب السياسى والفقهى والكلامى - ولكنهم عندما يطبقونها على جزئيات كثيرة وعديدة، يحسون بخللها وقصورها، فيضعون قاعدة أخرى مكملة لها، وقد لا تكون هذه وافية بمطالبهم، فيضعون أخرى وهكذا.

مثال ذلك: قولهم: "الجرح مقدم على التعديل"، هذه قاعدة فى نقد الرجال وضعوها بناءً على حالة خاصة، ولكنهم لاحظوا عند التطبيق الشامل لها على حالات جزئية كثيرة أنه قد ظهر خلل فيها، فجرح أناس آخرين بأشياء لا تجرح، ومن ثم وضعوا قاعدة أخرى تفسر السابقة، وتجعلها أكثر تحديداً، فقالوا: "لا يقبل الجرح إلا مفسراً"، ثم لاحظوا البواعث النفسية التى قد تبعث على الجرح، فقيدها بالقاعدة السابقة وحددوها أيضاً بقاعدة أخرى، مفسرة ومفصلة ومبينة لها كقولهم "قول العلماء بعضهم فى بعض غير قاذح فى العدالة" وكذا "قول القرين فى القرين، والمعاصر فى المعاصر" (٢).

والقيمة المنهجية - هنا لمنهج بعض المحدثين - هى ما يسمى "بنقد النقد" على المستوى النظرى التصورى فى وضع القواعد، حيث إن ما مر "يدلنا على أن بعضهم، كان يمارس النقد فى نطاقه

---

(١) منهج النقد التاريخى، ص ١١٦.

(٢) السابق ص ١٧٦.



الخاص ويضع قواعده النقدية بناءً على حالة عنده، ولكن يحدث بعد ذلك أن يأتي آخر فيحس بقصور قاعدة زميله، فيضع قاعدة أخرى تفسر القاعدة السابقة وتشرحها، وتجعلها أكثر تحديداً وبيانا، أو يحس الواضع نفسه هذا الإحساس، فيحاول أن يتفادى ما فى قاعدته من قصور أو خلل، فيضع قاعدة أخرى لأجل ذلك<sup>(١)</sup>. وبناء عليه يمكن وصف منهج المحدثين - بعضهم - بأنهم لم يقوموا بوضع القواعد النظرية والمصطلحات العلمية لهذا المنهج إلا من خلال الممارسة والتطبيق العملى، اعتماداً على ما أثر عن السلف، أى خبرة السلف وخبرتهم أيضاً، وسواء أكانت خبرتهم، أو خبرة سلفهم أو هما معاً، فهى على كل حال خبرة حسية، والخبرة الحسية لا تأتى إلا بالممارسة والتطبيق العملى<sup>(٢)</sup>.

ولم يتناول المحدثون هذه القواعد بالتسجيل والتنظير لها فى بطون ومقدمات كتب الجرح والتعديل فقط، بل تناولوها فى مبحث الجرح والتعديل فى كتب الدراية<sup>(٣)</sup>، وأفردوا لها المؤلفات من مثل تاج الدين السبكي فى كتابه "قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين". كما أن النقاد من المحدثين راعوا عملية مناقشة اللاحق للسابق فى أحكامه (نقد النقد). ويعتبر هذا محاولة منهم للقضاء على بعض العيوب التطبيقية لمعيار "العدالة الدينية".

(١) السابق ص ١٧٦.

(٢) السابق ص ١٧٧.

(٣) انظر على سبيل المثال: الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١١١، الاختصار لابن كثير، والباحث للشيخ أحمد شاكر رحمهما الله، ط ٢ مكتبة صبيح، القاهرة د.ت. وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٣ تحقيق د. نور الدين عتر، ط ٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٩٧٢ م.

## أولاً: نقد النقد من الوجهة النظرية: - نقد النقد عند

### ابن أبي حاتم

أول من قام بالتنتظير لنقد النقد - فيما وصلنا من تراث حديثي - ما كتبه ابن أبي حاتم، تقديمًا لكتابه في الجرح والتعديل، سماه (تقدمة المعرفة) حيث فرق ابن أبي حاتم بين الرواة العاديين والرواة النقاد فقال: "ثم خلفهم تابع التابعين، فكانوا على مراتب أربع: منهم الثبت الورع، الجهد الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال. ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه. ومنهم الصدوق الورع الثبت المغفل، الذي يهم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه. ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب في الحلال والحرام. وخامس قد ألصق نفسه بهم ودس بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، وممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم، الكذب فهذا يترك وي طرح حديثه...."<sup>(١)</sup>. إن ابن أبي حاتم يشترط في الجارح أن يكون ثبًا ورعًا جهبذًا ناقدًا للحديث، ولا يخفى أن الحديث عن شروط الجارح - هو حديث عن جانب نظري في نقد المرويات؛ لأن الراوى - الذي قد يكون ناقدًا - جزء من كل هو سلسلة السند.

### نقد النقد عند الإمام الذهبي:

قام الذهبي بالتنتظير لظاهرة نقد النقد، وله نظرية كاملة متكاملة،

(١) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٥٩ ط الهند.

نظراً وتطبيقاً، حيث أفردهم - على المستوى النظرى - بكتاب سماه "ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل"<sup>(١)</sup> حيث قسم النقد إلى ٢٢ طبقة، وبلغ عدد النقد عنده ٧١٥ ناقداً، هذا من حيث الكم والتقسيم الزمنى، وهذا التصنيف الزمنى والكمى اشترك مع الذهبى فيه ابن أبى حاتم وابن عدى<sup>(٢)</sup>، لكن الذهبى تفوق على الجميع بأنه لم ينظر إلى النقد نظرة زمنية كمية فقط، وإنما تناول مناهجهم - من حيث الكيف - بالدراسة والتحليل. إن الناقد قد يكون سابقاً زمنياً لناقد آخر لا حق له لكن الأخير يمتاز منهجه بالدقة والاستقصاء والحصر والخبرة بالرجال والإنصاف والعدل، بدليل أن مصطلح "المنكر عند بعضهم - المتشددون من المتقدمين بالذات - له دلالة وصفية، فقد يطلقون النكارة على مجرد التفرد"<sup>(٣)</sup>.

إن التقسيم الزمنى يفيد فى أشياء منها: هل عاصر الناقد الراوى؟ هل هو من أهل بلده؟ معرفة اتصال وانقطاع رواية الجرح والتعديل، مثلاً ابن معين له رواية لأرائه فى الجرح والتعديل، فى هذه الحالة نعرف هل رأيه هذا جاء بسند متصل أم منقطع؟ وبالتالي تحكم على مدى ثبوت رأيه هذا، أو انقطاعه، وهذا يفيد فى الترجيح بين الروايات المختلفة المتناقضة التى رواها تلاميذه، وهل الناقد متأخر عن الراوى فوصله الحكم عليه - على الراوى - من خلال الرواية أو الوجادة فى الكتب؟ ومثال تطبيقي عليه هو: إذا تعارض

---

(١) هذا الكتاب الصغير جمعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مع رسائل أخرى وحققه ونشره ضمن مجموعة رسائل حديثية، وطبع ببغروت، ط ٣ ١٤٠٠هـ. بدار القرآن الكريم وله فى هذا المجال "تذكرة الحفاظ". وله (كتاب المعين فى طبقات المحدثين) ويقصد بالمحدثين هنا النقاد، ويقصد بالحفاظ فى الكتاب السابق (النقاد) أيضاً، وبلغ عددهم فى المعين (٢٨ طبقة).

(٢) مقدمة كتاب الكامل لابن عدى.

(٣) سيأتى بيان ذلك فى معايير الرد الخاصة بالضبط.

رأى ابن معين أو غيره ممن عاصر الراوى وشاهده وجرب عليه الصدق - أو العكس - مع رأى ناقد متأخر عنه أو ليس بلديه، فى هذه الحالة يقدم رأى الأقرب من حيث الزمن.

إن التقسيم السابق للنقاد إلى طبقات زمنية - تقسيم يراعى الكم لا الكيف<sup>(١)</sup>، أما التقسيم القادم فهو يراعى الكيف؛ لذلك بعد أن سرد الذهبى نماذج من كل طبقة من الطبقات السابقة قال: "ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعبارته الكثيرة. أما قول البخارى: (سكتوا عنه)، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه. وكذا عادته إذا قال: (فيه نظر)، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة. فهو عنده أسوأ حالاً من (الضعيف). وبالاتقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوى)، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثبت. والبخارى قد يطلق على الشيخ: (ليس بالقوى)، ويريد أنه ضعيف، ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل، فمنهم من نفسه حاد فى الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل. الحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم. والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخارى، وأبو زرعة. والمتساهل كالترمذى، والحاكم، والدارقطنى فى بعض الأوقات"<sup>(٢)</sup>.

قسم الذهبى فى "الموقظة" النقاد إلى طبقات زمنية<sup>(٣)</sup>، معترفاً بهذا التقسيم، وسائراً على منهج السابقين، لكنه يرى أن التقسيم

---

(١) تناول الذهبى عملية الكيف فى معظم مؤلفاته بالدراسة لكنى أثرت هنا الاعتماد على كتاب "الموقظة".

(٢) الموقظة للذهبى ص ٨٣.

(٣) بلغ عددهم فى الموقظة (٢٤) طبقة.

الزمنى، ينبغى أن يضاف إليه معايير أخرى، منها: الوقوف أولاً على اصطلاحات وعبارات النقاد ومعرفة دلالتها قبل إصدار الحكم النهائى على الراوى. إن قوله: (والدارقطنى فى بعض الأحيان) معناه أن اعتدال الناقد وتشدده وتساهله أمور نسبية، مارس ذلك على المستوى التطبيقى - مع كل النقاد، فالبخارى المعتدل، كما سيأتى، رد له مرويات، وآراء فى الجرح والتعديل، وكذلك مسلم، ورد جرح الأقران، فكان عليه أن يعمم هذا الحكم على الجميع بدلاً من الدارقطنى وحده.

## أولاً: نقد النقد عند الذهبى على المستوى التطبيقى (الجانب الكمى)

١ - نقده للبخارى، قال الذهبى فى ترجمة (إسحاق بن محمد بن إسماعيل): "قد روى عنه البخارى ويوبخونه على هذا". إن ذلك بسبب قول العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها. وقال الدارقطنى: لا يترك. وقال أيضاً: ضعيف. وكذا ذكره أبو داود، وواهه جداً، ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك<sup>(١)</sup>.

إن مشافهة الرواة والحكم عليهم بمعايير ضمنية - كما فى حالة البخارى المشافهة للرواة - وهو غير الذهبى الذى يتعامل مع آراء نقاد وليس مع الرواة. البخارى أثناء مقابلته للراوى تكون المعايير ضمنية وكامنة فى ذهنه، وهو حافظ للمرويات الصحيحة وغيرها ويعرف أسماء الثقات والضعفاء، فبمشافهته للراوى قد يصدر حكماً عليه فيه بعض الخلل - أحياناً - كما هنا، لما فيه من حكم أتى فيه بعض العجلة - أحياناً -. إنه قد يفهم الناقد - البخارى هنا - من كلام الراوى - فى اللحظة التى يختبره فيها - معانى ودلالات لا

(١) الميزان ١٩٨/١ - ١٩٩.

يقصدها الأخير، كما أن الفكرة تحتاج إلى اختمار فيتسرع الناقد ويأخذ حكمًا عليه قد يصيبه الوهم فيه. وهذا عيب من عيوب الحكم على الرواة من قبل الناقد المعاصر لهم. أى أن هناك فارقًا بين مرحلة الشفاهية ومرحلة التدوين التى انتهت بانتهاء القرن الرابع الهجرى؛ لذا شاعت ظاهرة استدراك اللاحق على السابق بداية من هذا القرن؛ لأن اللاحق توفرت له مادة علمية من عدة مصادر أعمل عقله فيها وقارن بين آراء النقاد فتوصل إلى الراجح منها.

ذ. لقد وهّم الذهبي البخاريّ في عدة مواضع من مؤلفاته، قال: "الحكم بن عتيبة ابن نهاس. ذكره ابن أبي حاتم وبيّض له<sup>(١)</sup>. مجهول. وقال ابن الجوزي: إنما قال أبو حاتم هو مجهول؛ لأنه ليس يروى الحديث، وإنما كان قاضيًا بالكوفة، وقد جعل البخاري هذا والحكم بن عتبة الإمام المشهور واحدًا، فعد من أوهام البخاري<sup>(٢)</sup>. وقال فى الكاشف: "مرثد بن وداعة... عن عبد الله بن حوالة، وعنه حريز بن عثمان وصفوان بن عمرو، قال البخاري له صحبة فوهم"<sup>(٣)</sup>. وقال فى ترجمة (حرب ابن ميمون العبدى): "وقد خلطه البخاري وابن عدى بالذى قبله، وجعلاهما واحدًا والصواب أنهما اثنان: الأول: (حرب بن ميمون أبو الخطاب الأنصاري،: صدوق. والثانى: العبدى - ضعيف". قال عبد الغنى بن سعيد: هذا مما وهم فيه البخاري، نبهنى عليه الدارقطني"<sup>(٤)</sup>. ومن قبيل الوهم أن محمد

---

(١) بيّض له، أى سجل اسمه ثم ترك الحكم عليه، حتى تجتمع لديه الأدلة التى يحكم من خلالها على الراوى. ثم ترك هذا البياض لعدم وجود مرويات أو أنها نادرة جدًا بحيث لا يستطيع الحكم عليه من خلالها.

(٢) الميزان: ٧٧/١.

(٣) الكاشف ١٣٠/٣.

(٤) الميزان: ٤٧١/١.

بن سعيد المصلوب أخرج له البخارى فى مواضع وظنه جماعة<sup>(١)</sup>.  
ومن الأحكام التى تماثل ما سبق أن "البخترى بن المختار روى  
له مسلم والنسائى، وعنه شعبة، ووكيع. وله فى مسلم حديث عن  
أبى بكر بن عمارة، ولم يرو له وكيع فقط؛ بل وثقه أيضاً، قال  
البخارى: يخالف فى بعض حديثه. وقال ابن عدى: لا أعلم له  
حديثاً منكراً<sup>(٢)</sup>.

ومن مواطن الخلل المنهجى أن النقاد يضعون المنكرات أسفل  
ترجمة الراوى الأضعف فى سلسلة السند؛ لأن ذلك لا يليق إلا به،  
فالحمل عليه لأنه الأقل مرتبة ودرجة وقيمة فلا يليق بمن هو  
منصف أن يلصق المرويات الباطلة الموضوعية والمنكرة بمن هو  
أعلى درجة منه. إن المتن مضمونه "لما ولدت فاطمة بنت النبى  
ﷺ سماها المنصورة، فنزل جبرائيل فقال: الله يقرئك السلام،  
ويقرك مولودك السلام... الحديث بطوله". أورد الذهبى المتن فى  
ترجمة "عبد الله بن جرير"<sup>(٣)</sup> وأورده البخارى فى ترجمة "مجالد  
بن سعيد الهمدانى" وهو "مشهور صاحب حديث على لين فيه"<sup>(٤)</sup> ثم  
ذكر الذهبى علة رد الرواية قائلاً: هذا كذب صريح؛ لأنها ولدت  
قبل البعثة بخمس سنين أو نحوها؛ وما كان ينبغى أن يذكر هذا  
الحديث فى ترجمة مجالد؛ فإنه موضوع على ابن نمير، فالآفة من

---

(١) الميزان ٥٦٣/٣. وانظر لمزيد من الوهم، وظن الراوى اثنين - استدرارك الذهبى على  
البخارى فى ٣٧٨/١ من الكاشف و ٦٧٧/٣ من الميزان و ٥٧/١ كاشف و ٢٨٧/٣  
ميزان و ٢٧٦/٢ ميزان.

(٢) الميزان ٣٠٠/١.

(٣) الميزان ٤٠٠/٢.

(٤) السابق: ٤٣٨/٣، مع ملاحظة أن البخارى لم يورد الرواية فى صحيحه بل أوردها  
فى "الضعفاء" لأن له مؤلفات أخرى فى الرجال الثقات والضعفاء.

ابن جرير<sup>(١)</sup>. وقال الذهبي في ترجمة (شعيب ابن حيان... ذكره البخاري هكذا في الضعفاء. قلت: هو الذي مر، اختلف في أبيه، فقليل: حرب "ويقصد الذهبي بالذي مر (شعيب بن حرب المدائني) وهو: "وثقوه"<sup>(٢)</sup>. وهذا يدل على أن الوهم في الأسماء يؤدي إلى الاختلاف في نتيجة الحكم تماماً؛ فالأول - على فرض أنهما اثنان - ضعيف والثاني ثقة.

وقد تتناقض أحكام البخاري فيورد الرجل في "صحيحه" ثم يورده في كتاب "الضعفاء" ومنهم "عباد بن راشد البصري صدوق... أخرج له البخاري مقروناً بغيره؛ لكنه ذكره في كتاب الضعفاء"<sup>(٣)</sup>. و"عطاء بن عبد الله الخراساني، روى له الأربعة، والبخاري، ومسلم مقروناً. وقد ذكر البخاري عطاء في الضعفاء"<sup>(٤)</sup>. أما "مقسم - الراوية عن ابن عباس - فهو صدوق من مشاهير التابعين فـ (العجب أن البخاري أخرج له في الصحيح وذكره في كتاب الضعفاء)"<sup>(٥)</sup>. وحصين بن عبد الرحمن، أبو الهذيل السلمي الكوفي، أحد الأعلام. قال أحمد: ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث، روى له الستة، وذكره البخاري في كتاب الضعفاء؛ فلماذا ذكرته وإلا فهو من الثقات<sup>(٦)</sup>.

وقد أورد الذهبي في مؤلفاته آراء الذين انتقدوا البخاري في مواضع متفرقة واعتمدها منهم (عاصم بن عمرو البجلي)، قال فيه: "لا بأس به إن شاء الله، وهو من قدماء شيوخ شعبة. قال ابن

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق ٢/٢٧٦.

(٣) الميزان ٢/٣٦٥.

(٤) السابق ٣/٧٣ - ٧٤.

(٥) السابق ٤/١٧٦.

(٦) السابق ١/٥٥١.



أبى حاتم: سألت أبى عنه، فقال: صدوق، أورده البخارى فى كتاب الضعفاء؛ فسمعت أبى يقول: يحول من هناك<sup>(١)</sup>. أما عبد الله بن عبد الله، أبو المنيب المروزى، "فقد وثقه ابن معين وغيره، وقال البخارى: عنده مناكير، فأخذ أبو حاتم ينكر على البخارى لذكره أبا المنيب فى الضعفاء. وقال: هو صالح الحديث. وقال ابن عدى: هو عندى لا بأس به"<sup>(٢)</sup>.

ومن المثالين السابقين وغيرهما (كما فى الهامش) يتضح أن المحدثين - والذهبي بالذات - مارسوا ظاهرة (نقد النقد)؛ لأن البخارى اشترط على نفسه إخراج الصحيح فقط، وله مؤلفات تطبيقية فى الرواة، وهى كثيرة مثل "الضعفاء الكبير" و"الضعفاء الصغير" وله "التاريخ الكبير" و"التاريخ الصغير". فإذا أورد راوياً فى "الضعفاء" ثم أورده فى (الصحيح) الذى اشترط على نفسه أن "يغربله" و"ينتقيه" من العديد من المرويات التى بين يديه "كان ذلك نقداً للنقد"، على المستوى التطبيقى؛ لأن البخارى "ناقد"، وينطبق الأمر على مسلم - كما سيأتى - فى نقد الذهبى له. وقد يورد البخارى الرجل فى الضعفاء دون ذكر الدليل، قال الذهبى: "أرقم بن شرحبيل، أخو هذيل الأودى. ذكره البخارى أيضاً فى "الضعفاء" فقال: سمع ابن مسعود. روى عنه أبو قيس وأبو إسحاق، ولم يذكر أبو إسحاق سماعاً منه. قلت: لم يذكر أبو عبد الله مستنداً لذكره فى كتاب الضعفاء. وقد روى عنه أيضاً أخوه، وعبد الله بن أبى السفر، وثقه أبو زرعة وغير واحد"<sup>(٣)</sup>.

ويستنتج من المثال السابق أن الاعتدال والتشدد والتساهل أمور نسبية، فقد يجرح المعتدل دون ذكر الأسباب، فيكون جرحه غير

(١) السابق ٣٥٦/٢ وانظر مثلاً آخر ٣٨٧/٢ أيضاً.

(٢) السابق ١١/٣.

(٣) السابق ١٧١/١.

مفسر فيرد. لقد اعتمد الذهبي - هنا - توثيق أبي زرعة المعتدل، أضف إلى ذلك موافقة غيره - أبي زرعة - له على هذا الحكم.

وفى رواية البخارى "النيل والفرات ينبعان من الجنة" - قال ابن كثير: هذا مخالف للحس<sup>(١)</sup>. ومع أن البخارى قال فى (مسلمة بن على الخشنى: "منكر الحديث" ومتن (النيل والفرات) يورده النقاد أسفل "ترجمته على أنه من مناكيره؛ إلا أنه أورد الرواية السابقة فى الصحيح كما مر. والمتن رده الذهبي فى أربعة مواضع من ميزانه<sup>(٢)</sup>.

وأحياناً يورد الذهبي رأى البخارى المردود بطريقة ضمنية فلا يعلق عليه أو يناقشه؛ لكنه يترك للدارس الحكم النهائى، مثال على ذلك قوله: "محمد بن مسلم ابن أبى الوضاح،.... وثقه جماعة وتكلم فيه البخارى ولم يترك"<sup>(٣)</sup>.

أما اعتراض السابقين على البخارى، واعتراض الذهبي القادم - فسببه: أن هناك رواة بلغوا من العدالة والصدق والإتقان والشهرة درجة عالية - لكن لم يخرج البخارى لهم فى صحيحه. على سبيل المثال: "سهيل ابن أبى صالح، روى له مسلم، والأربعة، وهو أحد العلماء الثقات، ووثقه العجلي، قال ابن عدى: هو عندى ثبت، لا بأس به، له نسخ. روى عن أبيه وعن جماعة عن أبيه. ويدل على ثقته كونه ميز ما سمع من أبيه، وما سمع من أصحاب أبيه عن أبيه. وقال السلمى: سألت الدارقطنى: لم ترك البخارى سهيلاً فى الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذراً؛ فقد كان النسائى إذا حدث بحديث لسهيل، قال: سهيل والله خير من أبى اليمان،

---

(١) انظر مقدمة البداية والنهاية (أى طبعة) فى سياق حديث ابن كثير عن الأتھار والمحيطات.

(٢) الميزان ٣٩/٢، ١٠٩/٤، ١١١، ١٦١.

(٣) الكاشف ٩٧/٣ ولمزيد من الشواهد انظر ٤٥/٢ من السابق، ١٧٧ أيضاً، ١٣٧ كذلك، والميزان ٣، ٧٧، ٦٤٩.

ويحيى بن بكير، وغيرهما. وكتاب البخارى من هؤلاء ملآن. الحاكم: روى له مسلم الكثير، وأكثرها فى الشواهد<sup>(١)</sup>. وقال أيضاً: "داود بن أبى هند، حجة. ما أدرى لم لم يخرج له البخارى؟"<sup>(٢)</sup>.

روى بسنده إلى الترمذى، عن البخارى - وذلك فى تاريخه، قال: رأيت أحمد وعلياً وإسحاق والحميدى يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، فمن الناس بعدهم؟! قلت: ومع هذا القول فما احتج به البخارى فى جامعه؛ مع أنه أحد علماء زمانه. وقال الأوزاعى: "ما رأيت قرشيًا أكمل من عمرو بن شعيب"<sup>(٣)</sup>.

وأحياناً يتناقض البخارى فيورد الراوى مرة فى تاريخه ويوثقه، ثم يذكره فى الضعفاء<sup>(٤)</sup>. كما أنه نقد البخارى فى ثلاثة مواضع تتعلق بنقد المتن<sup>(٥)</sup> وبذلك نقد الذهبى البخارى فيما لا يقل عن (٤٠) موضعاً.

٢- أما نقده لمسلم: فكان قليلاً، فمن أوهام مسلم أنه فرق بين عطاء بن أبى مسلم، وابن أبى ميسرة، قال الذهبى: "عطاء بن عبد الله الخراسانى، وهو عطاء بن أبى مسلم. من كبار العلماء، قال يحيى بن معين: عطاء الخراسانى - قالوا: ابن أبى مسلم وقالوا: ابن أبى ميسرة. وقال البخارى: عطاء بن عبد الله هو ابن أبى مسلم. سألت عبد الله ابن عثمان عن عطاء، فقال: نحن من أهل بلخ. وقد فرق مسلم والنسائى بينهما فجعلاهما اثنين. قال ابن عساكر: وهما، هما واحد"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الميزان: ٢٤٣/٢ - ٢٤٤.

(٢) السابق ١١/٢ وللمزيد من الشواهد انظر ٢٦٧/١. ٢٦٥ من الميزان.

(٣) الميزان ٢٦/٣ وسير النبلاء ٤٩٨/١١ فيه شاهد آخر (ترجمة محمد بن ربح).

(٤) الميزان ٢٤٧/١.

(٥) انظر ٦٤١/١، ١٨٩/٤، ٤٦ من الميزان.

(٦) الميزان ٧٣/٣.

ومن انتقادات الذهبي لمسلم أنه نبه إلى أن مسلماً يخرج في صحبه لمن ليسوا على شرطه، وفي هذا دعوة لعدم تقديس البشر؛ لأنهم أحياناً يخالفون - في تطبيقهم - نظرياتهم، وذلك بسبب مخالفة الواقع لهذه النظريات، والحاجة معيار، والضرورات تبيح المحظورات، وقد أحل الله الميتة في مواضع وأحوال وظروف خاصة<sup>(١)</sup>.

إن عدم الوقوف على (نقد النقد) واستدراكات اللاحق على السابق، يعنى الجهل بتاريخ العلوم، وبالتالي عدم فهم دلالات الأحكام، والفهم الخطأ للمصطلحات ودلالاتها، وعدم معرفة اختلاف (التنوع) واختلاف (التضاد)، وكل هذا يؤدي إلى التظير الخطأ لمسائل وقضايا العلم، والسكوت عن أخطائهم، ومدحهم بما ليس فيهم، وذمهم بما لم يخطئوا فيه، والشاهد التالي خير دليل على ذلك، قال الذهبي في سير النبلاء: "وقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد بن سعيد في (الصحيح)؟ قال: فمن أين كنت أتى بنسخة حفص بن ميسرة؟ قلت - القائل الذهبي -: ما كان لمسلم أن يخرج له في الأصول. وليته عضد أحاديث حفص بن ميسرة بأن رواها بنزول درجة أيضاً"<sup>(٢)</sup>.

أما نقد مسلم القادم فقد وجهه إليه الحاكم، حيث روى الذهبي: "وقال أبو عبد الله الحاكم: فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح، عيب على مسلم إخراجه في الصحيح"<sup>(٣)</sup>. إن الحاكم لم يدرك أن الرواة المختلف فيهم قد يرجع لدى الناقد - بما لديه من أدلة - أنه أقرب إلى التوثيق منه إلى الضعف؛ وفي هذه الحالة قد

---

(١) القاموس الفقهي ص ٣٤٢ وما بعدها، لسعدى أبو جيب، دار الفكر، دمشق، ط ٢،

١٤٠٨ هـ.

(٢) ٤١٨/١١ (٢)

(٣) الميزان ٣/٣٦٢.

يخرج له (مسلم) انتقاءً فيكون صحيح الرواية، أو حسن الحديث - والحسن أحد درجات الصحة - عند السابقين المتقدمين من النقاد، إن فضيل بن مرزوق: "وثقه سفيان بن عيينة، وابن معين" (١). وهما من هما في نقد الرجال، وقال ابن عدى - المعتدل -: "أرجو أنه لا بأس به" وخالف النسائي، وقال: ضعيف، وكذا ضعفه عثمان بن سعيد (٢). وقد يكون تضعيفه بسبب مذهبه؛ لأنه كوفي، وقال الذهبي: "قلت: وكان معروفًا بالتشيع من غير سب؛ مع أن الحاكم نسب إلى التشيع وكذلك النسائي! إن واحدًا من المضعفين لم يذكر دليلًا، في حالة فضيل، لكن الذهبي أورد الدليل في ترجمته.

أما النقد القادم لمسلم؛ فلأنه أورد متناً مضمونه "كان يوم عاشوراء يصومه أهل خيبر، ويلبسون فيه نساءهم حليهم وشارتهم، فسئل النبي ﷺ عن صومه فقال: صوموا. فهذا من غرائب مسلم". وقال أبو حاتم في (صدقة بن عمران) - راويه: شيخ صالح، وليس بذلك (٣).

وليس معنى قلة انتقاده لمسلم أنه أفضل من البخاري، لقد أطلق المحدثون على البخاري لقب (أمير المؤمنين في الحديث) (٤). وأطلقوا على مسلم لقب (الحاكم) (٥) والأول له لقب فوقه، كما أن البخاري أستاذة، وله من المؤلفات الكثير تطبيقاً (الصحيح) ونظراً. إن كتب "تاريخ الرجال"، التي تناولتهم بالدراسة تاريخياً من حيث الولادة والوفاة وأماكن الرحلات لطلب العلم، والنشأة... إلخ هي بمثابة المادة الخام للذين يؤلفون في الصحيح المجرد، وللبخاري

(١) الميزان: السابق نفسه.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق ٣١١/٢.

(٤) ص ٨٢ من كتاب "دراسات في علوم الحديث" للدكتورين أبو العلا على، عبدالمال

أحمد، ط ١٩٧٢ - ١٩٧٣، دار التراث العربي للطباعة والنشر.

(٥) السياق ص ٨٤.

فى هذا اليد الطولى، وليس هذا تعميمًا. فقد يكون مسلم الأفضل فى موضع بعينه، إن الحكم للبخارى بالأغلب العام، لا الخاص الجزئى، ولا يخفى فى المثال الأول - نقد مسلم - أن البخارى لم يجعل الراوى اثنين بل هما - عنده - واحد. والبخارى له اليد الطولى فى علم "العلل"<sup>(١)</sup>. قال الخطيب البغدادى: "إنما قفا مسلم طريق البخارى، فنظر فى علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخارى نيسابور فى آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه"<sup>(٢)</sup>.

٣- انتقاده لمالك. قال الذهبى: عمر بن الحكم، الصحابى، كذا سماه مالك، بل هو معاوية"<sup>(٣)</sup>.

٤- ومما استدركه على شعبة: "عبد الله بن أبى المجالد، ثقة وسماه شعبة محمدًا فوهم"<sup>(٤)</sup>.

٥- وقد وهم ابن عيينة فى ترجمة "عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصارى"<sup>(٥)</sup>.

٦- واستدرك على عدد من النقاد فقال: يونس بن يزيد الأيلي، صاحب الزهرى: ثقة حجة. شذ ابن سعد فى قوله: ليس بحجة. وشذ وكيع فقال: سيئ الحفظ. وكذا استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث، وقال الأثرم: ضعف أحمد أمر يونس"<sup>(٦)</sup>.

٧- واستدرك على الترمذى وراجعاه فقال: "القاسم بن أمية

(١) انظر فى تفوق البخارى على مسلم فى علم العلل: ٢٠٢/١ من كتاب الشذا الفواح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسى (٧٣٥ - ٨٠٣ هـ) تحقيق صلاح فتحى هلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤١٨ - ١٩٩٨ م).

(٢) تاريخ بغداد ١٣/١٠٢ ط السعادة ١٣٤٩ هـ.

(٣) الكاشف ٢/٣٠٨.

(٤) السابق ٢/١٢٤.

(٥) السابق ٢/٨٨.

(٦) الميزان: ٤/٤٨٤.

البصرى الحذاء صدوق. غلط الترمذى فسماه أمية بن القاسم<sup>(١)</sup>.

٨- واستدرك على أبى حاتم فى ترجمة يحيى بن واضح فقال: "وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخارى تكلم فيه، وذكره فى الضعفاء فلم أر ذلك، ولا كان ذلك؛ فإن البخارى قد احتج به، ولولا أن ابن الجوزى ذكره فى الضعفاء لما أوردته<sup>(٢)</sup>."

والحق أن منهج الذهبى هو إيراد الكثير من الثقات فى الميزان للدفاع عنهم، أو لتمييزهم عن غيرهم من الضعفاء؛ نظرًا لاشتراك الرواة - أحيانًا - فى الأسماء، وقد يكون بعضهم ثقةً، والآخر ضعيفًا، أو متروكًا، أو كذابًا أو وضاعًا. وقد قال الذهبى فى حصين بن عبد الرحمن: "وذكره البخارى فى كتاب الضعفاء؛ فلهذا ذكرته وإلا فهو من الثقات"<sup>(٣)</sup>. وقد كان يضع علامة (صح) التى تعنى أنه ثقة عنده، مع أن البعض قد ضعفه، وهى من قبيل (نقد النقد) عند الإمام الذهبى، بلغ عددهم فى الميزان: (١٣٥) راويًا، دافع عنهم.

قال الذهبى فى ترجمة أبان بن يزيد العطار، بعد أن وضع علامة (صح): "... قلت بل هو حجة ثقة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: "كان ثبًا فى كل المشايخ. وقال ابن معين والنسائى: ثقة. وقد أوردته أيضًا العلامة أبو الفرج بن الجوزى فى الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه. وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدى وابن الجوزى ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الكاشف ٢/٣٨٩.

(٢) الميزان ٤/٤١٣.

(٣) السابق: ٥٥١/١ ترجمة ٢٠٧٦.

(٤) السابق: ١/١٦.

والحق أن هذا اجتهاد من الذهبي، بدليل مخالفة ابن حجر له فى بعض الأحيان؛ قال: "قد وجدت له أى الذهبي - فى أثناء الكتاب - يعنى (الميزان) - ما يصلح أن يكون فى الخطبة كقوله فى ترجمة أبان العطار: "إذا كتبت صح..."<sup>(١)</sup>. والذهبي خالف نفسه فى بعض الأحيان فقد كتب كلمة (صح) أمام ترجمة "أحمد ابن شيبان الرملى صاحب ابن عيينة"<sup>(٢)</sup> وأخله فى كتابه (المغنى فى الضعفاء)<sup>(٣)</sup>. وكتب كلمة (صح) أمام ترجمة (أمية بن الحكم بن حجل) وقال: لا يعرف<sup>(٤)</sup>.

أما الرواة الذين أوردتهم للتمييز عن غيرهم من الضعفاء؛ فسوف أذكر مثلاً لهم، ثم أذكر عددهم بالإحصاء؛ قال الذهبي: "إبراهيم بن نافع الأموى. عن فرج ابن فضالة. قال أبو حاتم: لا عرفه. والحديث باطل. قلت: فأما إبراهيم بن نافع المكي صاحب عطاء فتحة"<sup>(٥)</sup>. وقد بلغ عدد الذين ذكرهم للتمييز حوالى (١٨٣) راوياً) بحسب إحصائى.

المجلد الأول	المجلد الثانى	المجلد الثالث	المجلد الرابع
٤٠	٣٦	٤٠	٦٧

وقد اعتبرت هذه الأمثلة (التمييز) من قبيل "نقد النقد" لأن الكتاب - أصلاً - فى الضعفاء والمتروكين، وأوردتهم الذهبي كي يميزهم عن غيرهم حتى لا يقع النقد - بعده - فى وهم خلط حكم (توثيق) بحكم آخر (تضعيف)، والأمر دين، حلال وحرام.

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/١.

(٢) الميزان ١٠٣/١.

(٣) المغنى ٤١/١.

(٤) الميزان ٢٧٥/١. وقارن بشقاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل لأبى الحسن مصطفى

بن إسماعيل ص ٣٢٣، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(٥) الميزان ٧٠/١.



واقترنت في الإحصاءين على "ميزان الاعتدال" له.  
والأمثلة على ظاهرة نقد النقد عند الذهبي، لو استقرنت خلال  
كل مؤلفاته، لفاضت عن مادة تحتاج إلى رسالة دكتوراه لدراستها  
وتحليلها؛ لذلك سوف أكتفى باسم المنقود، والإحالة في الهوامش  
على موضع النقد.

راجع الذهبي العلماء وناقشهم واستدرك على النقاد الآتية  
أسماءهم ورد نقده، فمنهم قطبة بن العلاء<sup>(١)</sup> وابن أبي الفوارس<sup>(٢)</sup>  
وابن خراش<sup>(٣)</sup> والحسين القتباني<sup>(٤)</sup> وأبا مسهر<sup>(٥)</sup> وزكريا الساجي<sup>(٦)</sup>  
والبغوي<sup>(٧)</sup> وابن الصلاح<sup>(٨)</sup> وعبد الحق<sup>(٩)</sup> وأحمد بن علي  
السليماني<sup>(١٠)</sup> والمزى<sup>(١١)</sup> وهو شيخه - شيخ الذهبي - وعمرو بن  
علي الفلاس<sup>(١٢)</sup> والحاكم النيسابوري حيث تساهل الحاكم في الحكم  
على الأحاديث وحكم بصحتها، وتصحيح الأحاديث يقتضى - فى  
بعض الأحيان بل فى أحيان كثيرة - توثيق سلسلة السند وبالنسبة  
لرواة، وقد ألف الذهبي كتاب (تلخيص المستدرك للحاكم) وناقشه

(١) الميزان ٣/٣٦١.

(٢) السابق ١/٥٢٨.

(٣) ص ٥٢ من الرواة الثقات، الميزان ١/١١٨، ٣/٣٤٩، الرواة الثقات ص ٤٣، ٥٢، ٥٥.

(٤) الميزان ٣/٣٥٨.

(٥) السابق ٢/٦٣٢.

(٦) ص ٥٠ من الرواة الثقات.

(٧) الميزان ٤/٣٢٩.

(٨) السابق ٢/٤٤٢، ٣/٦٠٢.

(٩) السابق ٤/٤٤٠.

(١٠) الميزان ٣/٤٩٨ - ٤٩٩، ١/٣٥٠، ٤/٩٩، ٢/٦٦، ٥٨٧.

(١١) سير النبلاء ١٣/٦٦، ١١/٤٧٣ والميزان ٢/٣٦٠، ٤/٥٧٨.

(١٢) الرواة الثقات ص ١٩٠، ١١٥.

فيه<sup>(١)</sup>. وناقش ابن حبان<sup>(٢)</sup> المتشدد في الجرح المتساهل في التعديل.

## ثانياً: نقد النقد عند الإمام الذهبي (الجانبى الكيفي):

سبق أن أوردت نص الإمام الذهبي في تصنيف النقاد من حيث "الكيف" إلى معتدل ومتساهل ومتشدد، في مقدمة الحديث عن نقد النقد عنده، وأنه أشار إلى أن هذه أمور نسبية، والحديث عن (الكيف) في مناهج النقاد، يفيد في عملية النقد والترجيح بين الآراء، فإذا تعارض قول معتدل مع متشدد في الجرح -قَدَّمَ قول المعتدل، هذا هو الأصل، لكن هناك بعض الحالات، بسبب الظروف والقرائن التي تحيط بحكم النقاد قد تجعل رأى المتشدد هو الأرجح، وكذلك في حالة المتساهل.

وفي هذا السياق (سياق الكيف والاعتدال)، آن لنا أن نفهم لماذا سمى الذهبي كتابه (ميزان الاعتدال)، ولماذا يأخذ المحدثون - المنصفون منهم - بمبدأ (التفصيل) في الحكم على الرواة والمرويات، والترجيح بين الآراء النظرية في مسائل علم الحديث وقضاياها؟ بالنسبة للمحدثين، ربما لأن الإسلام دين الوسطية والاعتدال، أما بالنسبة للإمام الذهبي - بصفة خاصة - فالأمر -عندى- يختلف؛

---

(١) أنظر على سبيل المثال المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الجزء الرابع ص ٢٦٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، وقال في ص ٤٥٢ بعد أن قال الحاكم عباد بن منصور: لم يتكلم فيه بحجة، وعلق قائلاً: "ولا هو حجة"، انظر ٤٥٤، وناقش في سير النبلاء ٦٦/١٣ والميزان ٢٤٦/٣، ٢٤٥/٤ - ٢٤٧، ٥٥١.

(٢) الميزان ٣٤٥/١. ٤٤٠، ٥٧١، ٢٥٦، ٤٩٠، ج ٢، ٥٤٩، ٥٣٢، ٥٦٢، ٩٠، ٥٨٩، ٥٨٤، ٤٠٨، ج ٣/٣١٤، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٢٨، ٤٢٦، ٥٠٩، ٥١٥، ٣٨٤، ٦٤٩، ٥١٦، ٥٥٠، ١٦٨، ج ٤/٤٩٢، ٢٥، ٣٢، ١٥٥، ١٦٣، ١٥٨، ٢٩١، ٤٤٠، ٤٨٣، ٥٤٤، ١٣٩.

حيث إن له كتاباً هو : (الطب النبوي)، حيث كتب وساهم في هذا العلم من وجهة نظر المثقف المسلم، الذى يأخذ بالتقافة المتكاملة، ولم يكن الذهبي عالماً، له مختبر، يجرى فيه البحوث والتجارب، لقد ساهم الذهبي في هذا العلم، لأنه موسوعي الثقافة، يأخذ بمنهج (الثقافة المتكاملة) التى نظر لها خير تنظير، محمود شاكراً، رحمه الله حيث قال: "... سنة متبعة ودرب مطروق فى ثقافة متكاملة متماسكة راسخة الجذور، ظلت تنمو وتتسع وتستولى على كل معرفة متاحة أو مستخرجة بسلطان لسانها العربى، ولم تفقد قط سيطرتها على النهج المستبين، مع اختلاف العقول والأفكار والمناهج والمذاهب، حتى اكتملت اكتمالاً مذهلاً فى كل علم وفن..."<sup>(١)</sup>. قال الأستاذ شاكراً هذا الكلام بعد أن تحدث عن الصحابة والفقهاء والمحدثين وسيبويه والجاحظ والآمدى وابن حزم وابن رشد الفقيه وحفيده ابن رشد الفقيه الفيلسوف، وابن سينا والبيرونى<sup>(٢)</sup>. إن هذه الثقافة المتكاملة لدى السلف، هى التى جعلته موسوعي الثقافة، قال: فإن هذا الإحساس القديم المبهم المتصاعد بفساد الحياة الأدبية، قد أفضى بى... إلى إعادة قراءة الشعر العربى كله أولاً، ثم قراءة ما يقع تحت يدى من هذا الإرث العظيم الضخم المتنوع من تفسير وحديث وفقه، وأصول فقه وأصول دين (وهو علم الكلام)، وملل ونحل، إلى بحر زاخر من الأدب والنقد والبلاغة والنحو واللغة، حتى قرأت الفلسفة القديمة والحساب القديم والجغرافية القديمة، وكتب النجوم وصور الكواكب، والطب القديم ومفردات الأدوية، وحتى قرأت البيزرة والبيطرة والفراسة.... بل كل ما استطعت أن أقف عليه بحمد الله وسبحانه، قرأت ما تيسر لى منه...<sup>(٣)</sup>.

(١) رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا ص ٢٥.

(٢) السابق ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) السابق ص ٢٣ - ٢٤.

تحدث الذهبي في مقدمة كتابه (الطب النبوي) عن المزاج الإنساني وقسمه إلى عدد من الأقسام منها الحار والمعتدل والبارد فقال: "وثانيهما المزاج، وأقسامه تسعة: واحد معتدل، إما مفرد، وهو أربعة حار وبارد ورطب وباريس، وإما مركب، وهو أربعة: حار يابس، وحار رطب، وبارد يابس، وبارد رطب"<sup>(١)</sup>. ثم طبق هذه الرؤية على الحيوان والإنسان فقال: "فأعدل أمزجة الحيوان مزاج الإنسان، وأعدل أمزجة الإنسان مزاج المؤمنين، وأعدل المؤمنين مزاجاً أمزجة الأنبياء، وأعدل الأنبياء مزاجاً أمزجة الرسل، وأعدل الرسل مزاجاً أمزجة أولى العزم، وأعدل أولى العزم مزاجاً مزاج سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وسلم"<sup>(٢)</sup>.

ثم نبه إلى أمر مهم لم ينتبه إليه علماء الطب إلا في منتصف القرن الثامن عشر وهو "أن أخلاق النفس تابعة لمزاج البدن، فكلما كانت أخلاق النفس أحسن كان مزاج البدن أعدل"<sup>(٣)</sup>. إنه هنا يشير إلى أثر الحالة النفسية على الحالة العضوية. وقال: "من كثر همه كثر سقمه"<sup>(٤)</sup>. وعقد فصلاً في هذا الأمر قال أوله: "البدن يتغير من جهة الأعراض النفسية"<sup>(٥)</sup> وقال فيه: "الهم والغم يحدثان الحميات اليومية"<sup>(٦)</sup> ونقل رأى عمر: "اياكم والبطنة، فإنها مفسدة للجسم، مورثة للسقم مكسلة عن الصلاة وعليكم بالقصد، فإنه أصلح للجسد،

(١) الطب النبوي للذهبي ص ٤، ط ١، الحلبي، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق: نفسه وانظر تعليق الدكتور عادل الأزهرى على كتاب الطب النبوي لابن قيم الجوزية ص ٥، ط الحلبي. د.ت.

(٤) الطب النبوي ص ١٥٨ للذهبي.

(٥) فصل في الأعراض النفسانية ص ٢٢ وهو هنا يشير إلى أثر الحالة النفسية على الحالة العضوية.

(٦) السابق ص ٢٤.

وأبعد عن السرف" (١).

وتحدث عن الإفراط في الجماع فقال: "والإفراط منه يورث الرعشة والفالج، ويضعف القوة والبصر" (٢).

وتحدث عن الإسراف في الفرح ومضاره (٣). وتحدث عن الاعتدال والانحراف فقال: "وعند الأطباء أن أخلاق النفس تابعة لمزاج البدن كما تقدم، فمتى كان البدن معتدلاً بين الجوع والشبع والنوم واليقظة واعتاد لذلك كانت النفس نشيطة خفيفة راغبة في الخيرات ومتى حصل إفراط أو تقريط كانت النفس منحرفة بحسبه" (٤).

وأشار إلى أهمية الأخلاق في كل العلوم نقلاً عن أبقرات الذي اشترط في الطبيب أن يكون تقياً، قال: "قال أبقرات: وعلى الطبيب تقوى الله، وطاعته، ونصحه، وحفظ سر المرضى، وأن لا يعطى دواء قتالاً، ولا يدل عليه، ولا يشير إليه، ولا يعطى للنساء دواء يقتل الأجنة، وأن يكون متباعدًا عن كل نجس ودنس، ولا ينظر إلى أمة ولا صبي بشئ من الفحش، غير مشغول بأمر التلذذ والتنعم واللعب واللهو، حريصاً على مداواة الفقراء وأهل المسكنة، رقيق اللسان، لطيف الكلام، قريباً من الله تعالى، هذا قوله..... قلت: أبقرات هذا هو شيخ الصناعة وإمامها من حكماء اليونان وأئمتهم، وهو المذهب على الصحيح في صناعة الطب. ويقال إن قبره إلى الآن يزار" (٥).

---

(١) الطب النبوي ص ١١.

(٢) السابق ص ١٨.

(٣) السابق ص ٢٤.

(٤) السابق ص ٢٦.

(٥) السابق ص ٢٧ وانظر ص ١١ حيث قال: "قال الشهرستاني في كتاب الملل والنحل: "أبقرات" هذا واضع الطب، قال بفضلله الأوائل والأواخر: أرسل إليه ملك من ملوك اليونان بقناطير من الذهب حتى يسير إليه فأبى، وكان لا يأخذ على المعالجة أجراً من الفقراء وأوساط الناس ... وقال لتلميذ له: ليكن أفضل وسيلتك للناس، محبتك لهم، والتفقد لأموالهم، ومعرفة حالهم، واصطناع المعروف إليهم.

وهذا النص مع أنه لأبقرط، إلا أنه صار ملكاً للذهبي يضاف إلى آرائه؛ لأنه رضىه ولم يعلق عليه - اعتراضاً - وإن الذهبي هنا يشير إلى أهمية الأصل الأخلاقي عند العلماء، فإذا كان العالم فى الدراسات الإنسانية يحتاج إلى الإنصاف والتقوى وأن عليه أن يتحلى بالأخلاق، فما أحرى الأطباء والمهندسين وكل المشتغلين بالعلوم التجريبية أن يتحلوا بها، فى الأولى - الإنسانية - تؤثر أخلاقه على المنهج وبالتالي النتائج، أما الأخيرة - التجريبية - فاستغلال النتائج فى أسوأ التطبيقات، سببه غياب الأخلاق لدى العلماء التجريبيين فى بعض الأحوال<sup>(\*)</sup>. وقال: "قال الأطباء: الدواء إن لم يؤثر فى البدن أمرًا محسوسًا فهو فى الدرجة الأولى، فإن أثر ولم يضر فهو فى الدرجة الثانية،... وإذا كان الدواء حاد الرائحة دل على حرارته، وإذا عدم الرائحة دل على برده، والمتوسط متوسط، وعلى هذا ففس، والحلو حار، والمالح حاد، والحامض بارد، والدسم معتدل"<sup>(١)</sup>.

فى هذا النص يشير إلى أن علماء الطب قسموا الأدوية إلى درجات ومراتب، من حيث الكم والكيف.

وأشار إلى مسألة الاعتدال حينما تحدث عن مفردات الأدوية كالأنيسون؛ فقال: ".... وغذاؤه متوسط بين المحمود والمذموم"<sup>(٢)</sup>. وأشار إلى المتوسط أثناء حديثه عن الجبن: "(.... منه بارد رطب. والعتيق حار يابس. وأفضله المتوسط"<sup>(٣)</sup>. وقال فى السمك: "أجوده

---

(\*) ليس أدل على هذا من (قنبلتى هيروشيما وناجازاكي) ومن أخلاق نوبل النبيلة فى الندم على اختراعه ووقف ممتلكاته على استخدام التكنولوجيا فى السلم. والأمر أشد خطرًا فى السياسة، إذا غابت الأخلاق، انظر فى ذلك تعامل رؤساء أمريكا مع إسرائيل (بمعايير) ومع (العراق) و(فلسطين) ولبنان (بمعايير أخرى).

(١) السابق ص ٢٨.

(٢) السابق ص ٣٣.

(٣) السابق ص ٤١.

المتوسط<sup>(١)</sup> وقال - نقلاً عن ابن سينا: "قال ابن سينا: أفرطوا في مدح ماء النيل لأربعة..."<sup>(٢)</sup>.

والحق أن معظم حديثه عن الأطعمة والأدوية - يشتمل على الحديث عن الاعتدال، نجد هذا الحديث في حرف اللام (لحم) و(لؤلؤ)... إلخ. ويشتمل على الحديث عن عكسه وهو الحار والبارد وتحدث عن الوسطية والاعتدال في مواضع آخر فقال: "وأما الورد الأبيض فمنه يعمل معجون الورد مطلقاً. وهو معتدل بين القبض والتلين"<sup>(٣)</sup>.

ونقل عن (الملل والنحل للشهرستاني قول أبقرط: "وكل كثير فهو مضاد للطبيعة، فلتكن الأطعمة والأشربة والجماع قصداً"<sup>(٤)</sup>، أى اعتدالاً. وتحدث عن عملية إحداث التوازن فقال: "متى كان الدواء شديد الإسخان أو التبريد أو القوة أخذ منه الوزن القليل والعكس"<sup>(٥)</sup>.

وتحدث عن الإسراف قائلاً: "وأما الرعاف فلا ينبغي قطعه إلا إذا أسرف وأضعف"<sup>(٦)</sup>.

وتكلم عن التساهل والتفريط فقال: "ويوصى بأمور أولاده ويحافظ على الصلوات ويجتنب النجاسات، ويحذر من التساهل في ذلك، فإن من أقبح القبائح أن يكون آخر عهده من الدنيا التفريط في حقوق الله".

وقال عن السرور المعتدل في "فصل في السماع": "هو طيب الأنف وسراحة القلوب وغذاء الأرواح، وهو من أجل الطب

---

(١) ص ٦١.

(٢) ص ٨٦.

(٣) ص ٩٤.

(٤) ص ١١.

(٥) ص ٢٨٣ طبعة دار النشر.

(٦) ص ٢٠٣.

الروحاني، وسبب السرور حتى لبعض الحيوانات، والسرور المعتدل يذكر الحرارة ويقوى أفعال القوى ويبطئ الهرم ويدفع أمراضاً، ويحسن ويخصب البدن كما أنه من أكثر همه أكثر سقمه<sup>(١)</sup>. والفصل كله "حديث عن اللهو المعتدل والغناء المعتدل"<sup>(٢)</sup>.

وتحدث عن الإسراف في اللهو والسماع وتبذير المال في ذلك فقال: "السماع: منه محرم، ومنه واجب، ومنه مباح، ومنه مستحب، ومنه مكروه. والمحرم سماع غناء الصبية المليحة الأجنبية التي يخاف منها الفتنة، وقد يباح صوتها في العرس ولا يخلو من كراهة وكذلك صوت الأمرد المليح، وهو أشد تحريماً، فإذا أضيف إلى ذلك دفوف وشبابات<sup>(٣)</sup> تأكد التحريم... ولا يكاد يوجد ذلك إلا من الفسقة، ومن له عادة من تبذير الدراهم وذلك محرم من الأسافل الغفلة..."<sup>(٤)</sup>. وتحدث عن السماع الذي هو عبادة وواجب وقال بعدم الإسراف والإكثار قال: "وكان عليه الصلاة والسلام يحب الطيبات ولا يكثر منها، إذ الإكثار من المباحات يضيع الأوقات عن فعل القرب والطاعات"<sup>(٥)</sup>. وقال في الملح: "استعماله باعتدال يحسن اللون"<sup>(٦)</sup>. وبحديث الذهبي السابق عن السماع - الغناء - يكون الذهبي قد نبه إلى العلاج النفسي بالشعر، الذي دعا إليه علماء النفس المعاصرون الذين قالوا: "إن دور

---

(١) نقلاً عن النووى ص ١٤٦.

(٢) ص ١٥٨.

(٣) شبيب الشاعر: ذكر أيام اللهو والشباب، وشبيب بفلانة: تغزل بها ووصف حسننها (الوجيز مادة شبيب).

(٤) س ١٥٩ - ١٦٠.

(٥) ص ١٦٢.

(٦) ص ٨٩ وللمزيد من الحديث عن الإقراط والاعتدال انظر ص ١٧، ١٨، ٣٧، ٤٨،

٥١، ٥٤، ٥٩، ٦١، ٧١، ٨٢، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١١٣.



الشعر - منذ القدم فى كلمات الإنسان المنتظمة انتظام دورة الكون - هو إعادة الإنسان إلى أحضان الكون وإعادة إيقاعه الداخلى مع إيقاع الكون، ولهذا كان للشعر أثره العلاجى عند أهل الجزيرة العربية فى حياتهم القاسية مع الرحلة الدائمة.... وهو ارتياح واقعى أساسه إعادة انسجام إيقاعهم مع إيقاع الكون"<sup>(١)</sup>.

أردت من سوق ما سبق أن أدلل على أن الذهبى مارس قضية الاعتدال، نظرًا وتطبيقًا - قدر استطاعته - فى (الموقظة) وفى (ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل) وحكمه على الغناء والسماع فى (الطب النبوى).

وهناك قضيتان خطيرتان قد تفيدنا نحن المعاصرين: قضية العولمة، وقضية التراث والمعاصرة. إن العولمة (بل العالمية) قد تحققت على يد المسلمين، جمع البشر على مصلحة عامة للجميع وليس لهم فقط، هى: جمع البشر على عبادة الله الواحد، ونشر علوم الدين والدنيا بين البشر جميعًا، حيث تحققت على يد الرسول ﷺ وعلماء المسلمين: فهناك سلمان الفارسى المسلم، وبلال الحبشى المسلم، وصهيب الرومى المسلم، وتحققت بعد أن فتح المسلمين بلادًا كثيرة نشروا العدل فيها كبلاد فارس والروم والأندلس، وها هو ذا الذهبى يتعامل مع تراث السابقين فى كتابه (الطب النبوى) باعتدال فقد جعل آراء "الهند" بجانب آراء الرسول، نقل عن الموفق عبد اللطيف قوله: "قال الموفق عبد اللطيف: كان من سنة الهند أنهم إذا أرادوا تناول الغذاء اغتسلوا ولبسوا الثوب النظيف وشموا الطيب وأمسكوا عن الحركات وهجروا الرفث ثم أقبلوا على الطعام"<sup>(٢)</sup>. مع ملاحظة ورود كلمة (سنة) منسوبة إلى

---

(١) الشعر راحة للنفس والجسد ص ٦٨ من بحث للدكتور صلاح عيد، مجلة طبيبك الخاص، السنة ٣٠ عدد ٣٥٦.

(٢) الطب النبوى للذهبي ص ٩ وانظر فى اعتماد آراء الهند ص ١٤ أيضًا.

الهند، وملاحظة أن للرسول هديا فى ذلك.

ومدح أبقراف فى مواطن عديدة لأخلاقه فى تعامله مع مرضاه. وأورد آراءه فى كثير من المواضع<sup>(١)</sup>. وكان ابن سينا أحد أصول ومصادر كتابه<sup>(٢)</sup>.

ومن قبيل اعتداله فى اعتماده على الأصول والمصادر، اعتداله فى الأخذ بالطب القرآنى حيث قال: "وفى قوله عليه الصلاة والسلام" عليكم بالشفائين"<sup>(٣)</sup> - جمع بين الطب البشرى والطب الإلهى، وبين الفاعل الطبيعى والفاعل الروحانى، وبين طب الأجساد وطب الأرواح، وبين السبب الأرضى والسبب السمائى، وفى هذا سر لطيف أى لا يكتفى بالقرآن وحده، ويبطل السعى والعمل، بل يعمل بما أمر ويسعى فى الرزق كما قدر، ونسأله المعونة والتوفيق لما يسر بمنزلة الفلاح الذى يحرث الأرض ويودعها البذر ثم يضرع إلى خالقه فى دفع العاهات وإنزال القطر..."<sup>(٤)</sup>. وهو هنا لا يسرف فى قضية العلاج بالقرآن التى يكتب فيها العديد من البحوث الآن<sup>(٥)</sup>.

كما أنه لم يستتف أن يورد اسم (مسيح) أحد علماء الطب وقال فيه: "مسيح من فضلاء الأطباء وأعيانهم، له تصانيف فى الطب" وصدر هذا القول له بقوله: (قلت). ولم ينقله عن أحد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) السابق ١١٢، ١٦، ٢٧، ٣٤، ص ٨٦، ص ١١٤، ١١٨.

(٢) ص ١٢، ص ٤٢ وناقشه واعترض عليه ص ٤٥. وانظر ص ٨٦، ١٣٠.

(٣) ص ٧٠، قال الذهبى: إنهما القرآن والعسل بناءً على أحاديث فى البخارى وغيره.

(٤) السابق ص ٧٠.

(٥) شاعت عملية العلاج بالقرآن فى الآونة الأخيرة والأمر فى حاجة إلى دراسة متأنية تكون مشتركة بين كليات الطب والكليات الشرعية بالأزهر الشريف من هيئة التدريس الذين هم على درجة عالية من العلم والدين والأخلاق.

(٥) السابق ص ٧٦.

وأورد آراء لديسقوريدوس فى مبحث "اللبن"<sup>(١)</sup>. وأورد آراء لجالينوس فى مبحث (اللحم) وقال فيه: "إمام الصناعة الطبية"<sup>(٢)</sup>.

وأورد رأى الإمام الشافعى، فى اعترافه بفضل اليهود والنصارى فى الطب، قال: "قال الشافعى: لا أعلم علماً بعد الحلال والحرام أنبل من الطب. وكان يتلطف على ما ضيع المسلمون من الطب، ويقول: ضيعوا ثلث العلم ووكّلوه إلى اليهود والنصارى. وكان يقول: إن أهل الكتاب قد غلبونا على الطب"<sup>(٣)</sup>. إن الاعتراف بالتقصير؛ ربما هو الذى أنجب ابن النفيس الطبيب المحدث وغيره من أساطين الطب فى الإسلام.

ثم اعترف الذهبى بأن واضعى علم الطب هما أبقرراط وجالينوس وأشار إلى جهود غيرهم من الفلاسفة والهند، واليونان عموماً... إلخ<sup>(٤)</sup>. ولم يستكف الذهبى أن يورد ترجمة ابن التلميذ الطبيب المسيحى فى سير أعلام النبلاء<sup>(٥)</sup>، مع الصحابة والتابعين ومالك وأبى حنيفة والشافعى.

اجتهدت فى إثبات أثر كتاب الطب النبوى للذهبى على نظرية "الاعتدال" عنده فى تصنيفه لمناهج النقاد، ولم يقف الأمر على ذلك بل تعداه إلى حديثه عن ألفاظ ومراتب الجرح والتعديل وأوصاف الرواة فقال: "قمنهم من هو العدل الحجة، كالشباب القوى المعافى. ومنهم من هو ثقة صدوق، كالشباب الصحيح المتوسط فى القوة.

---

(١) السابق ص ٧٩.

(٢) ص ٨٤، ٨٦.

(٣) ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٤) ص ١٠٨.

(٥) سير النبلاء: ٣٤٥/٢٠. ولم أرد أن أقول: إن الذهبى طبيب بل أردت أن أقول:

"نظرية الثقافة المتكاملة التى دعا إليها العلامة الأستاذ شاكّر كانت موجودة بالممارسة فى مناهج السلف سار عليها - شاكّر - ونظر لها.

ومنهم من هو صدوق، أو لا بأس به، كالكله المعافى. ومنهم الصدوق الذى فيه لين، كمن هو فى عافية لكن يوجعه رأسه، أو به دمل. ومنهم الضعيف، كالذى تحامل، ويشهد الجماعة محمومًا، ولا يرمى جنبه. ومنهم الضعيف الواهى، كالرجل المريض فى الفراش، وبالتطبيب ترجى عافيته. ومنهم الساقط المتروك كصاحب المرض الحاد الخطر. وآخر حاله كحال من سقطت قوته، وأشرف على التلث وآخر من الهالكين كالمحتضر الذى ينازع<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يتضح أن الذهبى مارس منهج (موسوعية الثقافة)، حيث إن له كتبًا فى القراءات، وكتبًا فى التاريخ، وكتبًا فى علم الحديث، وأخرى فى الطب وفى علم الكلام (منهاج الاعتدال)، وهو قراءة "لمنهاج السنة النبوية" لابن تيمية. وهذه الثقافة الموسوعية جعلته يضيف إلى أسباب الاختلاف فى الحكم على الرواة إنصافًا وظلمًا، وتشددًا واعتدالًا وتساهلاً، حيث علل هذه الاختلافات بـ (الجهل بمراتب العلوم)، قال: "ومن ذلك - أى ومما تدخل فيه الأهواء والعصبية -: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم فيحتاج إليه فى المتأخرين أكثر، فقد انتشرت علوم للأوائل وفيها حق كالحساب والهندسة والطب، وباطل كالقول فى الطبيعيات وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم، فيحتاج القادح أن يكون مميزًا بين الحق والباطل، فلا يكفر من ليس بكافر، أو يقبل روية الكافر"<sup>(٢)</sup>. وانعكست هذه الرؤية على أحكامه على الرواة وأعلام النبلاء من العلماء والساسة والمؤرخين والقضاة والأدباء والفلاسفة والمتصوفة والمفسرين... إلخ.

قال فى ترجمة (محمد بن داود بن على الظاهري): (العلامة،

(١) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبي ص ١٧١ (مع مجموعة رسائل فى

علوم الحديث) تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط ١٤٠١هـ.

(٢) الموقظة ص ٩١.

البارع، ذو الفنون، فكان أحد من يضرب المثل بذكائه، وهو مصنف كتاب (الزهرة) فى الآداب والشعر. وله بصر تام بالحديث، وبأقوال الصحابة، وكان يجتهد ولا يقلد أحدًا<sup>(١)</sup>.

وعلى تسمية نوح بن أبى مريم يزيد بن عبد الله، عالم أهل مرو - بنوح الجامع؛ بأنه "أخذ الفقه عن أبى حنيفة وابن أبى ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطاة، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، والمغازى عن ابن إسحاق، وروى عن الزهرى، وابن المنكدر..." إلخ<sup>(٢)</sup>.

### ليس ما صح سنداً صح متنًا:

ومن أكبر الأدلة على أن المحدثين لم يكونوا يغترون بمعيار العدالة الدينية أن السند قد يصح، أى أن رواته قد يكونون عدولاً ضابطين، والمتن موضوعاً؛ لذلك وضع المحدثون مجموعة من المعايير تكشف المتون الضعيفة والموضوعة الملتصقة بأسانيد صحيحة، إن المحدثين عندما نبهوا إلى أهمية معيار (العدالة الدينية) فى وجهه الإيجابى الذى وضع له، - ردًا وصدًا لعملية الوضع والتحذير من الكذابين - نبهوا الوضاعين إلى اللجوء إلى وسائل أخرى يهربون بها من النقاد، فقام الوضاعون بنسبة المرويات التى يودون نشرها إلى أناس موثوق بهم من خلال سلسلة سند صحيحة، وهذا الأمر ينطبق على الوضاعين من كل مذهب سنى أو غيره.

ومن هذه المعايير: معيار رواية الأباطيل بإسناد الصحاح. قال الذهبى فى ترجمة (أحمد بن عبد العزيز، أبو حاتم الوراق... قال ابن طاهر: وضع حديثًا قال الحاكم: حدثنا عن مطين؛ فذكر حديثًا

(١) سير النبلاء ١٠٩/١٣ ترجمة ٥٦.

(٢) الميزان ٢٧٩/٤.

باطلاً بإسناد الصحاح<sup>(١)</sup>. والناقد هذا هو الحاكم الذي له مستدرك على الصحيحين فليس بعيداً عن مثله أن يطبق هذا المعيار، كذلك لا نستبعد أن يصدر من الحاكم نقد نظرى سجله فى (معرفة علوم الحديث) هذا النقد يتعلق بما نحن فيه الآن، قال الحاكم: "ذكر النوع التاسع عشر من علوم الحديث وهو معرفة الصحيح والسقيم. وهذا النوع من هذه العلوم غير الجرح والتعديل الذى قدمنا ذكره فرب إسناد سليم من المجروحين غير مخرج فى الصحيح - يقصد أنه معل - فمن ذلك ما حدثاه عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان؛ قال: حدثنا أبو حاتم الرازى قال ثنا نصر بن على قال حدثنا أبى عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل.... هذا حديث ليس فى إسناده إلا ثقة ثبت وذكر النهار فيه وهم والكلام فيه يطول"<sup>(٢)</sup>. وأوهام الثقات يسميها المحدثون بـ "المعل".

كما أنهم طبقوا معيار (تركيب الأسانيد) لرد رواية الراوى، فقول المحدثين: (فلان يركب الأسانيد أو يركب الأخبار أو لم يكن سليماً من التركيب من ألفاظ الجرح الشديدة التى تجعل الراوى فى أسفل درجة (دركة) من درجات (دركات) الجرح. قال "الحسين بن على الأزهرى" فى "على بن محمد التمار": "كان يركب الأخبار، لا أستجيز الرواية عنه"<sup>(٣)</sup>. كما أنهم طبقوا معيار (إنشاء الأسانيد)، فقالوا: "فلان ينشئ الكلام الحسن إسناداً". أى أنه إذا وجد حكمة من أقوال الحكماء أو الأطباء وضع لها إسناداً إلى النبى ﷺ. ووضع الإسناد وإن كان لا يجوز إلا أنه أخف من وضع المتن، لكن إذا

(١) السابق ١١٧/١.

(٢) ص ٥٨ وانظر أمثلة كثيرة فى ص ٥٩ وما بعدها.

(٣) انظر شفاء العليل ص ٢٧١ ولسان الميزان ٢٥٩/٤، ومثلاً آخر فى (٥٠/٥).

كان المتن باطلاً وافترى له الراوى إسناداً صحيحاً فإنه أقبح<sup>(١)</sup>.  
وطبق المحدثون معيار (التحديث بالمنكير بأسانيد واضحة)  
وهذا معناه أنه هو أولى من يحمل عليه فيه، بل هو الذى يحمل  
عليه من رجال السند، والذى يأتى بأحاديث منكير عن الثقات إما  
أن يكون مدلساً وإما أن يكون مغفلاً، شديد الغفلة، وإما أن يكون  
سارقاً أو وضاعاً؛ فإن كان مدلساً فينظر إلى ذلك فى جملة حديثه،  
فإن غلبت المنكير على حديثه ضعف لكثرة تدليسه، وإن كان  
مغفلاً شديد الغفلة فمحله هذه المرتبة الخامسة، وإن كان سارقاً أو  
كذاباً أو وضاعاً فمحله إلى السادسة. إن كم وكيف الخطأ قد يجعل  
الراوى فى المرتبة الخاصة بالأخطاء الشديدة عن غير عمد، وقد  
يجعله فى السادسة من درجات الجرح إذا تعدد الوضع. ونحو  
المعيار السابق: "الإتيان بالمعضلات والبواطيل عن الثقات" كما فى  
ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن غزان كما فى لسان الميزان<sup>(٢)</sup>.  
وخير من طبق المعايير السابقة ابن حبان<sup>(٣)</sup> قال فى ترجمة (حفص  
بن عمر الأبلى): "يقلب الأخبار ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتنون  
الواهية"<sup>(٤)</sup>. ولانتشار هذا المعيار عند ابن حبان نقله المتأخرون  
عنه كما فى ميزان الذهبى<sup>(٥)</sup>. وسبق الذهبى فى هذا النقل ابن

(١) شفاء العليل ص ٢٧٥.

(٢) شفاء العليل ص ٢٢٣ ولسان الميزان ٢٥٣/٥.

(٣) سبق ابن عدى ابن حبان إلى تطبيق هذه المعايير لكن ابن حبان هو الأكثر - فى رأى - من حيث الكم، يدل على ذلك النظر فى كتاب المجروحين حيث يحكم على الرواة من خلال المرويات حتى لو اضطره الأمر إلى الرحلة إليهم لاختبارهم. انظر فى تطبيق ابن عدى لهذه المعايير: الميزان ٦٢١/١، ٣٦٣، ٦٢٠، ٤١/٣، ١٦٢/١ - ١٦٣، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٩٨/٢/٢ (٢٢٩٥)، ٤٠/٣/٢ (٢٨٨٠).

(٤) المجروحين ٢٥٨/١ وانظر أمثلة أخرى فى السابق ٢٢٢، ٢٢٤، ٣٦/٢، ٩٦ - ٩٧،

١٣٤/٣، ٦١.

(٥) انظر الميزان ٦٠١/١، ٢٦/٣، ٦٣٣/١، ٣٠٦، ١٧٧/١.

الجوزى فى الضعفاء والمتروكين<sup>(١)</sup>. كما أن ابن الجوزى طبقه بنفسه على "هلال بن ميمون"<sup>(٢)</sup>.

وقد طبق الخطيب البغدادى المعيار السابق على (بريه بن محمد)؛ قال الخطيب بعد نقده لرواية (يا رسول الله: هل رجل له حسنات بعدد النجوم؟ قال: نعم، عمر، وهو حسنة من حسنات أبيك يا عائشة. فذكره بإسناد الصحيحين، عن إسماعيل الصفار" - قال الخطيب: "فى كتابه بهذا الإسناد عدة أحاديث منكورة المتون جداً"<sup>(٣)</sup>.

ومثلما نقل الذهبى عن الخطيب نقده لروايات ضعيفة المتون، وموضوعه، طبق هذا المعيار بنفسه قال فى ترجمة (عبد الملك بن مهران): "حدث عنه موسى بن أيوب النصيبى بحديث باطل؛ متنه: لا تقصوا الرؤيا على النساء. ساقه بسند الصحيحين"<sup>(٤)</sup>. والحق أن الذهبى طبقه كثيراً فى الميزان<sup>(٥)</sup>.

لقد أوردت ما سبق من أدلة لإثبات أن معيار العدالة الدينية وحده لا يكفى فى الحكم على الرجال، فقد يصح السند ولا يصح المتن، لذلك انتبه المحدثون - بعضهم - لهذا الأمر وطبقوا هذه القاعدة من خلال مجموعة من المعايير حاولوا من خلالها القضاء على ما فشل معيار العدالة الدينية فى تحقيقه.

(١) انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٢١/٣/٢ رقم (٣٨٥٤)، ٦٣٢/٢، (١٧٢٤)،

٢٠٨/٢/٢ - ٢٠٩، (٢٤٥٨)، ٢٠٩/٢/٢، (٢٤٦٢)، ٢١١/٢/٢، (١٧٢٤)، ٢٠٨/٢/٢ -

٢٠٩، (٢٤٥٨)، ٢٠٩/٢/٢، (٢٤٦٢)، ٢١١/٢/٢، (٢٤٧٤)، ٢١٩/٢/٢، (٣٨٤٣)،

١٧٧/٣/٢، (٣٦٠٩)، ١١٦/٣/٢، (٣٢٩٨)، ٤/٣/٢ ترجمة فرج بن فضالة.

(٢) ١٧٧/٣/٢ - ١٧٨ (٣٦١٤).

(٣) الميزان ٣٠٦/١ وانظر فى تطبيق الخطيب لهذا المعيار: الميزان (٥١/١).

(٤) السابق ٦٦٥/٢.

(٥) انظر الميزان ٥٢٤، ٥٢٤/١، ٨٠/٤، ٤٦، ٤٢-٤١، ٤٣/١، ٦٤٦، ١٢٩/١، ٢٦/٣، ٣٢/٢،

٢٧١/٣، ١٦٣/٣، ١٣٦/١، ٢٣٩، ٤٩٣/٣٠، ٦١٣، ٥٨١/١، ٥٥٧، ٨٩/١ - ٩٠.



ومثلما مارس المحدثون تطبيق المعايير السابقة، وطبقوا القاعدة السابقة؛ فإنهم سجلوها نظريًا - منبهين طلبة الحديث إلى الاهتمام بها حتى لا يندفعوا بظاهر السند، قال ابن الصلاح - وارتضاه ابن كثير:- "والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذًا أو معلاً" (١).

كما أنهم نبهوا إلى أن قول المحدثين في بعض الأسانيد: "أصح الأسانيد كذا" - هو قول مقيد وليس عامًا، ومارسوا هذا الأمر تطبيقًا وسجلوه نظرًا في كتب الدراية. قال ابن حجر: "وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال: حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروى به أصح من المتن المروى بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول" (٢). إنه ينبه إلى عدم إطلاق القول بأن (أصح الأسانيد كذا). وينبه إلى أنه ليس هناك تلازم بين صحة السند وصحة الحديث، لأن المتن قد يكون شاذًا أو معلاً. لقد قال البخاري - كما جاء في كتب الدراية - النظرية - "أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر" (٣).

لكن هل اغتر المحدثون بهذا السند المشهور وصححو كل المرويات التي جاءت من طريقه، هل نظروا إلى معيار العدالة الدينية نظرة عمياء، ولم ينظروا إلى السند والمتن ككل ومجموع ونسق من العلاقات؟ إن الوضاعين استغلوا هذه الطريق - وغيرها - في عملية الوضع. والحق أن المحدثين طبقوها في مواضع كثيرة من كتب الرجال ونقد المرويات. وهذا التطبيق دليل على

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٦ مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر.

(٢) النكت على ابن الصلاح ص ٤٦ لابن حجر.

(٣) تيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان ص ٣٠ والسابق ص ٤٨.

صحة المعايير السابقة، وقاعدة (ليس كل ما صح سندًا صح متناً). لقد وقفت على (٩) تسعة مواضع - ولم يكن كل همي استقراءها<sup>(١)</sup> كما حاولت استقراء غيرها عددًا - لقد حاول الموضوعون استغلال هذا السند في الوضع في فضائل على وفضائل معاوية<sup>(٢)</sup> وفضائل الشيخين. جاء في ترجمة (أحمد بن محمد بن غالب الباهلي): "ومن مصائبه، قال: حدثنا محمد بن عبد الله العمري، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر. فهذا ملصق بمالك"<sup>(٣)</sup>. وجاء به متن مضمونه: (أكرموا وجوه الناس) و(حسنة الحر بعشرة وحسنة المملوك بعشرين) و "لا تكرهوا مرضاكم على الطعام فإن الله يطعمهم" و"بل قيد وتوكل" و"العربون لمن عربين" و"طعام الكريم دواء وطعام البخيل داء"<sup>(٤)</sup>.

### مشروع الذهبى فى إصلاح عيوب معيار العدالة الدينية:

من أفضل الذين كتبوا فى عيوب هذا المعيار الحافظ الذهبى، وسجل جهوده هذه فى معظم مؤلفاته إن لم يكن نظرًا فتطبيقًا وألح عليها، ولذلك تبنيّت نظريته هذه، وأدعو إليها؛ لأنها أحد حلول العيوب التطبيقية لهذا المعيار. وهذه النظرية هى التى دعت به إلى تسمية أحد كتبه فى نقد الرجال "بميزان الاعتدال"، نبه الذهبى - وغيره - إلى أهمية الاعتدال فى الطعام والشراب للمحافظة على الصحة فى كتابه (الطب النبوى)<sup>(٥)</sup>، والحق أن الإسلام دين

(١) وفقنى الله أو وفق غيرى لدراستها.

(٢) الميزان ١/١٢٧.

(٣) الميزان ١/١٤٢.

(٤) انظر فيما سبق بالترتيب حسب الورود ميزان الاعتدال: ١/١٤٣، ٢/٦٨٤، ١/١٩٩،

١/١٢٠، ١/١٤٠.

(٥) نبهت إلى هذا الأمر فى مبحث (الحفظ والطعام) فانظره هناك (سوف يأتى).

الوسطية والاعتدال في كل شيء<sup>(١)</sup>، والوسطية في الإسلام لا تعني منتصف الشيء، أو إمساك العصا من المنتصف، إن الوسطية عند المحدثين تعني الأخذ بالتفصيل في كل شيء، دون إطلاق أو تعميم، ولها علاقة كبيرة بمصطلحات من مثل (التوازن) و(الاعتدال)، ويستحيل دراستها دراسة دقيقة، دون دراسة مصطلحات من مثل (شدوذ) و(انحراف) و(مائل). وهذه مصطلحات ترد كثيرًا عندهم، وشاركهم العلماء في معظم حقول الفكر الإنساني، وهذا يدل على أن هناك سمات مشتركة بين العقل البشري، ولم لا وكلهم لآدم، وآدم من تراب؟!

هناك قاسم مشترك بين عقول العلماء، كلهم يدعون إلى هذا الأمر، كيمياء، وإحصاء، وكل ما يندرج تحت كلمة تجارة، من اقتصاد، وتأمين، وخطر... إلخ. كما أن معظم العلوم الإنسانية وبخاصة علم النفس ترى أنه لا بد من التوازن والاعتدال في كل شيء<sup>(٢)</sup>.

قال تعالى مادحًا لهذه الأمة؛ لأنه هو الذي جعل صفة الوسطية من أهم صفاتها: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾. [البقرة الآية ١٤٣]. والوسطية هنا لا تعني أنها جاءت بين ديانيتين أو في منتصف زمن ما، فالإسلام الذي دستور القرآن - آخر الكتب السماوية ولا كتاب بعده، إذن المسلمون أمة وسط أى في الاعتدال والتوازن.

---

(١) انظر الوسطية العربية مذهب وتطبيق للدكتور عبد الحميد إبراهيم، ط دار المعارف، ط ٣، ١٩٩٠م والكتاب عبارة عن خمسة أجزاء، وهي نظرية تبناها المؤلف ودعا إليها في معظم مؤلفاته. والحق أنني بعد قراءة الكتاب نبهته إلى أنه كتب في الوسطية عند كل العرب والمسلمين إلا (علماء الحديث) فلم يقترب في سطر واحد من فكرهم القائم على الاعتدال والوسطية والأخذ بالتفصيل في معالجة قضايا ومسائل علم الحديث.

(٢) انظر مقدمة هذا البحث.

## نظرية الاعتدال عند الذهبي نظراً وتطبيقاً:

### أولاً: الجانب النظرى:

لقد قرأ الذهبي تراث المحدثين الخاص بنقد المرويات فوجد أن النقاد ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: (١) قسم منهم متعنت فى الجرح، متثبت فى التعديل، يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذى قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعنى لا يكفى أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف فى تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون. (٢) وقسم فى مقابلة هؤلاء كأبى عيسى الترمذى، وأبى عبد الله الحاكم، وأبى بكر البيهقى: متساهلون. (٣) وقسم كالبخارى، وأحمد بن حنبل، وأبى زرعة، وابن عدى معتدلون منصفون<sup>(١)</sup>.

وألح الذهبي فى مؤلف آخر على نظريته فى الاعتدال فقال: "فمنهم من نفسه جاد فى الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل"<sup>(٢)</sup>.

والحق أن الذين كتبوا فى هذا الأمر عيال عليه، فمنهم ابن حجر فى كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>، ثم الحافظ السخاوى فى

---

(١) نكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٥٨، ط ٥، القاهرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٢) الموقظة ص ٨٣، ط ١، بيروت، ١٤٠٥ هـ، دار البشائر الإسلامية.

(٣) ٤٨٢/١، بتحقيق الدكتور ربيع بن هادى عمير، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة،

المجلس العلمى لإحياء التراث الإسلامى، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ)<sup>(١)</sup> وسار على نهجه من المعاصرين التهانوي في كتابه (قواعد في علوم الحديث)<sup>(٢)</sup>.

وينبغي التنبيه إلى أن الوصف بالتشدد، أو بالتساهل، أو بالاعتدال، إنما هو حكم يأخذ بالغالب من حال الناقد وأقواله وحكمه على الرجال، ذلك لأن بعض المعتدلين قد يتشددون في مواضع أو يتساهلون في أخرى كما أن بعض المستاهلين قد يتشددون، أو يعتدلون.

قال الشيخ محمد عبد الحى اللكنوى: "واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد، أو بعض المذاهب، لا في جرح الكل، فحينئذ ينفح الأمور في ذلك الجرح". وقال الذهبي في الدارقطني: "يتساهل في بعض الأوقات". والحق أن هذه النظرية حاولت الحد من تلافى عيوب (معيار العدالة الدينية) لكنها لم نقض عليه تمامًا، فينبغي تطبيق مبدأ (التقييد والتخصيص) ضد "الإطلاق والتعميم" وبخاصة في مباحث الضبط. إن المتشدد إذا لم يجد شيئاً في عدالة الراوى يستطيع جرحه به فإنه ينتهز أدنى شئ في ضبط الراوى ويعمم الحكم عليه مضعفاً له، والفصيل في النهاية هو التخريج: الواقع العملى لنقد المرويات، والدليل الوحيد لجرح الراوى أو تعديله.

إن الذهبي في النصين السابقين تناول هذه الرؤية في كتبه النظرية، الخاص منها بالمصطلح كالموقظة، أو الخاص منها "بتاريخ النقد" و"نقد النقد" في (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل).

---

(١) دار الكتاب العربى / بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩، ص ١٦٧.

(٢) حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، لبنان

١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م. ص ١٧٨ - ١٩١.

## ثانياً: تطبيق النظرية<sup>(١)</sup>: أولاً: المتشددون

وصف الذهبي يحيى بن سعيد القطان بالتشدد في الميزان<sup>(٢)</sup>. وذكر الذهبي أن علي بن المديني وصف الإمام أبا نعيم الفضل بن دكين بالتشدد<sup>(٣)</sup>. وذكر أن ابن المديني وصف الإمام عفان بن مسلم بالتشدد<sup>(٤)</sup>. وأشار الذهبي إلى أن يحيى بن عيين من المتشددين في كتاب "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"<sup>(٥)</sup>. ووصف أبا حاتم الرازي بالتشدد<sup>(٦)</sup>. وقال بتشدد الجوزجاني<sup>(٧)</sup>. وأشار إلى تشدد الإمام الفسوي<sup>(٨)</sup>، والنسائي<sup>(٩)</sup>، وأبي الفتح الأزدي<sup>(١٠)</sup>، وابن خراش<sup>(١١)</sup>، وأبي الحسن بن القطان<sup>(١٢)</sup>، والإمام العقيلي<sup>(١٣)</sup>، وابن حبان<sup>(١٤)</sup>.

### ثانياً: المتساهلون:

وصف الذهبي الترمذي بالتساهل<sup>(١٥)</sup>، ووصف الدارقطني<sup>(١٦)</sup>.

---

(١) قصد بالتطبيق المواطن التي أشار لذهبي فيها إلى هذا الأمر في غير كتب المصطلح (الدرية).

(٢) ١٧١/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/٢٥٠.

(٤) الميزان ٣/٢٨٨.

(٥) ص ١٥٩.

(٦) تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٠.

(٧) ذكر من يعتمد قوله ص ١٥٩، ١٧٩.

(٨) الميزان ٢/١٠٧.

(٩) السابق ١/٤٣٧.

(١٠) تذكرة الحفاظ ٣/٩٦٧.

(١١) الموقظة ص ٨٣.

(١٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٧.

(١٣) ميزان الاعتدال ٣/١٤٠.

(١٤) الميزان ٣/٤٥.

(١٥) ذكر من يعتمد ص ١٥٩.

(١٦) الموقظة ص ٨٣.

والحاكم<sup>(١)</sup>، والبيهقي<sup>(٢)</sup> به أيضًا.

### ثالثًا: المعتدلون:

وصف الذهبي الإمام أحمد بالاعتدال<sup>(٣)</sup>، ووصف البخاري<sup>(٤)</sup>، وأبا زرعة الرازي<sup>(٥)</sup>. وابن عدي<sup>(٦)</sup> به. ولا يمكن معرفة ما أنجزه الذهبي دون ذكر الأمثلة العملية. ضعف النسائي أحمد بن صالح المصري، الحافظ، الثبت، والسبب في ذلك ما ذكره محمد بن هارون البرقي: "لقد حضرت مجلس أحمد فطرد النسائي من مجلسه فحملة ذلك على أن يتكلم فيه". وقد وثقه أحمد والبخاري وأبو زرعة وأبو نعيم والفسوي وأبو حاتم والعجلي وأبو داود وغيرهم، وقال الذهبي: "وهو من رجال الصحيح فلا يلتفت إلى قول النسائي فيه، وقد آذى النسائي نفسه بكلامه فيه"<sup>(٧)</sup>.

وانتقد الذهبي أبا الفتح الأزدي الذي قال في (أبان بن إسحاق المديني): "إنه متروك وقد وثقه أحمد والعجلي وقال ابن معين وغيره: ليس به بأس. قال الذهبي: "وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين فأوعى، وجرح خلقًا بنفسه لم يسبقه أحد إلى الكلام فيهم. وقال الأزدي في (السري بن يحيى بن إياس): حديثه منكر. وقد وثقه أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة وابن معين والنسائي والآخرين. قال الذهبي: "فآذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله فغضب وكتب بإزائه: يحيى أوثق من مؤلف

---

(١) ذكر من يعتمد ص ١٥٩.

(٢) السابق ص ١٥٩.

(٣) ذكر من يعتمد ص ١٥٩.

(٤) السابق ص ١٥٩.

(٥) السابق: نفسه.

(٦) السابق: نفسه.

(٧) الميزان ١/١٠٣.

الكتاب، مائة مرة، يعنى الأزدي<sup>(١)</sup>.

وذكر الأزدي (بهز بن أسد العمي) في الضعفاء، وقال أحمد فيه: إليه المنتهى في التثبیت، ووثقه ابن معين وأبو حاتم، وابن سعد والعجلي. وقال يحيى القطان لعبد الرحمن بن بشر: "عليك ببهز بن أسد في حديث شعبة فإنه صدوق ثقة".

وقال الذهبي: "كان يتحامل على عثمان رضى الله عنه، كذا قال الأزدي، والعهد عليه، فما علمت في بهر مغمزاً"<sup>(٢)</sup>.

وذكر العقيلي عدداً من الرواة الثقات في كتابه (الضعفاء) منهم (حرمي بن عمار بن أبي حفصة، أبو روح العتكي، الذي أخرج له الشياخ، وقال ابن معين: صدوق. وقال أحمد أيضاً: صدوق. وانتقده الذهبي فقال: "ذكره العقيلي في الضعفاء فأساء"<sup>(٣)</sup>. وذكر العقيلي (عمار بن غزية) في الضعفاء، مع أنه من الثقات، فقد وثقه ابن سعد وأبو زرعة وأحمد، وقال ابن معين: صدوق صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. وانتقده الذهبي فقال: "هذا تغفل من العقيلي إذ ظن هذه العبارة تلييناً، لا والله، قد أخرج له مسلم في صحيحه". والعبارة التي أشار إليها الذهبي هي قول ابن عيينة: "جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئاً"<sup>(٤)</sup>. وقال الذهبي في العقيلي، الذي أورد "علي بن المديني" في الضعفاء - قال: "أفما لك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم"<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حبان في (سويد بن عمرو): "كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية. وقال الذهبي: هذا

(١) ١١٨/٢.

(٢) السابق ٣٥٣/١.

(٣) الميزان ٤٧٤/١.

(٤) السابق ١٢٧/٣.

(٥) السابق ١٤٠/٣.



إسراف واجترأ من ابن حبان<sup>(١)</sup>. وقد وثقه ابن معين وغيره وأخرج له مسلم فى صحیحة.

وقال ابن حبان فى "محمد بن الفضل السدوسى، أو نعمان عارم": "اختلف فى آخر عمره وتغیر حتى كان لا یدرى ما يحدث به، فوقع فى حدیثه المناکیر الكثيرة فيجب التکب عن حدیثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم یعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشئ منها" أ.هـ. وقال الدارقطنى: تغیر بأخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حدیث منکر وهو ثقة. وقال الذهبى معلقاً على القولین: "هذا قول حافظ العصر الذى لم یأت بعد النسائی مثله، فأین هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور فى عارم، ولم یقدر ابن حبان أن یسوق له حدیثاً منکراً فأین ما زعم؟"<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم فى (إبراهیم بن خالد أبو ثور الکلى): "یتکلم بالرأى فیخطئ ویصیب لیس محله محل المستمعین فى الحدیث". قال الذهبى مستترکاً على أبى حاتم: وثقه النسائی والناس، وأما أبو حاتم فتعنت<sup>(٣)</sup>. وانتقد الذهبى الحاکم فقال: "هذه مجازفة قبیحة وكلام من لم یخف الله، وقد وثقه الخطیب وغيره"<sup>(٤)</sup>.

ما مر من الأمثلة كان ردًا من الذهبى على المتشددین الذین ضعفوا الرواة وهم ثقات، أما المثال القادى، فهو توثیق ضعيف من بعض المتساهلین.

تساهل ابن حبان فى إیراد بعض الضعفاء فى کتابه (الثقات) من مثل (أيوب ابن سويد) الذى أجمع النقاد على تضعیفه مثل أحمد

---

(١) السابق ٢/٢٥٣.

(٢) السابق ٤/٨.

(٣) السابق ١/٢٩.

(٤) المیزان ٢/٥٣.

والنسائي وابن معين وابن المبارك والبخاري وغيرهم، ومع هذا أورده ابن حبان في الثقات، وانتقده الذهبي فقال: "العجيب من ابن حبان ذكره في الثقات فلم يصنع شيئاً"<sup>(١)</sup>. وصرح الذهبي بتساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث في تذكرة الحفاظ فقال: "ولا ريب أن في المستدرک أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة بل فيه أحاديث موضوعة شأن المستدرک بإخراجها فيه"<sup>(٢)</sup>.

والحق أن هذا الرأي راجع إلى أن الذهبي لخص المستدرک واستدرک عليه في مواطن كثيرة، حيث أثبت أن فيه أحاديث موضوعة، وأن فيه أحاديث ليست على شرط الشيخين<sup>(٣)</sup>. واستدرک الذهبي على ابن عدي - الذي وصفه بالاعتدال - في مواطن كثيرة، مما يدل على أن الذهبي نفسه يرى أن حكمه على النقاد بالاعتدال وغيره حكم راعى فيه الغالب من حال النقاد وأن هذا أمر قد يكون نسبياً في بعض الأحوال. ذكر ابن عدي (أحمد بن الفرات أبو مسعود الرازي) - وهو ثقة - في الكامل؛ لكن الذهبي قال: "الحافظ الثقة، ذكره ابن عدي فأساء"<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن عدي (عبد الله بن وهب بن مسلم أباً محمد المصري)، وقال الذهبي: (أحد الأثبات، والأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف، تتأكد ابن عدي بإيراده في الكامل"<sup>(٥)</sup>). وقال الذهبي في (عفان بن مسلم أبو عثمان الصفار البصري): "الحافظ الثبت... أذى ابن عدي نفسه بذكره له في كامله"<sup>(٦)</sup>.

(١) السابق ٢٨٧/١.

(٢) ١٠٤٢/٣.

(٣) انظر المستدرک وتلخيصه، طبعة حيدر آباد، الهند. ١٣٣٤ هـ. وانظر من هذه المواضع: ٤٣٤/١، ٦١٧/٢، ١٥٣/٣٠، ١٢٩.

(٤) الميزان ١٢٧/١ - ١٢٨.

(٥) السابق ٥٢١/٢.

(٦) الميزان ٨١/٣ وله كلام بشأنه في (٢٥٠/١٠) من سير النبلاء.

## الذهبي و(نقد النقد) محاولة للتقييم:

إن حديث الذهبي عن مناهج النقد وإفرادهم بمؤلف سماه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) وحديثه عن مناهجهم في كتاب نظري له (الموقظة في مصطلح الحديث). وقوله في مقدمة تذكرة الحفاظ: "هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يرجح إلى اجتهدهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف"<sup>(١)</sup> - وممارسة هذا التصور في كل مؤلفاته على المستوى التطبيقي - يدعوني إلى القول بأن ظاهرة "نقد النقد"، كانت موجودة عند المحدثين وإن لم يسموها بهذا الاسم المعاصر، لقد سموها أحياناً (بالمستدرك) حيث استدرك الحاكم النيسابوري على الشيخين - البخاري ومسلم - أحاديث لم يورداها في الصحيحين مع أنها على شرطهما. وسمى الدارقطني أحد كتبه (بالإلزامات والتتبع)<sup>(٢)</sup>، ألزم الشيخين فيه بأن يوردا بعض المرويات التي كانت على شرطهما ولم يورداها، وتتبع أسانيدهما وحكم عليها حكماً خالف الشيخين في بعض الأحيان. إن مصطلح نقد النقد لم يوجد عندهم لكن المشكلات والقضايا التي يثيرها المصطلح ويطرحها موجودة عندهم، حيث يستدرك اللاحق على السابق ويناقشه ويضيف إليه، يصحح أخطاءه وينتقده. والحق أنها ظاهرة تستحق أن تفرد بالدراسة والتأليف، وهي موجودة عند المحدثين قبل الذهبي، لكن غلب على مؤلفات الذهبي الحديث عنها، نظراً وتطبيقاً لذا اخترته لشيوعها في مؤلفاته كما وكيفاً. ومن النقد الذين تحدثوا عن مناهج النقد تطبيقاً وخالفوهم في بعض الأحيان - على بن المديني الذي سئل عن

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/١.

(٢) انظر ثبت المصادر والمراجع.

(جعفر بن سليمان الضبعي؟ فقال: ثقة عندنا، وقد كان يحيى بن سعيد لا يروى عنه)<sup>(١)</sup>.

وخالف مالكاً، قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "سألت علياً عن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف؟ فقال: كان أصحابنا يرمونه بالقدر. وكان عندنا ثقة ثبّاءً، وكان مالك بن أنس يتكلم فيه، ولا يروى عنه شيئاً"<sup>(٢)</sup>.

وخالف ابن المدينى سفيان الثورى: "قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت علياً عن عبد الحميد بن جعفر الأنصارى؟ فقال: كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثورى يضعفه"<sup>(٣)</sup>.

أردت من الأمثلة السابقة أن أبين أن هذه الظاهرة موجودة منذ القديم عند المحدثين، وهى تحتاج إلى دراسة أكاديمية تتقصى هذه الظاهرة؛ لذلك اكتفيت بدراسة جزء منها لكى أثبت أن نقد النقد له دور فى الحد من سلبيات تطبيق معيار العدالة الدينية.

ومن الذين أفردوها بالدراسة على المستوى التطبيقي - الخطيب البغدادي فى كتابه (موضح أوهام الجمع والتفريق). قال فى مقدمته: "وقد جمع عبد الرحمن ابن أبى حاتم الرازى الأوهام التى أخذها أبو زرعة على البخارى فى كتاب مفرد، ونظرت فيه فوجدت كثيراً منها لا تلتزمه، وقد حكى عنه فى ذلك الكتاب أشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه. ومن العجيب أن ابن أبى حاتم أغار على كتاب البخارى ونقله إلى كتاب

---

(١) انظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى ص ٥٣، بتحقيق موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

وانظر أمثلة أخرى لنقده ليحيى بن سعيد القطان ص ٩٤، ١٤٥، ١١١، ١١٢، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٤٣/٦، السؤالات السابق ص ١٥٧، الجرح ٤/٦ - ٧.

(٢) السؤالات، السابق ص ٩٣.

(٣) السابق ص ١٠٠.

فى الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة، ودون عنهما الجواب فى ذلك، ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخارى وذكرها من غير أن يقدم ما يقيم به العذر لنفسه عند العلماء فى أن قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه، دون الانتقاص والعيب لمن حفظت عليه، ونحن لا نظن أنه قصد غير ذلك، فإنه كان بمحل من الدين، وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين<sup>(١)</sup>. إنه يصف منهج ابن أبى حاتم - الناقد - ويتحدث عن المنهج وما وراء المنهج، وما ينبغى على الناقد أن يفعله. وهذه الظاهرة موجودة فى مقدمات كتب النقاد، منهم ابن حبان، الذى تحدث عن النقاد ومناهجهم فى مقدمة كتاب "المجروحين". وتحدث ابن عدى فى مقدمة الكامل عن (ذكر القوم الذين يميزون الرجال وصفتهم)<sup>(٢)</sup>. ثم سرد أسماءهم مبتدئاً بالصحابه ثم التابعين ثم وصل بهم إلى الوقت الذى كان يؤلف فيه كتابه<sup>(٣)</sup>. وفى كتاب الخطيب تتبع أوهام النقاد بدءاً بالبخارى الذى أحصى له من الأوهام أربعة وسبعين (٧٤) وهما، وقد وردت - هذه الأوهام - فى التاريخ الكبير للبخارى<sup>(٤)</sup>.

إن البخارى - وغيره ممن أوردتهم الخطيب - وهموا حيث عدوا الراويين الاثنين روائياً واحداً أو أكثر، وهذا هو التفريق، أو عدوا الاثنين فأكثر واحداً وهذا هو الجمع<sup>(٥)</sup>. وذكر الخطيب أوهام يحيى

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١٥/١ بتحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢) انظر مقدمة الكامل ومختصره ص ٩٥.

(٣) توفى الخطيب سنة ٤٦٣ هـ.

(٤) انظر موضح أوهام الجمع والتفريق: ١٧/١ - ٢٠٢.

(٥) السابق، مقدمة المحقق ص ٩.

بن معين بعد البخارى وأحصى له (١١) أحد عشر وهماً<sup>(١)</sup>. وذكر لأحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> أربعة أوهاام<sup>(٤)</sup>. وعد لابن المدينى (٢) وهمين<sup>(٣)</sup>. وأحصى لمحمد بن يحيى الذهلى وهمين<sup>(٤)</sup>. وأحصى ليعقوب بن سفيان النسوى وهمين<sup>(٥)</sup> وذكر للإمام مسلم (٨) ستة أوهاام<sup>(٦)</sup>. وأحصى لإبراهيم بن إسحاق الحربى البغدادى وهمين<sup>(٧)</sup> وهما لسليمان بن الأشعث<sup>(٨)</sup>، وهما لأبى الحسن الدارقطنى<sup>(٩)</sup>، وثلاثة أوهاام لابن عقدة (أبى العباس أحمد بن محمد بن سعيد)<sup>(١٠)</sup>.

والحق أن كثيراً من المحدثين مارسوا ما يسميه المعاصرون بنقد النقد، حيث دعا علماء النقد الأدبى الآن - مع مراعاة الفارق بين الحقول المعرفية والزمن - إلى أهمية الحديث عنها لما لها من فوائد. وقالوا فى تعريفها: "إحدى الطرق تتمثل فى اختيار نصوص عدد قليل من كبار النقاد فقط، وفك رموز مفاهيمهم الفردية عن العالم، ونظرياتهم عن الأدب، وقوائم قيمهم وأساليبهم، أى أن نصنع من النقد ما يصنعه النقاد مع الشعراء، أبحاث مستوعبة عن: كولردج، وسنت - بيف ..... وأورينا، وسبيتزر. ومن نقد نقاد معينين، يمكن أن نعبر إلى نقد أكثر تجريدًا، إلى نقد النقد، وقد سمي الألمانى سيغفريد ملتشينجر أحد كتبه بالدقة: (نقد النقد)...

(١) السابق ٢٠٢/١ - ٢٢٦.

(٢) السابق ٢٢٧/١ - ٢٥١.

(٣) السابق ٢٥٢/١ - ٢٦٥.

(٤) ٢٦٦/١ - ٢٦٩.

(٥) السابق ٢٧٠/١ - ٢٨٠.

(٦) السابق ٢٨١/١ - ٢٩٤.

(٧) السابق ٢٩٤/١ - ٣٠٥.

(٨) السابق ٣٠٦/١ - ٣٠٨.

(٩) السابق ٣١٦/١ - ٣١٨.

(١٠) السابق ٣٩٠/١ - ٣١٥.

وما يصنعونه هو ما ندعوه (نقد النقد) "Metacritica". ويمكن أن ندعوه (ما بعد النقد).....<sup>(١)</sup>.

وقد عرفه الدكتور جابر عصفور بأنه (نشاط معرفى ينصرف إلى مراجعة الأقوال النقدية، كاشفاً عن سلامة مبادئها النظرية وأدواتها التحليلية وإجراءاتها التفسيرية أو (النقد الواسف) Metacriticism من حيث هو تأصيل معرفى للمقولات العقلية التى تنطوى عليها المفاهيم المنهجية والعمليات الإجرائية للنقد (أو القراءة) وتصدر عنها<sup>(٢)</sup>.

وزاد الأمر تفصيلاً حيث قال: "قراءة التراث النقدى". أى أن مصطلح القراءة عنده يكون ذا وظيفة مهمة هى مراجعة هذا النقد ومناقشته - نظرياً - ولا يتم لقارئ التراث النقدى - ناقد النقد - أن يراجع هذا النقد دون أن يمارس النقد تطبيقاً، أى أن هناك تأثيراً وتأثراً (جدلية) بين النظرية والتطبيق، كلاهما يرفد الآخر ويلازمه وهما وجهاً لمنهج لا يفصل بينهما فى الواقع العملى بل يتم الفصل للدراسة والتحليل فقط.

إن "قراءة التراث النقدى عبارة لافتة للانتباه من حيث دلالتها المزدوجة التى يمكن فهمها على مستويين: أولهما: المستوى النظرى الذى تنصرف معه دلالة العبارة إلى وصف العمليات التصورية أو الآليات العقلية التى تقوم عليها أو تتضمنها قراءة التراث .... وثانيهما المستوى التطبيقى الذى تنصرف معه دلالة عبارة (قراءة التراث ....) إلى تقديم قراءة، أو قراءات تطبيقية

---

(١) مناهج النقد الأدبى ص ٦٥ - ٦٦ لإنريك أندرسون إمبرت، ترجمة الدكتور الطاهر مكي، مكتبة الآداب، ١٩٩١م.

(٢) قراءة التراث النقدى ص ١٧، نشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ١٩٩٤م.

لجانب أو أكثر من جوانب التراث النقدي، موضوعاً، أو فكرة أو إشكالية أو شخصية أو كتاباً....<sup>(١)</sup>.

والحق أن الذهبي مارس عملية (نقد النقد) تطبيقاً ثم وصف هذا في مؤلفات خاصة بمصطلحات هذا العلم وقواعده وأصوله في كتبه النظرية، وهذا ما يسمى بالنقد الواسف أو الشارح. والعلاقة وثيقة عنده بين الأبعاد النظرية والتطبيقية لنقد المرويات. وهذا أمر لم يتوفر عند الذهبي فقط - كما مر - بل أثبتته عند ابن كثير في رسالة الماجستير.

قرأ ابن كثير مسألة (الرواية عن المبتدعة) فوجد البعض من النقاد يطلقون القول برد روايته؛ لكنه وجد الواقع العملي يناهض هذا الإطلاق فرد كلاماً نظرياً لابن حبان والشافعي وسجل هذا في اختصاره، أي أن ما يسمى بالتأثير والتأثر في مسائل هذا العلم بين النظرية والتطبيق وأن كلا منهما يؤثر في الآخر - كان موجوداً عندهم، قال ابن كثير: "مسألة: المبتدع إن كفر ببدعته، فلا إشكال في رد روايته. وإذا لم يكفر، فإن استحل الكذب ردت أيضاً، وإن لم يستحل الكذب، فهل يقبل أولاً؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ في ذلك نزاع قديم وحديث. والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره، وقد حكى عن نصر الشافعي، وقد حكى ابن حبان عليه الاتفاق، فقال: لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً. قال ابن الصلاح: وهذا أعدل الأقوال وأولاهما. والقول بالمنع مطلقاً بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، ففي الصحيحين من حديثهم في الشواهد والأصول كثير. والله أعلم. قلت: وقد قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم

---

(١) السابق: نفسه.



يرون الشهادة بالزور لموافقهم. فلم يفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره، ثم ما الفرق في المعنى بينهما، وهذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة! والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أن لعلماء الحديث قراءات كثيرة على مقدمة ابن الصلاح، فكل الذين جاءوا بعده إما أنهم سجلوا مناقشاتهم له واستدراكاتهم عليه في كتبهم، أو قاموا بشرحها ومناقشتها في كتب مستقلة. من النوع الأخير: (الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح) للأبناسي، و"التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" للحافظ العراقي، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر، وكلها مطبوعة. ناقشوا ابن الصلاح ووافقوه واختلفوا معه من خلال جهودهم التطبيقية في نقد المرويات التي انعكست نتائجها على آرائهم النظرية. ومن النوع الأول (الموقظة الذهبية) الذي نحن بصدد دراسة آرائه. قرأ الذهبي مقدمة ابن الصلاح ثم اعترض عليه وناقشه وأثرت جهوده التطبيقية في نقد المروى على آرائه وتصويراته لمسائل هذا العلم فاعترض على ابن الصلاح، قائلاً: "وقال ابن الصلاح رحمه الله: إن الحسن قسمان: أحدهما ما لا يخلو سنده من مستور لم تتحقق أهليته، لكنه غير مغفل ولا خطاء ولا متهم، ويكون المتن مع ذلك عرف مثله أو نحوه من وجه آخر اعتضد به وثانيهما: أن يكون رواية مشهوراً بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد تفرد منكرًا، مع عدم الشذوذ والعلة. فهذا عليه مؤاخذات. وقد قلت لك: إن الحسن ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح. وسيظهر لك بأمثلة. ثم لا تطمع بأن

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحديث للشيخ أحمد شاكر ص ٨٣.

للحسن قاعدة تتدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحفاظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن ولربما استضعفه...<sup>(١)</sup>.

أردت من المثاليين السابقين - والحق أن غيرهما كثير يظهر لمن طالع الكتب السابقة - أن أبين أن المحدثين مارسوا ما يسمى بنقد النقد والنقد الواصف.

### **الانحراف المعياري بين الذهبي وغيره من التخصصات المختلفة:**

مارس الذهبي نظريته (الاعتدال) نظراً وتطبيقاً، فكان له منهما (النظرية والتطبيق) منهج علمي، ألح عليه في كثير من المواضع. قال في سياق حديثه عن أسباب الجرح والتعديل القائمين على العصبية والهوى: "ينبغي أن تتفقد أحوال الجارح مع من تكلم فيه، باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انحراف الجارح ووجدت توثيق المجروح من جهة أخرى، فلا تحفل بالمنحرف وبغمزه المبهم، وإن لم تجد توثيق المغموز فتأن وترفق"<sup>(٢)</sup>.

وقال في سياق حديثه عن انحراف حكم أهل الجرح والتعديل أحياناً عن جادة الصواب، واعتدال أخلاق النبي ﷺ وأنه القدوة: "وكل انحراف عن الاعتدال فمذموم، ولا بد للنفس من مجاهدة وتأديب"<sup>(٣)</sup>. وقال معترضاً على مقولة: "ما رأيت أحداً قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى بن معين، وغيره من كان يتحامل بالقول" التي قالها عبد الخالق بن منصور، اعترض قائلاً: "قلت:....

---

(١) الموقظة ص ٢٨.

(٢) الموقظة له ص ٨٩

(٣) سير النبلاء: ١٠ / ١٣٩

ومن نادر ما شذ به ابن معين....<sup>(١)</sup>. والحق أن مصطلحي (الانحراف المعياري) و(الشذوذ) وردا عند الذهبي مثلما وردا عند معظم أصحاب العلوم كما جاء في مقدمة البحث. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن للمحدثين ضبطاً منهجياً مارسوه قدر استطاعتهم، وأخطأوا مثل غيرهم، وقابلتهم "مشكلات علمية" مثلما قابلت غيرهم.. إنه من قبيل (وحدة المنهج) -مع اختلاف مواد الدراسة- ودقة مناهج العلماء، وهو من قبيل توارد الأفكار.. إنه تنبيه من المحدثين في عصور سابقة لمثل هذه الظواهر وكيفية دراستها... أما المعاصرون فقد أعطاهم الله من وسائل التكنولوجيا ما ليس عند السابقين.

ويدل على أنه علينا في دراسة الظواهر من التراث\* -الحى- المتصل، لنرى ماذا قال السابق لنربطه بما قاله اللاحق لتسهيل عملية التقييم، ويُعرف أين يكمن الإبداع لندل عليه أطفالنا - نعم أطفالنا - الصغار ونطور من مناهج تعليمنا القائمة على الحفظ - المجرد من الفهم- والتلقين الأعمى. وسوف أدع النصوص هي التي تتحدث.

قال الدكتور عبد الفتاح دويدار: "يبدو لنا سلوك الآخرين مقبولاَ أحياناً، ويبدو غير مقبول أحياناً أخرى. في الحالة الأولى نظهر الارتياح، أو نطلق حكم الاستحسان، أو نمر بالسلوك من غير أن نطلق أى حكم خاص باعتباره السلوك العادى، الذى تقتضيه المناسبة. أما فى الحالة الثانية فأكثر ما يحدث هو أن نقف موقف

(١) السابق ٨٢/١١

(\*) كلمة التراث كان الأستاذ شاكر- محمود- ممن لا يوافقون عليها، وشاركه فى ذلك د. فؤاد زكريا، ود. غفت الشرقاوى- رعاهما الله- فى أول عدد من مجلة فصول، الخاص بالتراث، كما أن قضية التراث والمعاصرة مفتعلة... وأنا مع الجميع لكنه مصطلح استقر ولا مشاحة فى الاصطلاح بشروط.

المستغرب، أو المستهجن، أو الناقد، ونطلق أحكامًا عن ذلك السلوك (غير العادى) تتفاوت فى درجة ما تتطوى عليه من استغراب أو استهجان أو نقد. فهو (غير عادى) أحيانًا. وهو فى حالات أخرى (غريب) أو (غير مألوف) أو (مستهجن) أو (فطيع) أو (منحرف) أو (خطر) أو (شاذ)... الخ. وقد نقنع أحيانًا بهذا الحكم العام. وقد نتجه منه - أحيانًا أخرى - إلى بعض المبادئ الاجتماعية أو الأخلاقية لنبنى عليها حكم (الاستهجان) و(الاستغراب) الذى أطلقناه<sup>(١)</sup> ا.هـ.

إن عالم الجرح والتعديل (ناقد) قد يكون منصفًا أو ظالمًا، فى حكمه بمعيار (العدالة الدينية) ينحو منحى أخلاقيًا أو اجتماعيًا، ويحكم على رواية الراوى (بالغرابة) أو "الشذوذ"، وناقد النقد قد يعترض على الحكم الجارح ويصفه بالشذوذ. وقال علماء النفس بالمحك الذاتى "كأن يحدد الفرد مجموعة من الأحكام أو المعايير - عدة مبادئ واتجاهات مثلاً - تكون بمثابة إطار مرجعى يحكم من خلاله على السلوك فما يتفق مع هذا الإطار يعد عادياً وما لا يتفق يعتبر شاذاً وغير عادى، ومثل هذا الأسلوب غير موضوعى لا سبيل إلى الاتفاق عليه لأنه يتعدد بتعدد الأشخاص كما يختلف من شخص إلى آخر. وهذه الأحكام والمعايير التى يرتضيها المرء كمحددات لسلوكه وتصرفاته قد تفتقر إلى المقومات الأخلاقية والاجتماعية التى تستلزمها الحياة وسط جماعة معينة، فالديكتاتور والأفاق والسارق ربما يرى نفسه متوافقاً سعيداً مستريح البال لأن سلوكه يتفق مع ما حدده لنفسه من معايير على أساس هواه الشخصى بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى التى تمس مصالح الآخرين"<sup>(٢)</sup>.

(١) فى الطب النفسى وعلم النفس الإكلينيكي ص ٥١.

(٢) فى الصحة النفسية للدكتور عبد المطلب أمين القريطى ص ٤٥، ط دار الفكر العربى، مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ط أ.

أحسنَ المحدثون بدخول العصبية والهوى فى تحكيم معيار العدالة الدينية فوضعوا الضوابط لذلك، الاعتدال والتشدد والتساهل، وقال محدث معاصر بـ "ضوابط ما قبل المنهج" -العلامة محمود شاكر- . ودعا الذهبي إلى "مرونة تطبيق المعايير". كما أن للمحدثين رسوماً بيانية متخيلة فى الذهن سيتم دراستها فى مكان لاحق.

وقال علماء النفس "بالمحك الإحصائى" وهو الذى "يعتبر أن غير العادى هو ما يشذ أو ينحرف عن المتوسط بمقدار وحدتين انحرافيتين معياريتين أو أكثر سلباً أو إيجاباً فى خاصية ما أو مظهر ما"<sup>(١)</sup>. والشذوذ معناه: "الانحراف عن المتوسط أو الشائع فى خاصية ما"<sup>(٢)</sup>. والحق أن للمحدثين منهجاً إحصائياً، على قمتهم فى تطبيقه ابن عدى، سوف تأتى دراسة ذلك، حيث تحدث عن (حد العدالة) ومارسه ابن حبان أيضاً بدرجه تقترب من درجة ابن عدى. ولا يخفى أن المحدثين توسطوا فى النظر إلى مسائل علم الحديث وقالوا بالتفصيل فى المدلس والمرسل والمضطرب والتغير بسبب العمى أو ذهاب الكتب... الخ آرائهم فى قضايا المصطلح.

وللوصول إلى نتائج دقيقة أثناء تطبيق المعايير، أخذ علماء النفس بالتوسط وأخذ المتوسط<sup>(٣)</sup>. كذلك قال المحدثون: "الأولى أن نتوسط فى أمره - أى تصحيح الحاكم- فنقول: "ما حُكِمَ بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"<sup>(٤)</sup> ا. هـ.

(١) السابق ص ٤٦ نفسه.

(٢) السابق ص ٤٧ نفسه.

(٣) انظر السابق نفسه وانظر الرسم البياني بصفة خاصة.

(٤) القائل هو ابن الصلاح فى علوم الحديث، ص ١٨، ط. د نور الدين عتر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٩٧٢م.

وفى سياق حديثه عن النفى والإثبات لصفات الله تعالى - فى ترجمة البغدادى- قال الحافظ الذهبي: "أما الكلام فى الصفات، فإن ما روى منها فى السنن الصحاح، مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفى الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا فى ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكليف، والقصد هنا إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين"<sup>(١)</sup>. أى أنه لابد من الأخذ بالمتوسط، القصد هنا يساوى الاعتدال تماما.

ومثلما تحدث علماء الصحة النفسية عن (السلوك السوى) وقالوا: "يظهر السلوك السوى فى حياتنا اليومية على شكل السلوك (العادى) أو (المألوف) أو (المعتدل) الغالب على الناس"<sup>(٢)</sup>. وقالوا بالاستواء مرادفا للسواء<sup>(٣)</sup>. كذلك نبه المحدثون إلى مثل هذه الأمور، قال ابن عدى: "عبد الله بن محمد بن عقيل. قال ابن معين: ضعيف الحديث. ومرة قال: وسئل عن حديث سهيل والعلاء وابن عقيل وعاصم بن عبد الله، فقال: عاصم وابن عقيل أضعف الأربعة، والعلاء وسهيل حديثهم قريب من سواء"<sup>(٤)</sup>. وقال ابن عدى أيضا: "شريك بن عبد الله بن الحارث أبو عبد الله النخعى... فى بعض حديثه بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء"<sup>(٥)</sup>. وقال الذهبي: "...قيس بن الربيع الأسدى الكوفى... ما زال أمره مستقيما حتى استنقى"<sup>(٦)</sup>، والاستقامة هنا تعنى

(١) سير النبلاء: ١٨ / ٢٨٤ .

(٢) فى الطب النفسى مرجع سابق ص ٥٣، ٥٤ .

(٣) السابق ص ٥٥ .

(٤) مختصر الكامل ص ٤٤٦ ترجمة ٩٦٩ .

(٥) ص ٤١٢ السابق .

(٦) الميزان: ٣ / ٣٩٣ - ٣٩٦ .

الاستواء. إن الاستواء في السلوك في الحياة العامة عند الإنسان الذي درسه علماء النفس، نبه المسلمون إليه في دراسة (استواء الرواية = موافقتها لرواية الأقران)، ومثلما قال علماء النفس "بالتوافق النفسي"<sup>(١)</sup> وعدمه نبه المحدثون إلى موافقة الراوى في الضبط لأقرانه، أو لرواية شيخه أو لرواية تلاميذه، ونهبوا إلى المخالفة والشذوذ والاضطراب في الأداء، والتعلم أحد جوانب السلوك.

ولاحظ المحدثون انحراف البعض في أحكامهم بالجرح بسبب الخلاف في المذاهب الفقهية، مما يؤدي إلى الانحراف في الحكم، قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد "قلت ليحيى: ترى أن ينظر الرجل في رأى الشافعى، وأبى حنيفة؟ قال ما أرى لأحد أن ينظر في رأى الشافعى، ينظر في رأى أبى حنيفة أحب إلى. قلت: قد كان أبو زكريا - رحمه الله - حنفيا في الفروع، فلماذا قال هذا، وفيه انحراف يسير عن الشافعى"<sup>(٢)</sup>.

والحق أن الأخذ بالتوسط في كل شيء، قد مارسه علماء المسلمين في شتى تخصصاتهم، فقد نهبوا إلى أن الإسراف في الطعام بطريقة ما، قد يؤدي إلى التطفيل<sup>(٣)</sup>، كما أن له أضرارا على الصحة ويدعو إلى اشتغال الذهن عن العبادة وتحصيل العلم، قال المتصوفة: "وطريقة الرياضة في كسر شهوة البطن أن من تعود استدامة الشبع، فينبغى أن يقلل من مطعمه يسيرا مع الزمان، إلى أن يقف على حد التوسط، وخير الأمور أوسطها، فالأولى تناول ما لا يمنع من العبادات، ويكون سببا لبقاء القوة، فلا يحس المتناول بجوع

---

(١) علم النفس العام، مرجع سابق ص ٦٧١ وما بعدها .

(٢) سير النبلاء : ٨٨ / ١١ .

(٣) انظر في الطفيليين ص ١٧٧ من كتاب الأنكباء لابن الجوزي، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

ولا شبع، فحينئذ يصح البدن، وتجتمع الهمة، ويصفو الفكر، ومتى زاد فى الأكل أورثه كثرة النوم وبلادة الذهن<sup>(١)</sup>.

والحق أن الأخذ بالمتوسط، الذى هو عبارة عن أعمال الفكر والجمع بين الآراء، والخروج فى النهاية برأى متوسط، لا يعنى منتصف الشيء، أى إمساك العصا من المنتصف، هذا أمر لا يقصده الإسلام، فأحياناً تكون الوسطية الشدة بحسب الظروف والقرائن والملابسات، الوسطية تعنى الراجح بعد أعمال الذهن وتشغيل كل الحواس التى تؤدى إلى إدراك الشيء المدروس إدراكاً علمياً، إنها وسطية لا تعنى أنصاف الأشياء، وليست وسطية رياضية.

ولكى يفهم ما أقصده - ومارسه المحدثون - هنا بالأخذ بالمتوسط لابد من سوق المثال التالى: "محمد بن إسحاق".

أفرط فيه بعض النقاد وقالوا: "قال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول لو كان لى سلطان لأمرت ابن إسحاق على المحدثين"<sup>(٢)</sup>، مع العلم أن لقب "أمير المؤمنين" عند المحدثين لا يطلق إلا على مثل: البخارى، وسفيان الثورى، والدارقطنى، ومالك ابن أنس، واحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> ولو أطلق شعبة عليه هذا اللقب فى تخصصه "السيرة" لأصاب حُكْمَهُ.

وأصاب البعض فى جانب من حكمهم، قال العجلي: "ابن إسحاق ثقة، وقال الترمذى فى رواية: "هذا صحيح لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق"<sup>(٤)</sup>. واعتدل مسلم وروى له فى الشواهد خمسة

---

(١) مختصر منهاج القاصدين ص ١٦٣، اختصار ابن قدامة، مكتبة شباب الأزهر د.د.

(٢) الميزان ٣ / ٤٧٣.

(٣) ص ٨٤ من كتاب (دراسات فى علوم الحديث) للدكتور أبو العلا على، د. عبد العال

أحمد، دار التراث العربى ١٩٧٢ ١٩٧٣ م.

(٤) الميزان ٣ / ٤٧٤.



أحاديث<sup>(١)</sup> وكذلك ابن عدى: "قد فتشت أحاديث ابن إسحاق الكثير فلم أجد فى أحاديثه ما يتهياً أن يقطع عليه بالضعف. وربما أخطأ أو وهم كما يخطئ غيره، ولم يتخلف فى الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به<sup>(٢)</sup>."

وفرط فيه البعض فقال: "يروى أحاديث فى صفة الله لم يحتملها قلبى"<sup>(٣)</sup>. وروى عن يحيى القطان أنه قال: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب<sup>(٤)</sup>. وقال مالك: دجال من الدجالة. وقال الدارقطنى: لا يحتج به<sup>(٥)</sup>.

وبما أن الراوى مختلف فيه والراجح أنه قريب من الثقات المحتج بهم، فهو محتج به من الدرجة الثانية، الأولى: صحيح، والثانية: حسن لذاته<sup>(٦)</sup> إذا وجدت له الشواهد والمتابعات صار صحيحاً لغيره، وإذا خالف صارت له منكرات، قال الذهبى: "ثم ساق ابن عدى عدة أحاديث لابن إسحاق عن شعبة بن الحجاج، ومتونها معروفة"<sup>(٦)</sup>. أى أنه خالف فى الأسانيد لا المتن. وهو مختلف فيه وغالب المختلف فيهم - كما سiders فى مكانه - ثم تحسين حديثهم لذاته، لذلك أخذ المحدثون فيهم بمحصلة ما قيل

---

(١) السابق ٣ / ٤٧٥ .

(٢) السابق ٣ / ٤٧٤ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) السابق ٣ / ٤٧١ .

(٥) ٣ / ٤٦٩ .

(٦) بحسب تقسيم المتأخرين، وهو مصطلح خاص بابن حجر، والمتقدمون كانوا لا يفصلون بين الحسن والصحيح .

(٦) السابق ٣ / ٤٧٣ .

فيهم، بالجمع بين الآراء. وإعمال النصوص أولى من إهمالها<sup>(\*\*)</sup>. قال الذهبي: "فالذى يظهر لى أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن فى حفظه شيئاً. وقد احتج به أئمة، فإله أعلم"<sup>(١)</sup>.

وللذهبي نص تنظيرى فى الموقظة يدل على ما سبق: "الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلاً، ومن ثم تردد فى الحديث أناس، هل بلغ حديثهم إلى درجة الحسن أم لا؟ وبلا ريب فخلق كثير من المتوسطين فى الرواية بهذه المثابة فأخر مراتب الحسن هى أول مراتب الضعيف"<sup>(٢)</sup>.

مع مراعاة أن ليس كل مختلف فيه يحسن حديثه، لأنه إذا طبقت هذه القاعدة صار كل مختلف فيه- ومنهم الضعفاء المتروكون- حسن الحديث.

أردت بما سبق أن أبين أن علماء الحديث مارسوا الأخذ بالمتوسط عند الاختلاف. وسيأتى فى مبحث "معايير الجرح والتعديل من خلال الرواة المختلف فيهم".

---

(\*\*) هذه خطوات إجرائية مارسها المحدثون فى مباحث (مختلف الحديث) و(الحديث المضطرب) ومارسها علماء أصول الفقه فى الجمع بين النصوص ووضعوا قواعد للترجيح بين المرويات والآراء للوصول إلى الراجح انظر ص ٢٣٥ من كتاب (أصول الفقه الإسلامى) للدكتور أحمد الجندى زهو، ط ١٩٩٨ م، الناشر دار النصر للتوزيع والنشر. وص ١٠٧، ١٠٨ من (مصادر التشريع الإسلامى) للدكتور أنور محمود دبور، ط ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م، دار الثقافة العربية، مصر.

(١) الميزان ٣ / ٤٧٥ .

(٢) الموقظة للذهبي ص ٣٣.

## العدالة ونسق الرواة (\*)

من الحلول التى قدمها المحدثون كى يتجنبوا سيل (معيار العدالة الدينية) الجارف الذى استخدمه البعض، أحياناً فى الجرح بسبب العداوة، والخروج به عن خطه المرسوم له، استخدامهم لما يسمى "بنسق الرواة"، أو "سياق الإسناد"، إن الراوى وحده جزء من كل، وقد يضع الراوى على الثقافات، وقد يخطئ التلميذ، وشيخه برئ، لذلك لابد من دراسة السند مرة، راوياً راوياً، ثم أخرى فى كليته، ثم تطبق قاعدة (ليس ما صح سنداً صح متناً). ثم تحكيم القواعد التى قررها المحدثون فى مبحث العلل الذى يهتم بأوهام الثقافات.

نبه المحدثون إلى هذا الأمر فقال ابن حيان: "كل من أذكره فى هذا الكتاب الأول - يعنى كتاب الثقافات له(\*\*) - فهو صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره، إذ تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره فى كتابى هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذى ذكرت اسمه فى كتابى هذا فى الإسناد رجل ضعيف، لا يحتج بخبره. أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته، والخبر يكون مرسلأ لا يلزمنا به الحجة أو يكو منقطعاً لا يقوم بمثله الحجة. أو يكون فى الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه فى الخبر من الذى سمعه منه، فإن المدلس ما لم يبين سماعه خبره عن كذب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر به، فما لم يقل المدلس فى خبره - وإن

---

(\*) مسائل ومباحث نظرية لا زالت فى بطون كتب الجرح والتعديل، لم يتم التنظير لها بمفردها فى كتب الدراية أخرجهت وجعلتها مبحثاً. وسوف أذكر النصوص ثم أتبعها بالنصوص التطبيقية، وأذكر من مارسها تنظيراً وتطبيقاً. ومثل هذه المسائل فيها حل لفوضى واختلاف آراء لم يتم البت فيها حتى الآن.

(\*\*) من عندى.

كان ثقة - : سمعت أو حدثني، فلا يجوز الاحتجاج بخبره" (١).

إنه ينظر إلى تعديل الراوى وجرحه نظرة شمولية فقد يكون فى السند قبله ضعيف أو بعده واه أو يكون فى سلسلة السند مدلس يسقط الضعفاء ويسوى الأسانيد أو يروى عن ثقة ليس عنده. كما أنه ينظر إلى عملية نقد المروى (الراوى وحده) ثم (السند ككل)، وأخيراً (المتن) - ينظر إليها نظرة شمولية، فالعبرة عنده باستقامة المتن وذلك بانتقاء الشذوذ والعلّة إذا ثبت استقامة المروى ولم يكن الراوى مجروحاً صار عدلاً، يؤيد ذلك أن الذهبي اعترض كثيراً من الرواة على ابن حبان فى "ميزانه"، حيث إن كثيراً من الرواة يجهلهم المحدثون ثم يوثقهم ابن حبان ويوردهم فى كتاب الثقات له. قال الذهبي: "زياد بن أنعم الإفريقي. عن أبي أيوب الأنصاري وحده ما حدث عنه سوى ولده عبد الرحمن...، لكن وثقه ابن حبان" (٢)، إن الراوى إذا روى عن واحد وروى عنه واحد صار مجهولاً. وابن حبان وثقه بسبب تنبيهه للنظرة السابقة (\*).

وليس معنى هذا أن الذهبي يعترض دائماً على هذه النظرة قسالم السهمي، روى له الستة، أى أنه متفق على توثيقه. روى "عن مولاه عبد الله بن عمر. وعنه عمرو ابن شعيب وحده. وثقة ابن حبان" (٣)، إن قول المحدثين: ابن حبان متساهل ليس على عمومته، والتساهل والاعتدال والتشدد أمور نسبية، نعم قد يغلب على بعض النقاد صفة من الصفات

---

(١) الثقات لابن حبان ١٠ / ١٢ .

(٢) الميزان: ٢ / ٨٧ .

(\*) انظر لمزيد من الشواهد على هذه الظاهرة الميزان: ٤ / ٥٣٠، ١٣٠، ١٤٤، ١٤٧،

١٥٥، ١٥٨، ١٦٣، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٨، ٢٦٠، ٢٩١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥١، ٢١٢،

٢٥، ٢٢٧، ١٣٢، ٣ / ٢٠١، ٢٠٣، ٤ / ٣١١، ٣٢٣، ٢ / ١١٤، ١٣٦، ٢٩٩، ٢ /

١٥٧، ٨٩، ٨٨ .

(٣) الميزان ٢ / ١١٤ .

السابقة، لكن أحياناً قد يعتدل المتساهل أو المتشدد في بعض المواطن وتصيب أحكامهم الحق في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً.

وأفضل تطبيق لنظرة ابن حبان هذه في كتابه (المجروحين)، قال في ترجمة: "محمد بن عطية بن سعد العوفى": "يروى عن أبيه، روى عنه أسيد بن زيد، منكر الحديث جداً مشتبّه الأمر لا يوجد الاتضاح في إطلاق الجرح عليه؛ لأنه لا يروى إلا عن أبيه، وأبوه ليس بشيء في الحديث، ولا يروى عنه إلا أسيد بن زيد، وأسيد يسرق الحديث، فلا يتهياً إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين إلا بعد السبر والاعتبار بما يروى غير الضعيف، ولا سبيل إلى ذلك فيه، فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة واستقامت الرواية فلم يخالف الثقات"<sup>(١)</sup>.

إنه قبل الحكم على الراوى ينبغي أن ينظر إلى من قبله ومن بعده في السند ثم النظر في المروى، يدل على ذلك قوله (السّبر والاعتبار): أى تخريج المروى من كل مظانه ثم مقارنة رواية الراوى بغيرها داخل الباب. فقد يكون خطأ من غير هذا الراوى؛ لأنه لا يتهياً إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين؛ لأنه لم يتوافر الأدلة على ذلك.

وقال في ترجمة (على بن زيد أبو عبد الملك الألهانى): "يروى عن القاسم أبى عبد الرحمن، وروى عنه عبيد الله بن زحر، ومطرح بن يزيد، منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في روايته ممن في هؤلاء، في إسناده ثلاثة ضعفاء سواه، وأكثر روايته عن القاسم أبى عبد الرحمن وهو ضعيف في الحديث جداً، وأكثر من روى عنه عبد الله بن زحر ومطرح بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان فلا يتهياً إلزاق الجرح بعلى بن يزيد وحده؛ لأن الذى

---

(١) المجروحين ٢٧٣/٢ - ٢٧٤.

يروى عنه ضعيف والذي روى عنه واه. ولسنا ممن يستحل إطلاق الجرح على مسلم من غير علم. عائد بالله من ذلك. وعلى جميع الأحوال يجب التتبع عن روايته لما ظهر لنا عن فوقه ودونه من ضد التعديل ونسأل الله جميل الستر بمنه<sup>(١)</sup>.

إن الخطأ هنا ممن دون علي بن يزيد وعمن هو فوقه، إنه من حيث الجرح لا يمكن الحكم عليه به، لكن الاحتياط وتطبيق الشك المنهجي أولى، إنه ينبغي التوقف عن قبول روايته هذه مع عدم إطلاق الجرح عليه.

وقال في ترجمة (محمد بن بحر البصري): "يروى عن الضعفاء أشياء لم يحدث بها غيره عنهم حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم، فلست أدرى البلية في تلك الأحاديث منه أو منهم. ومن أيهم كان فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات<sup>(٢)</sup>."

إن الاعتبار هو البحث عن المتابعات والشواهد واختبار ضبط الراوى علمياً لعل الخطأ يكون من غيره.

وقال في ترجمة "مطرح بن يزيد الكنانى": يروى عن علي بن يزيد وعبيد الله ابن زحر روى عنه إسماعيل بن عياش والنورى... قال يحيى بن معين: ليس بشيء. قال أبو حاتم - ابن حبان -: "هذا الذى قاله أبو زكريا - رحمة الله عليه - ليس مما يعتمد عليه مطلقاً<sup>(\*)</sup>؛ لأننا لا نستحيل القدر فى مسلم بغير بينة، ولا الجرح فى محدث من غير علم، ومطرح بن يزيد هذا ليس يروى إلا عن عبيد الله بن زحر عن القاسم ابن عبد الرحمن، والقاسم واه،

---

(١) السابق ١١٠/٢.

(٢) المجروحين ٣٠١ / ٢ .

(\*) هذا مثال على تشدد ابن معين، ويعتبر شاهداً على ظاهرة نقد النقد عند المحدثين على المستوى التطبيقي.

فكيف يتيهأ إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء، وهل يتيهأ السير فى أمر المحدثين والاعتبار بالثقات والمتروكين إلا بتميز رواية العدول عن الثقات والضعفاء ورواية المتروكين عن الثقات والمدلسين. فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان: أحدهما: ثقة والآخر: ضعيف، فيروى عنهما لا يتيهأ إطلاق الجرح عليه إلا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات هل خالف الإثبات فيها أم لا؟ أو روى عن ثقة ما لا أصل له؟ فمتى عدم هذه الدلائل لم يستحق القدح فيه، ومطرح هذا لا يحتج بروايته بحال من الأحوال لما روى عن الضعفاء. فإن وجد له خبر صحيح روى عن ثقة عن عدل كذلك إلى رسول الله ﷺ موصولاً حكم عليه. ثم يترك الاحتجاج بما انفرد والاعتبار بما روى عن الثقات، وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال. هذا حكم الاعتبار بين المحدثين(\*\*) والمتروكين<sup>(١)</sup>. إنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم على الرواة. والفصل فى هذا هو الواقع العلمى، والتخريج هو الوسيلة الإجرائية إلى هذا الأمر. إن الراوى قد يتردد ابن حبان ويورده مرة فى الثقات وأخرى فى الضعفاء؛ لأنه من الرواة المختلف فيهم، بعض الأدلة ترجح أنه ثقة، والبعض الآخر يرجح أنه ضعيف. وكل راو يقول فيه ابن حبان: (هو ممن أسخّر الله فيه) من هذا القبيل.

قال ابن حبان فى ترجمة (عمران بن مسلم القصير): "يروى عن عبد الله ابن دينار والحسن، روى عنه البصريون والقربى، فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الإثبات، وأما ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى بن سليم

---

(\*\*) معنى كلمة (المحدثين) فى هذا السياق : النقاد .

(١) السابق ٣ / ٢٧ .

وذويهما ففيه مناكير كثيرة فلست أدري أكان يدخل عليه فيجيب أم  
تغير حتى حمل عنه هذه المناكير، على أن يحيى بن سليم وسويد  
بن عبد العزيز جميعاً يكثران الوهم والخطأ عليه. ولا يجوز أن  
يحكم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السير. بل  
الإنصاف عندى فى أمره مجانية ما روى عنه ممن ليس بمتقن فى  
الرواية والاحتجاج بما رواه عن الثقات على أن له مدخلاً فى  
العدالة فى جملة المتقنين وهو ممن أستخير الله فيه" (١).

إن الراوى قد تلزق به الأشياء ولم يرو روايات معينة - أخطأ  
فيها غيره - فيكون من الظلم الحكم عليه من خلال خطأ غيره،  
قال ابن حبان: "عبد العزيز ابن عبد الرحمن الجزرى... روى  
نسخه شبيهها بمائة حديث مقلوبة منها ما لا أصل له، ومنها ما هو  
ملزق بإنسان لم يرو ذلك ألبتة، لا يحل الاحتجاج به بحال" (٢).

إن دراسة مرويات الراوى ومرويات تلاميذه، ودراسة مرويات  
شيوخه، داخل الباب - هى الفيصل فى الحكم عليه جرحاً وتعديلاً،  
وهذا لا يتم إلا بالسبر والاعتبار والاختبار، لذلك حكم ابن حبان  
حكماً عادلاً منصفاً على ابن لهيعة فقال: "قد سبرت أخبار ابن  
لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط فى  
رواية المتأخرين عنه موجوداً وما لا أصل له من رواية المتقدمين  
كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلس عن أقوام رآهم ابن  
لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به" (٣) والحكم فى المدلس  
التفصيل، لذلك نقل قول أحمد بن حنبل: "من سمع من ابن لهيعة  
قديماً فسماعه صحيح. قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين

(١) المجروحين ٢ / ١٢٣ .

(٢) السابق ٢ / ١٣٨ .

(٣) السابق ٢ / ١٢ .



فقال: "من سمع ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح" (١). وقال أيضاً: وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن لهيعة من الكتابيين للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه (٢).

ومثلما أنصف ابن حبان ابن لهيعة وأخذ فيه بالتفصيل؛ لأنه نظر إلى الإسناد نظرة شمولية أنصف عمرو بن شعيب، قال ابن حبان: "كان أحمد بن حنبل وعلى ابن المديني وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديثه. وتركه ابن القطان، وأما يحيى بن معين فمرض القول فيه ثم قال: "إذا روى عمرو بن شعيب عن طاوس وابن المسيب عن الثقات غير أبيه فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروى عن هؤلاء. وإذا روى عن أبيه عن جده، ففيه مناكير كثيرة. لا يجوز الاحتجاج عندى بشيء رواه عن أبيه عن جده؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلأ أو منقطعاً، لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو. فإذا روى عن أبيه فسابؤه شعيب، وإذا روى عن جده وأراد عبد الله ابن عمرو جد شعيب فإن شعيباً لم يلق عبد الله بن عمرو. والخبر بنقله هذا منقطع، وإن أراد بقوله عن جده جده الأدنى فهو محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد بن عبد الله لا صحبة له فالخبر بهذا النقل يكون مرسلأ... والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة. لأن الله جل وعلا لم يكلف عباده أخذ الدين عمن لا يعرف، والمرسل والمنقطع لا يخلو ممن لا يعرف، وإنما يلزم العباد قبول الدين الذي هو من جنس الأخبار إذا كان من رواية العدول حتى يرد به عدل عن

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق ١١ / ٢ .

عدل إلى رسول الله ﷺ موصولاً. وقد استبرت ما قاله فلم أجد من رواة الثقات المتقنين عن عمرو فيه ذكر السماع عن جده عبد الله بن عمرو، وإنما ذلك شيء يقوله محمد بن إسحاق وبعض الرواة؛ ليعلم أن جده اسمه عبد الله بن عمرو فأدرج في الإسناد. فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا مجانبة ما روى عن الثقات غير أبيه<sup>(١)</sup>.

وقال في ترجمة عبد الخير: "من ولد ثابت بن قيس... روى عنه الفرغ ابن فضيلة (منكر الحديث جداً، فلا أدرى المناكير في حديثه منه أو من الفرغ ابن فضالة؛ لأن الفرغ ليس في الحديث بشيء)، وإذا كان دون الشيخ شيخ ضعيف لا يتهياً إلزاق الوهن بأحدهما دون الآخر، على أن الواجب مجانبة ما رواه من الأخبار"<sup>(٢)</sup>.

إن العبرة من نقد المروى هو قبوله أو رده والغاية ليست هي جرح الناس، وما دامت الغاية تحققت، فإن الإفراط في دراسة الوسيلة (السند) لا مبرر له، إن الغاية هي الاحتياط والشك المنهجي الذي يجعلني أتوقف في قبول الرواية و"عثمان بن عطاء ابن أبي مسلم الخراساني: يروى عن أبيه... وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها فلست أدرى البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه. وهذا شيء يشتبه إذا روى رجل ليس بمشهور بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها عن غيره لا يتهياً إلزاق القدر بهذا المجهول دونه بل يجب التكتب عما روى جميعاً حتى يحتاط المرء فيه لأن الدين لم يكلف الله عباده أخذه عن كل من ليس بعدل مرضى"<sup>(٣)</sup>.

(١) المجروحين : ٢ / ٧٣ .

(٢) السابق ٢ / ١٤١ .

(٣) السابق ٢ / ١٠٠ .

إنهم من خلال رواية التلاميذ عن الراوى وروايته عن شيوخه يحكمون على عدالته، (فغنيم بن سالم، شيخ يروى عن أنس بن مالك العجائب، روى عنه المجاهيل والضعفاء، لا يعجبني الرواية عنه فكيف الاحتجاج به، وكيف يجوز الاحتجاج بمن يخالف النقات فى الروايات ثم لا يوجد من دونه أحد من الأثبات... حدثنا عثمان ابن عبد الله الأموى قال: حدثنا غنيم عن أنس بن مالك فى نسخه كتبناها عنه بهذا الإسناد أكثرها موضوعه لا يحل ذكرها فى الكتب فكيف الاحتجاج بها. وهذا شيخ لعل أصحاب الحديث قل ما يقع عندهم حديثه، وأكثر حديثه عند أصحاب الراى"<sup>(١)</sup>).

إنه من خلال تتبع ودراسة مروياته، وجدوا أنها قليلة عند أصحاب الحديث، وكثيرة عند أصحاب الراى وهذا أمر يجعل المحدثين فى شك من أمره؛ لأنه لماذا لم يرو عنه إلا أصحاب الراى؟!

إن المحدثين تعودوا أن يوردوا المناكير أسفل ترجمة الراوى الذى عليه العهدة فى روايتها، لكنهم قد يستدركون وينبهون إلى أن هذه المناكير أولى وأليق بفلان، جاء فى ترجمة (فضيل بن مرزوق) أنه (يروى عن عطية وذويه) وروى عنه العراقيون، وهو منكر الحديث جدًا، كان ممن يخطئ على النقات ويروى عن عطية (الموضوعات، وعن النقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره، والذى عندى أن كل ما روى عن عطية) من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها"<sup>(٢)</sup>. إن النظرة الكلية إلى السند هى التى برأت فضيلًا لأن العهدة على عطية. وإيراد المرويات المنكرة أولى بأن توضع أسفل ترجمة عطية لا فضيل. أى أنه لدراسة مرويات راو ما، ينبغى ألا ننظر فى ترجمته فقط، بل علينا أن

(١) السابق: ٢ / ٢٠٣.

(٢) السابق: ٢ / ٢٠٩.

ننظر فى تراجم شيوخه وتلاميذه.

إن الرواة قد يبتلى أحدهم بآبن سوء فيضع له الحديث أو يدخله عليه فيتلقن الراوى الأب حديث ابنه ولا يدرى وهذا عيب، والدفاع الوحيد عنه أنه لم يعتمد هذا الأمر فتقبل روايته فى الشواهد والمتابعات ولا يترك كلية. جاء فى ترجمة "قيس ابن الربيع الأسدى": "قال أبو حاتم - ابن حبان -: "قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعناها فرأيت صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً فلما كبر ساء حفظه(\*) وامتحن بآبن سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بآبنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التى حدث بها من سماعه. وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما فى حديثه من المناكير التى أدخلها عليه ابنه وغيره(١).

إن تعميم الأحكام هو السبب - فى بعض الأحيان - فى الاختلاف فى الحكم على الرواة، والضابط العلمى هو عرض آرائهم على محك ومعيار السبر والاعتبار والتخريج، لذلك أورد ابن حبان بسنده إلى ابن نمير قال: "إن الناس قد اختلفوا فى أمره وكان له ابن فكان هو آفته(٢). لقد قال ابن معين: لا يساوى شيئاً(٣) وقال غيره: "ما خلف مثله"(٤).

---

(\*) أى أن رواياته تخضع للتفصيل قد يكون منها الصحيح أو الحسن لذاته أو الضعيف الذى يصلح فى الشواهد والمتابعات.

(١) السابق ٢ / ٢١٩ .

(٢) السابق ٢ / ٢١٩ .

(٣) السابق ص ٢١٨ وانظر شاهداً آخر على أن الآفة من الآين فى السابق ٢ / ٢٢٩، ٢٤١ .

(٤) السابق: نفس الموضوع

وقد يستدلون على عدالة الراوى وجرحه من حال الرواة عنه  
"فمحمد بن منذر الشاعر... ليس يروى عنه رجل فيه خير" (١).

إن النظرة إلى الإسناد والمتن ككل هو الفصل أحياناً في الحكم  
على أصحاب المذاهب والفرق، فالراوى القادم يروى عن أنس بن  
مالك مرويات في فضائل على ليست عند الأول، إنه بمقارنة  
مرويات الراوى ومرويات شيخه يتضح أن الراوى من الغلاة في  
حب على "قمطر بن ميمون الإسكاف": (يروى عن أنس بن مالك  
وعكرمة، روى عنه يونس بن بكير وعبيد الله بن موسى، كان  
ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، يروى عن أنس ما ليس من  
حديثه في فضل على بن أبى طالب وغيره. لا تحل الرواية عنه) (٢).  
والدليل العلمى على ذلك روايته المرفوعة: "إن أخى ووزيرى  
وخليفتى فى أهلى وخير من أترك بعدى يقضى دينى وينجز  
موعدى على بن أبى طالب" (٣).

إن ابن حبان فى الشاهدين القادمين يعترف بأنه لا يستطيع ولا  
يجرؤ أن يحكم على عدالة راو، ما لم تتوفر وتتهياً الأدلة الكاملة  
على هذا الأمر، إنه يعترف بأن البعد أو الخوف والتوقف هو خير  
موقف يقدمه الإنسان، لن الله سوف يحاسبه لقدحه فى عدالة راو،  
والسبب فى هذا التوقف هو النظرة الكلية إلى السند، قال فى ترجمة  
(زيد بن عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم مولى عمر بن الخطاب)  
يروى عن أبيه... منكر الحديث جداً، فلا أدرى التخليط فى حديثه  
منه أو من أبيه، لأن أباه ليس بشيء فى الحديث، وأكثر روايته عن  
أبيه فمن هنا جنبنا عن إطلاق الجرح عليه دون الاختبار، على أن

---

(١) السابق ٢ / ٢٧١ .

(٢) السابق ٣ / ٥ .

(٣) السابق: نفسه، وانظر شاهداً آخر فى السابق ٣ / ٩ - ١٠، ١٦، ٣١ .

الواجب تتكذب حديثه لوجود المناكير فيه" (١).

وقال في ترجمة (يحيى بن عمرو النكري): "يروى عن أبيه عن أبي الجوزاء.... كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو من أبيه أو منهما معا، ولا نستحل أن يطلق الجرح على مسلم قبل الاتضاح، بل الواجب تتكذب كل رواية يرويها عن أبيه لما فيها من مخالفة الثقات والوجود من الأشياء المعضلات، فيكون هو وأبوه جميعا متروكين من غير أن يطلق وضعها على أحدهما ولا يقربهما من ذلك؛ لأن هذا شيء قريب من الشبهة، وهذا حكم جماعة ذكرناهم في هذا الكتاب جنبا عن إطلاق القدح فيهم لهذه العلة، على أن حماد بن زيد كان يرمى يحيى بن عمرو بن مالك بالكذب" (٢).

وابن حبان أفرد للرواة المظلومين بسبب خطأ شيوخهم أو تلامذتهم؛ لأن العهدة ليست عليهم - نوعا في مقدمة كتابه المجروحين جعله (النوع الرابع عشر)، قال: "ومنهم من امتحن بابن سوء أو وراق سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم، فكانوا يقرءون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيحدث به، فالشيخ في نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة. وجماعة من المدينة امتحنوا: حبيب بن أبي الوراق.... وكان منهم سفيان بن وكيع بن الجراح وكان له وراق يقال له قرطمة يدخل عليه الحديث في جماعة مثل هؤلاء يكثر عددهم (٣). ومن الرواة الذين ينبغي أن يحكم عليهم من خلال شيوخهم وتلاميذهم - (محمد

---

(١) السابق ١ / ٣٠٧ .

(٢) السابق ٣ / ١١٤ .

(٣) السابق ١ / ٧٧ .

بن حميد الرازى)، قال ابن حبان: "كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده... وقال أحمد بن حنبل: إذا حدث عن العراقيين يأتى بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم ابن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف لا يدرى ما هي<sup>(١)</sup>."

إن عدم مراعاة شمولية النظرة إلى السند هي التي جعلت أبا زرعة وابن وارة يقولان: "صح عندنا أنه يكذب" ثم رجع أحمد ابن حنبل عن رأيه في الأخذ بالتفصيل مع ابن حميد الرازى فكان "إذا ذكر ابن حميد نفى يده"<sup>(٢)</sup>.

وخير مثال على أنه ينبغي النظر للرواة عن الراوى قبل الحكم على مروياته - ما جاء فى ترجمة (بقية بن الوليد الحمصى الكلاعى... سمعت أحمد بن حنبل - رحمه الله - يقول: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى. قال أبو حاتم - ابن حبان لم يسبه أبو عبد الله - رحمه الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفى دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان فى الحديث، ولقد دخلت حمص، وأكثر همى شأن بقية فتتبع حديثه، وكتبت النسخ على الوجه وتتبع ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيت أنه ثقة مأمون، ولكنه كان مدلسا، سمع من عبيد الله بن عمرو وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمرو وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو والسرى بن عبد الحميد وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا

---

(١) المجروحين، ابن حبان: ٢ / ٣٠١ - ٣٠٤ .

(٢) السابق ٢ / ٣٠٤ .

بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رأهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال - كذا - فحملوا عن بقية عن عبيد الله وبقية عن مالك وأسقط الواهى بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به<sup>(١)</sup>. فى المثال قبل السابق (محمد بن حميد الرازى) نظر ابن حبان إلى شيوخه - أى الرازى - من أهل بلده، أى أن المكان يلعب دوراً كبيراً فى النظر إلى السند نظرة شمولية، وممن راعى هذا الأمر من المحدثين يحيى بن معين، نقل الذهبى: "وقال مضر بن محمد الأسدى: سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش، فقال: عن الشاميين حديثه صحيح، وإذا حدث عن العراقيين والمدنيين خلط ما شئت<sup>(٢)</sup>".

ونقل الذهبى قول ابن عدى فى بقية بن الوليد فقال: "وقال ابن عدى: إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت"<sup>(٣)</sup> وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل<sup>(٤)</sup> (\*).

وممن سجلوا هذه الظاهرة - أثر المكان والشيوخ والتلاميذ على تقييم الرواة - ابن رجب الحنبلى فى شرحه على علل الترمذى،

(١) المجروحين ١ / ٢٠٠ .

(٢) الميزان ١ / ٢٤٣ .

(٣) السابق ١ / ٣٣١ .

(٤) السابق ١ / ٣٣٧ .

(\*) وللزيد من التطبيقات عند ابن حبان انظر المواضع التالية من المجروحين: ١ / ٩١،

٩٢، ٩٤، ٩٨، ١٤٤، ٢٠٠، ٢٠١، ١٢٩، ١٣٣، ١٦٨، ١٨٧، ١٩٧، ٢٢٩، ٢٥٤،

٢٧٤، ١٨٥، ٢٩٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٥٥، ٣٤٣. ومن الجزء الثانى انظر ٢ / ٢٧٣،

١١٠، ١٢٣، ١٣٨، ٢٧١، ٢٤٠، ٣٠٦، ١٦١، ٣٧، ٣٠٣، ٤٢، ٣٠٠، ٥٢، ١٠٠،

١٤١، ٤، ١٤٦، ١٦. ومن الجزء الثالث انظر: ٣ / ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٩٥، ١١٤، ١١٩.



وسوف أسوق بعض الشواهد وأشير إلى الباقي في الهوامش، قال ابن رجب: "النوع الثاني من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط فمنهم (معمر بن راشد)، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعنى باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة. وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه. فمما اختلف فيه باليمن والبصرة - حديث: (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كوى أسعد بن زرارة من الشوكة" رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلًا. ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس(\*) والصواب المرسل<sup>(١)</sup>.

وممن مارس هذه النظرة الشمولية، ابن عدى في كتابه "الكامل في الضعفاء وعلل الحديث". لدرجة أن لابن عدى اصطلاحًا خاصًا به (فلان تقبل بفلان). ومعناه عنده أن الراوى قد تقبله الناس من أجل شيخه، فقد يكون شيخه من المشهورين والراوى قد انفرد عنه ببعض الأحاديث. قال في ترجمة مخول بن إبراهيم بن مخول: "كأنه قد تقبل بإسرائيل، وأكثر رواياته عنه، وقد روى عنه في

(\*) أى مرفوعا.

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب ٢ / ٧٦٧ - ٧٦٨، تحقيق ودراسة د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. وللمزيد انظر صفحات ٧٦٩، ٧٧٠ حتى صفحة ٨١٣ حيث أورد حوالى (٥٢) راويا ينبغي النظر في حال شيخوهم وتلاميذهم قبل الحكم عليهم.

أحاديث لا يروونها غيره، وهو في جملة متشيعي أهل الكوفة" (١) وقال في آخر: "كان قد تقبل بالثوري" (٢). وقال في آخر: "وموسى قد يقبل بأخيه" (٣). وقال: "ومحمد بن أبي حميد أحد من يقبل به أبو البختری" (٤). وقال: "وإسحاق قد تقبل بهذا الإسناد" (٥).

ومن نظرتهم الكلية إلى السند وأنه ينبغي تلمس العذر للرواة في الحكم عليهم - أن حكم الناقد اللاحق أن يرد هذا الحكم، جاء في ترجمة (خليفة بن خياط)، قال ابن عدي: "ولا أدرى هذه الحكاية عن ابن المديني: لو لم يحدث كان خيرا له، صحيحة أم لا.... إنما يروى هذا عن الكديمي، وهو لا شيء.... فدل هذا على أن الحكاية باطلة، ولخليفة من الحديث، الكثير ما يستغنى أن أذكر له شيئا من حديثه، وهو مستقيم الحديث صدوق" (٦).

وقال في ترجمة (نجين بن ثابت): "وهذه الحكاية عن يحيى أخطأ عليه من حكاها عنه لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا..." (٧).

وبناءً على النظرة الكلية إلى السند قال ابن عدي في ترجمة (خالد ابن عبد الدائم): "في حديثه بعض ما فيه وأرجو أنه لا بأس به إذا حدث عن ثقة وحدث عنه ثقة" (٨).

وقال في ترجمة (ثابت البناني): "وما هو إلا ثقة صدوق، وأحاديثه صالحة مستقيمة، إذا روى عنه ثقة... وما رأيت في

---

(١) مختصر الكامل ص ٧٤٥ ترجمة (١٩١٥).

(٢) السابق ص ١٦٤ (٢٠٢).

(٣) السابق ص ١٩٣ (٢٨١).

(٤) السابق ص ٧٧١ (١٩٩٠).

(٥) السابق ص ١٤٩ (١٥٥).

(٦) السابق ص ٣١٥.

(٧) انظر ص ٢٠٨ - ٢٠٩ (٣١٨).

(٨) السابق ص ٣١١ (٦٠١).

حديثه من النكرة فليس ذاك منه إنما هو من الراوى عنه، لأنه روى عن جماعة ضعفاء مجهولين، وأما هو نفسه إذا روى عن فوقة من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة<sup>(١)</sup> وقال فى ترجمة بكير بن مسمار: "... فى حديثه بعض النظر... لا أعرف له شيئاً منكراً وعندى أنه مستقيم الحديث، فاستغنى عن أن أذكر حديثه لاستقامة حديثه؛ ولأن من روى عنه صدوق، وأرجو أنه لا بأس به<sup>(٢)</sup>".

واتفق ابن عدى مع ابن حبان على المستوى المنهجى - نظراً وتطبيقاً - حيث يريان أن الفيصل فى الحكم على الرواة هو اعتبار حديثهم، قال فى ترجمة (داود ابن عجلان): "هو معروف بهذا الحديث - انتفوا العمل، فقد غفر لكم، وهو يطوفون فى مطر....) وإن كان له غيره فلعله حديث أو حديثان وفى هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه فيثبتين أنه صدوق أو ضعيف؟ على أن البلاء فيه من أبى عقاب دونه"<sup>(٣)</sup>.

لقد حكم ابن معين والنسائى - المتشددان - على سليمان بن أبى سليمان القافلانى (بأنه: (متروك الحديث) - قاله النسائى. وهذا أمر يتعلق بالعدالة فالمتروك من أدنى مراتب الجرح فهى تعنى الرد والترك، وقال ابن معين: ضعيف وهذه قد تحمل على أنه يصلح فى الشواهد والمتابعات. أما أن يقول: (ليس بشيء) فهذا أمر لا يمكن تحمله مع قول ابن عدى: "لا أرى بأحاديثه بأساً إذا روى عنه ثقة"<sup>(٤)</sup>(\*)).

(١) السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ (٣١٨).

(٢) السابق ص ١٩٢ (٢٧٩).

(٣) السابق ص ٣٢٢ (٦٣٢).

(٤) السابق ص ٣٦١ (٧٣٩).

(\*) للمزيد انظر الصفحات التالية من مختصر الكامل لابن عدى ص ٦٥٦ (١٦٣٣)، ٦٧٣ (١٦٧٦)، ٤٩٨، (١١٤١)، ٥٤١ (١٢٨٥)، ١٧ (٢٢٠)، ١٨٦ (٢٥٩)، ٣٣٤ (٦٦١).

وليس معنى استخدام ابن عدى لهذا الأسلوب الإجرائي أنه كان مصيباً في كل الأحيان فقد ظلم ابن عدى (على ابن عاصم) وأورد في ترجمته ما ليس من مروياته المنكرة، فالأولى أن توضع في ترجمة غيره، حيث ساق جملة أحاديث، ثم قال: "حدثنا أحمد بن عبد الله بن سالم الباجدائي، حدثنا عبد القدوس بن عبد القاهر الباجدائي، حدثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أكل الطين - وفيه: فقد أكل من لحم الخنزير - وفيه ولا يبالى الله على ما مات يهوديا أو نصرانياً. وبه - مرفوعاً: من أكل الطين واغتسل به فقد أكل لحم أبيه آدم وأغتسل بدمه قال ابن عدى: وهذان باطلان بهذا الإسناد. قلت: حاشى علي بن عاصم - رحمه الله - أن يحدث بهما، والعجب من ابن عدى مع حفظه كيف خفى عليه مثل هذا، فإن هذين من وضع عبد القدوس فيما أرى. ثم قال ابن عدى: حدثنا الفضيل بن عبد الله بن مخلد، حدثنا العلاء بن مسleme، حدثنا علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس - مرفوعاً: من قرأ (يس) في كل ليلة ابتغاء وجه الله غفر الله له. وبه - مرفوعاً: خلق الله جنة عدن وغرس أشجارها بيده، فقال لها: تكلمي. قالت: قد أفلح المؤمنون. قلت: وهذان باطلان. ولقد أساء ابن عدى في إيراده هذه البواطيل في

---

٣٤٣ (٦٨٧)، ٣٢٢ (٦٣١)، ٣١٧ (٦١٩)، ٤٦٤ (١٠١٣)، ٣٤٨ (٧٠٢)، ٣٥٦ (٧٢٨)، ٣١٩ (٣٢٠)، ١٦٦ (٢٠٧)، ٢٩٩ (٥٦٢)، ٣٠٢ (٥٦٩)، ٣٠٤ - ٣٠٥، ٣١٣ (١٦٠٩)، ٢٢٩ (٣٦١)، ٣٤٦ (٦٩٩)، ٦٨٤ (١٧١٨)، ٧٧٢ (١٩٩١)، ٦٠٤ (١٥٠٠)، ٣١١ (٦٠٣)، ٣٢٣ (٦٣٢)، ١٩٢ (٢٧٩)، ٢٠٨ (٣١٨)، ٣١١ (٦٠١)، ٣١٠ (٥٩٦)، ٤٧٧ (١٠٧٠)، ٣٣٨ (٦٧٥)، ٤٢٤ (٩١٠)، ٦٨٥ (١٧١٩)، ٥٥٤ (١٣٣١)، ٤٣٩ (٩٥٤)، ٥٤١ (١٢٨٥)، ٤٤٣ (٩٦٧)، ٦٥٤ (١٦٢٩)، ١٩٢ (٢٧٨).  
والرقم بين القوسين يعنى رقم الترجمة.

ترجمة على، والعلاء متهم بالكذب<sup>(١)</sup>. إن من تطبيقات هذا الأسلوب الإجرائي أن ينظر الناقد إلى سلسلة السند كلها نظرة شمولية ليرى الضعيف أو الوضاع الذي يليق به هذا المتن المنكر. لقد استترك الذهبي - الذي اعتمد كثيرًا على منهجية ابن عدي - على صاحب الكامل ونقده بما نقد به النقاد، مما يجعل هذا النص نقدًا للنقد، لأن الذهبي جعل من أصوله ومصادره الكامل لابن عدي، وذكر هذا في مقدمة الميزان، وربط مصطلحاته في النقد بمصطلحات ابن عدي، ووافقه على بعضها، وإذا خالفه فإنه ينبه على هذا<sup>(٢)</sup>.

وممن مارسوا تطبيق هذه النظرة الشمولية إلى نسق الرواة الإمام الذهبي، وقال في ترجمة (شقيق البخلي): "ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف، لأن نكارة تلك الأحاديث من جهة الرواة عنه"<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حاتم المتشدد في (محمد بن واسع) الذي روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي المتشدد: "روى حديثًا منكراً، عن سالم عن أبيه، عن ابن عمر؟ لكن الذهبي قال: (قلت: النكارة إنما هي من قبل الراوى عنه)<sup>(٤)</sup>.

روى بسنده إلى أبي مسهر: كان الوليد بن أبي مسلم يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذابًا. وهو يقول فيها: قال الأوزاعي... فقال الوليد: أنبل الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء... ثم ساق رواية تدل على أن الأوزاعي برئ من رواية المناكير لأنها جاءت من قبل الضعفاء لا منه<sup>(٥)</sup>.

(١) الميزان ٣ / ١٣٧.

(٢) انظر مقدمة الميزان.

(٣) الميزان ٢ / ٢٧٩.

(٤) السابق ٨٥/٤.

(٥) السابق ٣٤٨/٤.

ونقل رأى ابن عدى فى الدفاع عن (عمران الواسط) وأن البلاء من (مالك ابن الحسين بن مالك بن الحويرث<sup>(١)</sup>).

وممن مارس هذا الأمر ابن حجر فى هدى السارى فى ترجمة (عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر الدمشقى) قال فيه: (أحد الثقات الأثبات، وثقه الجمهور) وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث مناكير، رواها عن أهل الكوفة، وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب بأن الذى روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وغيره هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وكانوا يغلطون فيقولون: ابن جابر، قال: فالحمل فى تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهموا فى اسم جده وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، قلت: وقد تبين ما وقع لأبى أسامة وغيره من ذلك ابن أبى حاتم عن بعض شيوخه وأبو بكر بن أبى داود، وأبوه وأبو بكر البزار وغيرهم وابن جابر واحتج به الجماعة<sup>(٢)</sup>.

كما أننا نجد تطبيقاً لتصورهم الشمولى فى دراسة السند ككل ونسق فى مبحثى (الاختلاط) و(التدليس).

### المختلطون ونسق الرواة:

يستحيل الحكم على الراوى دون معرفة من روى عنه من التلاميذ، ومن روى عنهم من المشايخ، ففى ترجمة كل راو تجد أسماء شيوخه وأسماء تلاميذه فعلى سبيل المثال نجد أن (سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلى البكرى الكوفى، أبو المغيرة) - نجد أن الإمام مسلماً روى له، وأصحاب السنن، والإمام البخارى تعليقا.

---

(١) السابق ٤٢٥/٣ وانظر أيضاً الميزان ٣٤٩/٢، مختصر الكامل لابن عدى ص ٤٤٣ ترجمة (٩٦٧) والميزان ٦٢٣/١ - ٦٢٤، ٢٧٨، ٦٦٩، ١٣٥/٣، ١٥٩، ١٥٨، ١٤٢، ٦٤١، شفاء العليل ص ٤٣١.

(٢) هدى السارى ص ٥٨٨.

وقد روى عن إبراهيم بن يزيد النخعي، وأنس بن مالك، وجابر بن سمرة، وسعيد بن جببر، وغيرهم. وروى عنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبو عوانة الوضاح وغيرهم.

وقال سماك بن حرب: أدركت ثمانين من أصحاب النبي ﷺ وكان قد ذهب بصرى، فدعوت الله فرد على بصرى<sup>(١)</sup>.

إن العدالة وحدها لا تكفى فى توثيق الراوى، قال يحيى بن معين فى (سماك): ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. وقال الذهبى: ساء حفظه. وقال محمد بن عبد الله ابن عمار: يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون فى حديثه<sup>(٢)</sup>. إنه لا بد من معرفة المطلق والمقيد فى الحكم عليه، ولا بد من إدخال المعيار الزمنى فى الحكم عليه أيضاً. قال يعقوب: روايته عن عكرمة مضطربة، وهو فى غير عكرمة صالح، ومن سمع منه قديماً مثل سفيان وشعبة فحديثه عنه صحيح مستقيم<sup>(٣)</sup>. والسبب فى كونه صحيح الحديث فى بعض الأحيان ومستقيماً، وأنه مضطرب فى أحيان أخرى - أنه اختلط<sup>(٤)</sup>. لذلك لا بد من النظر فى السند ككل، كنسق، كعلاقات يحكمها معايير أخرى غير العدالة، إنه لا بد من الحكم على الراوى من خلال ضبطه أيضاً، وهذا لا يأتى إلا عن طريق دراسة طرق التحمل والأداء، والاتصال والانقطاع واللقاء والمعاصرة، ولا يتم هذا دون معرفة التاريخ، دراسة أسماء الشيوخ والتلاميذ ومن روى

---

(١) راجع فى ترجمته تهذيب التهذيب الجزء الرابع ص ٢٣٢، التاريخ الكبير للبخارى (١٧٤/٢/٢، تاريخ بغداد ٢١٤/٩، نشر مكتبة الخانجي، مصر. وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ١٥٧، تحقيق الدكتور عبد المصطفى قلمجي، ط ١، دار الكتاب العلمية، بيروت، لندن.

(٢) المصادر السابقة: نفس الموضع.

(٣) السابق: نفسه مع.

(٤) كتاب المختلطين للحافظ العلاء ص ٤٩.

عنهم، أو رروا عنه، إنه لا بد من دراسة الراوى من خلال النظر إليه بما سماه ابن الصلاح ب "٦٥ علمًا"، والحق أنها مباحث ومسائل لعلم الحديث. وقد راعى المحدثون هذا الأمر.

ومن الأمثلة التى تدل على أن المحدثين نظروا إلى السند نظرة شمولية يدخلها معايير مكانية بالإضافة إلى المعايير الزمانية فى الشاهد السابق - مثل (عطاء ابن السائب)، الذى اختلط، إنه لا بد من معرفة رواة البصرة عنه ورواة الكوفة، ولا بد من تحكيم المعيار الزمنى فى عطاء أكثر من تحكيمه فى (سماك بن حرب) إنه بتحكيم المعايير القادمة فى مرويات (عطاء) يتضح لنا المقبول منها والمردود وما عدا ذلك يعتبر تعميمًا لأحكام تأبى الإطلاق. قال ابن حجر: "صدوق، اختلط، من الخامسة، روى له البخارى وأصحاب السنن<sup>(١)</sup>" قال أحمد ابن حنبل: ثقة رجل صالح، من سمع منه قديمًا فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثًا فسماعه ليس بشيء، وشعبة وسفيان ممن سمع منه قديمًا. وجريز، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل بن عليّة ممن سمع منه حديثًا. كان يرفع عن سعيد بن جببر أشياء لم يكن يرفعها.

وقال يحيى بن معين: لم يسمع عطاء من يعلى بن مرة واختلط، وما سمع منه جزء ليس من صحيح حديثه. وسمع منه أبو عوانة فى الصحة والاختلاط إلى شعبة وسفيان.

وقال ابن الصلاح: "عطاء بن السائب اختلط فى آخر عمره، فاحتج أهل العلم برواية الأكابر<sup>(٢)</sup> عنه/ مثل سفيان الثورى، وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان فى الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرًا".

---

(١) التقريب ٢٢/٢.

(٢) يقصد القدماء قبل تغييره.



وقال يحيى بن سعيد القطان: سمع حماد بن زيد بن عطاء قبل اختلاطه. وقال النسائي: رواية حماد بن زيد، وشعبة، وسفيان عنه جيدة. وصحح أيضًا حديثه عنه أبو داود والطحاوي.

وقال أبو حاتم: سمع منه حماد بن زيد قبل أن يتغير. وقال الطحاوي: إنما حديثه عطاء الذي كان منه قبل تغيره يؤخذ من أربعة لا من سواهم، وهم شعبة وسفيان والثوري، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد.

وقال حمزة بن محمد الكناني في أماليه: حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء، وقال عبد الحق في الأحكام: إن حماد بن سلمة سمع منه بعد الاختلاط، كما قاله العقيلي. وقال الأبناسي: وقد تعقب الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق كلام عبد الحق، وقال: لا نعلم من قال غير العقيلي، وقد غلط من قال إنه قدم في آخر عمره إلى البصرة، وإنما قدم عليهم مرتين، فمن سمع منه في القدمة الأولى صح حديثه.

وقال العقيلي: إنما يقبل من حديث عطاء ما روى عنه مثل شعبة وسفيان، فأما جرير، وخالد بن عبد الله، وابن عُلَيَّة، وعلي بن عاصم، وحماد بن سلمة، وأهل البصرة فأحاديثهم عنه مما سمع منه بعد الاختلاط؛ لأنه إن قدم عليهم في آخر عمره، فهو لاء وأمثالهم ممن روى عنه بعد الاختلاط، فلا يقبل حديثهم، وكذلك من روى عنه قبله، وبعده؛ كأبي عوانة، كما رواه عباس الدوري عن يحيى بن معين، وممن سمع منه بأخرة هُشَيْم، وليس له عند البخاري غير حديث واحد عن عمرو الناقد، عن هشيم، عن أبي بشر وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن أبي عباس قال: (الكوثر: الخير الكثير أعطاه الله إياه) إلا أنه قرنه بأبي بشر.

قال: وممن سمع منه أيضًا بأخرة من البصريين جعفر بن سليمان الضُّبَعِي وروح بن القاسم، وعبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّي وعبد الوارث بن سعيد. وقال أبو حاتم الرازي: وفي حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليف كثيرة، وقال حماد ابن زيد: قال لنا أيوب إن عطاء قدم من الكوفة فذهبوا فاستمعوا منه حديث أبيه في التسبيح؛ فإنه ثقة<sup>(١)</sup>.

لقد أدركت من سياق ترجمة عطاء أن أبين أن مروياته يستحيل الحكم عليها دون النظر في ترجمة كل اسم ورد فيها، والمرويات التي رواها أصحاب هذه الأسماء، كذلك لا يمكن دراسة عطاء وتلاميذه وشيوخه دون اعتبار المعيار المكاني (البصرة) و(الكوفة). ومن أكثر الأدلة على أنه لا بد من تحكيم معايير أخرى غير العدالة من مثل المعيار الزمني ما جاء في ترجمة (محمد بن الفضل أبو النعمان السُّوسِي الحافظ، عارم)، وهو معدود في البصريين.

قال أبو حاتم: اختلط في آخر عمره، زال عقله فمن سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد. وقال أبو داود استحكم به الاختلاط سنة ست وعشرين ومائتين<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم - أيضًا - : (اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعد الاختلاط، وبالجملة من سمع منه قبل سنة عشرين ومائة فسماعه جيد، وأبو زرعة إنما لقيه سنة اثنتين وعشرين. وقال أبو داود: بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث

---

(١) انظر في كل هذا كتاب المختلطين ص ٨٢ للحافظ العلاتي رقم ٣٣، ونفس الرقم في هامش المحقق حيث استدرك على الكتاب الأصلي عدداً من الرواة المختلطين، وانظر

الميزان ٧٠/٣، سير أعلام النبلاء ١١٠/٦.

(٢) كتاب المختلطين ص ١١٦ ترجمة (٤١).

عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة<sup>(١)</sup>.  
وقال محققه: "ومات عارم سنة أربع وعشرين ومائتين، فيكون  
اختلاطه ثمان سنين، على قول أبي داود، وأربع سنين على قول  
أبي حاتم"<sup>(٢)</sup>.

إن الحكم على الراوى وحده غير كافٍ فى الحكم عليه، فلا بد  
من الحكم الدقيق الشامل على تلامذته وشيوخه ومعرفة من روى  
عنه وعمن روى، ومتى، وكيف، وأين؟ وخير دليل على (متى  
روى)؟ الترجمة السابقة. إن سلسلة السند عبارة عن نسق من  
الرواة. وكل راوٍ لا بد من النظر إليه من خلال ال (٦٥) مبحثاً من  
مباحث هذا العلم قبل البت فى الحكم عليه؛ لأن هذا الأمر دين؟  
وعلىنا أن ننظر عمّن نأخذ ديننا!.

ومما يتعلق بأن على الناقد أن يراعى عدة معايير فى الحكم  
على المختلطين وأن عليه أن يحكم - منها - المعيار الزمنى، ما  
قالوه فى ترجمة (حفص بن غياث القاضى الذى تغير حفظه بعدما  
استقى، فمن كتب عنه من كتابه فهو ثقة صالح". وفى رواية "وإلا  
فهو كاذب"<sup>(٣)</sup>. أى أن الرواية عن المختلط من كتابه صحيحة.

### المدلسون ونسق الرواة:

ومن أكبر الأدلة على أن المحدثين نظروا إلى السند على أنه  
نسق وعلاقات - أنهم يربطون بين المحدث وشيوخه وتلاميذه  
بطريقة التحمل والأداء، ويحكمون عليه من خلالها، وخير مثال على  
هذا الأمر ما جاء فى ترجمة (الحسن بن يسار، والمشهور بالحسن

(١) الميزان ٧/٤، تذكرة الحافظ ١/٤١٠، تهذيب التهذيب: ٤٠٢/٩، والجرح والتعديل  
لابن أبي حاتم (٨٥/١/٤).

(٢) انظر هامش المختلطين ص ١١٧ - ١١٨.

(٣) كتاب المختلطين ص ٢٤.

البصري من أنه (سيد التابعين) روى له الستة، أى أنه متفق علي الاحتجاج به. "وكان ثقة في نفسه، حجة رأساً في العلم والعمل، عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر، لم يقصدها لذاته، فنكلموا فيه، فما التفت إلى كلامهم؛ لأنه لما حوَّق عليها تبرأ منها. نعم، كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: (عن فلان). فإنه يضعف، ولا سيما عما قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع"<sup>(١)</sup>.

لقد كانوا ينظرون إلى العلاقات بين الرواة داخل السند من خلال ألفاظ الأداء والتحمل، فقد يروى الراوى عن لم يلقه، أو لقيه وسمع منه أحاديث دون أخرى، ونجد صدى هذا في مباحث (الانقطاع) و(التدليس) و(الإرسال). ومن نبهوا إلى أهمية النظر إلى الإسناد ككل - كنسق - الإمام البيهقي، الذي قال: "تستدل بمعرفة صدق من حدثنا على صدق من فوقه"<sup>(٢)</sup>.

### **نسبية ومرونة معيار (العدالة الدينية):**

بعد العرض السابق لإيجابيات وسلبيات معيار (العدالة الدينية) يحق لى أن أتساءل - بمثابة فرض الفروض - هل سكت المحدثون عن مساوئ هذا المعيار؟ هل هناك حلول أخرى غير ما سبق لمساوئه؟

الإجابة سيتم تناولها من وجهين: أحدهما نظري، والآخر تطبيقي:

(١) الميزان ٥٢٧/١.

(٢) نقله السخاوى عن البيهقي في (المدخل إلى السنن الكبرى)، انظر فتح المغيـث ٣١٤/١، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

## نسبية ومرونة معيار العدالة الدينية في كتب الدراية [الجانب النظري].

ويؤيد حقيقة كون معيار العدالة الدينية نسبيًا يصلح في مكان دون آخر - وزمان دون آخر - أن النقد عند الصحابة بدأ بالضبط لا العدالة، وواقع التنظير له والحديث عنه في كتب الدراية أشار إلى ما يثبت نسبته.

ففي قضية: "هل الأصل في المسلم العدالة"؟ اختلف المحدثون على مذهبين:

**الأول:** الأصل في المسلمين هو العدالة. وهو مذهب أبي حنيفة، وصرح به ابن حبان، ومن المتأخرين ابن الوزير اليماني في كتابه "تتقيح الأنظار" مع شرحه "توضيح الأفكار". وقالوا: المسلمون على العدالة الدينية حتى يُطعن في الرجل منهم. فإذا طعن فيه توقفنا في قبول شهادته وروايته حتى تثبت له العدالة.

**المذهب الثاني:** المسلمون على الرد حتى تثبت العدالة. وهو مذهب المالكية والشافعية ورواية عن أحمد. حيث جعلوا العدالة صفة زائدة على الإسلام، وهو أن يكون ملتزمًا بواجبات الشرع ومستحباته مجتنبًا للمحرمات والمكروهات<sup>(١)</sup>.

إنَّ من قال: (الأصل الرد)، اعتبر العدالة الباطنة في ثبوت العدالة الدينية، ومن قال: (الأصل القبول)، اعتبر العدالة الظاهرة كافية في ثبوت العدالة الدينية<sup>(٢)</sup>.

واعترض ابن حبان على اشتراط العدالة الباطنة قائلاً: "من لم يعلم بجرح فهو عدل، إذ لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من

---

(١) الإضافة: دراسات حديثة ص ٤١ بقلم: محمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢) السابق ص ١٤٢.

الناس، معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم<sup>(١)</sup>. ومقولة سيدنا عمر القادامة من الاعتراضات على اشتراط عدالة الباطن، قال: "إن ناسًا كانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله ﷺ. وإن الوحي قد انقطع. وإنما نأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمناه وقربناه وليس لنا من سيرته شيء، والله يحاسبه في سيرته، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه ولم نصدق، وإن قال: إن سيرته حسنة"<sup>(٢)</sup>. ومن الاعتراضات على الرأي القائل بأن (الأصل العدالة) أن في ثبوت نسبة هذا القول لأبى حنيفة نظرًا<sup>(٣)</sup> - اشتراط عدالة الباطن - كما أن الآية التي استدلوا بها على صحة مذهبهم وهى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [سورة الحجرات: ٦] - من تفسيراتها أنه إذا كان ظاهر حال المسلم الفسق فإن الله أمر بالتثبت في خبر الفاسق فإنه قد يصدق<sup>(٤)</sup>.

والحق أن المذهبين أفرطوا ولم يعتدلا لأن القول بأن الأصل في السلم هو الفسق، فيه تفسيق بلا مفسق! ومعلوم أن عرض المسلم حرام لا يجوز القدح فيه بلا حجة وبدون حاجة. والقول بأن الأصل العدالة وأنها مستمرة في الراوى يوقعنا في الأخذ بحديث من لا يجوز الرواية عنه، بله الحكم له بالعدالة<sup>(٥)</sup>.

والفيصل في هذا الأمر هو الجمع بين الرأيين فالأصل في السلم حين البلوغ هو العدالة. ولا يحكم له ببقائها ولا بنفيها عنه إلا بعد

(١) التلقت لابن حبان (١٣/١) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط أولى.

(٢) فتح البارى بشرح صحيح البخارى: لابن حجر: (٥٢١٥) تحقيق: عبد العزيز بن باز ترتيب وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة المكتبة السلفية.

(٣) الإضافة ص ٤٥.

(٤) السابق ص ٥٦.

(٥) السابق ص ٥٨.

تبين حاله، فينظر هل بقى على حاله من العدالة أو لا؟ فإن بقى عليها تثبت له العدالة الدينية، فإن جهل توقف فيه حتى يتبين حاله. فلا يقال: إن الأصل العدالة وإنه يستمر عليها. ولا يقال: إن الأصل فى الراوى المسلم الفسق أو الرد، وأنه يستمر عليها حتى يتبين حاله. فالقول الوسط، هو الرأى الذى نسلم - عندما نأخذ به - من انتهاك حرمة مسلم بالحكم بفسقه دون حجة، ومن قبول خبر من لا يستحق القبول<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على نسبية هذا المعيار أنهم اختلفوا فى تعريف العدالة الدينية حيث قال ابن الصلاح: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون: عدلاً ضابطاً لما يرويه"<sup>(٢)</sup>. ويلاحظ أن كلمة (جماهير) لا تفيد الإجماع بمعناه الأصولى، وهو يساوى قولنا: "اتفق عليه جمهور أئمة الحديث والفقه، بمعنى أوصاف الراوى الذى يحتج به سواء فيما يرجع إلى العدالة الدينية أم فيما يرجع إلى الضبط"<sup>(٣)</sup>.

كما أن تقي الدين السبكي عرف العدالة الدينية بقوله: "العدالة: هيئة راسخة فى النفس تحمل على الصدق فى القول، فى الرضا والغضب، ويعرف ذلك باجتئاب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وملازمة المروءة، والاعتدال عند انبعاث الأغراض حتى يملك نفسه عن اتباع هواه"<sup>(٤)</sup>.

وغير الحافظ ابن حجر كلمة "هيئة راسخة" واستبدل بها كلمة "ملكة" فقال: "العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد

(١) السابق: ٥٧-٥٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية، بيروت ١٤٠١هـ.

(٣) الإضافة ص ٢٧.

(٤) نقلاً عن السابق ص ٢٨.

بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة<sup>(١)</sup>.

إن تعريف العدالة السابق عند السبكي وابن حجر، إذا اخذ على ظاهره، لا يكاد يتيسر وجوده في الرواة؛ وذلك بسبب:

- اشتراط هذه الملكة بالأوصاف السابقة تشديد لا يكاد يوجد إلا في المعصومين وأفراد من خلص البشر المؤمنين، وهذا يناقئ ما جاء في الحديث الحسن: كل بني آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون.

- اشتراط هذه الملكة لا دليل عليه من لغة ولا من شرع في وصف العدالة، وزد على ذلك أن هذه الملكة خفية ليست ظاهرة، فكيف تشترط؟ وبناء على هذا، لا يظهر أن مراد السبكي وابن حجر حقيقة لفظة (ملكة)؛ إذ ذلك أمر متعذر وجوده ويبعد إرادتهما له حقيقة؛ ولكن مرادهما مظنة وجودها، ويتحقق ذلك بمجرد عدم ظهور ريبة في الدين والمروءة، وهي التي عبر عنها ابن الصلاح بقوله: "السلامة من الفسق وخوارم المروءة"، وقد نص السبكي على أن هذا هو المراد في قوله السابق في تعريف العدالة لما قال: "ويعرف ذلك باجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وملازمة المروءة، والاعتدال عند انبعاث الأغراض حتى يملك نفسه عن اتباع هواه".

- إن اشتراط العدالة لا يتفق والواقع؛ لذلك فلا بد أن تفهم على أن المراد السلامة من ذلك غالبًا وينتج لدينا أن العدالة هي سلامة الظاهر - على سبيل الغالب - من أسباب الفسق وخوارم المروءة<sup>(٢)</sup>.

ويؤيد ما مر أن سعيد بن المسيب قال: "ما من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد، ولكن من الناس من لا تذكر

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٢٩، لابن حجر العسقلاني، بتعليق: إسحاق عزوز، المكتبة العلمية، بيروت.

(٢) الإضافة ص ٣٠.



عيوبه. من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: "لا أعلم أحداً أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحيى بن زكريا عليه السلام. ولا عصى فلم يخلط بطاعة؛ فإذا كان الغالب الطاعة فهو المعدل. وإن كان الأغلب المعصية فهو المجرّح"<sup>(٢)</sup>. وقال أبو بكر الباقلاني: "والعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر: هي العدالة الراجعة إلى استقامة وسلامة مذهبه وسلامته من الفسق وما يجري مجراه، مما اتفق على أنه مبطل للعدالة أنها: اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاز عن ارتكاب ما نهى عنه، مما يسقط العدالة. وقد علم من ذلك أنه لا يكاد يسلم المكلف من البشر من كل ذنب"<sup>(٣)</sup>. وقال الباقلاني أيضاً: "ولو عمل العلماء والحكام على أن لا يقبلوا خبراً ولا شهادة إلا من برئ من كل ذنب قل أو كثر لم يمكن قبول شهادة أحد ولا خبره؛ لأن الله تعالى قد أخبر بوقوع الذنوب من كثير من أنبيائه ورسله، ولو لم يُردّ خبر صاحب ذلك وشهادته بحال لوجب أن يقبل خبر الكافر والفاسق وشهادتهما وذلك خلاف الإجماع"<sup>(٤)</sup>.

وقال الذهبي: "ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة، أو ذنوب يقدر فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ"<sup>(٥)</sup>.

وقال الذهبي في مقدمة كتابه (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص ٧٩، طبع دائرة المعارف العثمانية،

حيدر آباد الدكن، وانظر ص ١٠١ أيضاً.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه ص ٣٠٥، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق، دار

الكتب العلمية، بيروت.

(٣) الكفاية ص ٨٠.

(٤) السابق: ص ٨١.

(٥) الميزان: ١٤١/٣.

يوجب ردهم) - وهو كتاب ألفه الذهبي للدفاع عن هؤلاء الرواة - قال: "هذا باب واسع - أى الطعن فى الرجال<sup>(\*)</sup> - والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث. والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفlichen"<sup>(١)</sup>. وقال فيه أيضاً: "فأما الصحابة رضى الله عنهم فبساطهم مطوى، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من النقات؛ فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل.. وأما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمداً، ولكن لهم غلط وأوهام، فمن ندر غلطه فى جنب ما قد حصل احتمال، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضاً ونقل حديثه وعمل به على تردد بين الأئمة الأثبات فى الاحتجاج بمن هذا نعتة"<sup>(٢)</sup>.

إن اشتراط (المروءة) فى (العدالة الدينية) إنما هو على سبيل القيد الاعتبارى الذى يعود إلى المحدث، بحسب ما يترجح لديه فى رواية الراوى، وتعريف (المروءة) كثيرة جداً، مما يعسر معه جعلها قيداً حقيقياً فى وصف العدالة الدينية. لقد ذكر ابن حبان ما يزيد على عشرين تعريفاً لها فى كتابه (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء)<sup>(٣)</sup>.

وبناء على ما سبق ينبغى أن تعرف العدالة الدينية على أنها: "غلبة الطاعة على المعصية مع الصديق والورع والمروءة. وإن شئت فقل: هى استقامة السيرة فى الدين، فالعدل من قارب وسدد، وكان خيره أكثر من شره"<sup>(٤)</sup>. لذلك ذهب ابن تيمية إلى أن العدل فى كل زمان ومكان وفى كل طائفة بحسبها أى بحسب هذه الطائفة، وابن تيمية

(\*) من عندى.

(١) ص ٢٦، ط دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. بيروت. لبنان.

(٢) السابق ص ٢٤..

(٣) ص ٢٣٠، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

(٤) الإضافة ص ٣٣-٣٤.

جرى على منهج من يقول برعاية المصالح فى الأحكام<sup>(١)</sup>. والحق مع ابن تيمية؛ فعلماء النفس والاجتماع يرون أن القيم نسببة تختلف باختلاف الأزمنة والأمكن وتختلف باختلاف الأشخاص<sup>(٢)</sup>.

لذا قال ابن حبان: "والعدالة فى الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأننا متى لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال أذانا ذلك إلى أن ليس فى الدنيا عدل؛ إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها؛ بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله. والذى يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله. وقد يكون العدل الذى يشهد له جيرانه وعدول بلده به وهو غير صادق فيما يرون من الحديث؛ لأنه هذا شئ ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث. وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث؛ حيث يُعدّل العدل على الحقيقة فى الرواية والدين معاً"<sup>(٣)</sup>.

وفى هذا النص يشير ابن حبان إلى أن العدالة الدينية وحدها لا تكفى للحكم على الراوى فأحياناً يكون غير صادق فى الرواية أو انشغل بالعبادة والزهد والتقشف عن الاهتمام بمذاكرة الحديث، ويشير إلى ذلك قوله: "وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث".

إن التخريج وعرض رواية الراوى على الثقاة الضابطين، وعدم الاغترار بظاهر صحة السند، والعلل -هى المعيار العملى للحكم على الراوى؛ لذلك قال الدارسون: "المرجع فى معرفة ما يزيده الراوى أو ينقصه من روايته تبعاً لهواه- المرجع فى معرفة ذلك

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص ٢٩. لطاهر بن صالح الجزائرى.

(٢) ارتقاء القيم ص ٢١٣، للدكتور عبد اللطيف محمد خليفة، عالم المعرفة، الكويت، رقم (١٦٠). دراسة نفسية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. وانظر ص ٧٦-٧٧ من (فى الصحة النفسية) للقرطى.

(٣) الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان ١٤٠/١.

إنما هو الاعتبار - أى السبر والاختبار والتقصي والتتبع(\*) - لحديثه بحديث النقات، فيعرف حاله من الضبط. وهذا إلحاقه بأمر الضبط ألصق وأوفق من العدالة الدينية. فمن عثر قى روايته على شئ من ذلك طعن فى ضبطه؛ فإن أكثر من مخالفة النقات اتهم فى دينه<sup>(١)</sup>.

إن من أكبر الأدلة على نسبية معيار العدالة الدينية - وهو دليل عملى واقعى - أن ابن عبد البر قال: "كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول فى أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه؛ لقوله ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله". ورد ابن صلاح عليه قائلًا: "وفيما قاله اتساع غير مرضى والله أعلم"<sup>(٢)</sup>. إن اختلافهم فى تصور حد للعدالة هو الذى جعلهم مختلفين فى تعريفها.

إن اشتراط المحدثين للعدالة الدينية كان شرطاً وقائياً واحترافياً خشية أن تتطرق أهواء الراوى - مصالحه الشخصية وميوله ومذهبه السياسى أو العقدى - إلى التغيير فى الرواية، هذا هو الهدف الرئيسى لهذا الشرط، وما عداه من أهداف كالطعن فى الرواة بلا سبب، أو بلا دليل بالجرح غير المفسر، أو تعميم حكم جزئى - كلها أمور لا تمت إلى العلم بصلة، ويجب تنحيها جانباً. إنه يحترز باشتراط العدالة الدينية من: الكذب أو التهمة به، الفسق، جهالة حال الراوى، البدعة.

والله أمرنا بالتثبت فى خبر الفاسق لا أن نرده، إن من أفضل أهداف هذا المعيار الأخلاقى هو التوقف للشك العلمى، للبحث فى مدى ضبط هذا الراوى، وخير تمثيل لتطبيق هذا المعيار هو الأخذ

---

(\*) من عندى.

(١) الإضافة: مرجع سابق ص ٣٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، علوم الحديث ص ٩٥، تحقيق: الدكتور العتر، المكتبة العلمية،

بيروت ١٤٠١هـ.

بالتفصيل فى رواية المبتدعة، هناك مرويات صحيحة فى حق الصحابة والإمام على بالذات، جاءت فى الصحاح والسنن وجاءت -أحياناً- على لسان أصحاب المذاهب؛ لكن منهم من كذب وبالف فى مدح على حتى جعله يحيى الموتى.

إن هذه القيمة لهذا المعيار جعلت أحد الباحثين وهو الدكتور محمد مصطفى الأعظمى؛ يقول: "وقد قرر العلم الحديث تأثير الاعتقاد النفسى على إدراك صاحبه وحواسه! وهذه سابقة علمية لأهل الحديث، حصلت لهم ببركة حديث رسول الله ﷺ" (١).

ومثلما فرق ابن حبان - فى السطور السابقة - بين العدالة والضبط، فرق الذهبي أيضاً بينهما على المستويين التطبيقي والنظري، فقال فى الميزان: "أبان بن تغلب الكوفى شيعى جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقة وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدى. وقال السعدى: زائغ مجاهر. فلقاتل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟. وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف؛ فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والخط على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة" (٢).

---

(١) منهج النقد عند المحدثين ص ٤١-٤٢ ط شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة،

ط ٢، ١٤٠٢هـ.

(٢) الميزان ٦-٥/١. مع أنهم يقبلون رواية الداعية أحياناً.

## العدالة والجهالة والنسبية:

إن من أسباب الجرح في العدالة: - طعن الراوى لكذبه، أو لتهمته بالكذب أو فسقه أو جهالته أو بدعته. أى أن هناك علاقة بين الجهالة والعدالة.

ومما يدل على نسبية العدالة - لنسبية الجهالة - أن "البخارى قد خرج في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لم يرو عنهم سوى واحد. وذلك منهما مصير إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه"<sup>(١)</sup>.

إن تحقق العدالة والضبط من شروط المحدثين لقبول رواية الراوى؛ قال ابن حجر: "الجهالة بالراوى وسببها أمران، أحدهما: أن الراوى قد تكثر نعوته اسم أو كنية أو: "لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظهر أنه آخر فيحصل الجهل بحالة، وصنفوا فيه الموضح لأوهام الجمع والتفريق أجاد فيه الخطيب والأمر الثانى: أن الراوى قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه وقد صنفوا فيه الوجدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سُمى أو لا يُسمى الراوى اختصاراً من الراوى عنه كقوله: أخبرنى فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان، وصنفوا فيه المبهمات، ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته؟ فإن سُمى الراوى وانفرد واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٢-١٠٣ بتحقيق: العتر.

ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك، أو روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حالة كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر<sup>(١)</sup>.

إن صنيع البخاري العملي، وتنظير ابن حجر من أكبر الأدلة على نسبية معيار العدالة وأنه يختلف من ناقد إلى آخر.

والحق أن الضبط هو الفيصل لا العدالة، الأول مادي ملموس أما العدالة فهي أمور معنوية تحتاج إلى ما قام به علماء النفس المعاصرين، وهو ما توفر لهم في قياس القيم<sup>(٢)</sup>. ولم يتوفر للمحدثين بالقدر الكافي.

قال المعلمي: "ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له، وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلساً واحداً، أو حديثاً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقيه لكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه ومنهم من يجاوز ذلك، فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه (تاريخه) من القدماء وإن يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره وإن كان الرجل معروفاً كثيراً. والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي

(١) نزاهة النظر، شرح نخبة الفكر ص ٤٩-٥٠، لابن حجر، نشر المكتبة العلمية، تعليق:

إسحاق عزوز.. بيروت.

(٢) انظر في قياس القيم ص ٢٦ من "ارتقاء القيم" مرجع سابق.

وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروى متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد، ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يبلغ على ظنه أنه الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوى، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم فى التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوى، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القرح، نص على ذلك فى (التقات)، وذكره ابن حجر فى (لسان الميزان) واستغربه؟ ولو تدبره لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوى فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط، ولو لم يبلغه ما يوجب طعناً فى دينه - وثقه. وربما تجاوز بعضهم، هذا كما سلف (\*) . وربما يبنى بعضهم على هذا حتى فى أهل عصره.. وهكذا يقع فى التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوى لحديث واحد استكرهه وقد يكون له عذر" (١).

إن مقصود المعلمى من كلامه أن كثيراً من الأئمة يبنون آراءهم فى الرجال على سبر حديث الراوى فى التوثيق والتجريح، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوى فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط، ولم يبلغه ما يوجب طعناً فى دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما يصنع ابن حبان، فإنه يورد الرجل فى كتابه "التقات" ويقول عنه: (لا أعرفه ولا أعرف أباه) (٢).

(\*) يشير إلى رأى ابن حبان.

(١) التتكيل بما فى تأنيب الكثرى من الأباطيل ٦٦/١ - ٦٧، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى (١٣١٣هـ - ١٣٨٦هـ)، تحقيق: الشيخ الألبانى، طبع المطبعة العربية، لاهور، باكستان، ١٤٠١هـ.

(٢) الإضافة ص ١٠٧، وانظر تعليق الألبانى على حاشية التتكيل ٦٧/١.



كما أن وجه توسع ابن عبد البر الذى أشار إليه ابن الصلاح سابقاً، أنه - ابن عبد البر - لم يطلب التتبع على عدالة الراوى الدينية، ولأن توسعه يشعر بأنه يرى ثبوت الضبط مع العدالة الدينية بمجرد كون الراوى مشهوراً ومعروفاً بعنايته بالعلم وحمله وعدم تبين جرحه<sup>(١)</sup>.

ويؤيد عملية السبر أن صاحبى الصحيح اعتمداً على سبر أحاديث الرواة الذين لم يقفوا على حالهم من العدالة الدينية والضبط<sup>(٢)</sup>.

إن ما ينتهى إليه هنا أن معيار العدالة نسبى كما قررت كتب الدراية، والضبط هو الفحص، ولا يتم هذا إلا بتخريج المرويات وسبر حديث الراوى عملياً. ومن أكبر الأدلة على نسبية هذا المعيار: تفاوت العدالة.

### تفاوت العدالة:

تحدث معظم المحدثين عن تفاوت مراتب الضبط<sup>(\*)</sup> ولم يشر كثير منهم إلى تفاوت العدالة لذلك نبه بعض المحدثين المنصفين - والجادين فى دراستهم - إلى تفاوت العدالة فقال: "والصحيح أن العدالة كالضبط تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف وقد أشار إلى ذلك علماء الأصول فى باب "الترجيح فى الأخبار"<sup>(٣)</sup>. وصرح به العلامة نجم الدين سليمان الطوفى فى (شرح الأربعين) حيث قال: "إن مدار الرواية على عدالة الراوى وضبطه، فإن كان مبرزاً فيهما كشعبة وسفيان ويحيى القطان ونحوهم، فحديثه صحيح. وإن

(١) الإضافة ١٠٦.

(٢) السابق ص ١١٩.

(\*) انظر فى ذلك أى مصدر أو مرجع، مبحث (مراتب الجرح والتعديل).

(٣) الوسيط فى علوم الحديث ومصطلحه ص ٨٦ للدكتور محمد محمد أبو شعبة، رحمه

الله، ط عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

كان دون المبرز فيهما أو في أحدهما لكنه عدل ضابط في الجملة فحديثه حسن" (١).

وضرب أبو شهبة مثلاً لذلك فقال: "وقد مثل العلماء في باب الشهادة والرواية لذلك أيضاً بالمشى عارى الرأس، والأكل على قارعة الطريق. وفي الحق أن هذه الأمور التي تخل بالمروءة ترجع إلى العرف. والأعراف تختلف في هذا، ولو أخذنا بهذين الآخرين لتعذر وجود شاهد عدل اليوم لا يكاد أحد يغطي رأسه اليوم. وكثر من الناس يأكل في الطريق للضرورة لزحمة العمل وضيق الوقت فمن ثم لا نرى أن هذين يخلان بالمروءة أما البول في الطريق وفرط المزاح فلا يزالان من صفات المستهترين وإنما لا تقبل شهادة ولا رواية من أخل المروءة لأن الإخلال بها إما لخبيل في العقل أو نقصان في الدين أو لقلّة الحياء وكل ذلك رافع للنقّة بقوله (٢).

وأشار أيضاً إلى الصغائر والكبائر وقال: "إن من المباحات من يسبب الاحتقار ويذهب بالكرامة". وأشار إلى "الإفراط الذي يخرج الفعل عن حد الاعتدال كفرط المزاح" (٣).

وقد نقل الشيخ طاهر الجزائري (٤) رأى الطوفى هذا ولم يذكر

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري ص ٤٠٧، ط ١.

(٢) السابق ص ٨٥.

(٣) السابق ص ٨٥.

(٤) من أول من انتبهوا للتفريق بين مصطلحات (الوصف) ومصطلحات (القيمة) وشاركه في هذا الأمر "القاسمي" في قاعدة التحديث ونقل هذا التقسيم د. صبحي الصالح، د. يوسف خليف رحم الله الجميع. يدل على ذلك أنهم يفرقون بين (ثقة) و(صدوق) والعادل لا يقول إن درجة الضبط وحدها هي التي تفرق بين اللفظين إن وراء كل لفظ درجة من العدالة ودرجة من الضبط، إنهم أحياناً ينتقون من رواية الصدوق ويصحونها لغيرهم إذا وجدت الشواهد والمتابعات لها؛ لأن رواية الصدوق إذا لم يخالف تكون في درجة الحسن لذاته.

اسمه بل قال: (وقال بعض المحققين)<sup>(١)</sup> ثم بنى عليه آراء من الأهمية بمكان إن الاعتراف بنسبية العدالة وتفاوتها وأنها درجات هي التي جعلته قسم الرواة إلى درجات تقسيماً لم يسبق إليه، ولم يوجد عند غيره من المحدثين، إنه قام بعملية تباديل وتوافيق، وتقسيم عقلى قائم على قواعد المنطق، وهو فى نفس الوقت تقسيم لم يفرض على الظاهرة - مراتب الجرح والتعديل - بل هو تقسيم واقعى وافق الواقع العملى، وهو وصف دقيق لمراتب الرواة.

إن كل خطأ فى الدراسة والتحليل هو خطأ فى التنظير، وقد جلسنا نحن كثيراً نحن طلاب العلم، أمام بعض التقسيمات العقيمة التى لا أساس لها فى عالم الواقع، فلم نفهمها، ولم نجد من الكتب المشهورة ما يدلنا على الصواب. إننا باعترافنا بأخطائنا نكون على أول الطريق السليم لدراسة الظاهرة. إن الذين اعترفوا بتفاوت العدالة هم الذين قاموا بأفضل تنظير لمراتب الرواة. والعاقل هو الذى يقارن بين ما كتبه ابن الصلاح، والشيخ طاهر الجزائري؛ قال الأخير: "وقد تبين بذلك أن الرواة الجامعين بين العدالة والضبط ينقسمون باعتبار تفاوت درجاتهم فيها إلى تسعة أنواع:

النوع الأول: رواة فى الدرجة العليا من العدالة والضبط. النوع الثانى: رواة فى الدرجة العليا من العدالة، وفى الدرجة الوسطى من الضبط. النوع الثالث: رواة فى الدرجة العليا من العدالة وفى الدرجة الدنيا من الضبط. النوع الرابع: رواة فى الدرجة الوسطى من العدالة وفى الدرجة العليا من الضبط. والنوع السادس: رواة فى الدرجة الوسطى من العدالة وفى الدرجة الدنيا من الضبط. والنوع السابع: رواة فى الدرجة الدنيا من العدالة وفى الدرجة العليا من الضبط. النوع الثامن: رواة فى الدرجة الدنيا من العدالة وفى الدرجة

---

(١) مرجع سابق: نفس الموضع.

الوسطى من الضبط. النوع التاسع: رواة في الدرجة الدنيا من العدالة والضبط، وهذه الأنواع التسعة متفاوتة الدرجات بعضها أعلى من بعض، فالنوع الأول أعلى مما سواه من سائر الأنواع. والنوع التاسع أدنى مما سواه منها، وما سواها من الأنواع، منه ما يظهر تقدمه على غيره ظهوراً بيناً كالنوع الثانى بالنظر إلى النوع، ومنه ما يخفى تقدمه كالنوع الثانى بالنظر إلى النوع الثالث وكالنوع الرابع بالنظر إلى النوع الثالث وكالنوع الرابع بالنظر إلى النوع الخامس، ومنه ما يخفى تقدمه كالنوع الثانى بالنظر إلى النوع الرابع وكالنوع السادس بالنظر إلى النوع الثامن، وهذا من متعلقات مبحث الترجيح الذى هو من أصعب المباحث مسلماً وأبعدها مدرَكاً<sup>(١)</sup>.

إن لاختلاف الرواة عدالة وضبطاً أهمية فى نقد الروايات وبالتالي الترجيح بين رواية وأخرى. وهذا الباب أقرب لأصول الفقه منه إلى علم الحديث، على العالم أن ينقد ثم يرجح، فعلم الحديث يمدّه بالمادة الخام المقبولة كي يعمل عقله فيها اجتهداً واستنباطاً وفقهاً.

### **نسبية ومرونة معيار (العدالة الدينية): نظراً وتطبيقاً:**

هل انخدع نقاد المرويات بظاهر الرواة من صلاح وعبادة وإظهار تقوى وقبلوا مروياتهم دون تمحيص أو نقد؟ أفرد النقاد هذه الظاهرة بالدراسة والتنظير لها فى المقدمات المنهجية لكتبهم، ومارسوا هذه النظرية فى نقد المرويات تطبيقاً.

### **أولاً: الجانب النظرى (ابن عدى):-**

أورد ابن عدى مقدمة منهجية فى كامله قال: "باب ما يذكر عن الصالحين من الكذب ووضع الحديث". وأورد فيها آراء السلف فى

(١) توجيه النظر ص ٣٠.

هذه القضية، قال: "قال يحيى ابن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين في شئ أشد فتنة منهم في الحديث. وقال: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير. وقال - مرة: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث. وقال أبو عاصم النبيل: ما رأيت الصالح يكذب في شئ أكثر من الحديث. وقال المنذر بن الجهم - وكان قد دخل في الأهواء ثم رجع-: "اتقوا الله، وانظروا عمن تأخذون هذا العلم كنا نجتهد في أن نروى لكم ما نضلكم به"<sup>(١)</sup>. وعقد ابن حبان (نوعاً) تناول فيه رأى السلف في الصالحين الذين غفلوا عن حفظ الحديث وتعاوده، كان ترتيبه (الخامس)، وأورد كلاماً يساوى في مضمونه ما أورده ابن عدي<sup>(٢)</sup>. أى أن هذه الظاهرة شغلت المحدثين على المستوى النظرى ونبهوا إليها، وبذلك يثبت أن هذا المعيار لم يطبقه المنصفون من المحدثين بطريقة عشوائية وإنما راعوا النسبية في تطبيق، وكانوا - بعضهم - على درجة عالية من المرونة.

## ثانياً: الجانب التطبيقي: ومن أمثلته:

"سليمان بن عمرو، أبو داود النخعي الكندي"، قال الذهبي -نقلًا عن ابن عدي: "أجمعوا على أنه يضع الحديث. قال ابن حبان: أبو داود النخعي بغدادى، كان رجلاً صالحاً في الظاهر؛ إلا أنه كان يضع الحديث وضعاً، وكان قدرياً.. وقال الحاكم: لست أشك في وضعه الحديث على نقشه وكثرة عبادته"<sup>(٣)</sup>.

(١) مختصر الكامل ص ٩٤.

(٢) المجروحين ص ٦٧ من المقدمة وقال ابن حبان: "سمعت إبراهيم بن نصر العنبري قال: سمعت محمد بن يحيى الهمداني يقول: سمعت إبراهيم بن الأشعث يقول: سمعت أبا أسامة يقول: قد يكون الرجل كثير الصلاة، كثير الصوم، ورعاً، جازئ الشهادة، في الحديث لا يسوى ذه، ورفع شيئاً ورمى به" ٢٤/١.

(٣) الميزان: ٢١٧/٢. وقارن بـ ٢٢/٢/٢ (١٥٣٧) من "الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي".

وقال ابن عدى فى (زكريا بن يحيى أو يحيى الوقار، بصرى يضع الحديث ويوصله. وقال ابن عدى: سمعت مشايخ مصر يثنون عليه فى باب العبادة والاجتهاد والفضل، وله حديث كثير بعضه مستقيم، وبعضه موضوع، وكان يتهم بوضعها؛ لأنه كان يروى عن قوم ثقات أحاديث موضوعات<sup>(١)</sup>).

والحق أنه ليس كل الزهاد والعباد غير متقين؛ بل منهم المتقن الحافظ؛ قال الذهبي: "حبيب العجمي، زاهد البصرة فى زمانه. قلت: روى له البخارى فى كتاب الأدب، وما علمت فيه جرئاً؛ وإنما ذكرته هنا لئلا يلحق بالزهاد الذين يهمون فى الحديث"<sup>(٢)</sup>.

ونستطيع أن نجد مثلاً لتطبيق هذا المعيار - فى مرونته ونسبيته - فى ألفاظ الجرح والعدل عند المحدثين؛ قال الشيخ مصطفى إسماعيل: "وقولهم: فلان ليس بصاحب علم بل صاحب عمود، أو إنما يعرف بالصلاة ولا يعرف بالحديث" - قاله احمد فى عبيد الله بن زياد بن سمعان، والكلام فيه شديد الجرح". واللفظ عده الشيخ من ألفاظ الرد والتترك أى أن الراوى لا يصلح فى الشواهد المتابعات<sup>(٣)</sup>. والأصل فى الرواة "الصالحين" أنهم صدوقون من حيث العدالة، لكنهم قد يكونوا غير ضابطين فمروياتهم تقبل فى الشواهد والمتابعات - أصلاً - لكن إذا كثرت وهُمُّهم وغلب عليهم، أو رَوَوْا الموضوعات عن الثقات، فإنهم يُتركون، ولا يقبلون لا فى شواهد ولا فى غيرها. وللمحدثين فى قبول مروياتهم اعتبارات كمية وكيفية، منها ما يخص بسبر عدالة الراوى ومعرفة نيته من

---

(١) مختصر الكامل ص ٣٥١ ترجمة (٧١٣) وانظر التراجم (٧٨١) ٢٦٤، ١٦١٦، ١٨٩٦، ٥٣٥، ٦٨٤، ٨٠٠ وانظر كلاماً نظرياً فى هذه الظاهرة ص ٥٣٨ من السابق (ترجمة رقم ١٢٧٨).

(٢) الميزان: ٤٥٧/١.

(٣) شفاء العليل ص ٢٠٠ وما فيه من مراجع.

خلال سلوكه العملى وإقباله على الحديث وأهله، والسنة واحترامها والعمل بها؛ قال الذهبي: "محمد بن على بن الفتح... شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن. منها حديث موضوع فى فضل ليلة عاشوراء"<sup>(١)</sup>. أى أن الفیصل فى الحكم على الرواة - فى بعض الأحيان - يرجع إلى عدالة الظاهر، وبخبرة الناقد يعرف هل تعدد الراوى رواية الموضوع، أم كان (يُلَقِّن) فيحدث - وهَمَّا لعدم درايته بنقد المروى.

أولاً: رواية طعنوا فى عدالتهم مع أنهم محتج بهم (شواهد أخرى على مرونة معيار العدالة الدينية):<sup>(٢)</sup>.

كذلك من الجرح المردود بسبب العدالة - جرح من قبل بعض النقاد لرواة، هذا الجرح كان غير مفسر، وفى النهاية ثبتت عدالة هؤلاء الرواة، منهم: أولاً المجهولون - خدش بن مهاجر، عن ابن أبى عروبة، وعنه ابن بنت شرحبيل، والراوى إذا لم يرو عنه سوى واحد وروى - هو - عن واحد، صار مجهولاً، إلا أن يروى عنه واحد فقط - ممن يروون إلا عن ثقة؛ مثل: مالك، أو روى له البخارى أو مسلم فى الأصول، أو يحيى القطان، أو راو من الرواة المتشددين فى الجرح -؛ لذلك قال أبو حاتم: مجهول، لكن البخارى ومسلمًا والنسائى وثقوه ورووا له، وقال احمد ابن حنبل: كان من الثقات. وقال الساجى: تكلم فيه أزهر بن سعد، وقال ابن حجر: "قلم يلتفت إليه، احتج به مسلم والنسائى وروى له البخارى حديثاً واحداً

(١) الميزان: ٦٥٦/٣ وللمزيد من الأمثلة انظر ص ٦١١ من هدى السارى لابن حجر. و(١٩٦/١) من المجروحين لابن حبان. و(٣٢/٣/٢) (٢٨٣٢) من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى. (٧٤/٤) ميزان. (٣٣٤/٣) أيضاً، ١٩١/٤، (١٩٥/٢) من الكاشف للذهبي. والمجروحين لابن حبان: (١١١/١)، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٣٥، مختصر الكامل ص ١٨٧ - ١٨٨، ص ٧٧٢. وانظر كلاماً مفيداً فى ص ٢٦٧ من شفاء العليل.

(٢) الميزان: ٦٥٠/١.

فى الاستسقاء ءوبع علىه" (١).

ءانىا: من قىل فىهم (ىسب السلف) أو (من أصحاب الفرق):

الأصل فى الراوى الذى ىسب السلف أنه مءروء؁ لكن الواقع العملى - أءىانا - ىبءب ءلل هذا المعىار وعدم ءبائه وصدقه وموضوعىءه؛ لأن الراوى قد ىتهم بذلك؁ وفى الأصل هو برى؁ بسبب عداوة من قبل من حوله؁ وقد ىكون فى ءركه ضرر بسبب وءوء مروىاء عنءه؁ لىسء عند غىره؁ أى أن معىار الحاجة - فى هذه الحالة بعىنها - أقوى من معابىر أخرى ومنها (معىار العءالة الءىنىة). فى هذه الحالة ىكون نءاء المعىار فى (مروءئه) الذى ىكون بها (ءابءا) و(صاءقا) و(موضوعىا) (٢) كما ىرى أصحاب مناهء البءء العلمى الذى انءهوا إلى: "أن الطرىق نحو حل مشكلة العلوم الإنسانىة ىءطلب ءءمىىز بىن ما هو علمى ىءعلق بالمءءوى المعرفى؁ وما هو لا علمى ىءعلق باىءولوجىا أو فلسفة أو ءقوىم أو إسقاطاء أو رأى شائع؁ ولن ىءم هذا إلا بصىاغة قضاىا العلوم الإنسانىة على النحو الذى لا ىحل الحكم علىها معءمءا مقابىس الإىءىولوجىا أو الفلسفة أو سواهما؁ ومعنى هذا أن ءطوع القضىة العلمىة فى بءوء العلوم الإنسانىة لشروط صىاغة الفرض العلمى الذى ىقبل المواءة مع الواقع؁ من حبء المباء؁ وكل ما لا ىقبل هذا ءءطوىع ىظل ءارء المءءوى العلمى ءءى ىءء طرىقه فىما بعء لهذا ءءطوىع وهنا ىمكن أن نباء الطرىق نحو حل مشكلة العلوم الإنسانىة" (٣). وقد مارس نقاء المروىاء ءءبىق هذا المعىار؁ عرض

(١) هءى السارى ص ٥٦٠ لابن حجر. انظر مءالا آخر فى المىزان ٤٥١/٣.

(٢) فى عملىة المعابىر والمقابىس انظر ص ٢٤٤ من مشكلة العلوم الإنسانىة.

(٣) مشكلة العلوم الإنسانىة ءقنىنها وإمكانىة حلها ص ١٣٥؁ للءكءورة ىمنى ءسولى؁ ط ٢؁

١٩٩٦م؁ ءار ءءافة للنشر والءوزىع. مصر.



الفرض - وهو معيار العدالة الدينية - هنا على الواقع فثبت غير ذلك - أن الواقع كذبه في بعض الأحيان - فراعوا النسبية، ليس هذا عيبًا في المعيار، بل في تطبيقه، إنه علمي مائة في المائة؛ لأن (فلاسفة العلوم) قالوا: "هكذا نعود إلى القابلية للاختبار والتكذيب التجريبي.. إنها معيار للكشف عن علمية الفروض أو النظريات أو القوانين.. كما أوضحنا الكشف عن كونها - أى الفروض والقوانين - قابلة للتكذيب أو غير قابلة له.. إن القابلية للتكذيب - كما يرى بوير - هي خاصة منطقية تحدد معيارًا للعلم"<sup>(١)</sup>؛ لذلك قام المحدثون بتعديل هذا المعيار، العدالة الدينية، عندما قالوا بتقديم الجرح على التعديل، ووجدوا أنه سوف يفتح باب (السباب والحسد والبغض والكره) قالوا بـ (تقديم الجرح المفسر) ثم قالوا: لا يقبل كلام الأقران حتى لو كان مفسرًا.

إن الأصل في رواية (الذى يسب السلف) أنها مردودة؛ قال ابن عدي - نقلًا عن ابن معين: "تليد بن سليمان أبو إدريس: كان كذابًا يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو أحدًا من الصحابة لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"<sup>(٢)</sup>. وليس معنى هذا أن المحدثين أباحوا سب عثمان أو الصحابة، أو قالوا بأخذ العلم عنهم والتفصيل كما ذكرت في مقدمة الحديث، أنفًا، من أنه - ظلم لبعض الرواة إن الأخذ بالتفاصيل في الرواية من قيل فيه: يسب السلف ليس معناه إياحة الطعن فيهم، بل قصدت من ذلك أنه ظلم لبعض الرواة ومعيار الحاجة إلى روايتهم أشد، وقبول أخف الضررين قال به علماء أصول الفقه. والضرورات تبيح المحظورات<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ١٧٠ - ١٧١.

(٢) مختصر للكامل ص ٢٠٤، ترجمة ٣٠٧.

(٣) القاموس الفقهي مادة (ضرر) ص ٢٢٢، ٢٢٣ لسعدى أبو جيب، ط ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دمشق.

- والشواهد التالية خير دليل: "عمر بن سعد، روى له النسائي، ووثقه العجلي، لكن ابن معين يقول: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟ وقال الذهبي: هو في نفسه غير متهم<sup>(١)</sup>.

- و(إسحق بن سويد بن هبيرة العدوي، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وقال: كان يحمل على علي ابن أبي طالب. قال ابن حجر: له عند البخاري حديث واحد في الصيام مقروناً بخالد الحذاء، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي<sup>(٢)</sup>) وقال العجلي: عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي، أي أنهم اتفقوا على توثيقه - عملياً - وقبول مروياته، كان يحمل على علي<sup>(٣)</sup>، والرجل حديثه في الكتب الستة<sup>(٤)</sup>.

- (شَبَّث بن ربعي)، كان أول من أعان على قتل عثمان رضي الله عنه وهو أول من حرر الحرورية، وأعان على قتل الحسين بن علي، وأورده العجلي في الثقات<sup>(٥)</sup>، وذكره ابن حبان في ثقاته<sup>(٦)</sup>.

- أما يونس بن خباب فقد قال: عثمان قتل بنت رسول الله! قال ابن معين: كان يترفض، ومرة قال: رجل سوء كان يشتم عثمان، قال بن عدي: هو من الغالين في التشيع، وكان يحمل على عثمان وأحاديثه مع غلوه تكتب<sup>(٧)</sup>.

- أما (أحمد بن يوسف بن يعقوب البهلول)، فهو صحيح السماع، قال بن أبي الفوارس: كان داعية للاعتزال وكان متقناً<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الميزان ١٩٨/٣.

(٢) هدى الساري لابن حجر: ص ٥٥٠.

(٣) تاريخ الثقات ص ٢٥٧.

(٤) تهذيب التهذيب: ٢٢٤/٥.

(٥) تاريخ الثقات ص ٢١٤.

(٦) الثقات لابن حبان: ٣٧١/٤، ط الهند، ١٤٠٢هـ.

(٧) مختصر الكامل ص ٨٠٥ - ٨٠٦.

(٨) الميزان ١٦٥/١.

و(سالم بن عجلان الأقطس) وثقه أحمد والعجلي وابن سعد والنسائي والدارقطني وغيرهم. وقال أبو حاتم: صدوق نقي الحديث وكان مرجئاً. وقال الجوزجاني: كان يخاصم في الإرجاء داعيه وهو في الحديث متماسك وأفراط ابن حبان فقال: كان مرجئاً قلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات اتهم بأمر سوء فقتل صبراً<sup>(١)</sup>.

- أما "عباد بن يعقوب الروأجني الكوفي"<sup>(٢)</sup>، أبو سعيد، فهو رافضي مشهور إلا أنه كان صدوقاً وثقه أبو حاتم، وقال ابن حبان: كان رافضياً داعية. وقال صالح ابن محمد: كان يشتم عثمان رضي الله عنه. روى له البخاري والترمذي وابن ماجه<sup>(٣)</sup> والرافضة هم غلاة الشيعة.

و(عمار بن رزيق) ثقة، روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، كوفي<sup>(٤)</sup> ما رأيت - القائل الذهبي - لأحد فيه تلييناً إلا قول السليمانى: إنه من الرافضة فأنه أعلم بصحة ذلك<sup>(٥)</sup>.

وقد أفرد ابن حجر فصلاً<sup>(٦)</sup> في "هدى السارى" تناول فيه بالدراسة والتحليل أسماء الرواة - ومروياتهم - أصحاب المذاهب الذين احتج بهم الشيخان (البخاري ومسلم) أو أحدهما، منهم (١١) رُموا بالإرجاء، و (٦) رُموا بالنصب و(١٧) رُموا بالتشيع و(٢٧) بالقدر، و(١) بالرفض و(٢) برأى الإباضية من الخوارج و(١) بالوقف، و(١) برأى القعدية من الخوارج (والمجموع: (٦٦) راوياً من أصحاب الفرق.

---

(١) هدى السارى ٥٦٨ - ٥٦٩.

(٢) من شيعة الكوفة.

(٣) السابق ص ٥٧٩.

(٤) الميزان ٣ / ١٦٤

(٥) ص (٦٤٠ - ٦٤٢).

### ثالثًا: من اتهم بسرقة الحديث:

الأصل فى أخلاق "العالم" و"طالب العلم" ألا يسرق علم صاحبه وينسبه إلى نفسه، ولهذه القضية - عند المحدثين - علاقة بالرحلة فى طلب الحديث، فالذى يقاسى الغربة والتعب وتحمل المشاق من أجل سماع الحديث مشافهة للرواة وعلماء الحديث، لا يستوى مع الجالس فى بلدته، لذلك شددوا فى بداية الطلب على أخذ الحديث وجادة ورثوها، لذلك تحايل البعض على نسخ البعض وحدث بما فيها وادعى سماعها، لكن الجهابذة من النقاد قاموا بتميز السماع من غيره، يعرف ذلك أهل بلدة الراوى، والتاريخ يثبت أو ينفي هذا.

إن المسلمين فى اشتراطهم (عدم سرقة الحديث) وهو يوازى (العلم) فى الحقوق المعرفية الأخرى قد سبقوا أصحاب القانون الوضعى، الذى قالوا ب(حقوق الإنتاج الذهنى) وقالوا: "الحقوق الأدبية على الإنتاج لها أهميتها نظرًا لأنها هى التى تبعث على احترام الكاتب أو المؤلف وكتاباتهِ وإبداعاتهِ، حيث جاء فى الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة وأعلنته فى آخر عام ١٩٤٨م ما يفيد أن الإنسان المبتكر لإنتاج علمى أو أدبى أو فنى له حق التمتع بحماية مصالحه الأدبية والمادية التى تؤول إليه منه، وفيما يلى النص: "لكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى"<sup>(١)</sup>.

والأمثلة التالية خير مثال على مرونة "مِقياس العدالة" فى حكمهم على من اتهموا بسرقة الحديث: (قُطْن بن نسير)، روى له مسلم وأبو داود والترمذى، وقال ابن عدى: يسرق الحديث<sup>(٢)</sup>.

---

(١) حقوق الإنتاج الذهنى ص (٢٤) للدكتور أحمد سويلم العمرى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م. وص ٢٨٧ وما بعدها من كتاب (نظرية الحق ونظرية الالتزام للدكتورين جلال محمد إبراهيم، ومحمد عبد المعطى، ط ١٩٩٦ - ١٩٩٧م، لا ناشر.

(٢) الميزان ٣/٣٩١.

- و"حماد بن أسامة أبو أسامة الحافظ" روى له الستة. وذكر الأزدى، عن سفيان الثوري بلا إسناد، قال: إنني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة؛ كان أمره بينا، كان من أسرق الناس لحديث جيد<sup>(١)</sup>. و"أسيد بن زيد...، روى له البخاري مقروناً، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: من اتهم بالتدليس:

- (عمر بن علي بن عطاء بن مقدم)، قال ابن سعد: يدلس تدليساً شديداً يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت. لكن روى له الستة<sup>(٣)</sup>. و(يحيى بن أبي كثير) أحد الأئمة الثقات، روى له الستة، إلا أن يحيى القطان قال: "مرسلاته تشبه الريح؛ لأنه كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصحف"<sup>(٤)</sup>.

#### خامساً: من اتهم بالكذب:

- "أحمد بن عيسى التستري"، مصري، ثقة حجة، احتج به الشيخان، وما علمت فيه وهناً، فلا يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه: كذاب، وكذا غمزه أبو زرعة<sup>(٥)</sup>.

- و(جميع بن عمير التميمي)، قال ابن حبان: رافضى يضع الحديث.. وقال أبو حاتم: كوفى صالح الحديث من عتق الشيعة<sup>(٦)</sup>.

- والحسن بن مدرك السدوسي، قال النسائي في أسماء شيوخه: لا بأس به. وقال ابن عدي: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو

(١) السابق: ٥٨٨/١ وقارن بهدى السارى لابن حجر حيث قال: أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه (ص ٥٦٢).

(٢) الميزان: ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

(٣) السابق: ٢١٤/٣.

(٤) هدى السارى ص ٦٣٠. وانظر مثلاً آخر ص ٥٦٣ منه.

(٥) الميزان: ١٢٥/١ - ١٢٦، الرواة الثقات للذهبي ص ٥٣.

(٦) الميزان ٤٢٢/١.

عبيد الأجرى عن أبي داود: كان كذاباً يأخذ أحاديث بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد<sup>(١)</sup>.

سادساً: الإصرار على الخطأ:

لا يليق بأخلاق العالم طالب العلم الإصرار على الخطأ؛ لأن معنى ذلك بقاء العلم على ما هو عليه، إن هذا ضد الحوار والمناقشة والسؤال والتجديد والإبداع، لكن في بعض الأحيان قد يكون المراجع على حق، فيسمه المراجع بأنه لا يتحلى بأخلاق المحدثين، علم بذلك المحدثون، فأخذوا بالتفصيل.

إن محمد بن عبيد الطنافسى. صدوق مشهور، قال احمد: يخطئ ويصر، وهو ثقة. ووثقه ابن معين<sup>(٢)</sup>. و(إبراهيم بن مرزوق البصرى. قال الدارقطنى: ثقة لكنه يخطئ ويصر، ولا يرجع.

- أما (على بن عاصم) فقد قال ابن حبان: (كان ممن يخطئ ويقيم على خطئه فإذا بين له لم يرجع، والذي عندى فى أمره - ترك ما انفرد به من الأخبار والاحتجاج بما وافق الثقات؛ لأن له رحلة وسماعاً وكتابةً، وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق الترك، وأما ما بين له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون فى ذلك متوهماً أنه كان كما حدث به<sup>(٣)</sup>.

ويزيد الأمر تفصيلاً - الشيخ مصطفى إسماعيل فيقول: "وقد جعل شعبة وابن مهدي وغيرهما الإصرار على الخطأ من أسباب ترك الرجل، وترك روايته؛ لكن المسألة هنا فيها تفصيل: فالإمام من الأئمة قد يصر على خطئه ولا يضره شيئاً، كرواية مالك بن

---

(١) هدى السارى ص ٥٦٠. وللمزيد من الشواهد انظر ٧٣/١ من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى، ١٦٦/١، ص ٥٥٨ من هدى السارى، ٥٥٢ أيضاً، والميزان ٩٣/٣.

(٢) السابق ٦٥/١.

(٣) المجروحين لابن حبان ١١٣/٢ (مجلد واحد فيه ٣ أجزاء).

أنس في حديث (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)، أما إذا لم يكن المصر من هؤلاء الأئمة الكبار؛ بل كان من المتوسطين فعليه أن يسمع ويطيع، كما أنه ينبغي أن ينظر أيضًا إلى نوع الخطأ<sup>(١)</sup> أ.هـ. أى أنه لا بد من الرجوع إلى القرائن والملابسات التي تحيط بالمتناقضين أو الراوى والناقد؛ فقد يكون اختلاف تنوع، أو أن الرواية من قبيل الناسخ والمنسوخ وكلاهما صحيح فحينئذ ينبغي إعمال العقل بتطبيق مفاهيم (التقييد والإطلاق والإجمال والتفصيل والعام الخاص) - مفاهيم أصول الفقه وأصول الحديث.

سابعًا: الفسق:

قال الذهبي: (محمد بن عمر) أبو بكر الجعابي الحافظ من أئمة هذا الشأن ببغداد، على رأس الخمسين وثلاثمائة؛ إلا أنه فاسق رقيق الدين، وكان أحد الحافظ المَجُودين. قال أبو على النيسابورى: ما رأيت فى أصحابنا أحفظ من أبي بكر بن الجعابي، حيرنى حفظه<sup>(٢)</sup>. وجاء فى الميزان للذهبي، نقلًا عن أبي عدى، وعبدان: جميل بن الحسن الأهوازي. قال عبدان: كاذب فاسق. قال ابن عدى: أما فى الرواية فلا فإنه صالح. وذكره ابن حبان فى الثقات<sup>(٣)</sup>، وفى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى: "قال عبدان: كاذب، فاسق، فاجر"<sup>(٤)</sup>.

ثامنًا: العمل مع (الشرطة) ولبس زيهم:-

تتطلب مهنة (الشرطى) أن يكون جاذًا - فى بعض الأحيان؛ إلا أن بعضهم قد يسرف فيما يؤدى إلى الضبط والنظام فيؤذى الناس،

(١) إتحاف النبيل ص ١٣٣.

(٢) الميزان ٦٧٠/٣.

(٣) الميزان ٤٢٣/١، والمجروحين لابن حبان ٢٩٣/١.

(٤) ٧٥/١ رقم (٦٨٧).

مما حدا بعض المحدثين إلى تقييم سلوكه هذا والحكم على عدالته بالسلب، وعدم قبول روايته. والأمر في حاجة إلى التفصيل.

- (حميد بن تيرويه الطويل)، روى له الأئمة الستة واتفقوا على توثيقه؛ لكن يحيى بن يعلى المحاربي روى عن زائدة: أنه طرح- حديث حميد الطويل، وعلق الذهبي عليه قائلاً: إنما طرحه لنفسه سواد الخلفاء وزى أعوانهم<sup>(١)</sup>.

- و"أحمد بن سليمان بن أبي الطيب" روى له البخاري، وقال الذهبي: "وثق. وضعفه أبو حاتم وحده. وقال أبو زرعة: حافظ محله الصدوق. قلت: هو بغدادى، سكن مرو والرى وولى شرطة بخارى"<sup>(٢)</sup>.

تاسعاً: المزاح:-

للمزاح حدود ودرجات مثله مثل أى "قيمة" أو عادة ينبغي الاعتدال فيه، وله صله بعادة سيئة لا تثيق بطلاب العلوم وهى (المجون) واللعب مع (المجان)<sup>(٣)</sup>. إن الراويين التاليين، لم يسرفا فى المزاح؛ لذا لزم التفصيل، قال الذهبي: "أحمد بن المقدام، روى له البخاري، وهو أحد الأثبات المُستدِين، قال ابن خزيمة: كان كَيْساً صاحب حديث.. وإنما ترك أبو داود الرواية عنده لمزاح فيه"<sup>(٤)</sup>.

عاشراً: الحمق والتهيه:-

قال الذهبي فى سير أعلام النبلاء: "ابن وارة، محمد بن مسلم بن عثمان ابن عبد الله، الحافظ، الإمام المجود، أحد الأعلام، كان

---

(١) الميزان: ٦١٠/١.

(٢) السابق ١٠٢/١. وانظر أيضاً: ٣، ٨٩، ٣٧١/١ من الميزان.

(٣) انظر هدى السارى ص ٥٤٧ لابن حجر.

(٤) الميزان: ١٥٨/١ وانظر مثلاً آخر فى هدى السارى فى ترجمة شجاع بن الوليد، الثقة الذى اتفق على الرواية له.



يضرب به المثل فى الحفظ، على حمق فيه وتيه" <sup>(١)</sup>. وقال أبو جعفر ثلاثة من علماء الزمان بالحديث، اتفقوا بالرى، لم يكن فى الأرض مثلهم فى وقتهم، فذكر ابن وارة، وأبا حاتم، وأبا زرعة <sup>(٢)</sup>.  
حادى عشر: شرب المسكر:

قال يحيى القطان فى "عمر بن شونب" حدثنى من رآه سكرنا بالكوفة. قلت - القائل الذهبى -: "روى عنه وكيع وغيره وثقه ابن معين" وقال الذهبى: "على بن السراج المصرى حافظ متأخر متقن، لكنه كان يشرب المسكر قال الدارقطنى: كان يحفظ الحديث وكان يشرب ويسكر" <sup>(٣)</sup>. ويضاف إلى كل مما سبق الأمور التالية:

أن "أحمد بن عبد الرحمن" روى له الترمذى والنسائى وابن ماجه. روى ابن حجر قول المحدث إسماعيل بن عبد الله: كان يحلل النساء، ويعطى الشيء فيطلقهن، وكان سييء الحال بدمشق" <sup>(٤)</sup>.

أما "سليمان بن داود، أبو داود الطيالسى، فهو ثقة، وكان كثير الحفظ؛ إلا أن البعض سأله: أيهما أحب إليك يغفر الله لك ذنبًا، أو تحفظ حديثًا؟ فقال: أحفظ حديثًا، وكان سيئ الصلاة. والرجل حافظ كبير له مسند <sup>(٥)</sup>.

أما (سليمان بن مهران الأعمش) فهو الإمام، شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين... رأى أنس بن مالك، وروى عنه وكان عسيرًا فى الرواية، وسييء الخلق <sup>(٦)</sup>.

---

(١) ٢٨/١٣

(٢) السابق ٢٩/١٣.

(٣) الميزان: ٢٠٥/٣.

(٤) الميزان ١٣١/٣، وص ١٩٧ من مختصر الكامل لابن عدى.

(٥) تهنذب التهذيب رقم: ٨٩.

(٦) الثقات للمجمى ص ٢٠٤ وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢٢٣/٤.

و(مُشرح بن هاعان) قال فيه الذهبي: صدوق، لينه ابن حبان. وقال ابن معين: ثقة. وذكره العُقَيْلِيّ فما زاد في ترجمته أكثر من أن قيل: إنه ممن جاء مع الحجاج إلى مكة، ونصب المنجنيق على الكعبة<sup>(١)</sup>.

ومن خلال ما سبق أستطيع أن أقول: كل العلوم كما في المقدمة<sup>(٢)</sup> - حتى التي تتعامل مع مواد جامدة صامتة - لها أخطاء، وليس عيبًا أن يخطئ المحدثون في تطبيق هذا المعيار، فليس كلهم مخطئًا، والحق أن فيهم من تُعدُّ أخطاؤه ومعايبه، إن العيب في معيار العدالة كان في التطبيق، ولا يجزئ بشر في الدنيا كائنًا من كان أن يقول: أخطأ المحدثون في اشتراطهم (الأخلاق العلمية)؛ لكن يحق له أن يقول: إننا بشر، قد نطمع في تحقق المثالية؛ لكن نحاول الاقتراب منها، قدر استطاعتنا. والحق أنهم اعترفوا بقصور أدواتهم أحيانًا، وعملوا على تلافى القصور، والمحدثون بشر أخطأوا مثل غيرهم. إن السبب الحقيقي وراء اختلافات المحدثين، التي لم يتم الوصول إلى الراجح من بعضها حتى الآن - انظر ما يكتب عن الشيخ الألباني، والشيخ أحمد شاهر - رحمه الله أسفل الهوامش من كتب التحقيق والتخريج، لا لعدم حاسدًا لهما أو مستدركًا واصفًا لهما بالتساهل، والمؤلفات التي تخرج كل سنة في معرض الكتاب من طعن في الألباني - إن سبب هذه الاختلافات - في رأيي - هو الخلل الحاصل من سوء تطبيق معيار العدالة والتساهل والتشدد والاعتدال فيه. وقد أبنت عن بعض الخلل وأدعو الله أن يوفقني في معيار الضبط، فالاختلاف فيهما هو السبب في الاختلاف في (دلالات المصطلح)؛ واختلاف أحكام الناقد الواحد "في راو واحد" وسببه أيضًا

---

(١) الميزان ١١٧/٤.

(٢) مقدمة البحث.

الاختلافات في مصالح قضايا المصطلح الراجعة إلى التظهير دون عرض المعايير والمقاييس والمحكات والقواعد والأصول على الواقع العلمي، وعلى دنيا وقوانين البشر. مع ملاحظة أن واقع المحدثين النقدي لا يدعوا إلى (تخلي العلماء) عن أخلاقهم، فأنا غير مسئول عن هذا الغرض ولم أدع إليه، إنما أنا واصف لواقع علمي ها أنذا أنتقده وأبين إيجابياته وسلبياته.

ولا يسعني إلا أن أسوق نصاً للذهبي (يتعلق بأخلاق المحدث) وهو الضحك، قال الذهبي "يحيى بن حماد بن أبي زياد، الإمام الحافظ... قال محمد بن النعمان بن عبد السلام: لم أر أعبد من يحيى بن حماد، وأظنه لم يضحك. قلت: الضحك اليسير والتبسم أفضل، وعدم ذلك من مشايخ العلم، على قسمين:

أحدهما: يكون فاضلاً لمن تركه أدباً وخوفاً على نفسه المسكينة. والثاني: مذموم لمن فعله حمقاً وكبراً وتصنعاً، كما أن من أكثر الضحك استخف به، ولا ريب أن الضحك في الشباب اخف منه وأعذر منه في الشيوخ. وأما التبسم وطلاقة الوجه فأرفع من ذلك كله، قال النبي ﷺ: تبسمك في وجه أخيك صدقة". وقال جرير ما رآني رسول الله إلا تتبسم. فهذا هو خلق الإسلام، فأعلى المقامات من كان بكاء بالليل بساماً بالنهار. وقال العجلي: لن تسعوا الناس بأموالكم، فليسعهم منكم بسط الوجه. بقي هنا شيء: ينبغي لمن كان ضحوكاً بساماً أن يقصر من ذلك، ويلوم نفسه حتى لا تمجه الأنفس، وينبغي لمن كان عبوساً منقبضاً أن يبتسم، ويحسن خلقه، ويمقت نفسه على رداءه خلقه، وكل انحراف(\*) عن الاعتدال

---

(\*) قضية الانحراف المعيارى عند علماء الكيمياء، وعند علماء النفس، نبه الذهبي إليها مبكراً؛ لأنه معتدل يعترف بأنه بشر يخطئ ويصيب، يا له من تواضع! مع مراعاة الفارق بين الأزمنة والحقول المعرفية.

فمذموم، ولا بد للنفس من مجاهدة وتأديب<sup>(١)</sup>.

والنص كافٍ بنفسه، وليس في حاجة إلى أدنى إعمال عقل، فكله بيان شاف، يدل على خبرة قائله بالنفس الإنسانية.

إن مرونة المعيار ينبغي ألا تفهم على أن المحدثين تساهلوا - لقد كانوا معتدلين - المحدثون راعوا (الفروق الفردية) بين البشر، وراعوا أن القيم نسبية، وأن الحسد قد يدخل بين العلماء، واعترفوا بالقصور لأنهم بشر، هذه تحسب لهم لا عليهم. إن الخلل هنا استتركوه هناك - في معايير الضبط - والخلل في الاثنين استتركوه في "التخريج والتقييم"... ولهم أخطاء في النهاية مثل غيرهم. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أذكر الذين يخافون من الاعتراف بالخطأ، بما قاله الذهبي - ذو النصوص الذهبية - في سير النبلاء: "قلت: كلام الأقران في بعضهم إذا تبرهن لنا انه بهوى وعصبية، لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى، كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم ﷺ، وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتتوفر على حب الصحابة، والترضى عنهم، وكتمان ذلك متعين على العامة وآحاد العلماء، وقد يُرخص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العرى من الهوى، بشرط أن يستغفروا لهم، كما علمنا الله ﷻ حيث يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠].

فالقوم لهم سوابق، وأعمال مكفرة لما وقع منهم، وجهاد محاء، وعبادة محصنة، ولسنا ممن يغلو في أحد منهم، ولا ندعى فيهم

---

(١) سير النبلاء: ١٩/١٠.

العصمة، نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض.. وأهل بدر مع كونهم على مراتب.. ثم تكلم خلق من التابعين بعضهم فى بعض، وتحاربوا وجرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائدة فى بثها، ووقع فى كتب الجرح والتعديل أمور عجيبة، والعاقل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولحوم العلماء مسمومة، وما نقل من ذلك لتبيين غلط العالم، وكثرة وهمه، أو نقص حفظه، فليس من هذا النمط بل لتوضيح الحديث الصحيح من الحسن والحسن من الضعيف. وإمامنا - أى الشافعى - فبحمد الله ثبت فى الحديث، حافظ لما وعى، موصوف بالإتقان، متين الديانة، فمن نال منه بجهل وهوى ممن علم أنه منافس له، قد ظلم نفسه ومقتله العلماء، ولاح لكل حافظ تحامله، وجر الناس برجله، ومن أثنى عليه، واعترف بإمامته وإتقانه، وهم أهل العقد والحل قديماً وحديثاً، فقد أصابوا وأجملوا وهدوا ووفقوا وقد كنت وقفت على بعض كلام للمغاربة فى الإمام رحمه الله.. ولا ريب أن الإمام لما سكن مصر، وخالف أقرانه من المالكية، وهوى بعض فروعهم بدلائل السنة، تألموا منه ونالوا منه، وجرت بينهم وحشة غفر الله للكل، وقد اعترف الإمام سحنون وقل: لم يكن فى الشافعى بدعة<sup>(١)</sup>.

ولم يكن الذهبى معتدلاً فى تناوله لقضية (المزاج) فى مؤلفاته الخاصة بالحديث والرجال والتاريخ فقط، بل مارسها فى كتابه (الطب النبوى)، قال فى سياق حديثه عن (السمع المباح)، وغالب السماع من الباطل، لا من الحق فى شئ، ولكن الباطل منه مباح، ومنه مكروه ومنه محرم، فتدبر هذا ولا تبادر إلى تحريم ما وسعه الله على عبادة فيه وعفا عنهم، ومن صور السماع التى يكون فيها عبادة ليلة العرس لمن يحتسبه، وفى يوم العيد لمن يتخذة تأسيساً

---

(١) سير النبلاء ١٩/١٠ وما بعدها.

بنبيه ﷺ... فما عنفهم عز وجل على التجارة المباحة، واللهم الذى لم يحرمه علينا... وقد كان النبى ﷺ صاحب الملة الحنيفة السمحة يبتسم ويضحك، وربما مزح وجارى زوجته وأركب ابنى بنته الحسن والحسين على ظهره... ويتفرج على لعب الحبشة وزفتهم وإلى غير ذلك، وأين الكلاحة والقطوبة من شمائله الكاملة؟ وهو محب للنساء اللاتى هن من زينة الدنيا... فإن كان عليه الصلاة والسلام مع وصفه بما ذكرنا صواماً قواماً بكاء من عظمة الله أواها منيباً حليماً وقوراً، إليه قد انتهى الحلم والعلم والسخاء والنبالة والشجاعة له، وفيه جمعت المحاسن والخلق الحميدة المرضية وبمجموع ما ذكرنا وبأمثاله صار أكمل الخلق كلهم<sup>(١)</sup>.

### معيار ومصطلح الوثائق:

للوثيقة علاقة بالوثيقة. والوثائق والمعلومات والمكتبات أصبحت علومًا تدرس فى الجامعات الآن، والوثيقة التى تصلنا عن ثقة تغير حقائق كثيرة فيقيم الدارسون والباحثون عليها النتائج. إن الوثائق كثيرة قد تكون مومياء أو حيوان وجدوه تحت الجليد، يدرك هذا علماء الآثار والبيولوجى، وقد تكون تاريخية تتعلق بالفراعنة أو غيرهم أو لغوية يعرفها علماء اللغة.. إلخ الوثائق. ولا زال الناس يعتمدون على شهادة الثقات - وسيظلون - مسلمون وغيرهم - كما فى المحاكم، ورؤية الهلال، والصحافة، والشهر العقارى والجوازات وغيرها<sup>(\*)</sup> والمحدثون كغيرهم اعتمدوا على الرواة الثقات والصادقين واحتجوا بهم.

(١) الطب النبوى للذهبي، ط الحلبى ص ١٦١، ١٦٢، ط ١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

(\*) انظر فى الوثائق وأنواعها ص ١٣٠ من البحث التاريخى للدكتور محمود عرفة، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت.

ولدراسة هذا المعيار - الذى تبلور فى ألفاظ - فوائد كثيرة منها علاقة بغيره من الألفاظ كحجة ومتقن وثبت؛ لأن هذا يفيد عند الترجيح بين الرواة، ويفيد أيضاً فى تحديد الدلالة الدقيقة للألفاظ وبالتالي معرفة مرتبتها ودرجتها. عن الراوى الثقة يحتج بروايته إلا أن يهم - فى القليل والنادر - فتصبح روايته هذه (شاذة) إذا خالف من هو أوثق منه، أو معله، وتقبل زيادته - ويؤخذ فيها بالتفصيل - بشروط. وهذا المعيار طبقة النقاد مراعين فيه التفصيل، بدليل أن لفظ ثقة له درجات عندهم فقد جعله الشيخ مصطفى إسماعيل فى المرتبة الأولى وفى المرتبة الثانية<sup>(١)</sup>. وتظهر أهمية دراسة هذا المعيار - أيضاً - فى الترجيح بين آراء النقات أنفسهم عند المقارنة بين راوٍ يقال فيه (ثقة ثقة) وآخر يقال فيه (ثقة يهم) أو (ثقة منهم) ... إلخ كما سيأتى.

وابن حجر نفسه جعل لفظة (ثقة) على مراتب، فقال: "ومراتب التعديل: وأرفعها: الوصف بأفعل، ك: أوثق الناس ثم ما تأكد بصفة أو صفتين، ك: ثقة ثقة، أو: ثقة حافظ - من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت<sup>(٢)</sup>. أى أنه داخل اللفظ الواحد - الذى هو نتيجة أحكام من خلال معايير - ينبغى الأخذ بالتفصيل، مراعاة سياق الحكم داخل الجملة العربية ومراعاة صيغ المبالغة، وأسلوب التفصيل. فكلمة ثقة إذا أضيف إليها النقد والمعرفة.. الخ تقدم على كلمة (ثقة) وحدها. يدل على هذا أن ابن أبى حاتم فرق بين راوٍ ناقد يحتج بمروياته وبكلامه فى الرجال، وراوٍ ثقة يحتج به فقط<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر شفاء العليل ص ٥٨، ١٢١، ١٢٣ على سبيل المثال.

(٢) التكت على نزهة النظر ص ١٨٨، والباعث الحثيث ص ٨٨ مع الاختصار.

(٣) تاريخ يحيى بن معين ص ٩٣.

ويدل على تفصيل ابن حجر قولهم: "ما بين لابتيتها أوثق من فلان من برأ الله في الحديث هو فلان أو ليس على بسيط الأرض أوثق من فلان أو ما رأيت أسود الرأس أوثق من فلان" (١).

وقولهم: "فلان ثقة مسند عديم النظير وثقة كبير الشأن" وثقة عدل و"ثقة نظيف الإسناد" أى ينتقى فى الرواية فلا يحدث عن المجهولين والمتروكين والضعفاء، والمحدث الذى ينتقى فى الروايات قد بلغ الدرجة العليا فى العدالة والفهم، أما من جهة العدالة: فتركه للرواية عن الضعفاء يدل على ورع عنده، لأن إظهار كثرة الروايات أمر محبوب لدى نفوس المحدثين، ومن صبر على الرواية عن الثقات فقط فلا شك أن حديثه لا يكثر جدًا كما لو حدث عن كل أحد. وأما من جهة الفهم: فإنه لا يترك الرواية عن الضعفاء إلا من كان له بصر وتمييز لأحوال ومراتب الرواة (٢).

وقولهم: "إليه المنتهى فى الثقة" (٣) وقولهم: "فلان ثقة وزيادة" - قاله أحمد فى عمارة بن عمير (٤). وقولهم: "فلان ما فوقه أحد فى الثقة" (٥) وقولهم: "فلان غزير العلم ثقة عالم" - قاله الذهبى فى أبى سلمة بن عبد الرحمن (٦). وقولهم: (فلان أجل من أن يقال فيه ثقة" أو ما إذا سئل أحدهم عن راو: أهو ثقة؟ فقال: وزاد، ونحوه قول ابن معين فى عطاء بن يزيد: ثقة كفاية (٧). وقولهم: "ثقة ما أثبت

---

(١) شفاء العليل ص ٣٣.

(٢) السابق ص ٢٩.

(٣) السابق ص ٣٠.

(٤) شفاء العليل ص ٣٠ وقارن بالجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٦٧/٦.

(٥) السابق ٥٩، وسير النبلاء ٢٥٠/١٠.

(٦) تذكرة الحفاظ ٦٣/١.

(٧) شفاء العليل ص ٣٣ وقارن بتاريخ بغداد ٣٥/٧.



حديثه" - قاله ابن المدينى فى إسماعيل بن عُلَية<sup>(١)</sup>. وقولهم "فلان ثقة يصلح للصحيح" - قاله خميس الحوزى فى بحشل أبى الحسن أسلم بن سهل<sup>(٢)</sup>. وقولهم: "فلان أوثق من أساطين مسجد الجامع"<sup>(٣)</sup>. ومما يزيد أهمية دراسة هذا المعيار أن كلمة ثقة قد تُؤكَّد بأوصاف أخرى يدل على هذا قولهم: "فلان ثقة وفوق الثقة بدرجة" - قاله الدارقطنى فى إدريس ابن عبد الكريم<sup>(٤)</sup>. وقولهم فى الراوى: "هو ثقة فى الحديث جدًا"<sup>(٥)</sup>. وقولهم: "فلان فوق الثقة جبل" - قاله الدارقطنى فى الحسن بن عبد العزيز الجروى<sup>(٦)</sup>. وقولهم: "فلان ثقة مبرز"<sup>(٧)</sup>. وقولهم: "فلان ثقة نقى الحديث". وهذا يدل على أن الراوى يتحفظ فى الروايات فلا يروى إلا عن النقات، واللفظ قاله العجلي فى يحيى بن سعيد القطان<sup>(٨)</sup>. وقولهم "فلان ثقة فحل أو يعرف ما يخرج من رأسه"<sup>(٩)</sup> وقولهم: "كان فلان ثقة من أهل العلم بالحديث". أى أنه يعلم صحيح الحديث من سقيمه، وهذه درجة زائدة فوق الضبط والإتقان غالباً<sup>(١٠)</sup>.

مع مراعاة أن هذا اللفظ الأخير قد يأتى بمعان أخرى غير ما نحن فيه كقول الذهبى فى فليح بن سليمان العدوى: "كان صادقاً

(١) الميزان ٢١٧/١.

(٢) شفاء العليل ص ٤٧.

(٣) السابق ص ٢٩.

(٤) السابق ص ٤٦.

(٥) السابق ص ٣٢.

(٦) السابق ص ٣٢ وتهذيب التهذيب ٢/٢٩٢.

(٧) السابق (شفاء) ٣٤.

(٨) السابق ص ٤٥ وثقات العجلي ص ٤٧٢، وتكره الحفاظ للذهبي ١/١٢٨.

(٩) سير أعلام النبلاء ٩٣/١ وشفاء العليل ص ٦٠.

(١٠) السابق ص ٣٧.

عالمًا صاحب حديث وما هو بالمتين" (١). يدل على هذا أنه قال (صادقًا) فالراوي الذي ينزل عن رتبة ثقة وأخواتها يقولون فيه: (صدوق) أو (صادق) وهذا منهج للذهبي عهده عند كثيرًا لدرجة الغلبة عليه، ويقول هذا في الغالب بعد اسم الراوي مباشرة قبل أن يسوق آراء النقد فيه، وفي الغالب يكون هذا اللفظ محصلة لأقوال النقد فيه، وبخاصة إذا كان مختلفًا في توثيقه، وقد يكون المحدث عالمًا في الحديث لكنه غير عدل كالحفاظ الذين اتهموا وطعنوا في عدالتهم، وقد يكون عالمًا في غير الحديث كالقراءات والتفسير والفقه. ويدل على كلام ابن حجر قولهم: "قلان ثقة حلو الحديث" (٢).

مع مراعاة التفصيل في اللفظ السابق فإن، كان معناه انتقاءه في الروايات فهو دليل على كلام ابن حجر، وإلا فقد يكون سبب حلاوة حديثه هو علو إسناده، أو غير ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون معناه كالمعنى المقصود عند ابن حجر؛ لأن الإسناد لا يعنى مسحته، فهو مصطلح وصفى لا قيمي.

وما يتعلق بمعيار الوثاقة قولهم: "قلان ثقة ليس يروى إلا حديثًا صحيحًا". سئل الدارقطني عن بشر بن الحارث الزاهد المعروف بالحافي؟ فقال: زاهد جبل ثقة ليس يروى إلا حديثًا صحيحًا. وبشر هذا قال فيه إبراهيم الحربي: لو قسم عقل بشر على أهل بغداد صاروا عقلاء". وقول الدارقطني فيه يدل على تحريه وانتقائه في الروايات (٣).

وقولهم: "قلان ثقة بخ بخ" (٤) وقولهم: "قلان ثقة كان يتحرى الصدق" أي في الرواية (٥). وقولهم: "قلان ثقة حديثه يشبه حديث

(١) تنكرة الحفاظ ١/٢٢٣.

(٢) شفاء العليل ص ٢٩.

(٣) شفاء العليل ص ٥٩ وقارن بسير أعلام النبلاء ١٠/٤٧٥.

(٤) السابق ص ٥٨.

(٥) السابق ص ٥٧.

الإملاء". أى أنه غاية فى الثبوت؛ لأن مجلس الإملاء يتمكن الطالب فيه من الكتابة بإتقان بخلاف مجلس القراءة أو المذاكرة.

ويدل على أن دراسة المعايير تفيد فى تحديد الدلالات الدقيقة للألفاظ، وأن هذا يفيد فى الترجيح - أن قولهم (فلان ثقة صاحب حديث) أعلى منه (فلان صاحب حديث ومعرفة)<sup>(١)</sup>.

كما أن هناك ألفاظاً - مثل (ثقة) - يستحيل دراستها دون مقارنتها بألفاظ أخرى كقولهم (فلان متين). إن اللفظ الأخير أعلى من قولهم ثقة، يدل على هذا أن محمد ابن يحيى الذهلى قال هذا اللفظ - متين - فى حجاج الصواف، وشرحه ابن خزيمة فقال: يريد أنه ثقة حافظ<sup>(٢)</sup>.

إن كل الألفاظ السابقة من أعلى مراتب الجرح والتعديل وتطلق على الذين يحتج بمروياتهم ويؤخذ بقولهم فى الجرح والتعديل، يدل على هذا كلام ابن أبى حاتم فى مراتب الجرح والتعديل وكلام الذهبى فى مقدمة تذكره الحفاظ.

والدليل على ما أشرت إليه من أنه يؤخذ بالتفصيل حتى فى دراسة كلمة (ثقة) أنهم قالوا: "فلان ثقة وليس بمحل أن يقال له حجة أو ليس بالحجة". وهذا نفى لكونه فى منزلة من قيل فيه حجة لا نفى أنه ثقة يحتج به وحده من غير متابع، وقد قال عثمان ابن أبى شيبة فى أحمد بن يونس: "كان ثقة وليس بحجة" وعثمان بن أبى شيبة متعنت وكلمة (ليس بحجة) لا تنافى الوثاقة. وقد يقولون: "ثقة وليس بحجة على من هو بمنزلة (صدوق)، نقل هذا الذهبى عن يحيى بن معين الذى قال فى محمد بن إسحاق: (ثقة وليس بحجة) ثم قال الذهبى: صدوق بعد سياق رأى يحيى وآراء غيره.

---

(١) السابق ص ٤٣.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٠٣/٢ - ٢٠٤.

وقد يقولون: (ثقة ولا يحتج به) أو (ليس ممن يحتج به). فهذا معناه أنه ثقة في دينه ولكنه قليل الضبط فلا يحتج به بمفرده والعبرة بالسياق. واللفظ عده الشيخ مصطفى إسماعيل في المرتبة الثانية من مراتب التعديل<sup>(١)</sup>.

وقالوا: "هو ممن تقوم به الحجة إذا روى عن الثقات" - قاله أبو حاتم في أبي الزناد - وأبو حاتم متشدد فمثله إن قال هذا فعلى أقل أحواله أن يكون بمنزلة (ثقة)؛ لأنه لا يحتج في الغالب بمن قيل فيه صدوق أو لا بأس به. واللفظ عده الشيخ مصطفى في المرتبة الثانية أيضاً<sup>(٢)</sup>. وفي نفس المرتبة قولهم: فلان ثقة لم يذكر إلا بخير<sup>(٣)</sup>.

وقالوا (فلان القلب إلى أنه ثقة أميل). فهذا يدل على أن فيه اختلافاً لكن القائل يرى أنه لا ينزل عن منزلة ثقة، وليس ثقة مجتمع على توثيقه، فالمسألة اجتهادية واللفظ قاله ابن حبان في أسير بن جابر في الثقات<sup>(٤)</sup>. ويدل على التفصيل الذي رأيت أنه أن معنى قولهم: "ثقة" أنه عدل ضابط، ولا يلزم من هذا أنه لا يخطئ، فما من ثقة، بل وما من إمام مشهور إلا وقد أخطأ، لكن الراوى إذا كان صدوقاً في دينه وكان خطؤه قليلاً نادراً ينغمر في سعة ما روى أو لم يظهر ذلك في حديثه فهو ثقة يعمل بروايته، إلا أن يتضح لنا أنه أخطأ في حديث بعينه فيترك خطؤه ويقبل صوابه، والرجل إذا كثرت حسناته على سيئاته أو صوابه على خطئه نجاً وسلم، والماء إذا بلغ القلتين لم يحل الخبث كما قال الحافظ الذهبي، وليس من شرط الثقة أن يتابع في كل ما يقول، بل من

---

(١) تهذيب التهذيب ٥٠/١ وشفاء العليل ١٢٥.

(٢) للنبلاء ٤٤٦/٥ وشفاء العليل ص ٢٩.

(٣) السابق ص ١٢٦.

(٤) السابق ص ١٢٧ والثقات لابن حبان ٦١/٤.

شرطه ألا ينفرد بالمناكير عن المشاهير ويكثر منه ذلك<sup>(١)</sup>.

ويدل على التفصيل قولهم: "قلان ثقة يخطئ كما يخطئ الناس" فهذا يدل على أنه ثقة وأن الأخطاء التي توجد في حديثه أخطاء محتملة كأخطاء غيره على أنه ثقة، ولما لم تضر غيره أخطاؤهم، فكذلك أخطاؤه لا تضر، وقد قال أبو داود في سليمان ابن بنت شرحبيل: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس" فقليل له: أحجة هو؟ قال. الحجة أحمد ابن حنبل، وقال ابن معين: ثقة من جملة الحفاظ فنفي الأعلى، لا يلزم منه عدم ثبوت الأدنى<sup>(٢)</sup>. والحق أن دراسة كلمة (ثقة) لها دلالات دقيقة كثيرة تعرف من خلال السياق<sup>(\*)</sup>.

ومن هذه الفروق ما بين قولهم: "قلان ثقة" و"قلان موثق"، والثاني يدل على أن هناك كلامًا في الراوى لكن الراجح ثوبقه، بخلاف القول الأول فإنه جزمٌ بثوبقه من غير تردد، جاء في الميزان، ترجمة قبيصة بن عقبة الكوفي، قال أحمد: كثير الغلط وكان ثقة صالحًا لا بأس به"، وثوبقه يحيى بن معين إلا في الثوري، وقال ابن القطان: يروى عبد الحق في أحكامه لقبيصة ولا يعرض له وهو عندهم كثير الخطأ، قال الذهبي: بل هو محتج به عندهم موثق مع وجود غلطة. وقال - أيضًا - في ترجمة جعفر ابن مهران السبائك: موثق له ما ينكر<sup>(٣)</sup>.

كذلك هناك فرق بين قولهم (ثقة) و(وثقه). فالناقد إذا منهم إذا جزم بأن الرجل ثقة أو ضعيف فهو أبلغ في الحكم، ويدل على أن

---

(١) السابق ص ١٢٣ وقارن بالتكثير بما في تأنيب الكثرى من أباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى ص ٧١٢ بتحقيق: الشيخ الألبانى، ط لاهور، باكستان، ١٤٠١هـ.

(٢) السابق ص ١٢٧، وسير أعلام النبلاء ١١/١٣٧.

(\*) للمزيد من الدلالات الدقيقة انظر السابق ١٠/٣٦٨، ١٢/٣٦٤، وشفاء العليل ص ١٣٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٢٥ وكلها في ألفاظ المرتبة الثانية.

(٣) الميزان ١/٤١٨، ٣/٣٨٣ وقارن بشفاء العليل ص ٤٧٦.

القائل متأكد مما يقول، بخلاف ما إذا عزا القول إلى غيره، وقال: وثقوه أو ضعفوه أو وثقه فلان أو ضعفه فلان، فالظاهر أنه يريد أن يفلت من العهدة وأن تكون المسئولية على القائل<sup>(١)</sup>.

وهناك فارق بين قولهم (ثقة) و(وثق)، فقد فرق الذهبي في الميزان - ترجمة ثابت بن عجلان الأنصاري - بينهما، قال في سياق قول العقيلي فيه: (لا يتابع في حديثه)، وقول ابن القطان - متعقباً للعقيلي -: "إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً، أما من عرف بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه" - قال الذهبي: "قلت: أما من عرف بالثقة فنع، وأما من وثق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث؛ فلا يرقبه إلى رتبة الثقة. وتقل الشيخ مصطفى إسماعيل عن أحد شيوخه - الشيخ مقبل بن هادي - أن الذهبي إذا قال في الراوي: وثق فإنه في الغالب يعني توثيق ابن حبان للراوي، ولا بد من النظر في ترجمة الراوي والحكم عليه بما يستحق<sup>(٢)</sup>.

وينبغي التنبيه هنا إلى أن قولهم حجة أعلى من قولهم "ثقة"<sup>(٣)</sup>. وقولهم: ثقة أعلى من "يحتج به"؛ لأنهم قد يحتجون بالصدق أو من قيل فيه (لا بأس به)<sup>(٤)</sup>. وهناك فرق بين قولهم: "فلان ثقة وليس بحجة) و(فلان ثقة وليس حديثه بالحجة) فالقول الأول يحتمل وجهين: (١) أنه ثقة وليس بمحل أن يقال فيه (حجة). (٢) أنه ثقة في دينه ولكن ليس في ضبطه وإتقانه بل هو يهم. وأما القول الثاني: فلا يحتمل إلا الوجه الثاني من القول<sup>(٥)</sup> وفيما سبق دلالة

---

(١) شفاء العليل ص ٤٧٦.

(٢) الميزان ٣٦٥/١ وشفاء العليل ص ٤٧٥.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣٧٩/٣/٢ وشفاء العليل ص ٤٧٧.

(٤) السابق ص ٤٧٧ (شفاء).

(٥) السابق ٤٧٨.

على أن دراسة المعايير لا تتفصل عن دراسة الألفاظ، ولا تتفصل عن مناهج النقاد (تشدد - تساهل - اعتدال) ولا بد من دراسة اللفظ مقارنا بغيره من الألفاظ.. هذا ما هداني الله إليه.

وقد يقولون اللفظ ولا يريدون ظاهر العبارة كقولهم (ثقة متهم). وتفسير العبارة (ثقة يفرط في التشيع) فظاهر العبارة غير مراد، فلا بد من الوقوف على الدلالة الدقيقة للفظ، والعبارة ليست بجرح قادح، ومثال من وصف بذلك (خالد بن الرحمن بن بكير) فقد أخرج له الجماعة سوى أبي داود. وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهما قال ابن سعد: يعني كان متشيعا مفرطا. قال ابن حجر في هدى السارى: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه<sup>(١)</sup>. وإذا كان الثقات يؤخذ فيهم بالتفصيل فما الظن بمن قيل فيه (صدوق) أو (ضعيف)؟ إن هذا يدعونا إلى التأنى في الحكم على الرواة.

ودراسة هذا المعيار في وجهه السلبي (عدم الوثاقة) يفيد في تحديد دلالة الألفاظ فقولهم (فلان ليس بثقة) غير قولهم (فلان ليس بثقة في حديثه) فالقول الأول جرح شديد، لكنه جرح مجمل غير مفسر؛ لأن الباحث لا يدري ما السبب في عدم ثقة الراوى، هل بسبب شدة تخليطه مع ثبوت عدالته، أم بسبب غلوه في بدعته ونصرته لها، أم بسبب سرقة الحديث وكذبه؟ كل هذه أسباب يحتملها اللفظ أما إذا قالوا: (فلان ليس بثقة في حديثه)، فالراجع أنهم يعنون بذلك أنه عدل في دينه أما حديثه ففيه من المناكير والمصائب والطامات، إما لأنه قبل التلقين من الكذابين الأفاكين، أو

---

(١) انظر الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ص ٣٤ للدكتور يوسف محمد صديق، نشر مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. والميزان ٦٣٤/١، هدى السارى لابن حجر ص ٤٠٠، ط السلفية.

أدخل عليه فى كتابه أحاديث باطلة، فهذا الذى يظهر من مفهوم قولهم (ليس بثقة فى حديثه)<sup>(١)</sup>.

والاعتماد على الثقات والصادقين فى نقل المروى أمر شارك فيه المحدثون غيرهم من علماء مناهج البحث العلمى، قال الدكتور عبد الرحمن حبنكة تحت عنوان شروط الملاحظة والتجربة: "قال التجريبيون: والأخبار العلمية، أو شهادات الآخرين فى مجال العلوم، تنقسم إلى عدة أقسام: أ- فمنها ما يكون التسليم به والاعتماد عليه بعد تمحيص، وذلك حينما يقوم الباحث بنفسه بالتحقيق والتحقق من صحة أخبارهم وشهاداتهم عن طريق تجربة ماثلة لتجربتهم، أو الاستدلال عليه بطريقة علمية مقبولة (ب) ومنها ما يكون التسليم به والاعتماد عليه من غير تمحيص، كشهادات العلماء الموثوق بهم فى مواد تخصصهم وأخبارهم، ولا بد أن تكون الثقة بهم مسبقة بمراقبة عامة لهم، أكدت مبلغ ارتفاع منزلتهم العلمية فى مواد تخصصهم، وأكدت نزاهتهم وصدقهم فيما يقدمون من شهادات علمية. (ج) ومنها ما يكون موضوع ريبه وشك، لعدم بلوغ صاحب الشهادة العلمى مبلغ الثقة بخبرته أو

---

(١) شفاء العليل ٤٥١ وانظر للمزيد بشأن التفصيل فى دلالة ثقة السابق ص ١٣٧، ١٦٨، ٤٧٦، ١٢٧، ١٣٥. منه مع ملاحظة أنهم قد يقولون "قلان ثقة" فيمن هو أحد العباد وإن كان ضعيفاً فى الحديث، ويقولون هذا اللفظ فى من هو صحيح السماع من مشايخه وإن لم يكن يدرى ما الحديث، قال الخطيب البغدادي فى ابن خلاد أحمد بن يوسف بن خلاد النصيبى: كان لا يعرف شيئاً من العلم غير أن سماعه صحيح. وقال أبو نعيم: كان ثقة. وكذا وثقه أبو الفتح ابن الفوارس وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئاً (سير النبلاء ٧٠/١٦). والظاهر أنهم يطلقون هذا اللفظ أيضاً -عند المتقنين- ويقصدون به العدالة فى الدين لا الضبط (النبلاء ٢٥٤/١٦). ونحو ذلك قول ابن نقطة فى عبد الوهاب ابن بزغش: "هو ثقة لكن أخرى أحاديث مما قرب سنده ولا يعرف الرجال وربما أسقط من الإسناد رجلان أو أكثر وهو لا يدرى (شفاء العليل ص ٣٣٨ - ٣٩).



صدقه ونزاهته (د) ومنها ما يرفض رفضاً تاماً وذلك حينما يكون صاحب الشهادة العلمية جاهلاً بالاختصاص الذى يتحدث عنه، أو معروفاً بالكذب والتلفيق، أو حينما يثبت التحقيق العلمى بطلان ما ذكره الشاهد من شهادة<sup>(١)</sup>.

والحق أن المحدثين يتفقون والتجريبيين فى كل شئ عدا الخطوتين الأولى والأخيرة، فالتجريب ليس عندهم، والتحقيق العلمى من شهادات العلماء بإجراء التجارب ليس عندهم، والباقي مارسوه فى قبول ورد المرويات، نعم إنهم قد يرحلون لكى يتأكدوا من صدق ووثاقة الراوى ويجربوا عليه الصدق أو الكذب، وهذه طريقة عملية لا تجريبية بالمعنى الدقيق للتجريب.

ويؤيد ما سبق قول الدكتور أحمد فؤاد باشا فى أبى حنيفة الدينورى أحد علماء النبات العرب: "وهكذا يتضح منهج الدينورى العلمى فى تأليف كتابه الذى شمل وصف بضع مئات من النباتات التى رآها بنفسه أو سمع عنها من الأعراب والثقات"<sup>(٢)</sup>.

### معيار ومصطلح (الصدق):

حينما نولد تكون صفحات أذهاننا بيضاء خالية من أية مسجلات علمية أو إدراكية، ومنذ ولادتنا تبدأ أشرطة أذهاننا فى تسجيل ما يرد إليها من مدركات والطرق التى تتقل المدركات إلى أذهاننا ثلاثة:

- الطريق الأول: حواسنا الخمس الظاهرة.
- الطريق الثانى: مشاعرنا الوجدانية الداخلية.
- الطريق الثالث: ما ينقل إلينا من أخبار تصف لنا ما توصل إليه المخبرون من معارف، أو ما أرادوا أن يصوروه لنا سواء كان

---

(١) ضوابط المعرفة، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٢) التراث العلمى فى الحضارة الإسلامية، ص ١٣٦، ط دار المعارف.

موافقاً للواقع أو مخالفاً له<sup>(١)</sup>.

وإذا كان العلم هو: إدراك الشيء أو المعنى على ما هو عليه في الواقع<sup>(٢)</sup>. وإذا كان الكذب هو: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع<sup>(٣)</sup> - فإن الكذب يعنى تجهيل المنقول إليه الخبر، والصدق يعنى تعليمه، فالكذب ضد العلم والصدق يعنى العلم الصحيح. وكمال المعرفة يعنى مطابقة الإدراك لما عليه المدرك<sup>(٤)</sup>. وقد تناول علماء التربية الصدق بوصفه واحداً من "منظومة القيم" فى المجتمع. وهذه القيم تتحول إلى معايير للسلوك السوى من غيره، كما أن الثقافة تتحول إلى معايير لتقييم السلوك أيضاً. (فالقيم معتقدات راسخة تملئ على الإنسان فى مجتمع بشرى مترابط اختيارات سلوكية ثابتة فى مواقف اجتماعية متماثلة. والقيم لن تكون قيماً إلا إذا وصلت إلى مستوى العقيدة، لأن القيمة معتقدات تتصف بالثبات والرسوخ، وهى ليست كالرغبة أو الاتجاه حالة عرضية فى ظروف معينة... أما المعتقدات فهى الضمير الحى الباقي لجوهر الإنسان، ويصعب تغييرها فى أى ظرف أو تحت أى ضغط، وإذا أهين الفرد فى قيمه فكأنما أهين فى دينه وعرضه وكرامته<sup>(٥)</sup>). والقيم لها صفة العمومية بمعنى أنها ليست من الخصوصية بحيث تصبح مسألة فردية أو شخصية، ولو كان الأمر كذلك لتصادم الأفراد فى حياتهم الاجتماعية بمنظومات قيمية متعارضة، مما يؤدى إلى فقد التماسك والأمن والنظام<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ضوابط المعرفة، ص ١٧.

(٢) السابق ص ١٢٣.

(٣) المعجم الوجيز مادة (كذب).

(٤) ضوابط المعرفة ص ١٢٣.

(٥) أصول التربية إعداد قسم أصول التربية جامعة حلون، ط ١٩٩٩، مطبعة العمرانية

للأوقست ص ٣٢٤.

(٦) السابق ص ٣٢٥.

وقد خصّ علماء النفس والاجتماع قيمة الصدق بالذكر فقالوا: إن "القيم تملأ الاختيار السلوكي، وكلمة تملأ معبرة عن قوة فرضية أو إلزامية أو جبرية يحس بها الفرد عندما يوجد في مواقف نوعية متماثلة يلزمه فيها تحديد السلوك الواجب اختياره. فقيمة الصدق عند صاحبها المؤمن بها يجد نفسه ملزماً في كل المواقف التي تتطلب منه أداء الشهادة الشهادية أو الاعتراف - أن يقول الصدق حتى لو كان قوله مضراً به على المستوى الشخصي، وهو يأخذ بالصدق كاختيار لا مفر منه، تاركاً ما يناهض ذلك من كذب أو تمييع أو تحييد أو غير ذلك من اختبارات سلوكية ممكنة في مثل هذه المواقف"<sup>(١)</sup>.

والقيم تتحول إلى معايير للسلوك يتم بها تقييم سلوك النفس وسلوك الآخرين ويحدد الحسن والقبیح. فما دامت "القيم تملأ الاختيار السلوكي، فأنها لا تكون السلوك نفسه، وإنما هي فإرضة للسلوك الذي يعتبر مقبولاً أو مرغوباً في مجتمع الفرد، وهي بذلك تصبح معايير اجتماعية للسلوك. والمعيار له صفته الخلقية الحاكمة، فما حددته القيمة حسناً يكون حسناً، وما حددته قبيحاً يكون قبيحاً"<sup>(٢)</sup>.

والصدق من سمات الشخصية السوية، يقول د. سيد صبحي: (والصدق أحد أبعاد الشخصية الصحيحة نفسياً، لا يقتصر على القول فقط، بل لا بد وأن يكون الإنسان صادقاً في قوله وفعله، وقد أمرنا الله أن نتجنب الكذب وما يؤدي إليه من صراعات نفسية"<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ص ٣٢٥ - ٣٢٦. وفي تحول القيم إلى معايير انظر ص ١٢٣ من المرجع السابق. وتطبيق معايير السلوك السوي التي يقتنع الغالبية بها هي السبيل الوحيد إلى الحراك الاجتماعي السليم والمعيار هو الذي يفرق بين السلوك الصواب والخطأ المرغوب فيه والمرغوب عنه. السابق نفسه.

(٣) الإنسان وصحته النفسية، د سيد صبحي، ص ١٥٧، ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، المطبعة التجارية الحديثة. مصر.

والصدق يعرفه جيدًا من يعاني دراسة وتدريس مادة (المنهجية) في الجامعات، فله قيمة إيجابية في مناهج البحث العلمي، فصدق الباحث وبخاصة في التاريخ والقانون - وكل العلوم - لابد أن يكون من سمات الباحث الموضوعي في عرض مادته واستخلاص النتائج، والحياد في عرضها وبخاصة في مراحل الوصف والتفسير. والصدق نبه إليه علماء الحديث؛ لأن منهجهم يقوم على (تحقيق المنقول). والراوى إما أن يكون ثقة أو صدوقاً أو كذاباً فى نقل الأخبار. إن لفظة "صدق" حولها مشكلات كثيرة، والتعرف على دلالتها الدقيقة سوف يساعد على حل المشكلات الكثيرة فى علم الحديث.

### معيار الصدق فى كتب الدراية:

إن علمًا يقوم على النقل والتحقق من الرواية لابد وأن تشيع على السنة علمائه مصطلحات من مثل (ثقة) و(صدق)، وهذا أمر ألحت عليه كتب الدراية النظرية والجانب التطبيقي، كالرواية والنقد، وسوف أركز على ما يخدم هذا المعيار وأترك ما عداه.

قال ابن حبان - وهو من المتقدمين نسبياً: "إن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أن الخبر لا يجب أن يسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العادل"<sup>(١)</sup>. وقال ابن رجب الحنبلى - وهو من المتأخرين نسبياً -: "رواة الحديث أربعة أقسام: (١) من هو متهم بالكذب (٢) ومن هو صادق، ولكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه، وهذان القسمان متروكان. (٣) ومن هو صادق ويغلط أحياناً. وهذا القسم هو المحتج بحديثه. (٤) ومن هو صادق ويخطأ كثيراً ويهم، ولكن لا يغيب الخطأ عليه، وهؤلاء مختلفون فى الرواية عنهم والاحتجاج بهم"<sup>(٢)</sup>.

(١) مقدمة ابن خلدون (١٧/١) لكتاب المجروحين.

(٢) شرح علل الترمذى ٥٦٠/٢.

وقد شاع لدى المحدثين بدءًا من ابن أبي حاتم أن من قيل فيه (صدوق) قبل حديثه بعد اختبار رواياته لعزل المخالفات والمناكير، وردّ تفرده في بعض الأحيان؛ قال ابن أبي حاتم: "وإذا قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية"<sup>(١)</sup>.

والحق أن كل الرواة بدءًا من الصحابة حتى اليوم - الكتب التي لم تحقق عند طباعتها - ينبغي النظر في مروياتهم واختبارها. إن هذه الرؤية، هي رؤية ابن أبي حاتم، وخاصة به؛ لكن كتب الدراية بعده أخذت هذا الكلام وسلمت به ولم تناقشه. لقد سبق لابن أبي حاتم أن قال: "المرتبة الثانية: العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه. فهذا يحتج بحديثه ويوثق"<sup>(٢)</sup>.

#### معيار الصدق في كتب الرواية والرجال:-

إن ابن حاتم وضع لفظة (صدوق) مرة في مرتبة الاحتجاج، وفي نص آخر في مرتبة الاختبار، والحق أن هذا اللفظ موجود في معظم مراتب التعديل والجرح، ودراسة هذا اللفظ سوف يؤدي إلى نتائج مهمة في تغيير تصورنا لمراتب الجرح والتعديل، والعبرة في كل هذا بالواقع العلمي لنقد المرويات.

لقد أوردها الشيخ مصطفى إسماعيل في عدة مواضع في المرتبة الأولى من مراتب التعديل عنده<sup>(٣)</sup> وقد قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: "زائدة بن قدامة الإمام الحجة... وكان من نظراء شعبة في الإتقان، وقال أبو داود الطيالسي: كان لا يحدث صاحب

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٩٦/١.

(٢) السابق ٩٣/١.

(٣) انظر شفاء العليل ص ٢٦، ١١٧، ٤٢، ٤٦، ١١٦، ٦٢، ٣٥ - ٣٦، ٤٨ - ٤٩، ٥٧.

بدعة، قال أبو أسامة: كان من أصدق الناس وأبرهم، قال أحمد بن حنبل: كان وكيع لا يقدم على زائدة في الحفظ أحداً<sup>(١)</sup>. هل نضع هذا الراوى الذى جمع بين الصدق والإتقان والحفظ والنقد فى المرتبة الثانية من مراتب التعديل؟!.

كما أن البخارى روى لمن قال فيهم ابن حجر فى التقريب (صدوق)، انظر ترجمة (القاسم بن مالك المزنى)، والرجل روى له مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه أى أنه فى عداد المتفق على توثيقهم<sup>(٢)</sup>. وكذلك (قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائى) قال ابن حجر: صدوق ربما خالف مع أن الستة رويوا له ومتفق على توثيقه<sup>(٣)</sup>.

"وقرة بن عبد الرحمن بن حيويث: صدوق، له مناكير، روى له مسلم والأربعة"<sup>(٤)</sup>. و"كهس بن المنهال السدوسى، أبو عثمان البصرى، اللؤلؤى، صدوق روى بالقدر وروى له البخارى"<sup>(٥)</sup>

(١) تذكرة الحفاظ ٢١٥/١.

(٢) التقريب ١١٩.

(٣) السابق ١٢٢/٢.

(٤) السابق ١٢٥/٢.

(٥) السابق ١٣٧/٢ وللمزيد انظر التقريب ١٣٨/٢ ترجمة الليث بن أبى سليم، ٣٠/٢ (عكرمة ابن عمار)، ٣١/٢ (علقمة بن وائل)، ٢٣/٢ (عطاء بن أبى مسلم) ٢٨٢/٢ ترجمة موسى بن داود ٢٧٨/٢ (المنهال بن عمرو الأسدى)، ٢٧٣/٢ (مقدم)، السابق نفسه (مقسم بن بجرة)، ١٠٥/١ (بقية)، ٢٣/١ (أحمد ابن عيسى بن حسان)، ٢٠٧/٢ (محمد بن مسلم الطائفى من الثامنة)، السابق نفسه (محمد بن مسلم الطائفى من الحادية عشر)، ١٨٦/١ (ترجمة حفص بن عبد الله) ٤٢٠/٢ (عبد الله بن سعيد) و(عبد الله بن سليمان) و(٣١٧/٢) (هريم بن سفيان)، ٢٣٤/٢ (مخرمة ابن بكير)، ٢٣٥/٢ (مخلد بن يزيد)، ١٢٩/١ جعفر بن برقان، ١٣١/١ (جعفر بن سليمان) وجعفر بن عرف، ١٣٦/٢ (كليب بن وائل)، ٢٦/١ (أحمد بن الفضل)، ٢٣٤/٢ (مختار بن قفل)، ٢٣٢/٢ (محمود بن آدم)، ١٣٢/١ (جعفر بن محمد بن على بن الحسين)، ١٣١/١ (جمعة بن عبد الله ابن زياد السلمي...والحق أن الأمر يحتاج إلى استقراء تام، وفى القدر السابق كفاية فكل الرواة السابقين روى لهم الشيوخان معاً أو أحدهما فقط، وقال فيهم ابن حجر: صدوق.

وأوردها - لفظة صدوق الشيخ إسماعيل في المرتبة الثانية عنده، وهي محتج بأهلها أيضاً، فقال: قولهم: "فلان صدوق صاحب حديث" - معناه: "أى أكثر من الروايات، وهذا دليل على اشتغاله بهذا الفن، وقد جمع بين الصدق وطلب الحديث، وقد قال إبراهيم بن إسحاق الصواف في محمد بن الحسن الوادعي: صدوق معرفة بالطلب ثقة"<sup>(١)</sup>

كذلك جعل قولهم: "فلان صدوق نقي الحديث" في المرتبة الثانية أيضاً، الذين يحتج بهم، ثم قال "أى أنه عدل في دينه، وحديثه سالم من الشذوذ والنكارة، وهذا وصف أهل الضبط"<sup>(٢)</sup> ولقد قال بنفسه في موضع آخر: "بل سيأتي أن أبا حاتم يحتج ببعض التراجم التي تسأل عنها فيقول صدوق أو لا بأس به"<sup>(٣)</sup>.

إن ابن أبي حاتم كان يسأل أباه وكان يسمع منه مصطلح (صدوق) في سياقات بعينها فمنهم من يحتج به كما قال ابن أبي حاتم نفسه، ومنهم من يختبر قبل الاحتجاج به، والحق أن الكل يختبر وتعرض مروياته على مرويات الباب فقد يهمل أو يخطئ أو يحالف ولو كان ثقة، لماذا يأخذ حالة بعينها ويترك ما عداها وينظر لحالات دون الأخرى؟ أين التفصيلات؟ أين دراسة المصطلحات في سياقاتها، أين الدلالات المختلفة للمصطلح الواحد عند عدة علماء، ثم دلالات المصطلح الواحد عند ناقد واحد؟

كما أن الشيخ مصطفى إسماعيل أوردها في المرتبة الثالثة الذي يحتج بحديث أصحابها بعد الاختبار لفصل المنكر عن المستقيم من الرواية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) شفاء العليل ص ١٢٤.

(٢) السابق ١٢٨.

(٣) السابق ١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر ص ١٣٢ من شفاء العليل، وانظر مواضع أخرى في ١٣٦ حيث يوجد نقاط مهمة دالها.

ثم أوردها في المرتبة الرابعة الخاصة بالشواهد والمتابعات<sup>(١)</sup> وأوردها في المرتبة الخامسة الخاصة بالشواهد أيضا<sup>(٢)</sup>. ومراتب التعديل عنده خمس فقط أى أنه أورد هذا اللفظ في كل مراتب التعديل. وفي مراتب الجرح أوردها في المرتبة الأولى الخاصة بالشواهد والمتابعات<sup>(٣)</sup>.

وورد عنده في المرتبة الثانية (من الشواهد والمتابعات) في سياق حديثه عن قولهم: (فلان ليس حديثه بذاك الجائز) وأشار إلى أنه ورد في سياق نقد ابن معين لمرويات (عبد الرحمن بن عبد الله بن أويس) حيث إنه لا يمكن معرفة دلالته دون معرفة آراء ابن معين الأخرى فيه، فقد قال فيه أحكاما مختلفة منها الحكم السابق، وقال مرة: (صدوق وليس بحجة) ومرة: (ضعيف الحديث)، وأورد مصطلحات مساوية من حيث القيمة لمصطلح صدوق مثل (حسن الحديث متماسك يكتب حديثه) ومثلما حدد دلالة كلمة صدوق في هذه المرتبة بأنه لا يحتج به إلا في الشواهد المتابعات - قال أيضا: "إن معنى" حسن الحديث هنا ليس الاحتجاج المطلق بل في الشواهد المتابعات<sup>(٤)</sup>، وأورد في المرتبة الثالثة (من الشواهد)<sup>(٥)</sup> مصطلح (لا بأس به) الذى يساوى (صدوق) في المعالجة والتناول ولم يورد "صدوق" ويكفى أنه أوردها في مراتب الشواهد ولو مرة واحدة، أى أنه أوردها مراتب (الاحتجاج) و(الاختبار) و(الشواهد)، كذلك تأتى الكلمة في مراتب الرد فقد

---

(١) انظر ص ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر ص ١٤٦، ١٤٧.

(٣) السابق ص ١٥١، ١٥٤.

(٤) السابق ص ١٦٨.

(٥) انظر ص ١٧٩ (مع مراعاة أن كلمة "لا بأس به" تعمل معاملة "صدوق" في أغلب الأحوال إلا في حالات نادرة جداً عند ابن معين حيث يستعمل "لا بأس به" بمعنى ثقة لحيقاً).



جاءت في الخامسة في سياق النفي (لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق)<sup>(١)</sup> وقال: "ومن ذلك قول أبي زرعة لما سئل عن الوليد بن سلمة الأردني: "أه آه أتينا ابنه وكان صدوقا وكان يحدث بأحاديث مستقيمة فلما أخذ في أحاديث ابنه جاء -يعني بالأوابد"<sup>(٢)</sup> وأورد فيها إجابة أبي زرعة لما سئل عن يعقوب بن حميد بن كاسب فحرك رأسه، فقال له أين أبي حاتم: كان صدوقاً؟ قال: لهذا شروط"<sup>(٣)</sup>.

وأورده في السادسة فقال: (قولهم: "فلان يكتب حديثه على أنه غير صدوق". ما معنى هذا اللفظ كيف يكتب حديثه وهو غير صدوق، التي تعني الكذب؟ إن معناه يوضحه أن ابن أبي حاتم كتب عن عيسى ابن أبي عمران الرملي البزار ثم ترك الرواية عنه. قال الحافظ ابن حجر: وذكر أن سبب ذلك أن أباه نظر في حديثه فقال: يكتب حديثه على أنه صدوق"<sup>(٤)</sup>. وذكر قولهم: (هذا الإسناد كالشمس أو على شرط الصحيحين أو من أصح الأسانيد لو صدق فلان"<sup>(٥)</sup>.

ومع أن المرتبتين الأخيرتين ورد اللفظ فيهما بصيغة النفي وسلب الصدق عن الراوي - إلا أن هذا لا يمنع من أن لدلالة اللفظ الواحد درجات ينبغي على الدارس أن يراعيها في كل ترجمة بحسب السياق، يدل على هذا أن (يونس الكذوب) - هكذا اسمه - منهم "من يقول فيه "الصدق" على سبيل التهكم"<sup>(٦)</sup>. وليس بعد هذا العرض حق لأحد أن يقول إن لفظة (صدق) - أو غيرها - هي في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح والتعديل بحسب أقوال

---

(١) السابق ص ٢٢٠.

(٢) شفاء العليل ص ٢٤٣.

(٣) السابق ص ٢٤٤ وانظر ٢٢٣ أيضاً.

(٤) السابق ص ٢٧٣.

(٥) السابق ص ٢٧٩ وانظر مواضع أخرى في ص ٢٦٧، ٢٦١، ٢٦٢.

(٦) الميزان ٤/٨٥.

المتأخرين، أو فى المرتبة الثانية كما عند ابن أبى حاتم.

أردت من كلامى السابق أن أبين أن مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث هى بمثابة المعالم على الطريق، أو إشارات المرور، التى ترشد السائرين فى طريق البحث ونقد المرويات.. إنها ليست خاتمة المطاف فى الحكم على الرواة وإذا كان النقاد يُحسّنون أحاديث من قيل فيه (صدوق)، فإنهم يحسنون أحياناً للمجهول الذى يوثقه متساهل فى التصحيح. قال الذهبى: (يونس بن عبيد... لا يدرى من هو. وقد ذكره ابن حبان فى الثقات. وحديثه فى ذكر راية النبى ﷺ أنها سوداء مربعة من نمرة - حديث حسن<sup>(١)</sup>). وقال الذهبى فى يوسف بن الزبير القرشى: (صالح الحال)، وهى فى نفس المرتبة التى فيها كلمة (صدوق) ومع هذا صحّ إسناد الحديث ولم يحسنه فقط. روى بسنده إلى "عبد الله بن الزبير، قال: كانت لزمنة جارية يطؤها، وكانت تظنُّ برجل يقع عليها، فمات زمعة وهى حبلى فولدت غلاما يشبه الرجل الذى كانت تظن به، فذكرت سودة لرسول الله ﷺ، فقال. أما الميراث فله، وأما أنت فاحتجبى منه فإنه ليس لك بأخ" قلت: هذا حديث صحيح الإسناد<sup>(٢)</sup>.

كما أن الشيخين كما قلت فى أول الحديث هنا عن لفظة "صدوق" يصححون كثيراً لمن يقول فه النقاد (صدوق).

ودل - أيضاً - على أن مراتب الجرح والتعديل بمثابة (علامات على الطريق) لا أكثر - أن لهذه اللفظة دلالات مختلفة تظهر من التحليل القادم. إن من خف ضبطه يطلقون عليه (صدوق) بدلاً من (تقة). والتقة الذى فيه لين" أو (التقة الذى

(١) الميزان ٤/٨٢.

(٢) السابق ٤/٦٥.

اختلط) يطلقون عليه (صدوق) فى غير ما اختلط فيه، وعلى الثقة الذى هو ضعيف فى شيخ، وباقى شيوخه ثقة ومتقن فيهم، أو فى مروياته عن بلد معين ضعف وفى الباقي (ثقة). وبمعنى آخر أن المتكلم فيه غير الذى لم يتكلم فيه - وإن لم يوجد حالات كثيرة من هذا النوع<sup>(١)</sup> - ومن تكلم فيه واحد غير الذى تكلم فيه اثنان، ومن تكلم فيه متشدد أو متساهل غير الذى تكلم فيه معتدل، أى أن هناك معايير كمية وكيفية كثيرة تنزل الراوى من (ثقة) إلى (صدوق) إن ورود هذا اللفظ فى عدة مراتب من أكبر الأدلة على أن الصحيح والحسن عند المتقدمين فى درجة واحدة فى (الصحيح)، والمرويات عندهم إما مقبولة (صحيحة) أو مردودة (الضعيف بأنواعه) يدلنا على ذلك أن هذا اللفظ يرد فى المرتبة الأولى كما مر، ورد فى المرتبة (الثانية) أو الثالثة التى يحسن مرويات من تقال فيهم وأن الراوى الواحد بعضهم يقول فيه: (ثقة) أو يصحح له (يحتج به فى الصحيحين)، والبعض الآخر - قد يكون متشددًا - وقد يكون معتدلًا - يقول: صدوق، والراوى هو الراوى لم يتغير والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- محمد بن معاذ: روى له مسلم وقال أبو حاتم المتشدد: صدوق<sup>(١)</sup>.
- محمد بن معاوية: قال فيه الذهبى: شيخ صدوق، لكنه وضع أمامه علاقة التوثيق (صح)<sup>(٢)</sup>.
- محمد بن موسى الحرشى: وضع الذهبى أمامه (صح) وقال: صدوق<sup>(٣)</sup>.

(١) غالب الرواة متكلم فيهم.

(٢) الميزان ٤٤/٤ ووضع أمامه (صح).

(٣) السابق ٤٥/٤.

(٣) السابق ٥٠/٤.

- محمد بن موسى الفطري: قال أبو حاتم: صدوق، وقال الترمذي: ثقة، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي الذي لا يروى - كما قالت كتب الدراية - إلا عن ثقة<sup>(١)</sup>.

- بُريد بن عبد الله: روى له الستة أى أنه متفق على توثيقه، وقال النسائي (في أحد الروايات عنه): "ليس به بأس" وتساوى: صدوق، ووثقه ابن معين والعجلي، وقال ابن عدى: "... وهو صدوق، وأرجو ألا يكون به بأس"<sup>(٢)</sup>.

- حفص بن عمر البصري: قال أبو حاتم: صدوق يحفظ عامة حديثه، وقال الذهبي "وهو صدوق حافظ من كبار العلماء المتقنين"<sup>(٣)</sup>. أى أنه ثقة ويزيد.

- محمد بن الفضل السُّنُوسِي: روى له الستة، أى أنه متفق على توثيقه. وقال الذهبي: حافظ، صدوق، مكثر. وقال ابن وارة: حدثنا عارم الصدوق الأمين<sup>(٤)</sup>.

- محمد بن فضيل بن غزوان: روى له الستة، متفق على توثيقه، وقال الذهبي صدوق مشهور. وثقه ابن معين. وقال أحمد: حسن الحديث. وقال النسائي: لا بأس به<sup>(٥)</sup>.

- محمد بن المثنى الحافظ: روى له الستة، متفق على توثيقه، وثقة ابن معين وغيره... قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الخطيب: ثقة ثبت، احتج به سائر الأئمة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) السابق ٥٠/٤.

(٢) السابق ٣٠٥/١.

(٣) السابق ٥٦٥/١.

(٤) الميزان ٧/٤.

(٥) الميزان ٩/٤.

(٦) السابق ٢٤/٤.

- محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي: روى له مسلم، ووثقه الخطيب، وقال الذهبي: صدوق<sup>(١)</sup>.

- محمد بن مُصَفَّى: قال الذهبي: صدوق مشهور، وقال: قلت: كان ابن مصفى ثقة صاحب سنة، من علماء الحديث. وقال أبو حاتم: صدوق<sup>(٢)</sup>.

- محمد بن مطرّف: قال الذهبي: مجهول، ووضع أمامه علامة (صح) التي تدل على أنه ثقة عنده، ووضع بجانب اسمه علامة (ع) التي تعني أن الستة خرجوا له أى أنه متفق على توثيقه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. [وهى تساوى صدوق]<sup>(٣)</sup>. ووثقه ابن معين، وقال ابن المدنى: كان شيخا وسطا وصالحا، أى أنه يقع فى المنطقة الوسطى بين الصحيح والضعيف لكنه أقرب إلى التوثيق والصدق منه إلى الضعف<sup>(٤)</sup>.

وبسبب الخطأ فى حديث واحد قال أحمد بن حنبل فى (محمد بن عبيد الطنافسى): صدوق. والرجل وثقه ابن معين والعجلي والنسائى وابن سعد وابن عمار ووثقه أحمد فى رواية الأثر عنه<sup>(٥)</sup>.

والأمثلة كثيرة انظر الاستقراء الناقص الذى أوردته من خلال التقريب لابن حجر، فكل الأمثلة هناك تصلح هنا؛ لأنه قال فيهم (صدوق) مع أن الشيخين معا أو أحدهما خرج له<sup>(٦)</sup>.

---

(١) السابق ٢٦/٤.

(٢) السابق ٤٣/٤.

(٣) من عندى.

(٤) السابق ٤٣/٤.

(٥) هدى السارى لابن حجر ص ٤١٤.

(٦) فى أوائل الحديث عن معيار الصدق، وللمزيد انظر سير أعلام النبلاء ٥١٢/١٤،

٥١٣، ٥٣٠، ٤٦٤، ٤٥٧، ٤٨٢، ٥٤٢، ٥٥٠ والميزان ١٥٢/٣.

وبسبب دخول هذه اللفظة - صدوق - فى مراتب كثيرة - جرحاً وتعديلاً رأيت أن أحدد دلالاتها، لما فى ذلك من أهمية كبيرة فى معرفة سبب خلط كبير ساد فى كتب الدراية، والحق أنهم يعالجونها فى الغالب مقترنة بأختها (لا بأس به) وهما فى مرتبة واحدة عند المحدثين، وأى حديث عن واحدة منهما هو حديث عن الأخرى.

إن من ينظر فى التقريب لابن حجر يعلم أنه يترجم أحياناً لبعض الرواة بقوله: صدوق، مع قول ابن معين فيه: ليس به بأس<sup>(١)</sup>. وقد يقول: (مجهول)<sup>(٢)</sup>. وقد يقول: "ثقة"<sup>(٣)</sup> وقد يقول: مقبول<sup>(٤)</sup>، وهذا الأمر يستدعى دراسة (لا بأس به) عند ابن معين. إن قولهم فى الراوى (لا بأس به) من ألفاظ المرتبة الثالثة التى يحتج بأصحابها بعد اختبار مروياتهم لعزل المنكر منها، لكن جاء فى مقدمة لسان الميزان لابن حجر: "قال ابن أبى خيثمة: قلت لابن معين: إنك تقول (فلان ليس به بأس) و(فلان ضعيف) قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت: هو ضعيف، فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه"<sup>(٥)</sup>. ولكن صنيع ابن معين - الواقع التطبيقى - يخالف هذا الكلام لأنه فى مواضع كثيرة من تاريخه ذكر فيها هذا اللفظ وكان له فى نفس الراوى قول آخر وهو قوله: ثقة. وأحياناً يجمع بين اللفظين فيقول: (لا بأس به ثقة) أو (ليس به بأس وهو

---

(١) انظر تراجم: (حمزة بن المغيرة) و(عبيد الله بن عبيد الله بن وهب الكلاعى) و(عمرو ابن مرزوق الواشى) و(ونصر بن زيد المجذرى) و(يحيى بن عبيد) فى أحد كتاب الرجال، وشفاء العليل ص ٢٨٥.

(٢) انظر ترجمة سعيد بن عامر.

(٣) ترجمة أبى بكر بن شعيب بن الحجاب.

(٤) أى فى الشواهد والمتابعات كما فى ترجمة (منبوذ بن أبى سليمان المكى) و(ابى أمامة التميمى الكوفى).

(٥) شفاء العليل ص ٢٨٣.

ثقة) إلا أنه في بعض المواضع يخالف هذا، فقد قال في مندل بن على أبي عبد الله العنزي الكوفي: (ليس به بأس)؛ فقال عثمان بن سعيد: قلت: فأخوه حبان: فقال: صدوق، فقلت: أيهما أعجب إليك؟ قال: كلاهما، وتمرى - أي تشكك - كأنه ضعفهما. وقال في يونس بن الحارث الطائفي (ليس به بأس يكتب حديثه). أي أنه لا يترك. وفي ترجمة "يحيى بن أبي حية" قال فيه: "ليس به بأس إلا أنه كان يدلّس" وقال - مرة: صدوق. وقال في رواية: ضعيف.

والأولى والأحوط أن يقال: "إذا قال ابن معين في الراوى لا بأس به أو ليس به بأس ثم جاءت عنه أقوال أخرى كقوله (ثقة) أو كان المترجم له قد وثقه غير ابن معين ففي مثل ذلك يكون هذا اللفظ بمنزلة قولهم: ثقة. أما إذا قال في أحد الرواة: ليس به بأس، وجاء في أقوال أخرى عنه تضعيفه أو كلام غيره بالتضعيف فلا يتجه أن يقال: إن قول ابن معين (لا بأس به) في هذه الحالة بمنزلة قوله (ثقة)<sup>(١)</sup>.

ومع أن ابن أبي حاتم قال: "..... وإذا قيل له: إنه صدوق. أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه" - إلا أن أبا حاتم - الذي نظر ابنه لجهوده التطبيقية في الجرح والتعديل - كثر من قوله (لا بأس به) أو (صدوق) فإذا سئل أحتج بحديثه؟ فيجيب بالنفي، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن موسى التميمي: سمعت أبي يقول: ما أرى بحديثه بأساً، قال: قلت: أحتج به؟ قال: ليس محله ذلك"، وكذلك ترجمة (عبد الرحمن بن حرملة)، و ترجمة (عبد الحميد بن مهران الفزارى) - قال نفس الكلام. وقد يقول ذلك فيمن يحتج به فقد قال في عطاء بن أبي مسلم الخرساني: (لا بأس به صدوق، فسأله ابنه: يحتج بحديثه؟

(١) السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

قال: نعم. قال فى عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصارى: (لا بأس به صدوق)، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث ثقة، وقال فى عامر الأحول وهو ابن عبد الواحد: ثقة لا بأس به، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ فقال: لا بأس به. وقال فى محمد بن سلمة الباهلى: صدوق ما علمته صحيح الحديث، وقال فى قبيصة بن عامر السوائي: هو صدوق لم أر أحدًا من المحدثين يأتى بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وعلى بن الجعد وأبى نعيم والثورى، وقال فى عمر بن على الفلاس: وهو أرشق من على بن المدينى وهو بصرى صدوق. وسئل الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح فقال: صدوق. فاتضح من خلال النصوص السابقة أن أبا حاتم يقول فى الراوى: لا بأس به أو يقول (صدوق) على حالات: يقول ذلك فيمن لا يحتج به عنده وهذه الحالة أكثر الحالات ورودًا. ويقول ذلك أيضًا فيمن يحسن حديثه لذاته أو يصحح عنده وعند غيره، وهو يقول ذلك فيمن هو إمام من الأئمة ويكثر من قوله (صدوق) فى هذه الحالة. ولكن لو تفرد أبو حاتم فى الترجمة بقوله (صدوق) أو بقوله (لا بأس به) والغالب عنده أنه لا يحتج بمن قال فيه هذا، فكيف يكون الحكم على صاحب الترجمة؟ إن أبا حاتم متشدد، وقد يقول فى الرجل (صدوق) ويكون كلام غيره فى نفس الرجل رفيع المدح. ولقد قال فى مسلم بن الحجاج، وفى عمر بن على الفلاس: (صدوق). إن ابن حجر فى التراجم التى انفرد أبو حاتم بالكلام فيها وقال: صدوق، أو قال: لا بأس به - يترجم لهم بقوله: (صدوق) أو (لا بأس به) فالظاهر أن قول أبى حاتم هذا يكون بمنزلة صدوق أو لا بأس به إلا إذا ظهر خلاف هذا فيعمل به<sup>(١)</sup>.

(١) شفاء العليل ص ٢٨٦ وما بعدها.



وينبغي أن يراعى دلالة الرموز التي يضعها ابن حجر أمام الترجمة، فقد يقول أبو حاتم: (صدوق) أو (لا بأس به) ويروى له الشيوخ أو الجماعة أو أحد الشيوخ في صحيحها<sup>(١)</sup>.

أما دلالة قول عثمان بن أبي شيبة في أحد الرواة (فلا ثقة صدوق) فيعني أنهما يقصدان تمام العدالة والمروءة والزهد والعبادة - وإن تجرد الراوى عن الإتقان والضبط -، يدل على هذا أنهما يطلقان ذلك في الراوى ويقرنانه بعبارات تدل على قلة الضبط أو عدمه، فقد قال عثمان في عبيد الله بن موسى: صدوق ثقة وكان يطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً، وقال في عبيد الرحمن بن سليمان هو ثقة صدوق ليس بحجة، وقال في فضيل بن عياض: كان ثقة صدوقاً ليس بحجة ونحوه في ليث ابن أبي سليم، وقال في محمد بن الحسن الأسدي: ثقة صدوق. فقيل هو حجة؟ قال أما حجة فلا. هو ضعيف، وقال يعقوب في الربيع بن صبيح السعدي (رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً). وهذا وإن كان ظاهره التعارض إلا أن الجمع ممكن وهو أن الربيع عابد زاهد ورع ولكنه من قبل حفظه ضعيف جداً، فالأوهام تكثر جداً في حديثه لكن بدون تعمد، وقال يعقوب في محمد بن سابق أبي جعفر البزار: كان شيخاً صدوقاً ثقة وليس ممن يؤثر الضبط للحديث وقال في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: إسرائيل ثقة صدوق وليس بالقوى في الحديث ولا بالساقط، وقال في شريك بن عبد الله النخعي: ثقة صدوق الكتاب رديء الحفظ مضطرب، وقال في عبد الرحمن بن زياد الإفريقي: ضعيف وهو ثقة صدوق رجل صالح، وقال في أبي الزبير المكي: ثقة صدوق وهو إلى الضعف ما هو، وقال في علي بن زيد بن جدعان ثقة صالح الحديث وإلى

---

(١) انظر الميزان ترجمة (محمد بن معاذ) في الميزان (٤/٤٤)، وترجمة حفص بن عمر البصري الميزان (١/٥٦٥).

اللين ما هو<sup>(١)</sup> أما دلالة اللفظ السابق عند أبي حاتم - المتشدد - فهو يقول في من يتكلم هو فيه من قبل حفظه، قال في همام بن يحيى بن دينار: ثقة صدوق في حفظه شيء، وكذلك ابن سعد قد قال: "فلان ثقة صدوق وإن كان ضعيفا في حفظه"<sup>(٢)</sup> أما قول الذهبي في الراوى (محله الصدق) أو (هو صدوق عن شاء الله) - فهو يقول ذلك إذا روى عن الراوى أكثر من واحد ولم يوثق، كما في ترجمة أبي إدريس السكوني، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في نفس الترجمة، وقال ابن حجر: "قلت بخط الذهبي قال ابن القطان: خاله مجهول، قال الذهبي: قد روى عنه غير صفوان بن عمر وهو شيخ محله الصدق. قال الحافظ ابن حجر: كذلك قال ولم يسم الراوى الآخر، وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان، وقول الذهبي: إن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق لا ويوافقه عليه من يبتغى على الإسلام مزيد العدالة بل هذه الصفة في صفة المستورين الذين اختلف الأئمة في قبول أحاديثهم والله تعالى أعلم"<sup>(٣)</sup>.

وقول بعضهم (فلان لا يرتاب - لا يشك - في صدقه) فقد يعنى:

- أن الراوى روى أشياء يكاد يتهم بها لنكارتها، فيدافع عنه أحدهم ويقول: (لا يرتاب في صدقه) بمعنى أن المناكير التي وقعت في حديثه ليست من جهة تعمده فإنه صدوق في باب الرواية لم يعتمد متنا ولا إسنادا، ولكن من جهة خلل في ضبطه، فلا بد من النظر في هذه المناكير كما وكيفا حتى يحكم على الراوى بما يستحقه.
- أن الراوى لا غبار على حديثه ولكنه سفيه، كما في ترجمة خلف بن سالم أبي محمد الخرمي، قال أحمد: لا يشك في

(١) شفاء العليل ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٢) السابق ص ٣٠٦.

(٣) الميزان (٤/٤٨٧)، تهذيب التهذيب (٦/١٢) وشفاء العليل ص ٣٢٢.

صدقه، وقال ابن معين: ليس بالمسكين بأس لولا أنه سفيه".  
 - ويرد هذا اللفظ أيضاً في العلماء الثقات المشاهير، كما قال أبو زرعة في على ابن المدينى وقد سئل عنه: لا يرتاب في صدقه<sup>(١)</sup>.  
 أما الألفاظ (فلان صدوق) و(فلان محله الصدق) و(فلان أرجو أن يكون صادقاً) فتعنى: - الأول صيغة مبالغة تدل على صدقه - وأما الثانى فمعناه أن الراوى يظن به الصدق ولا يخرج عن دائرة الصدق، وهو أرفع من الأخير؛ لأن القول الثانى يترجح لدى قائله أن الراوى من أهل الصدق - والثالث فيه ترجى ذلك ولا يلزم من الترجى التحقيق أو الرجحان. واللفظ الأول وهو قولهم: صدوق من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التعديل والتى يحتج بأهلها - بعد الاختبار - ويكون حديثهم حسناً لذاته، واللفظان الأخيران من ألفاظ الشواهد والمتابعات<sup>(٢)</sup>. وبذلك القدر - يثبت أن مراتب الجرح والتعديل هى بمثابة المرشادات والهاديات فقط، وليس القول النهائى، وكذلك حكم النقد، الذى يتبلور فى ألفاظ هى فى النهاية مصطلحات لا بد من معرفة دلالتها الدقيقة عند الناقد الواحد، ثم مقارنتها بدلالاتها عند جميع النقاد، فى الترجمة الواحدة ثم مراعاة المعايير الكمية والكيفية فى كل ترجمة، ومراعاة مناهج النقد، والمعايير الزمانية والمكانية، إنه لا بد من استقراء دلالة كل لفظة من بطون كتب الرجال وهذا لم يفعله ابن أبى حاتم، وإن كان الذهبى فعله مع بعض الألفاظ، ولم يفعله أحد بعده إلى الآن، هناك

(١) شفاء العليل ص ٤٢٤.

(٢) السابق ص ٤٩٦ وللزيد انظر ص ٤٩٢، ٣٥٧، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٤، ٤٨٢، ٤٧٧، ٤٤٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٢٠، ٤٩٩ ففى كل صفحة من هذه الصفحات دلالات جديدة لكلمة (صدوق) والحق أنها تستحق رسالة ماجستير وهى سبب معظم المشكلات فى علم الحديث ولا يمكن الوصول إلى دلالة دقيقة لمصطلح (حسن) إلا بدراستها، والحمد لله سوف تجد حلاً لمغاليل كثيرة - سببها هذا (المصطلح) - فى هذا البحث.

محاولات، أفضلها محاولة الشيخ مصطفى إسماعيل فى شفاء  
العليل، ومحاولات للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وأخرى لتلاميذهم؛  
لكن الأمر يحتاج إلى دراسات أكاديمية، تراعى تداخل  
المصطلحات، ففى رأى يستحيل دراسة مصطلح من مصطلحات  
هذا العلم دون دراسته فى علاقته بغيره من كل مباحث هذا العلم،  
فلفظ (الصدوق) له علاقة بالصحيح والحسن والشاذ، والمعل،  
والمنكر، ولا بأس به، وبمراتب الجرح والتعديل، ومناهج النقاد....  
ومن يفصل ويُجزئ فلن يصل إلى أى نتيجة مُرضية. ناهيك عن  
التطوير الدلالى للمصطلحات - المصطلحات العامة ثم الخاصة -  
والاختلاط والتغير... والمواقفات والمخالفات، ونسق الرواة، وكلام  
الأقران، والإحصاء، ومعرفة المطلق المقيد، والعام والخاص،  
ومعايير نقد السند والمتن... إلخ. إنه من خلال ما سبق يتضح أن  
كلمة صدوق لا تختص بالحسن فقط، ولا تختص بمرتبة دون  
أخرى، فالراوى الذى تقال فيه لا يحسن حديثه لذاته فقط، بل  
يصحح، ويصلح فى الشواهد والمتابعات، وقد يكون كثير الوهم  
ومتروكا، وقد يكون فاحش الخطأ عن عمد وهو متروك أيضاً. إن  
كل الدلالات التى تخص بها كلمة صدوق وحدها وسياقاتها  
المختلفة تعادل - ربما - أو تقترب - وقد تزيد على كل ألفاظ  
الجرح والتعديل عند أبى حاتم، ومن تابعوه كابن الصلاح،  
والعراقى، والذهبى، وابن حجر، والسخاوى، وفى رأى هى بمثابة  
المثال الذى يندرج تحته كثير، أما التفصيلات فلا زالت فى بطون  
الكتاب، وللشيخ مصطفى إسماعيل محاولة رائدة فى هذا الأمر لكن  
يؤخذ عليه - من الناحية المنهجية - وله عذره، أنه لم يُرد تأليف  
معجم متخصص فى ألفاظ الجرح والتعديل. إنه تحدث عن درجات  
الألفاظ، ولكنه ربما فرق اللفظ الواحد على مباحث عدة، فدرس  
أولاً الألفاظ التى لا اختلاف فى معانيها، ثم أتى بالمختلف فيه، ثم

المصطلحات الخاصة بكل إمام في أماكن متفرقة، وجهده في حاجة إلى تجميع وتنسيق كل ما قاله في اللفظ الواحد في أماكن مختلفة، ويضم في مكان واحد لتسهيل عمليات الدراسة والتحليل والاستنباط. إنك إن أردت أن تعرف دلالة كلمة واحدة تحتاج إلى قراءة كل الكتاب الذي يقع في (٥٥٠)<sup>(١)</sup> صفحة. ويؤيد ما قلته أنه يفرد الألفاظ بدراسة ثم يفرد مناهج الأئمة بمؤلف آخر، جاء في مقدمة شفاء العليل أنه يشرع في تأليف كتاب يدرس فيه مناهج النقاد، والحق كما بينت يستحيل الفصل بين مناهج النقاد، والمعايير، والألفاظ، والإحصاء، وغيرها عند دراسة الحكم الواحد، واللفظ الواحد، داخل الترجمة الواحدة.

إن ما طبقته في كل المعايير والألفاظ، خاصة (صدوق) كان حرماً للمحدثين ومشروعاً تمنوا لو أن دارساً جاء وقام به، والحق أنه في حاجة إلى أستاذ جامعي كبير له من الإمكانيات وحب الطلبة له يكلفهم بهذا الأمر - طلبة (ماجستير) و"دكتوراه" ويوزع عليهم هذه الألفاظ، قال الذهبي: "ثم نحن نفترق إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك أن نعمل بالاستقراء التام؛ عرف ذلك الإمام الجهيز، واصطلاحه ومقاصده، بعباراته الكثيرة"<sup>(٢)</sup>. وللذهبي جهود ولو كانت قليلة، ونقطة في بحر، لكنها اللبنة الأولى لبناء هو في النهاية معجم لهذه الألفاظ يندرج تحت كل لفظة دلالاتها الكثيرة مرتبة حسب درجتها ومن هذه المحاولات: تفسيره لمعنى عبارة (كذا وكذا)، قال في ترجمة (يونس ابن أبي إسحاق) الذي روى له مسلم والأربعة، وقال ابن مهدي: لم يكن به بأس. وقال أبو حاتم:

(١) الكتاب مطبوع بمكتبة ابن تيمية بمصر.

(٢) الموقظة ص ٨٢.

صدوق، لا يحتج به. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن خراش: في حديثه لين. وقال ابن حزم في المحلى: ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جدًا - قال: "قلت: بل هو صدوق ما به بأس، وما هو في قوة مسنر ولا شعبه، روى على بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان، قال: كانت فيه غفلة. وقال أحمد: حديثه مضطرب. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق قال: (كذا وكذا). قلت: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين"<sup>(١)</sup>.

إن الذهبي من خلال نقده للرجال ومن خلال تتبعه لهذا المصطلح عند عبد الله ابن أحمد نقلاً عن أبيه - توصل إلى دلالتها السابقة، وهذا اجتهاده، المهم أن من السلف من حاول تطبيق منهج (استقراء دلالات الألفاظ في سياقاتها عند ناقد معين).

وقال الذهبي أيضاً: "وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوى) يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثبت. والبخاري قد يطلق على الشيخ ليس بالقوى، ويريد أنه ضعيف... أما قول البخاري: سكتوا عنه، ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه"<sup>(٢)</sup>. وقال السخاوي في فتح المغيث: "ولو اعتنى بارع بتتبعها - ألفاظ الجرح والتعديل"<sup>(٣)</sup> - ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخنا - أي ابن حجر<sup>(٤)</sup> - يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم

(١) الميزان ٤/٨٣.

(٢) الموقظة ص ٨٣.

(٣) من عندي.

(٤) من عند المحقق.

يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم، في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

## معيّار ومصطلح الأمانة:

يشترط في ناقل الحديث والأخبار الصدق والأمانة والضبط والإتقان والتثبت، وقد جمع المحدثون كل هذه الأمور في كلمتين هما العدالة والضبط، والأمانة مثلما هي موجودة في كتب الجرح والتعديل إيجاباً وسلباً، وجدت أيضاً عند المؤرخين المعاصرين أجانب وعرب، قال الدكتور عثمان موافى واصفاً لمنهج المحدثين: "وعلى كل حال، فدقة النقل التي يعبر عنها بالضبط، وصدق الأداء الذي يعبرون عنه بالعدالة هما أساس صحة الرواية، أو بأدق تعبير إن أساس صحة الرواية العدالة والضبط، وهذان يقابلان في المنهج العلمي الحديث الأمانة والدقة"<sup>(٢)</sup>.

واعترف بمنهج المحدثين ودقته المتخصصون في مناهج البحث التاريخي فقال الدكتور محمود عرفة: وعلى ذلك كان الحديث لا يؤخذ إلا من الثقات المعروفين في زمانهم، المشهورين بالصدق والأمانة<sup>(٣)</sup>. ونبه إلى أهمية الأمانة بالنسبة للمؤرخ أثناء سد الفجوات والثغرات في الوثائق فقال: "مما تجدر الإشارة إليه أن الباحث سيجد ثغرات في المادة التاريخية عبارة عن وقائع جزئية وتفاصيل ومسببات لم تذكر في المصادر المتوفرة، فينبغي على الباحث الاجتهاد لسد هذه الفجوات بالاستناد إلى رأيه وثقافته التاريخية وخبراته المتراكمة مراعيًا أن تكون الآراء منطقية وفي

---

(١) فتح المغيـث شرح ألفية الحديث ٣٩١/١ بتحقيق الشيخ صلاح محمد محمد عريضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي للدكتور عثمان موافى ص ٩٣، نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط ١٩٩٤م.

(٣) البحث التاريخي ص ١٢٥.

منتهى الموضوعية دون اللجوء إلى الخيال المطلق، وتتجلى موهبة المؤرخ فى الاجتهادات والافتراضات بعقلانية وهدوء بعيداً عن الشطط ودون مبالغة تحمل النص أكثر مما يحتمل، لذا يجب التوقف طويلاً أمام كل نص قبل اعتماده، وفى كل الأحوال ينبغى توخى الحذر عند النقد والتزام الأمانة والنزاهة والتواضع<sup>(١)</sup>.

والأمانة ينتج عنها صحة المنقول وغيابها يعنى عدم الثقة فى صحته، فعلى (الباحث بذل الجهد من أجل تصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها بقدر المستطاع، فالمعلومات التى لم يتفق أكثر المؤرخين على صحتها ينبغى النظر إليها بروح من الشك، حتى يمكن الوصول إلى الأدلة على صحتها، وذلك أن بعض المعلومات التى تحتويها الوثائق ليست حقائق مسلم بصحتها على الدوام حتى ولو كان كاتبها شاهد عيان على الأحداث، اعتقاداً بوجود الخطأ أو عدم الصدق والأمانة من جانب الكاتب، وهذا الأسلوب ساعد فى دراسة التاريخ وكتابته على نحو أفضل<sup>(٢)</sup>.

ويرى روزنتال أنه ينبغى على الباحث أن يفرق بأمانة ووضوح بين النتائج التى قد يصل إليها بطريق الاجتهاد دون أدلة أو براهين، وبين الحقائق الثابتة بأدلتها الكافية<sup>(٣)</sup>.

ولفظتا (أمين) أو (مأمون) لم أجدهما إلا فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل أو فى ألفاظ "الترك والرد"، ولم أجد تفاوتاً دلاليًا لها فى أى من مراتب الشواهد، إنها إما فى أعلى درجات القبول والاحتجاج أو أحط درجات الرد.

فمثال أعلى مراتب التعديل - المرتبة الأولى - قولهم: "ما عندى

---

(١) السابق ص ١٣٧.

(٢) السابق ص ٢٩.

(٣) روزنتال، فرانتز، علم التاريخ عند المسلمين ص ١٣، ترجمة: صالح أحمد العلى، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٠م.



آمن على الحديث من فلان" واللفظ قاله النسائي في مالك<sup>(١)</sup>.  
 ونحوه قولهم: ما خلفت بعدى آمن على الحديث من فلان<sup>(٢)</sup>.  
 ونحوه قولهم "فلان العدل الرضى الأمين عدل نفسى عندى"؛  
 قاله هشام ابن عروة فى يحيى بن سعيد الأنصارى<sup>(٣)</sup>. ونحوه  
 قولهم: "كان فلان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة"؛ فقد قيل فى  
 يحيى بن بكير محدث مصر الثقة الحافظ<sup>(٤)</sup>. وكذلك قولهم: "اسمعوا  
 من فلان فإنه الأمين المأمون"؛ قاله المعافى بن عمران فى القاسم  
 ابن يزيد الجرمى الزاهد<sup>(٥)</sup>.

ويشارك الألفاظ السابقة لفظ (فلان الثقة المأمون الذى لم يغمز  
 بحال)؛ قاله الدارقطنى فى أبى بكر الشافعى بن عبدويه<sup>(٦)</sup>.

ومن ألفاظ الرد والترك قولهم: "فلان ليس بمؤمن على دينه"  
 و"فلان ليس بمؤمن فى نفسه". قال الأول أبو عروبة فى أحمد بن  
 عبد الرحمن بن عقال<sup>(٧)</sup>. والثانى قاله أبو عروبة - أيضاً - فى  
 محمد بن سعيد بن هلال الرسعنى<sup>(٨)</sup>. ومن ألفاظ الرد والترك  
 قولهم: "فلان ليس بثقة ولا أمى، أو (ولا مأمون) أو (ليس عندنا  
 من أهل الثقة) و(فلان غير ثقة ولا من أوعية الأمانة)"<sup>(٩)</sup>. والحق أن  
 هذا المعيار ليس فيه تفصيل فالراوى إما أمين أو غير أمين، إما فى  
 المرتبة الأولى من مراتب التعديل أو فى آخر مراتب الرد والترك.

(١) تهذيب التهذيب ٩/١٠.

(٢) شفاء العليل ص ٤١.

(٣) تهذيب التهذيب ٢٢٣/١١ وانظر مثلاً آخر فى شفاء العليل ص ٤٢.

(٤) تنكرة الحفاظ ٤٢٠/٢.

(٥) تهذيب التهذيب ٣٤٢/٨ وانظر ص ٤٦ من شفاء العليل، ٣٨.

(٦) تنكرة الحفاظ ٨٨١/٣ وانظر شاهداً آخر فى شفاء العليل ص ٥١، ٦٣.

(٧) لسان الميزان ٢١٣/١.

(٨) الميزان ٥٦٥/٣.

(٩) شفاء العليل ص ٢٢٣، تهذيب التهذيب ٢٨٠/١٠، وانظر شفاء العليل ص ٢١٣.

## فهرست الموضوعات

المقدمة وتشمل:	٧
١- التعريف بالموضوع	٧
٢- أهمية البحث والهدف منه	٨
٣- المنهج والأدوات	١٥
٤- خطة وصعوبات البحث	١٧
٥- مفهوم المعيار فى العلوم المختلفة	١٨
٦- مفهوم مصطلحى (معيار) و(مصطلح) عند المحدثين -	٥٦
معايير التعديل	٦١
أولاً: معايير العدالة من خلال الرواة المتفق على توثيقهم	٦١
١- معيار ومصطلح العدالة الدينية	٦١
٢- معيار ومصطلح الوثاقة	٢٣٤
٣- معيار ومصطلح الصدق	٢٤٥
٤- معيار ومصطلح الأمانة	٢٦٧

## المؤلف

\* د. خيرى قدرى

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة تدريس بجامعة قناة السويس، قسم اللغة العربية، بتربية الإسماعيلية.
- يعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث فى المصطلح والمصطلحية، وبحوثه كلها تصب فى هذا الحقل المعرفى.
- له أربعة مؤلفات، مطبوعة مرتين، بجامعة القاهرة، لتعليم العربية - للناطقين بغيرها:
  - ١- العربية للمبتدئين بالاشتراك.
  - ٢- لغة الحياة اليومية ج ١ بالاشتراك.
  - ٣- لغة الحياة اليومية ج ٢ بالاشتراك.
  - ٤- لغة الحياة اليومية ج ٤ منفردًا.

## من قائمة الإصدارات

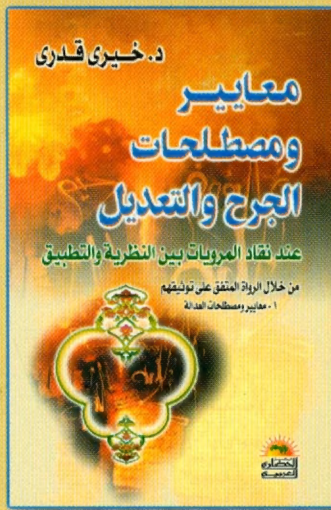
- التوجهات النقدية في رواية عودة الروح  
 المشهد القصصي  
 القصة والحداثة  
 تقاسيم نقدية  
 أدب الجسد بين الفن والاسفاف  
 أنثى النص (مقاربات في الأدب النسوي)  
 الصوت والصدى (قراءة في المشهد الإبداعي)  
 البواكير في القصة القصيرة  
 إنتاج الدلالة الأدبية  
 منهج الواقعية في الإبداع الأدبي  
 الإغارة على الحدود: دراسات في أدب ادوار الخراط  
 قص، يقص: دراسات في القصة القصيرة والرواية العربية  
 التحليل النفسي للأدب  
 السرد في مواجهة الواقع (فصول من القصة السعودية)  
 الرواية العربية بين التراث والمعاصرة  
 الرواية في زمن الغضب  
 الرواية العربية: رسوم وقراءات  
 أوراق في النقد  
 يوسف الشاروني وعالمه القصصي  
 معجم أسماء قصص يوسف الشاروني  
 معجم حيوان قصص يوسف الشاروني  
 المؤثرات الإسلامية في قصص يوسف الشاروني  
 من جراب الحاوي  
 في الأدب العماني  
 القصة .. تطورا وتمردا  
 الروائيون الثلاثة
- أحمد بدران  
 ادوار الخراط  
 ادوار الخراط  
 زينب العسال  
 د. عبد العاطي كيوان  
 سعد الدين خضر  
 السيد رشاد  
 شوقي عبد الحميد  
 د. صلاح فضل  
 د. صلاح فضل  
 د. ماهر شفيق فريد  
 د. ماهر شفيق فريد  
 د. محمد حسن غانم  
 محمد قطب  
 مصطفى القذافي  
 ممدوح القديري  
 نبيل سليمان  
 هيثم يحيى الخواجة  
 د. نعيم عطية  
 مصطفى بيومي  
 مصطفى بيومي  
 مصطفى بيومي  
 يوسف الشاروني  
 يوسف الشاروني  
 يوسف الشاروني  
 يوسف الشاروني

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة:

سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.

خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدارات لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز



هذا كتاب يقوم بالتظهير لعلم المصطلحية عند العرب من خلال جهود علماء الحديث، وهم مؤسسو المصطلحية العربية، منطلقاً من الجهود التطبيقية، وهو يقرأ مصطلحات المحدثين فى سياقها، غير مبتورة منه، وهو لا يفرض رأياً مسبقاً على الظاهرة المقروءة، بل يقرؤها كما هى عليه، كما أنه يقارن بين نتائج وآراء المحدثين وجهود غيرهم من المعاصرين فى شتى المجالات : الإنسانية والتجريبية... والبحث سوف يغير كثيراً من الأفكار عن تراثنا العلمى العربى وما فيه من قيم إيجابية كثيرة جداً لكن لمن يحبه ويبحث فيه .



وقد قسمته إلى أجزاء بادئاً بالجانب الأخلاقى عند علماء الحديث مروراً بالجانب العلمى العقلى، ومتوقفاً، أخيراً، عند جهود المحدثين فى دراسة المعايير الكمية لدراسة الظاهرة الإنسانية المدروسة فى ضوء مصطلحات، عندهم، تشبه الرسوم البيانية عند علماء الرياضة وعلوم الفيزياء والكيمياء .

ما أحوج المسلمين إلى دراسة أصول الحديث وأصول الفقه ومن لا يعرف فليقرأ ابن خلدون .

